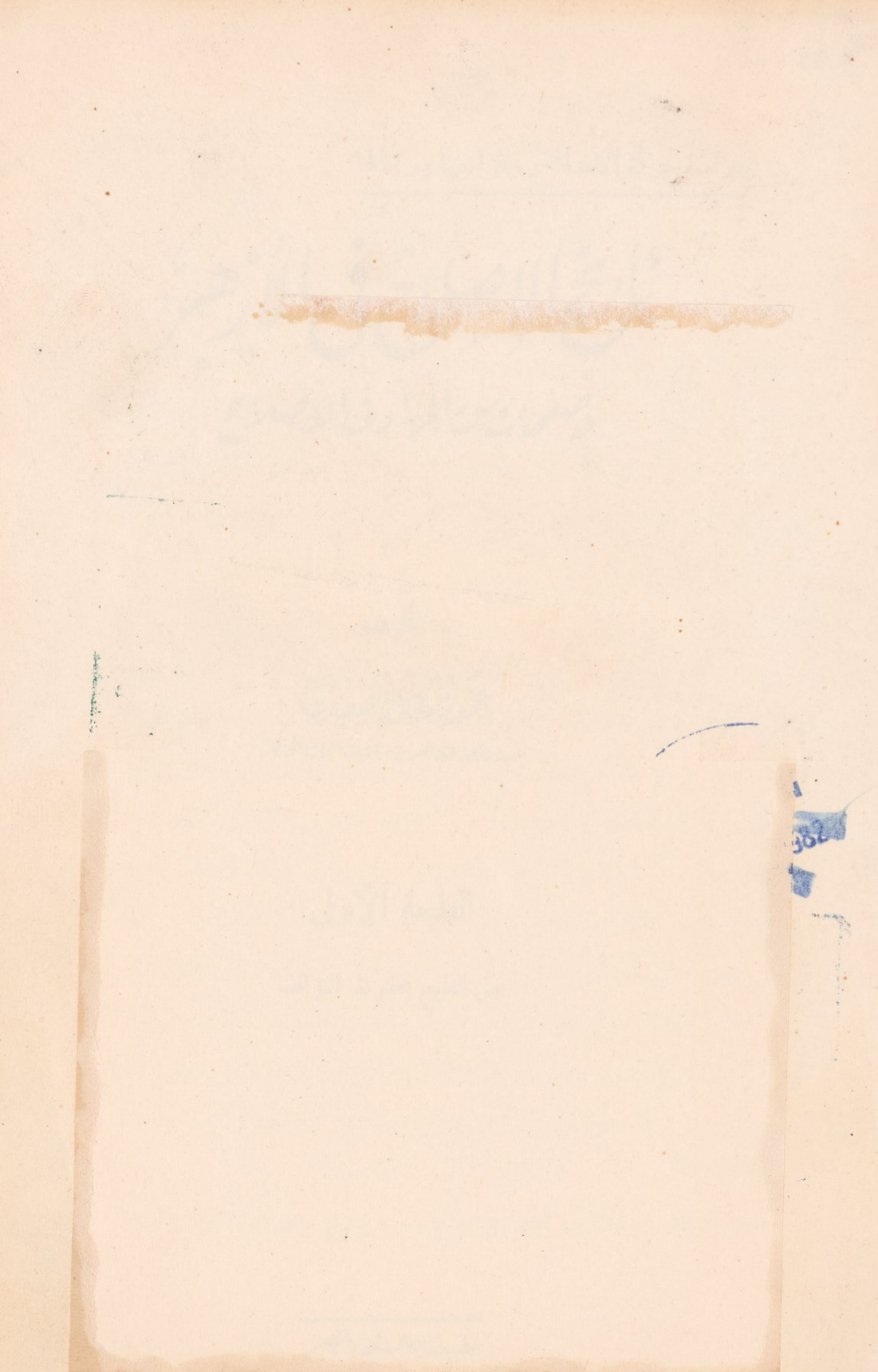


AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





دراسة لحركة الإصلاح وقوانينها ورجالها

تاريخ الإصلاح في الأزهر

وصفحات من الجهاد في الإصلاح

تأليف

محمد التقى الحفيد

المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الطبعة الأولى

حق الطبع محفوظ للمؤلف

١٠ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٢ هـ - ١٤ من مايو سنة ١٩٤٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى جعل الإصلاح وظيفة أشرف خلقه ، وهم رسله الذين اصطفاهم لتأدية رسالته إلى عباده ، فقال تعالى على لسان شُعَيْب عليه السلام فى الآية - ٨٨ - من سورة هُود (إن أريدُ إلا الإصلاح ما استطعتُ وما توفيقى إلا بالله عليه توكلتُ وإليه أنيبُ) والصلاة والسلام على نبيه محمد سيد المصلحين ، وعلى آله وصحبه الذين اتبعوه بإحسان ، فساروا بعده فى طريق الإصلاح ، حتى أتموا رسالته ، ونهضوا بأمة فى الدنيا والدين .

وبعد فهذا كتاب - تاريخ الإصلاح فى الأزهر وصفحات من الجهاد فى الإصلاح - وهو أول كتاب فى هذا الموضوع ، وقد بينت فيه تاريخ هذا الإصلاح من نشأة التفكير فيه ، إلى أن وصل إلى ما وصل الآن إليه ، فشرحت أطواره طَوْرًا فطَوْرًا ، وذكرت نصيب رجاله فى الإصلاح رجلاً فرجلاً ، ثم أضفت إلى هذا صفحات من جهادى فى إصلاح الأزهر ، نشرتها فى بعض المجلات والجرائد ، وأردت جمعها فى هذا الكتاب ، لأنها تسجل طوراً من أطوار هذا الإصلاح . وسيعلم الذين يطالعون هذا الكتاب أن تاريخ الإصلاح قديم فى الأزهر ، وأن الذين قاموا به لا يريدون إلا خير الإسلام والمسلمين ، فيؤمن بفائدته من لا يزال يشك فيها ، ويضع يده فى يد من يؤمن بها ، ويعمل الأزهريون جميعاً على أن يخطوا آخر خطوة فى الإصلاح ؟

١٠ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٢ هـ - ١٤ من مايو سنة ١٩٤٣ م

تمهيد

نهوض مصر بعد سقوط بغداد:

أخذت مصر في النهوض منذ سقوط بغداد بأيدي التتار سنة ٦٥٦ هـ ، حتى وصلت إلى درجة الزعامة في البلاد الإسلامية ، لأنها هي التي وقفت في وجوه أولئك التتار ، وحالت بينهم وبين المضى في فتوحاتهم عند حدود الشام ، فلم تجاوز فتوحاتهم بلاد العراق ، وقد تم هذا على يد دولة المماليك في أول نشأتها ، وكان ملوكها من أقوى الملوك عزمًا ، ومن أوفرهم شجاعة وإقدامًا ، وقد هاجر إليهم بعض من بقي من بني العباس ملوك بغداد ، فأكرموا وفادتهم ، وأقاموا منهم خليفة للمسلمين في القاهرة ، وجعلوا سلطته دينية محضة ، ليستمدوا منها سلطتهم الدنيوية ، فصارت مصر بهذا مركز الخلافة الإسلامية بعد بغداد ، واتجهت إليها أنظار المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها .

فوفد إلى مصر بسبب هذا كثير من العلماء ، وزاجت فيها سوق العلم أعظم رواج ، وظهر فيها كثير من فحول العلماء ، ممن ضربوا في كل علم بسهم ، وملاّت شهرتهم كل مكان ، كان حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، والمقرئ المتوفى سنة ٨٥٤ هـ ، والعيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ ، والبلخيني المتوفى سنة ٨٧١ هـ ، والسخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ ، والسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، وغيرهم من كبار العلماء ، وأئمة الفقه والتفسير والحديث والنحو والبلاغة والتاريخ ، وما إلى هذا من العلوم الدينية والعربية والفلسفية أثر الأزهر والمدارس المصرية في النهضة العلمية بعد سقوط بغداد :

وكان الأزهر يقوم بنصيبه في هذه النهضة العلمية ، ويشارك فيها المدارس التي أنشأها سلاطين مصر بعده ، كالمدرسة الناصرية والكاملية والشيخونية

والبرقوقية والمؤيدية والأشرفية والظاهرية ، وما إلى هذا من المدارس التي امتلأت مصر بها في ذلك العهد ، وكان الأزهر يلقى منها منافسة شديدة في هذه النهضة ، حتى كاد اسمها يغطي على اسمه ، لأنها كانت محل رعاية أولئك السلاطين ، وكانت تمتاز على الأزهر بجِدَّتِها وكثرة أوقافها ، فكان كبار العلماء يؤثرونها بالتدريس ، وكان الطلاب يقصدونها لسماع دروسهم ، ولكن التدريس فيها كان يجرى على قاعدة التخصص في بعض العلوم ، لأن بعضها كان يبنى للشافعية أو الحنفية أو المالكية أو الحنابلة ، وبعضها كان يبنى لتدريس الحديث أو التفسير ، أما الأزهر فكان التدريس فيه يتناول جميع العلوم ، فتدرس فيه العلوم الدينية والعربية والفلسفية ، ويقصده الطلاب على اختلاف مذاهبهم ، ولم يكن خاصاً بالطلاب المصريين وحدهم ، بل كان الطلاب يقصدونه من سائر الأقطار الإسلامية ، لأنهم كانوا يجدون في أروقه الكثيرة ما يتسع لهم ، وهذا إلى شهرته القديمة بالعلم ، وإلى تنوع دراساته ، وكثرة حلقاته ، وقد أمكنه بهذا أن يقف بجانب تلك المدارس ، وأن يقوم بنصيبه في تلك النهضة العلمية .

ضعف الحركة العلمية بعد سقوط دولة المماليك :

ولم تزل النهضة العلمية قائمة في مصر مدة حكم المماليك ، فلما أسقط السلطان سليم دولتهم سنة ٩٢٢ هـ ، أخذت هذه النهضة العلمية في الضعف شيئاً فشيئاً ، لأن مصر صارت بعد سقوط دولة المماليك ولاية تابعة للدولة العثمانية التركية ، فصارت تابعة بعد أن كانت متبوعة ، وانحطت مكانتها بزوال دولتها ، فلم يظهر فيها من العلماء مثل من ظهر فيها في تلك النهضة ، بل سكنت فيها حركة العلم ، وقيل فيها الإقبال على التعليم ، ولا سيما بعد أن صارت اللغة التركية لغة الدواوين ، لأنها كانت لغة الدولة الغالبة عليها ، فضعفت بها اللغة العربية ضعفاً شديداً ، وضعفت علومها وآدابها ، ووطئت اللغة العامة عليها ، حتى غلبت على لغة الكتابة والتأليف ،

وفيهما الشيخ عبد الله الشبراوى شيخ الأزهر ، والشيخ سالم النفرأوى ،
والشيخ سليمان المنصورى ، فدار الكلام بينهم وبينه فى مسائل من العلم ، إلى
أن دخل بهم فى مسائل العلوم الرياضية ، فأحجموا عن الكلام فيها ، وقالوا :
لا نعرف هذه العلوم . فلما سمع منهم هذا بلغ به العجب مبلغه ، ولكنه
أضمر عجه فى نفسه ، ولم يشأ أن ينبهم إلى تقصيرهم فى هذه العلوم لأول
اجتماعه بهم .

وكان الشيخ عبد الله الشبراوى شيخ الأزهر يقوم بوظيفة الخطابة فى
جامع السراية بالقلعة ، فيذهب إليها فى كل يوم جمعة ، ويدخل عند البابا
الوالى ، فيحدثه نحو ساعة ، وربما تغدى معه ، ثم يخرج إلى المسجد ، ويأتى
إليه البابا فى خواصه ، فيخطب فيهم ، ويدعو للسلطان وللپاشا ، ثم يصلى
بهم ، فإذا انتهوا من الصلاة رجع البابا إلى مجلسه ، وذهب الشيخ عبد الله
الشبراوى إلى داره .

انتقاد أحمد باشا كور إهمال الأزهر العلوم الرياضية :

وقد ذهب الشيخ عبد الله الشبراوى مرة فى يوم جمعة على عادته ،
فاستأذن ودخل عند البابا ، فدار الحديث بينهما إلى أن قال البابا للشيخ
عبد الله الشبراوى :

المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم ، وكنت
فى غاية الشوق إلى الحجى إليها ، فلما جئتها وجدتها كما قيل — تسمع بالمعبدى
خير من أن تراه .

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

هى يا مولانا كما سمعتم معدن العلوم والمعارف .

فقال البابا :

وأين هى ؟ وأنتم أعظم علمائها ، وقد سألتكم عن مطلوب من العلوم ،

فلم أجد عندكم منها شيئاً ، وغاية تحصيلكم الفقه والمعقول والوسائل (١) .
ونبذتم المقاصد .

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

نحن لسنا أعظم علمائنا ، وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم
عند أرباب الدولة والحكام ، وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من
العلوم الرياضية ، إلا بقدر الحاجة الموصلة إلى علم الفرائض والمواريث ،
كعلم الحساب والخبار (٢) .

فقال الباشا :

وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية ، بل هو من شروط صحة العبادة ،
كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة والصوم والأهلية وغير ذلك .

اعتذار الشيخ الشبراوى فى إهمال العلوم الرياضية :

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

نعلم معرفة ذلك من فروض الكفاية ، إذا قام به البعض سقط عن
الباقين ، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور
ذوقية ، كرفة الطبيعة وحسن الوضع والخط والرسم والتشكيل والأمور
العمطاردية ، وأهل الأزهر بخلاف ذلك ، غالبهم فقراء وأخلاق مجتمعة
من القرى والآفاق ، فيندر فيهم القابلية لذلك .

فقال الباشا :

وأين البعض ؟

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوى :

موجودون فى بيوتهم يسئعون إليهم . ثم دله على الشيخ حسن الجبرتي

(١) يعنى بالمعقول مثل علم المنطق والتوحيد ، ويعنى بالوسائل مثل علم النحو والصرف ،
ويعنى بالمقاصد مثل العلوم الرياضية .

(٢) للحساب فنان : المقفوح والخبار .

وهو والد الشيخ عبد الرحمان الجبرتي المؤرخ . وقد أطنب الشيخ عبد الله الشبراوي في شأنه ، وأخبره بحسن معرفته لما يطلبه من تلك العلوم . فقال الباشا :

أتمس منكم إرساله عندي .

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوي :

يامولانا ، إنه عظيم القدر ، وليس هو تحت أمرى .

فقال الباشا :

وكيف الطريق إلى حضوره ؟

فقال له الشيخ عبد الله الشبراوي :

تكتبون له رسالة مع بعض خواصكم ، فلا يسعه الامتناع .

ففعل الباشا ما أرشده إليه الشيخ عبد الله الشبراوي ، وكتب رسالة

مع بعض خواصه إلى الشيخ حسن الجبرتي ، يطلب فيها أن يحضر إليه ، فحضر إليه الشيخ حسن الجبرتي ، ولما سأله عن تلك العلوم وجده يحسن معرفتها ، فسر به سرورا عظيما ، وكان يكثر من الاجتماع به ، ليزاكره فيها ، ويناقشه في مسائلها ^(١) .

وإن هذا الباشا ليذكر له بالفخار أنه كان أول من شعر بنقص التعليم في الأزهر ، ولا سيما أنه قد شعر بهذا في عصر خيم الجهل فيه على العقول ، ونام المسلمون فيه نومة أهل الكهف ، حتى صاروا لا يشعرون بنقصهم في العلوم ، ولا يدركون تأخرهم في التعليم ، ولا يقدرعون عاقبة هذا الإهمال من ضياع بلادهم ، ووقوعها لقمة سائغة في يد أمم أوربا التي كانت قد قطعت شوطا عظيما في نهضتها العلمية ، وتوشك أن تنقض على البلاد الإسلامية للاستيلاء عليها ، بعد أن وصلت بنهضتها العلمية إلى ما وصلت إليه من القوة ،

(١) عجائب الآثار في التراجم والأخبار للشيخ عبد الرحمان الجبرتي ج ١ ص ١٩٢ ، ١٩٣ ،

ووصلت الأمم الإسلامية بتأخرها في العلم إلى ما وصلت إليه من الضعف وكذلك محمد للشيخ عبد الله الشبراوى أنه اعترف بذلك النقص ، ولم يجادل في أمر العلوم الرياضية التي أخذ الباشا عليهم إهمالهم لها ، فهو في هذا خير من أولئك الذين جادلوا في أمرها بعده بنحو قرنين ، وثاروا عليها عند دخولها في الأزهر ، وعارضوها باسم الدين ، والدين براء مما يعارضون نقد أحمد باشا كور والشيخ الشبراوى :

ولكنى أرى مع هذا أنه ما كان يصح لذلك الوالى أن يقف من الأزهر بعد أن شعر بنقص التعليم فيه ذلك الموقف ، فيهمل ما أدركه فيه من نقص ، ويكتفى بعثوره على الشيخ حسن الجبرى ، لينذره فيما يطلبه من تلك العلوم ويناقشه فيها ، ويترك الأزهر يمضى في إهماله لها ، وفيها حياة المسلمين ونهوضهم ، وفيها درء الخطر الذى يوشك أن يقع بهم .

وكذلك أرى أن الشيخ عبد الله الشبراوى لم يكن موفقا في تلك المعاذير التى اعتذر بها لأهل الأزهر في إهمال تلك العلوم ، وكان الأجدر به أن يلقى تبعة ذلك الإهمال على ذلك الوالى وحكومته ، لأن مصر صارت ولاية تابعة لهم ، وإصلاح كل شئ فيها مطلوب منهم ، فهذا خير من ارتكابه في إهمال الأزهر لتلك العلوم على عدم استعداد أهله لها ، لأنهم نسل أولئك السلف الذين نبغوا فيها ، وحملوا أريتها في القرون الوسطى ، حين كان أهل الأرض جميعاً لا يعرفون شيئاً عنها . ولا يحسنون ما أحسنه أولئك السلف منها ، ولو أن الشيخ عبد الله الشبراوى ألقى التبعة في ذلك على الباشا وحكومته ، لبرأ نفسه أمام الله تعالى ، ولم يحمل شيئاً من التبعة أمامه عن إهمال إصلاح الأزهر ، وقد نبهه ذلك الوالى إلى ما فيه من نقص ، وهو شيخه المسئول عنه ، والمطلوب منه القيام بما يحتاج إليه من الإصلاح .

وكانت فرصة صالحة لإصلاح الأزهر ، اتفق فيها الرئيس المدنى والرئيس الدينى على نقص التعليم فيه ، فلو تعاونا على إصلاحه لكان نجاحهما فيه مكفولا ، ولأدركا الإصلاح قبل أن يفوت أوانه ، فينهض به المساهمون

قبل أن يأخذهم أعداؤهم في غفلتهم ، ويتلغوهم لقمة سائغة بسبب جهلهم .
ولكن اللهم كانت قد فترت ، والعزائم كانت قد ضعفت ، واليأس
كان قد بلغ مبلغه من النفوس ، ولا يكفي في الإصلاح أن يشعر الشخص
بالنقص ، بل لا بد أن يكون له عزيمة قوية تحمله على القيام به ، ويقوى بها
على النهوض بأعبائه ، ومثل هذا لم يكن متوفراً في ذلك الوالى ، ولا فى
الشيخ عبد الله الشبراوى ، فاتكلا في إهمال ذلك الإصلاح على عدم استعداد
أهل الأزهر له ، لأنهم أخلاط من القرى والآفاق ، وما كان للشيخ
عبد الله الشبراوى أن ينزل بهم إلى ذلك الحد أمام ذلك الباشا ، لأنه لم
يكن إلا واحداً منهم ، وهو يذم بهذا نفسه قبل أن يذمهم .

على أن ذلك الباشا لم يشعر إلا بناحية واحدة من نقص التعليم فى الأزهر ،
وهى إهمال العلوم الرياضية ، وقد أخذت فى عصرنا اسم العلوم الحديثة ،
بعد أن أهملناها إلى أن أخذناها عن أوربا بهذا الاسم ، لأنها أحدثت فيها
من التجديد ما أحدثت ، حتى سبقتنا فيها ، ونهضت بها نهضتها الحاضرة .

وهناك نواح من النقص فى تعليم الأزهر لم يشعر بها ذلك الوالى ، وهى
تتعلق بالعلوم الدينية والعربية التى كانت تدرس بالأزهر ، ولم يكن لمثل
ذلك الوالى أن يشعر بما كان فيها من نقص ، لأنه كان تركيًّا لا يعرف العلوم
العربية كما يعرفها أهلها ، وكذلك لم يكن يعرف العلوم الدينية حق المعرفة ،
ومثله لا يمكنه أن يدرك ما كان من النقص فى دراسة هذه العلوم بالأزهر .

الأزهر من سنة ١٢١٣ هـ إلى سنة ١٢٦٦

إهمال الأزهر الاعتبار بالحملة الفرنسية :

دخل الفرنسيون مصر سنة ١٢١٣ هـ ، وجرت فيها حوادث وأحوال توقظ النائم ، وتنبيه الغافل ، حتى قال فيها الشيخ عبد الرحمان الجبرتي :
« وهى أولى سنن الملاحم العظيمة ، والحوادث الجسيمة ، والوقائع النازلة ، والنوازل الهائلة ، وتضاعف الشرور ، وتراذف الأمور ، وتوالى المحن ، واختلال الزمن ، وانعكاس المطبوع ، وانقلاب الموضوع ، وتتابع الأحوال ، واختلاف الأحوال ، وفساد التدبير ، وحصول التدمير ، وعموم الخراب ، وتواتر الأسباب ، وما كان ربك مهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون (١) » .

لقد أتى الفرنسيون بآلات حربية حديثة ، ومخترعات علمية عجيبة ، فاكتمسحوا بها البلاد المصرية ، ولم تقو الآلات الحربية القديمة على الوقوف أمامها ، فملك الفرنسيون مصر ، ومكشوا فيها ثلاث سنين أظهرت للمصريين من آثار العلم الحديث ما أظهرت ، فرأوا المطبعة التى نقلوها معهم لطبع الجرائد والمنشورات ، ورأوا ما قاموا به من تجارب الطيارات ، ورأوا غير ذلك من آثار العلم الحديث الذى كان له الفضل فى انتصارهم .

ورأى أهل الأزهر ذلك أيضاً بأعينهم ، ولكنهم لم يحرك ساكناً من جمهورتهم ، ولم يوقظ غافلاً منهم ، ولم يحدث فيهم أى شك فى قيمة علومهم ، ولم ينبههم إلى التقصير الذى نبههم إليه ذلك الوالى فى العلوم الرياضية وما إليها من العلوم ، وكان تنبيه ذلك الوالى حديثاً عابراً ، ونصيحة دارت بينه وبين الشيخ عبد الله الشبراوى على غير مسمع منهم ، فلمهم عذرهم إذا لم يتنبهوا

بذلك الحديث العابر ، ولم يتأثروا بتلك النصيحة التي لم توجه إليهم .

ولكن ما عذرهم وقد قرع الفرنسيون عليهم أبواب الأزهر ، ورأوا نهضتهم العلمية بأعينهم ، ورأوا آثارها في قوتهم وعجز أهل مصر عن مقاومتهم ، وقد أمرنا الله تعالى أن نعد لأعدائنا ما استطعنا من قوة ، وهذا وجب علينا أن نأخذ بالأسباب التي أوصلتهم إلى هذه القوة الهائلة ، وأن ننفض عنا غبار القديم ، لنأخذ بما جدد في العلوم من ابتكارات ، وندرس ما حدث فيها من زيادات ، اللهم إنه لا عذر بعد تلك الأحوال التي تنذر بالخطر ، وتنبه كل غافل .

إهمال الأزهر الاعتبار بنهضة محمد علي باشا :

ثم كانت سنة ١٢٢٠ هـ ، فتولى على مصر ذلك الجندى الأسمى العظيم — محمد علي باشا — فاعتبر على أميته بتلك العبر ، وأدرك ببصيرته ما يتهدد المسلمين إذا استمروا على غفلتهم ، ولم يأخذوا بتلك الأسباب التي نهضت بأوربا ، ووصلت بها إلى تلك القوة الهائلة ، فبذل جهد الجبارة في النهوض بمصر ، ليخلع عنها ثوب القديم البالي ، ويجعل منها أمة تضاهي أمم أوربا في نهضتها العلمية الحديثة ، فأنشأ فيها المدارس الحديثة على اختلاف أنواعها ، من ابتدائية وثانوية وعالية ، ومن طبية إلى هندسية إلى غير هذا من مدارس العلوم التي نهضت بها أوربا ، ثم نهض بالصناعة والزراعة والتجارة ، حتى رفع اسم مصر في الخافقين ، فأتى إليها رجال العلم والسياسة من بلاد أوربا ليروا آثار نهضتها ، ويدرسوها دراسة صحيحة ، حتى يكونوا على بينة من أمرها ، ويطلعوا دولهم على أسرارها وخفاياها ، ولكن ما تنبه له أولئك الناس في أوربا لم ينبه أهل الأزهر ، ولم يبعثهم على العمل الذي يحمل الأزهر على مسايرة تلك النهضة ، حتى لا يتخلف في الطريق ، ولا تفوته القافلة التي تسير إلى الأمام بخطى سريعة ، مع أن أيام محمد علي باشا قد طالت

امامهم ، واستمرت من سنة ١٢٢٠هـ إلى سنة ١٢٦٦هـ ، فكانت ستاواربعين سنة ، تسكفي لتنبية الغافل ، وإيقاظ النائم .

نقد إنجائزى للأزهر فى عهد محمد على باشا :

وإنه لىبلغ العجب منى مبلغة إذا رأيت أهل الأزهر يستمرون مع هذا كله فى غفلتهم ، ولا يجدون فيه ما يحملهم على النظر فى أمرهم ، ثم أرى عالما إنجائزىا تبعثه حكومته ليكتب لها تقريراً عن أحوال مصر فى عهد محمد على باشا ، فيتناول فى تقريره أمر الأزهر وغيره من المعاهد الدينية ، ويتنبه إلى مالم يتنبه إليه أحد من أبنائها من وجوه النقص فيها

وهذا هو ما جاء فى تقريره تحت عنوان — المعاهد الدينية — :

« إن التعليم الذى يقوم به أساتذة الشريعة فى المعاهد الدينية لتنشئة رجال الدين المسلمين قليل الجدوى ، بل إنه ليهبط فى مستواه حتى يبلغ من التفاهة حدها الأقصى ، فقلبا يلقي درس فى الأخلاق ، أما الآيات القرآنية التى تحض على الفضائل فإن حظها من الذكر والتفسير أقل كثيراً مما تحظى به آيات تتصل بالأمور الشكلية فى الإسلام . فالمسائل التى يحتمل حولها الجدل ، وتعد على أعظم جانب من الأهمية ، حتى إن التوصل إلى حلها قد يضيف على العلماء شهرة واسعة ، هى المسائل التى تبحث فى مدى الفساد الذى يجعل الماء غير صالح للوضوء ، وفى إعراب ما يتلى فى الصلوات من آيات ، وفى الحالات التى يجوز فيها تعديل أحكام الصيام ، وفى الإشارات التى تصدر أثناء الصلاة وتكون أكثر قبولا عند الله ، وفى قداسة الجهات المختلفة بقياس بعضها إلى بعض ، وما شا كل ذلك من الموضوعات ،^(١) .

(١) بناء دولة أو مصر محمد على ض ٦٦٤ — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

سبب إهمال الأزهر هذه العبر :

وليت شعري ماذا قصر بأهل الأزهر عن إدراك ما أدركه ذلك الإنجليزى ، وعن الاعتبار بما اعتبر به ذلك الجندى الأسمى العظيم — محمد على باشا — اللهم إنه لا شيء إلا أن أهل الأزهر كانوا يعيشون بين جدرانهم فى عزلة عن الناس ، فلم يشعروا بتلك الأحداث العظيمة التى أحاطت بهم ، ولم يمكنهم أن يعتبروا بها كما اعتبر بها محمد على باشا ، لأنه عرك من الحياة ما لم يعرفه ، واستفاد من دروسها ما لم يستفيدوه ، ومدرسة الحياة أنفع المدارس ، ودروسها تفيد ما لا يفيد غيرها من الدروس .

تنبيه الشيخ حسن العطار إلى إهمال الأزهر :

ويمكننا أن نستثنى من أهل الأزهر فى ذلك الإهمال واحداً منهم نبهته تلك الأحداث ، وأدرك الخطر الذى يحيق بالأزهر من تقاعسه عن القيام بالإصلاح ، فخطأ بذلك خطوة أكثر من ذلك الوالى الذى كان أول من شعر بنقص التعليم فى الأزهر ، ولكنه لم يدرك الخطر الذى يتعرض له الأزهر من إهمال إصلاح ذلك النقص .

ولم يكن الذى نبهته تلك الأحداث من أهل الأزهر غير الشيخ حسن العطار ، وقد ولد بالقاهرة سنة ١١٨٠ هـ ، وطلب العلم فى الأزهر كغيره من الطلاب ، ولكنه تهيأت له عوامل كان لها أثرها فى حياته ، ولم تنهياً لغيره من أهل الأزهر ، لأنه أخذ نفسه بالسياحة فى الأقطار الإسلامية من الشام وغيرها ، فلقى كثيراً من العلماء فى تلك السياحة ، ونقّب فيها عن كثير من كتب المتقدمين التى أهملها علماء عصره ، فاستفاد كثيراً من سياحته ، وارتفع بها عن أهل الأزهر بعد أن عاد إليهم .

فلما دخل الفرنسيون مصر لم يقصّر فى الاتصال بعلمائهم كما قصر أهل الأزهر ، ولم يقعد عن البحث فى سر نهضتهم وقوتهم كما قعد أهل الأزهر ،

فعرف من سر نهضتهم ما لم يعرفوه ، واطلع على بعض علومهم ، وشاهد بعض ابتكاراتهم العلمية والصناعية .

ولما تولى محمد علي باشا على مصر اتصل به ، وتأثر بما كان يبذله من تلك الجهود الجبارة في النهوض بمصر في العلم والصناعة والزراعة والتجارة ، وقد تولى في عهد محمد علي منصب شيخ الأزهر من سنة ١٢٤٦ هـ إلى سنة ١٢٥٠ ، وهي السنة التي توفي فيها .

فلما أدرك من نهضة الفرنسيين العلمية ما أدرك ، وشاهد من جهود محمد علي باشا في النهوض بمصر ما شاهد ، حزن في نفسه غفلة أهل الأزهر عن الأخذ بأسباب النهوض ، وعودهم عن مسامرة ركب الإصلاح ، فكان يرى الدنيا تسير بجوارهم وهم ساكنون ، ويرى الأحوال تتغير في مصر وهم لا يتغيرون ، فيستولى عليه الغم والحزن ، ثم يفرج عن نفسه بشكوى خافتة يبثها في مواضع متفرقة من كتبه ، لا يعثر الباحث عليها إلا مصادفة ، ولا يجدها فيها إلا استطرادا ، لأنه كان في يأس من أهل الأزهر ، ولم يكن يرى حوله من يسمع لشكواه ، فلم يتحدث بها إلا في تلك المواضع ، لعل أحدا يراها بعده فيسمع لها ، وينتفع منها بما لم ينتفع به أهل عصره .

نقده إهمال كتب المتقدمين :

فإذا قرأت في حاشيته على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه وجدته يستطرد في بعض المواضع إلى لوم أهل الأزهر على إعراضهم عن كتب المتقدمين ، فيقول في استطراده :

« إن من تأمل في علمائنا السابقين يجد أنهم كانوا مع رسوخ قدمهم في العلوم الشرعية ، لهم اطلاع عظيم على غيرها من العلوم ، والكتب التي ألفَت فيها ، حتى كتب المخالفين في العقائد والفروع ، وأعجب من ذلك تجاوزهم إلى النظر في كتب غير أهل الإسلام من التوراة وغيرها من الكتب السماوية واليهودية والنصرانية ، ثم هم مع ذلك ما أخسّوا في تثقيف ألسنتهم

برقائق الأشعار ، ولطائف المحاضرات ، ومن نظر في ذلك وفيما انتهى إليه الحال في زمن وقعنا فيه ، علم أنا منهم بمنزلة عامّة أهل زمانهم ، فإن قصارى أمرنا النقل عنهم بدون أن نخترع شيئاً من عندنا ، وقد اقتصرنا على النظر في كتب محصورة ألفها المتأخرون المستمدون من كلامهم ، نكررها طول العمر ، ولا تطمح نفوسنا إلى النظر في غيرها ، حتى كأن العلم فيها ، فاذا ورد علينا سؤال من علم الكلام لانجده فيها ، تخاصنا بأن هذا كلام الفلاسفة ، أو مسألة أصولية قلنا لم نرها في جميع الجوامع فلا أصل لها ، أو نسكتة أدبية قلنا هذا من علوم أهل البطالة ، وهكذا ، فصار العذر أقبح من الذنب ، وحالنا الآن كما قال ابن الجوزي في مجلس وعظه ببغداد :
 ما في الديار أخو وجد نظار حبه^١ حديث نجد ولا خل^٢ نجاره
 وهذه نفثة مصدور ، فنسأل الله السلامة واللفظ^(١) .

نقده إهمال العلوم الحديثة :

ثم وجدته يستطرد في موضع آخر من تلك الحاشية إلى مسح كتب الفرنجة المترجمة إلى اللغة العربية ، فيقول في استطراده بعد كلام ذكره في مسألة وجود الخلاء المشهورة :

« إن مسألة الخلاء ومسألة إثبات الميل في الأجسام من مسائل العلم الطبيعي ، وبتحقيقهما يظهر للفطن أسرار غريبة ، وعليها ينبني كثير من مسائل سحر الأثقال ، وعلم الحيل ، واختراع الآلات العجيبة ، وقد عرفت^٣ كتب في زماننا من كتب الفرنجة ، وفيها أعمال كثيرة ، وأفعال دقيقة ، اطلعنا على بعضها ، وقد استخرجت تلك الأعمال بواسطة الأصول الهندسية والعلوم الطبيعية ، وفي تلك الكتب تكلم القوم في الصناعات الحربية ، والآلات النارية ، ومهدوا فيها قواعد وأصولاً ، حتى صار ذلك علماً مستقلاً

ذافروع كثيرة ، ومن سمت به همته إلى الاطلاع على غرائب المؤلفات ،
ظهرت له حقائق كثيرة من دقائق العلوم ، وتزدهت فكرته إن كانت سليمة
في رياض الفهوم . فلا تجعل سعيك لغير الحصول على الكمالات العرفانية
مصرفاً ، ولا تتخذ غير نفائس الكتب أليفاً ألوفاً :

ولا تترك من قوم يديمون سعيهم لتحصيل أنواع المآكل والشرب
فهذي إذا عُدَّتْ طباع بهائم وشَتَّانَ ما بين البهيم وذى اللب
وهذه نفقة مصدور ، ولله عاقبة الأمور ، لعمرى لقد تساوى الفطن ،
والأبله الأفين ، واستفسر البُهَّاث ، وسُدَّ طريق النظر على الناظر
البحاث . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (١) .

اتساع أفق الإصلاح عند الشيخ العطار عن أحمد باشا كور

والناظر في هذا يرى أن أفق الإصلاح قد أخذ في الاتساع ، وأن هذا
كان بتأثير الاتصال بالحملة الفرنسية في مصر ، ومشاهدة ما قام به محمد علي
باشا من ذلك الإصلاح الذى نقل مصر من حال إلى حال ، وفتح أعين
أهلها للنهضة الأوروبية الحديثة ، فالشيخ حسن العطار يوافق ذلك الوالى في
شعوره بنقص التعليم في الأزهر من جهة إهماله العلوم الرياضية ، ولكنه
قد أدرك ما دخل هذه العلوم من التجديد في عصره ، فهو يرى أن تدخل
الأزهر بشكلها الجديد ، وبالقدر الذى وصلت اليه في أوربا ، أما ذلك الوالى
فكان يرى أن تدخل الأزهر بشكلها القديم ، لأنه لم يكن يعرف ما وصلت إليه
في أوربا ، ثم يزيد الشيخ حسن العطار على هذا مؤاخذه الأزهرين على
إهمال كتب المتقدمين ، واقتصارهم على كتب المتأخرين ، مع أن كتب
المتقدمين أغزر منها علماً ، وأكثر منها فائدة .

ولا شك أن موقف الشيخ حسن العطار من العلوم الرياضية بشكلها
الجديد يدل على ما كان يمتاز به من مرونة عقلية ودينية ، وعلى أنه كان في

هذا أحسن حالا من أهل الأزهر الذين حاربوها بعدة باسم الدين ، لا شيء إلا أنها أتت بشكلها الجديد من أوربا ، وهى تخالفنا فى الدين . وكذلك موقفه من كتب المتأخرين ، لأنه فيه خير من أولئك الذين لا يزالون يتشبثون بتلك الكتب ، ويحسنون الظن بما فيها من علم ، ولكننا لانوافقه فيما أراد من اختيار كتب المتقدمين بدلها ، وكان عليه أن يعتبر بما أحدثه أهل أوربا من التجديد فى العلوم الرياضية ، ويعلم أن علومنا فى حاجة إلى مثل ذلك التجديد ، وأن كتب المتقدمين لا تقوم بهذه الحاجة ، وإن كانت أحسن حالا من كتب المتأخرين .

وما كان للشيخ حسن العطار وقد أدرك حاجة الأزهر إلى الإصلاح أن يقف منه ذلك الموقف الضعيف ، وأن يكتفى بذلك الصوت الخافت الذى أرسله فى مواضع يصعب العثور عليها من حاشيته على شرح جمع الجوامع ، بل كان يجب عليه أن يجهر بذلك الصوت بين جنبات الأزهر ، لينبه أهله من غفلتهم ، ويوقظهم من رقدتهم ، ويرشدهم إلى الخطر المحقق بهم ، ويجعلها حرباً عواناً تقوم بينه وبين أنصار الجود فى الأزهر ، وما كان أقربها حينئذ إلى النصر ، وإلى تعجيل الأخذ بالإصلاح ، لىأتى فى الوقت الذى كان يجب أن يأتى فيه ، ولايتأخر حتى يقع المحذور ، ويؤخذ المسلمون بذنب إهمالهم ، فإذا نهضوا إلى الإصلاح نهضوا متثاقلين ، وإذا ساروا فيه اصطدموا بالعراقيل التى يضعها أعداؤهم فى طريقهم ، ليستمرروا فى جمودهم وتأخرهم .

موازنة بين الشيخ العطار ومحمد على باشا

وأين الشيخ حسن العطار فى ذلك الموقف الضعيف من ذلك الجندى الشجاع — محمد على باشا — فإنه حين أدرك حاجة مصر إلى الإصلاح شمّر له عن ساعده ، وأخذ يعمل فيه بكل حزم وعزم ، فن استجاب له باللين أخذه به ، ومن لم يستجب له إلا بالقوة أخذه بها ، فكان يلجأ أحياناً إلى

أخذ بعض المصريين بالقوة إلى المدارس ، وأحياناً إلى أخذهم بالقوة إلى المصانع ، وأحياناً إلى أخذهم بالقوة إلى غير هذا من وجوه الإصلاح ، وقد كلمه بعض من كان يتصل به من أهل أوربا في أخذه المصريين بوسائل الإكراه ، فقال له :

« إننى أدرك مايجول فى خاطرك ، واسكنك لو بقيت معنا وقتاً كافياً — وهذا ما أتمناه — لتغير رأيك ، إصغ إلى قليل ، إن علىَّ أن أحكم شعباً أظهر صفاته السكسل والجهل وسوء النية ، فإذا لم أحمله على العمل بقى عاطلاً ، إذ ما حاجته إلى أن يعمل ؟ وفى استطاعته أن يعيش ببعض بارات^(١) فى اليوم ، فإذا ما حصل عليها فإنه لا يفكر فى شيء سوى أن يكون سعيداً ، يقطع الوقت من غير أن يؤدى عملاً ، أما بالطريقة التى أسالكها فإننى أكون رويداً رويداً رجال كد وكدح ، سوف ينتهى بهم الأمر إلى أن يصير العمل عادة فيهم ، لقد استوليت على كل شيء ، ولكنى فعلت ذلك لأجعل كل شيء منتجاً ، إن الغرض هو الإنتاج ، فمن يستطيع ذلك غيرى ؟ من قدم الضمانات اللازمة ؟ ومن أشار بالطرق التى يجب اتباعها ؟ وبالمزروعات الجديدة التى يجب إدخالها ؟ من سواى أمكنه أن يحمل الشعب على أن يشارك أوربا تلك العلوم والآراء التى كانت سبب تفوقها ؟ أنظن أن أحداً فى هذه البلاد مرَّ بخاطره يوماً أن يدخل فيها القطن والحرير والتوت ؟ أنظر إلى تركيا ، إن السلطان يملك أغنى بلاد العالم ، ولكنه لم ينتفع بشيء منها على الإطلاق ، بل إنها لآخذة فى التدهور من جميع النواحي ، إلى أن قال : يجب أن نقود هذا الشعب كما يقاد الأطفال ، لأننا إذا تركناه وشأنه فسيعود إلى حالة الفوضى التى انتشلت منه ، ولو كلفت لحظة عن قيادته لترددى فى وهبتها مرة أخرى ، (٢) .

(١) البارة تساوى بلش من القرش

(٢) بناء دولة أو مصر محمد علي ص ٢٣٥ ، ٢٣٦

فما كان أحوج الشيخ العطار إلى هذه الروح القوية التي جعلت محمد علي باشا يخلق من الفوضى نظاماً ، ومن الجهل علماً ، ومن الجذب خصباً ، ولو أنه رزق هذه الروح القوية لأدخل الإصلاح في الأزهر بالقوة ، كما أدخل محمد علي باشا الإصلاح في مصر بالقوة ، وقد كان مقرباً من محمد علي باشا ، ووصل في عهده إلى منصب شيخ الأزهر ، فيكان في إمكانه أن يستعين به فيما يستعصى عليه ، ولو أنه فعل ذلك لسار الإصلاح الديني في الأزهر بجانب الإصلاح المدني في مصر ، ولسرت روح الإصلاح في جسم الصغير والكبير من أفراد الشعب ، وتمسك الاعتقاد به في قلب كل فرد ، فلم ينتكس بعد موت محمد علي باشا ، ولم يرتد على عقبه بعد ذهاب راعيه ومنشئه ، ولكن الله لم يرزق الشيخ العطار ذلك الروح القوي ، فتخلف الإصلاح الديني عن الإصلاح المدني ، وبقي الشعب يساق إلى الإصلاح من غير أن يكون عنده إيمان به ، ليقتضى الله أمر أكان منفعولاً .

الأزهر من سنة ١٢٦٦ هـ إلى سنة ١٢٩٦ هـ

إهمال الأزهر الاعتبار بإصلاحات إسماعيل باشا :

وقفت حركة الإصلاح في مصر بعد موت محمد علي باشا سنة ١٢٦٦ هـ حتى كادت تذهب فيها آثاره ، وتعود الفوضى فيها إلى مثل ما كانت عليه ، وقد مكثت مصر على هذا الحال إلى أن ولي عليها حفيده إسماعيل باشا ابن إبراهيم ابن محمد علي باشا ، وكانت ولايته عليها سنة ١٢٧٩ هـ

فلما تولى إسماعيل باشا على مصر أعاد فيها سيرة جده محمد علي باشا ، وعمل على أن يصل بمصر إلى ما وصلت أوربا إليه في عصره ، وبذل في ذلك من الجهد ما بذل ، وأنفق فيه ما لا يحصى من المال ، حتى أربى على جده محمد علي باشا في الإصلاح ، وجعل مصر كأنها قطعة من أوربا ، وحدثت في ذلك أحداث تنبه الغافل ، وتوقظ الراقد ، وتبصر من له عين ، وتسمع من له أذن .

ولسكن أهل الأزهر غفلوا أيضاً عن كل ما أحدثه إسماعيل باشا في مصر ، كما غفلوا عما أحدثه فيها قبله جده محمد علي باشا ، بل أخذوا ينظرون بعين العداء إلى المدنية الأوربية التي تظهر شيئاً فشيئاً في مصر ، وإلى العلوم التي قامت هذه المدنية على أساسها ، لأنهم تخلفوا عن طريق الإصلاح من عهد محمد علي باشا ، فكان كل زمن يمر عليهم يزيدهم تأخراً ، ويملاً نفوسهم جموداً ، ويجعلهم ينفرون مما لم ينفر منه الشيخ عبد الله الشبراوي ، وكذلك الشيخ حسن العطار ، وكلاهما كان شيخاً للأزهر ، فلم يوجد فيهم في هذا العهد من لا ينكر فائدة ما أنكروه من تلك العلوم كالشيخ عبد الله الشبراوي ، ولا من يشعر بفائدها وبحاجة الأزهر إلى الإصلاح كالشيخ حسن العطار .

رفاعة بك وإصلاح الأزهر :

وإنما قام بهذا في ذلك العهد رجلان : أحدهما كانت له صلة قديمة بالأزهر ثم انقطعت صلته به ، وهو رفاعة بك رافع الطهطاوى ، وثانيهما لم يكن له صلة بالأزهر ، بل لم يكن من أهل مصر ، وهو جمال الدين الأفغانى : فأما رفاعة بك فقد ابتدأ حياته بطلب العلم في الأزهر ، وكان من تلامذة الشيخ حسن العطار ، بل كان من أكثرهم ملازمة له ، وأقربهم مجلسا منه ، ولما انتهى من عهد الطلب اشتغل سنتين بالتدريس في الأزهر ، ثم وقع عليه اختيار محمد على باشا ليسافر إلى أوزبا مع بعثة علمية من بعثاته إليها ، وكانت مهمته فيها أن يصلى بأفرادها ، ويعلمهم أحكام دينهم ، فلما جاء وقت سفره ذهب إلى أستاذه الشيخ حسن العطار — كما جاء في كتابه تخليص الإبريز في تلخيص باريز — لينزله بنصائح وإرشاداته ، فنصح به بأن يقوم بتدوين كل ما يراه في تلك البلاد العجيبة ، وأن يعنى بدراسة العلوم التي نبغوا فيها ، وكانت سبب قوتهم ونهضتهم ، ليقوم بنقلها إلى اللغة العربية ، فيستفيد أهلها منها ، وينهضوا بها كما نهض أهل أوربا^(١).

وكان لهذه النصيحة أثرها في نفس رفاعة بك ، فتعلم اللغة الفرنسية ، ودرس تلك العلوم التي نصحه أستاذه الشيخ العطار بدراستها ، ثم عاد إلى مصر وهو يحمل روحاً قوية تدفعه إلى النهوض ببلاده ، ولكنه أثر أن يشتغل تحت لواء مصلح مصر — محمد على باشا — ولم يعد إلى التدريس في الأزهر كما كان قبل أن يسافر إلى فرنسا ، فكان من أقوى دعائم الإصلاح في مصر ، حتى استفادت من المكتب التي ألفها أو ترجمها ما لم تستفده من غيره ، وقد عرف محمد على باشا وإسماعيل باشا له قدره ، فولياه في عهدهما المناصب التي تليق به ، ولم يزل يترقى فيها حتى صار مديراً لمدرسة الألسن ،

وكانت من أرقى المدارس في ذلك العهد ، وقد مكنت رفاة بك يعمل في حقل الإصلاح . حتى توفي سنة ١٢٩٠ هـ .

وإذا كان رفاة بك قد قطع صلته بالأزهر بعد عودته من فرنسا ، فإنه لم يمكنه أن ينسى قديم صلته به ، ولا أن يترك الاهتمام بأمره ، فقد عز عليه أن يتخلف عن ركب الإصلاح ، وعرف ما في هذا من الخطر على مستقبله ، فأخذ يدعو إلى الاهتمام بدراسة تلك العلوم التي عاها ، وأخذ ينبه الحكومة برفق إلى الاهتمام بإصلاحه .

وقد قام بهذه الدعوة في كتابه — منهاج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية — وهذا هو ما جاء فيه من هذه الدعوة :

« وقد نص المؤرخون على أنه لم يك في الدنيا في قديم الزمان أعظم دولة ، ولا أشمخ مملكة ، ولا أدوم أياماً وذكر آ ، من دولة مصر والفُرس واليونان ، وسبب ذلك تعظيمهم للعلوم والحكمة ، وتمكين من يشتغل بذلك ورعاية جانبه ، حتى كان أكثر ملوكها علماء وحكام ، فمن تمارون ونق المملكة اشتها على أئمة هذه العلوم بأسرها : فما أضيع دولة قل علماءؤها وحكامؤها ، وفسدت مزارعها ، وكسدت منافعها ، ولم تجد من يُحييها ، ولا من يُحيي بتحيات العلوم معالمها ونواحيها ، ولكن الحمد لله الذي من على مصر بخلافة الخلفاء على الإطلاق ، حيث جعلوا شمس العلم ساطعة الإشراف ، ثم من عليها بدولة آل عثمان ، حفظت بالنسبة إليها ما بقي فيها من مكارم الأخلاق ، مع المحافظة على القوانين الشرعية ، لا سيما وأن من نتيجة تسلطهم عليها تشريف ذى النفس الزكية ، والمناقب السنية ، جنتم كان المرحوم محمد على ، الذي أبقي بحسن صنيعه ذكره مدى الأيام ، وآل أمر المملكة لحفيده الرفيع المقام ^(١) .

إنما المجد مابني والد الصدق وأحيا فعالة المولود

فقد جدّد دُرُوس العلوم بعد اندراسها، وأوجدت بعد العدم رؤساء العلماء والفضلاء نتيجةً قياسها، لقصد انتشار العلم والزيادة في الفضائل، فأتى من ذلك بما لم تستطعه الأوائل، غير أنه — حفظه الله وأبقاه — ولو أنه أعلى منار الوطن ورقّاه، لم يستطع إلى الآن أن يعمم أنوار هذه المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر الأنور، ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكيمة التي كبير نفعها في الوطن ليس ينكر، نعم إن لهم اليد البيضاء في إتقان الأحكام الشرعية العملية والاعتقادية، وما يجب من العلوم الآلية كعلوم العربية الاثني عشر، وكالمنطق والوضع وآداب البحث والمقولات وعلم الأصول المعتمد، ولمثل هذا فليعمل العاملون، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون، غير أن هذا وحده لا يفي للوطن بقضاء الوتر، والكامل يقبل الكمال كما هو متعارف عند أهل النظر، ومدار سلوك جادة الرشاد والإصابة، منوط بعدوليّ الأمر بهذه العصابة، التي ينبغي أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السُّنّة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة، معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التي لها مدخل في تقديم الوطنية، من كل ما يحمّد على تعاليمه وتعليمه علماء الأمة المحمدية، فإنه بانضمامه إلى علوم الشريعة والأحكام، يكون من الأعمال الباقية على الدوام، ويقتدى بهم في اتباعه الخاص والعام، حتى إذا دخلوا في أمور الدولة، يحسن كل منهم في إبداء المحاسن المدنية قوله، فإن سلوك طريق العلم النافع من حيث هو مستقيم، ومنهج الأبهج هو القويم، يكون بالنسبة للعلماء سلوكه أقوم، وتلقّيه من أفواههم أتم وأنظم، لا سيّما وأن هذه العلوم الحكيمة العملية التي يظهر الآن أنها أجنبية، هي علوم إسلامية، نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية، ولم تزل كتبها إلى الآن في خزائن ملوك الإسلام كالخيرة، بل لازال يتشبهت بقراءتها ودراستها من أهل أوربا حكماء الأزمنة الأخيرة، فإن من اطلع على سَنَدِ

شيخ الجامع الأزهر الشيخ أحمد الدمنهوري^(١) الذي كانت مشيخته قبل شيخ الإسلام الشيخ أحمد العروسي الكبير^(٢) جدّ شيخ شيوخ الجامع الأزهر الآن ، السيد المصطفى النعمان الشهير^(٣) رأى أنه قد أحاط من دوائر هذه العلوم بكثير ، وأنه له فيها المؤلفات النجدة ، وأن تلقاها إلى أيامه كان عند الجامع الأزهر من الأمور المهمة ، فإنه يقول فيه بعد سرّ ما تلقاه من العلوم الشرعية وآلاتها معقولا ومنقولا :

أخذت عن أستاذنا الشيخ المعمر الشيخ علي الزعترى . خاتمة العارفين بعلم الحساب واستخراج المجهولات وبما توقف عليها . كالفرائض والميقات ، وسيلة ابن الهائم ومعوته — كلاهما في الحساب — والمقنع لابن الهائم ، ومنظومة الياسميني في الجبر والمقابلة ، ودقائق الحقائق في حساب الدرّج وال دقائق لسيط الماردني في علم حساب الأزياج ، ورسالتين إحداهما على رُبْع المقنطرات وأخرهما على ربع الجيب — كلاهما للشيخ عبد الله الماردني جد السبط — ونتيجة الشيخ اللاذقي المحسوبة لعرض مصر ، والمنحرفات لسبط الماردني في علم وضع المزاويل ، وبعض البعثة في التقويم . وأخذت عن سيدي أحمد القرافي الحكيم بدار الشفاء بالقراءة عليه كتاب الموجز واللمحة العفيفية في أسباب الأمراض وعلاماتها بشرح الأمشاطي ، وبعضا من قانون ابن سينا ، وبعضا من كامل الصناعة ، وبعضا من منظومة ابن سينا الكبرى — والجميع في الطب — وقرأت على أستاذنا الشيخ عبد الفتاح الدمياطي كتاب لقط الجواهر في معرفة الحدود والدوائر لسيط الماردني في الهيئة السماوية ، ورسالة ابن الشاطر في علم الأصطرلاب ، ورسالة قسطنطين لوقا في العمل بالكرة وكيفية أخذ الوقت منها ، والدرّ لابن المجدّي في علم الزيج . وقرأت على أستاذنا الشيخ سلامة الفيومي أشكال

(١) ولد سنة ١١٠١ هـ ، وتوفي سنة ١١٩٢ هـ .

(٢) ولد سنة ١١٣٢ هـ ، وتوفي سنة ١٢٠٨ هـ .

(٣) هو الشيخ مصطفى العروسي المولود سنة ١٢١٣ هـ والمتوفى سنة ١٢٩٣ هـ .

التأسيس في الهندسة ، وبعضاً من الجغيمى في علم الهيئة ، وبعضاً من رفع
الإشكال عن مساحة الأشكال في علم المساحة . وقرأت على الشيخ عبد الجواد
المرحومى جملة كتب ، منها رسالة في علم الأرتماطيق للشيخ سلطان المزاحى .
وقرأت على الشيخ الشهير بالسَّحَّيمى منظومة الحكيم درمقاش المشتملة على
علم التكسير وعلم الأوفاف وعلم الاستنطاقات ، وعلم التكعيب ، ورسالة
أخرى في رسم رُبُوع المقنطرات والمنحرفات لسيط الماردينى ، وعلم المزاوِل
ومنظومة في علم الأعمال الرصدية وروضة العلوم وبهجة المنطوق والمفهوم
لمحمد بن صاعد الأنصارى ، وهى كتاب يشتمل على سبعة وسبعين علماً ،
أولهما علم الحرف وآخرها علم الطلاسم ، ورسالة الإسرائيل ، ورسالة
للسيد الطحان — كلاهما في علم الطالع — ورسالة للخازن في علم المواليِد
— أعنى الممالك الطبيعية وهى الحيوانات والنباتات والمعادن — وأخذت
عن شيخنا الشيخ حسام الدين الهندى شرح الهداية في علم الحكمة ، ومتن
الجغيمى في علم الهيئة — بمراجعة قاضى زاده ومطالعة السيد عليه —
وأخذت عن سيدى أحمد الشر فى شيخ المغاربة بالجامع الأزهر كتاب اللمعة
فى تقويم الكواكب السبعة .

ولما ذكر ما تلقاه من هذه العلوم أعقبه بما طالعه بنفسه بدون
الآخذ عن شيخ فقال : طالعت كتاب إحياء الفؤاد بمعرفة خواص
الأعداد فى علم الأرتماطيق — فى نحو كراسين — وكتاب عين الحياة
فى علم استنباط المياه — فى نحو كراسين — ورسالة الكلام اليسير
فى علاج البواسير — فى نحو كراسين — ورسالة التصريح بخلاصة القول
الصريح فى علم التشريح — فى نحو كراسين — وكتاب إتحاف البرية بمعرفة
الأمور الضرورية فى علم الطب — فى نحو خمسة كراسين — ورسالة القول
الأقرب فى علاج لسع العقرب — فى نحو كراس — وكتاب منهج السلوك
فى نصيحة الملوك — فى نحو عشرة كراسين — وكتاب بلوغ الأرب فى
أسماء سلاطين العجم والعرب — معنوونا باسم السلطان مصطفى خان ابن

السلطان أحمد خان ، المولود في رابع عشر شهر صفر سنة تسع وعشرين ومائة وألف يوم الأربعاء أول النهار في الساعة الأولى بعد الشمس ، الجالس على سرير الملك في سابع عشر صفر الخير سنة إحدى وسبعين ومائة وألف يوم الأحد قبل الشمس - ، انتهى كلامه مخلصاً بتصرف .

ثم قال رفاهه بك : فانظر إلى هذا الإمام الذي كان شيخ مشايخ الجامع الأزهر ، وكان له في العلوم الطبية والرياضية وعلم الهيئة الحظ الأوفر ، مما تلقاه عن أسياده الأعلام ، فضلاً عن كون أسياده كانوا أزهرية ، ولم يفهم الوقوف على حقائق هذه العلوم النافعة في الوطنية ، وفضل العلامة النجّـي المتوفى في أثناء هذا القرن في هذه العلوم ، وفي فن التاريخ أمر معلوم ، وكذلك العلامة الشيخ عثمان الورداني الفلكي ، وكان للمرحوم العلامة الشيخ حسن العطار شيخ الأزهر أيضاً مشاركة في كثير من هذه العلوم ، حتى في العلوم الجغرافية ، فقد وجدت بخطه هوامش جلية على تقويم البلدان لإسماعيل أبي الفداء سلطان حماة ، المشهور أيضاً بالملك المؤيد ، وللشيخ المذكور هوامش أيضاً وجدتها بأكثر التواريخ ، وعلى طبقات الأطباء وغيرها ، كان يطلع دائماً على الكتب المعربة من تواريخ وغيرها ، وكان له وكوع شديد بسائر المعارف البشرية ، مع غاية الديانة والصيانة ، وله بعض تأليف في الطب وغيره ، زيادة عن تأليفه المشهورة ، فلو تشبث من الآن فصاعداً نجباء أهل العلم الأزهرين بالعلوم العصرية التي جددتها الخديو الأكرم بمصر ، بإنفاقه عليها أوفر أموال مملكته ، لفازوا بدرجة الكمال ، وانتظموا في سلك الأقدمين من خول الرجال ، وربما يتعلمون بالاحتياج إلى مساعدة الحكومة ، والحال أن الحكومة إنما تساعد من يلوح عليه علامات الرغبة والغيرة والاجتهاد ، فعمل كل من الطرفين متوقف على عمل الآخر ، فترجع المسألة دورية ، والجواب عنها أن الحكومة قد ساعدت بتسهيل الوسائط والوسائل ، ليغتني فرصة ذلك كل طالب وسائل ، وكل من سار على الدرب

وصل ، وإنما المكافأة على تمام العمل ، (١) .
نقد رأى رفاة بك في إصلاح الأزهر :

وقد زاد رفاة بك في هذا على أستاذه الشيخ حسن العطار أنه حاول إقناع الأزهرين بفائدة الإصلاح ، وحاول حمل الخديوى اسماعيل باشا وحكومته على الالتفات اليه ، ولكنه حصر الإصلاح في إدخال العلوم العصرية في الأزهر ، ولم يعب على الأزهرين اقتصرهم على كتب المتأخرين وإهمالهم كتب المتقدمين ، وقد جعل أستاذه الشيخ حسن العطار الإصلاح شاملا للأمرين ، فكان في هذا أحسن حالا من رفاة بك ، ولا سيما أن رفاة بك أثنى على علم الأزهرين بالعلوم الدينية والعربية ، وذكر أنه لا يسبقهم فيها سابق ، ولا يلحقهم فيها لاحق ، والشيخ حسن العطار في هذا أقرب منه إلى الصدق .

وكأنى برفاة بك كان يخشى أن يغضب الأزهرين ، فدعاهم إلى تلك العلوم بذلك الرفق ، وتمتعهم بالثناء على علمهم بالعلوم الدينية والعربية ، ولعله كان يرى أنه قد قطع صلته بهم ، وأنه يشتغل بالإصلاح في ميدان أوسع من ميدانهم ، فليس عليه إلا أن ينبههم بذلك الرفق ، فإن استمعوا له كان له فضل تنبيههم ، وإن لم يستمعوا له مرة نصحه من غير أن يغضبهم .
جمال الدين الأفغانى وإصلاح الأزهر :

وأما جمال الدين الأفغانى فقد ولد سنة ١٢٥٤ هـ بقرية أسعد آباد من أعمال كابل عاصمة الأفغان ، ثم انتقلت أسرته إلى كابل وهو في الثامنة من عمره ، فتلقى العلم في بعض معاهدها ، ودرس النحو والصرف وعلوم البلاغة وعلم التاريخ والإنشاء العربى وعلوم الشريعة والفلسفة من رياضة ومنطق وطب وتشريح ، وكذلك الفنون الحربية التى يشتغل بها الأفغانيون كافة ،

ثم سافر إلى الهند ليكمل دراسته فيها، فكتب فيها سنة وبضعة أشهر درس فيها العلوم العصرية في المدارس التي أنشأها الإنجليز فيها، وتعلم اللغة الإنجليزية كما تعلم قبلها العربية والفارسية والتركية، فجمع بهذا بين القديم والحديث، وتشقف تلك الثقافة الواسعة، ولعلها لم تنهياً لعالم مسلم في عصره.

فكان لهذه الثقافة الواسعة أثرها في تنبيهه إلى الخطر الذي يحدق بالاسلام من إهمال أهله، ووقودهم عن إصلاح التعليم في بلادهم، واستنماتهم لدول أوربا التي استولت على كثير من بلادهم، فانتقل من بلاد الأفغان إلى الهند في سنة ١٢٨٥ هـ، وأخذ يلقى على أهلها دروساً في الحرية والوطنية، وينبهم إلى الخطر المحدق بهم من استنماتهم لحكم الأجنبي فيهم، فلم يمكنه الإنجليز من الإقامة في الهند، فانتقل منها إلى مصر سنة ١٢٨٦ هـ، وأقام في القاهرة أربعين يوماً، تردد فيها على الجامع الأزهر، واتصل به كثير من العلماء والطلاب، فأعجبوا به كل الإعجاب، ورأوا منه ما لم يروه من علماء الدين في الأزهر، ثم ترك القاهرة إلى الآستانة، فوصل إليها في سنة ١٢٨٧ هـ، فأكرمه السلطان عبد العزيز وقر به منه، وعينه عضواً في مجلس المعارف فأخذ يعمل في إصلاح مناهج التعليم، ويحاول القضاء على الجمود في الدين والعلم، حتى اصطدم برجال الدين في الآستانة، وأخذ شيخ الإسلام حسن أفندي فهمي يؤلب عليه العامة، ويدبر له الفتن، فأمره السلطان أن يترك الآستانة، ليسكن غضب رجال الدين، ويقضى على تلك الفتن

فعاد جمال الدين إلى القاهرة في أوائل سنة ١٢٨٨ هـ، فأكرمه إسماعيل باشا، وأجرى عليه راتباً يليق به، فجعل من بيته مدرسة يقصدها التابون من طلاب العلم في الأزهر وغيره، وكان يدرس لهم أمهات الكتب في علم الكلام والحكمة والهيئة والتصوف وأصول الفقه، ولم يكن يقصد من دروسه التعليم فقط، بل كان يقصد منها الدعوة إلى الإصلاح، وفتح باب الاجتهاد في الدين والعلم، وبث الأخلاق العالية في النفوس، وكان إلى هذا يرشد الطلاب إلى مطالعة كتب الأدب، ليتعلموا منها حسن الكتابة

والإنشاء ، ويستطيعوا أن ينهضوا بالامة بالكتابة في الجرائد وغيرها ، فأيقظ النفوس من غفلتها ، وفتح عيون الطلاب في الأزهر لضعف التعليم فيه ، حتى ألفوا من بينهم جماعة تسعى في إصلاحه ، وكان أول ما عملوه كتابة منشور علقوه على أعمدة الأزهر في سواد الليل ، وبينوا فيه مواضع الخلل في التعليم بالأزهر ، وشرحوا الوسائل التي تؤدي إلى إصلاحه فبدأ جمال الدين بدروسه في الإصلاح الجهاد في إصلاح الأزهر ، وأوجد من أبنائه وغيرهم من يعمل فيه بكل ما يمكنه من الوسائل التي توصل إليه ، فلا يكتفى بنجوى يناجى بها نفسه كما فعل الشيخ حسن العطار ، ولا يكتفى بمحاولة هادئة في الإقناع كما فعل رفاة بك ، وإنما هو جهاد متواصل في سبيل الإصلاح ، وثورة دائمة على الجحود .

وقد مكث جمال الدين في مصر يجاهد في سبيل الإصلاح إلى أن عزل إسماعيل باشا من الحكم سنة ١٢٩٦ هـ ، وكان هذا بتأثير الطامعين في الاستيلاء عليها من الإنجليز وغيرهم ، فقام بعده ابنه توفيق باشا ، وبدأ حكمه بنفي جمال الدين من مصر .

وضع امتحان لشهادة العالمية في الأزهر :

وهكذا مضى عهد إسماعيل باشا كما مضى عهد محمد علي باشا ، فلم يحاولوا أن يحدثوا شيئاً يذكر في نظام التعليم بالأزهر ، اللهم إلا شيئاً قليلاً حصل في عهد إسماعيل باشا ، فقد تولى في عهده الشيخ مصطفى العروسي منصب شيخ الأزهر ، وكان ذلك سنة ١٢٨١ هـ فعمل على أخذ الأزهرين بشيء من الحزم ، فخافه شيوخ الأزهر وطلابه ، وأقبلوا على الاشتغال بدروسهم ، وقد اهتم بإبطال بدع دينية كثيرة ، كطلب الصدقة بقراءة القرآن في الشوارع ، وما إلى هذا من البدع الدينية ، ثم رأى أن كثيراً ممن يجلس للتدريس في الأزهر لا يصلح له ، فمنعهم من الاشتغال به ، وعزم على أن يضع امتحاناً لمن يريد الاشتغال بالتدريس في الأزهر ، ولما كسبه عزل من منصبه سنة ١٢٨٧ هـ ، فلم يتمكن من تنفيذ عزمه .

ثم تولى بعده الشيخ محمد المهدي العباسي منصب شيخ الأزهر ، فأخذ شيوخ الأزهر وطلابه بالحزم أيضاً ، وعمل على القضاء على بعض ما في الأزهر من القوضى ، فقلت فيه الشرور والمفاسد ، وأقبلت الدنيا على أهله ، وزادت روايتهم من النقود وغيرها ، وخلعت عليهم الخلع ، ودعوا في الجامع والمحافل ، فأخذوا يتخلصون من عزلتهم ، ويحتلطون برجال الحكومة ، ويشاهدون ما يجري في الدنيا حولهم :

ومضى بعد هذا في تنفيذ ما عزم عليه الشيخ مصطفى العروسي من وضع امتحان لمن يريد الاشتغال بالتدريس في الأزهر ، وقد ذكر الشيخ سليمان رصد ذلك في كتاب كنز الجوهر في تاريخ الأزهر ، فقال في الكلام على الشيخ محمد المهدي العباسي :

«وهو الذي سنَّ امتحان التدريس للعلماء ، وذلك أنه استأذن عزير مصر الخديو الأعظم^(١) في عمل قانون الامتحان ، وانحط الرأي بينهم على تعيين ستة لذلك من أكابر العلماء ، من أهل كل مذهب من المذاهب الثلاثة^(٢) اثنان ، ولم يعين أحد من مذهب ابن حنبل لقلته . وجعل الامتحان في أحد عشر علماً من العلوم المتداولة بالأزهر ، وهي الحديث والتفسير والأصول والتوحيد والفقه والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والمنطق ، فمن يريد الامتحان لا بد أن يكون قد تلقى هذه العلوم بالأزهر ، وأن يكون قد وصل في دراستها إلى الكتب الكبيرة المؤلفة فيها ، كشرح السعد وجمع الجوامع^(٣) ثم يقدم عريضة لشيخ الأزهر يذكر فيها أنه يريد أن ينتظم في سلك العلماء ، وأنه تلقى على الشيوخ هذه العلوم ، ودرس في مختصر السعد ، وابتدأ في جمع الجوامع ، إلى غير ذلك مما يذكره فيها ، فيأخذ الشيخ العريضة منه ، ويستخبر عن أحواله من يعرف حقيقة أمره ، ثم يكتب للمشايخ أن يعطوه شهادة مكتوبة بما تلقاه عليهم ، فيشهد له جمع من

(١) يعني إسماعيل باشا . (٢) يعني مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة .

(٣) شرح السعد في علوم البلاغة ، وجمع الجوامع في أصول الفقه .

المشايع لا يقل عددهم عن ثمانية ، ثم يعين له درساً في كل علم من هذه العلوم ، فيمكث في دراستها أحد عشر يوماً بقدر عددها ، فإذا انتهى منها عقد له مجلس امتحان في بيت شيخ الأزهر ، ويجعل فيه بمنزلة المدرس ، ويجعل الممتحنون بمنزلة الطلبة ، فيدرس أمامهم ، ويسألونه فيجيبهم ، فإذا أجاب في كل علم من هذه العلوم أعطى الدرجة الأولى ، وإذا أجاب في أكثرها أعطى الدرجة الثانية ، وإذا أجاب في أقلها أعطى الدرجة الثالثة ، وإذا لم يجب لم يعط شيئاً ، وتكتب الشهادة لمن استحق الدرجة الأولى ، وترسل إلى الخديو ليضع عليها خاتمه ، ثم ترسل إلى صاحبها ليحفظها عنده ، ويمنحه الخديو الكسوة التشريفية ، ويكتب إلى رؤساء البلاد باحترامه ، ويجيز له السفر في السكة الحديدية بنصف أجرة ، وكانوا في الغالب لا يمتحنون في كل عام أكثر من ستة ، فإذا زاد طلاب الامتحان عن هذا العدد قُدم بعضهم على بعض بالشهرة في العلم ، أو الوجاهة ، أو سبق التاريخ ، أو كبر السن ^(١) .

نقد طريقة هذا الامتحان :

وكان هذا الامتحان أول خطوة في إصلاح الأزهر ، واسكنها كانت خطوة لا تفيد في علاج ضعف التعليم فيه ، لأنها تركت فيه كل شيء على حاله ، بل كان ذلك الامتحان يجرى على طريقة التدريس في الأزهر ، فكان امتحاناً فاسداً مثلها ، ولسكنه على كل حال حال أحسن من ترك الأمر فوضى في الأزهر ، ليشغل بالتدريس فيه من يصلح له ومن لا يصلح .

وإذا كان هذا الامتحان قد أفاد شيئاً من هذه الناحية ، فإن قصره على ستة في كل سنة كان تعنتاً ظاهراً ، لأن الأزهر كان فيه من الطلاب ما يبلغ عدة آلاف ، فقصر الامتحان على ستة منهم في كل سنة يؤدي إلى أن يقضوا

(١) كثر الجوهر في تاريخ الأزهر من ١٢٨ ، ١٢٩ .

زهرة عمرهم في الطالب ، فيموت كثير منهم دون أن يبلغ غايته من طلب العلم ، ولا يصل إلى هذا الامتحان إلا من بلغ سن الشيخوخة ، وذهبت منه قوة الشباب ونشاطه ، فلا يقوى على القيام بوظيفة التدريس ، ولا يكون عنده آمال كبيرة في الحياة ، فيعيش بين جدران الأزهر بين ضعف الشيخوخة وكسلها ، ولا تحدّثه نفسه بالثورة على ذلك الضعف الذي يحيط به من كل جانب ، بل يركن إلى ذلك الجمود الذي لا يتطلب منه قوة ، ولا يكلفه نشاطاً ونهوضاً .

سبب ترك محمد علي باشا وإسماعيل باشا إصلاح الأزهر :

وهنا يسأل سائل هذا السؤال : كيف أبلى كل من محمد علي باشا وإسماعيل باشا أحسن البلاء في إصلاح كل شيء في مصر ، ثم لا يتوجه بإصلاح نحو الأزهر ؟

والجواب على هذا السؤال أن كلا من محمد علي باشا وإسماعيل باشا كان يعرف نفور أهل الأزهر من الإصلاح ، ولم يكن شأن أهله كشأن أهل مصر ، لأنهم رجال دين إذا ثاروا فتنوا الناس باسم الدين ، وكانت تربية محمد علي باشا وإسماعيل باشا تربية مدنية ، فلا يمكنهما أن يردّا باسم الدين على أهل الأزهر إذا ثاروا على إصلاحهم ، فآثرا أن يتركا الأزهر لأهله ، وألا يقوموا بإصلاح فيه إلا إذا طلبوه منهما ، كما حدث من إسماعيل باشا حين أجاب الشيخ محمد المهدي العباسي إلى ما طلبه من وضع قانون لامتحان العالمية بالأزهر ، وهذا هو ما صرح به رفاة بك فيما نقلته عنه فيما سبق لمن يتعلل من أهل الأزهر بالاحتياج في الإصلاح إلى مساعدة الحكومة ، فقد ذكر أن الحكومة إنما تساعد من يلوح عليه علامات الرغبة والاجتهاد ، وقد ساعدت بتسهيل الوسائط والوسائل ، وكل من سار على الدرب وصل ، وإنما تكون المكافأة على تمام العمل ^(١) .

الأزهر سنة ١٢٩٦ هـ إلى سنة ١٣١٤

الخلاف بين توفيق باشا وتلامذة جمال الدين الأفغانى

تولى توفيق باشا الحكم بعد عزل أبيه إسماعيل سنة ١٢٩٦ هـ ، وكان جمال الدين الأفغانى قد عمل فى عهد أبيه على نشر دعوة الإصلاح فى مصر ، وكان توفيق باشا من أنصاره فى عهد أبيه ، فلما آل الأمر إليه قر به منه ، وكان يقول له : أنت موضع أملى فى مصر أيها السيد

ولكن الأجانب فى مصر من الإنجليز وغيرهم كانوا ينظرون إلى جمال الدين الأفغانى بين العدا ، لأنه ينه أهل مصر إلى مطامعهم فيها ، ويعمل على النهوض بالمصريين وسائر المسلمين ، وهم لا يريدون هذا النهوض لهم ، لأنه يحول بينهم وبين مطامعهم فى بلادهم ، فعملوا على الإفساد بينه وبين توفيق باشا ، حتى أدخلوا فى نفس توفيق باشا أنه هو وأنصاره فى مصر يسعون فى إقامة حكومة جمهورية فيها ، على أن يكون جمال الدين رئيساً لها ، فسمع توفيق باشا لسعائتهم ، وأمر بنفى جمال الدين من مصر ، وابتدأ الخلاف بهذا بينه وبين طلاب الإصلاح من المصريين ، وكان جمال الدين قد غرس فى نفوسهم حب الإصلاح ، فلم يسكتوا عنه بعد نفيه من مصر ، وقد انتهى ذلك الخلاف بتلك النكبة الكبرى ، نكبة احتلال الإنجليز لمصر سنة ١٢٩٩ هـ ، وكانت نكبة على المصريين جميعاً ، من طلاب الإصلاح الذين مضوا فى ذلك الخلاف إلى أقصى حد ، ومن توفيق باشا الذى آثر الاحتماء بالإنجليز من طلاب الإصلاح ، فأوقع البلاد فى قبضتهم ، وأضع سلطانه فى سلطانهم ، لأنهم استأثروا بحكم البلاد ، ولم يبقوا له فيها إلا مظهر الحكم .

سعى توفيق باشا فى إصلاح الأزهر بعد الاحتلال الإنجليزى :

فلم يبق لتوفيق باشا وحكومته إلا الأزهر والمعاهد الدينية والمحام

الشرعية والأوقاف الخيرية والاهلية ، فقد تركها الإنجليز لحكومة توفيق باشا ، لما لها من الصبغة الدينية ، ولم يمنع الاحتلال مصر من المضى في طريق الإصلاح الذى ابتدأه محمد على باشا وإسماعيل باشا ، وإن حاولوا تعويقه والمضى به إلى غاية تخضع المصريين لهم ، وتمسكهم من الاستئثار بخيرات بلادهم دونهم .

فراى أولو الأمر من المصريين أن يأخذوا بالإصلاح الدينى الذى كان جمال الدين الأفغانى يدعو اليه ، لينهضوا بأهل مصر ، ويقضوا على ذلك الجور الذى أضعفهم ، ومكن لأعدائهم منهم ، وقد سبق أن توفيق باشا كان يؤمن بما يدعو اليه جمال الدين الأفغانى من الإصلاح ، وأنه لم يعقه عن الأخذ به إلا سعى الإنجليز وغيرهم فى الإفساد بينه وبين جمال الدين ، فلما رأى نوايا الإنجليز فى استغلال تأخر المصريين أخذ يعمل على النهوض بهم ، ولم يجد أمامه وسيلة إلى هذا إلا إصلاح الأزهر ، والسعى فى إزالة سوء ظنه بالعلوم الحديثة اللازمة لنهوض البلاد ، ليتمكن لها من الدخول فيه ، فيجمع بها أهله بين الثقافة القديمة والحديثة ، ولا يقفوا حجر عثرة فى سبيل النهوض .

فتوى الشيخ الأنباى فى العلوم الرياضية والفلسفية

وقد ذكر الأستاذ مصطفى بيرم سعى ولاية الأمور فى ذلك فى رسالته عن الأزهر لمؤتمر علماء اللغات الشرقية المنعقد بمدينة همبورج بألمانيا سنة ١٩٠٢ م . فقال بعد ذكر مجافاة أهل الأزهر لتلك العلوم :

« فبقيت تلك العلوم الرياضية والجغرافية والعقلية والفلسفية مهجورة من الأزهر ، ينظر إليها بعين السخط ، ويفر من سماعها فرار الصحيح من الأجر ، ولكن بفضل الله وكرمه لم يطل الأمر على ذلك كثيرا ، حتى قيص الله لنا من أمرائنا الكرام ، ووزرائنا الفخام ، وعلمائنا الأعلام ، من تنبه لأسباب تأخرنا العلمى ، وأخذوا فى السعى

لإعادة تدريس تلك العلوم النافعة المقوية للمملكة الذهبية ، ولخشية المفاجأة بإعادة تدريسها للجامع بعد ما رسخ في أذهان الكثير من أن بها ما يعدو على الدين ، رأى ولاية الأمور أن يمهّدوا السبيل لإدخالها في الجامع الأزهر بأخذ آراء أفاضل العلماء الأزهريين ، فكلّفوا والدى المرحوم السيد محمد بيرم^(١) بهاته المهمة العلمية ، وبعد أخذ وعطاء بينه وبين المرحومين : العلامة الشيخ محمد الأنباى شيخ الإسلام بمصر وشيخ الجامع الأزهر ، والشيخ محمد البنا مفتى الديار المصرية في ذلك العهد ، استقر رأى أن يكتب لهما استفتاء صورته (بعد الديباجة ، ما قولكم رضى الله عنكم ؟ هل يجوز تعلم المسلمين للعلوم الرياضية ؟ مثل الهندسة والحساب والهيئة والطبيعات وتركيب الأجزاء المعبر عنها بالكيمياء ، وغيرها من سائر المعارف ، لاسيما ما يبنى عليه منها من زيادة القوة في الأمة ، بما تجارى به الأمم المعاصرين لها في كل ما يشمله الأمر بالاستعداد^(٢)) بل هل يجب بعض تلك العلوم على طائفة من الأمة ، بمعنى أن يكون واجبا وجوبا كفائيا على نحو التفصيل الذى ذكره فيها الإمام حجة الإسلام الغزالي في إحياء العلوم ، ونقله علماء الحنفية أيضا وأقروه ، وإذا كان الحكم فيها كذلك ، فهل يجوز قراءتها مثل ما تجوز قراءة العلوم الآلية من نحو وغيره الرائجة الآن بالجامع الأزهر وجامع الزيتونة والقرويين^(٣) ؟ أفيدوا الجواب ، لا زلتم مقصداً لأولى الألباب) فأجابه العلامة الشيخ محمد الأنباى بالفتوى الآتية بعد الديباجة : يجوز تعلم العلوم الرياضية مثل الحساب والهندسة والجغرافيا ، لأنه لا تعرض فيها لشيء من الأمور الدينية ، بل يجب منها ما تتوقف عليه مصلحة دينية أو دنيوية وجوبا كفائيا ، كما يجب علم الطب لذلك ، كما أفاده

(١) كان من مدرسى جامع الزيتونة بتونس ثم انتقل إلى مصر فعين قاضيا فيها .

(٢) يعنى قوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة)

(٣) جامع الزيتونة بتونس ، والقرويين بمراكش .

الغزالي في مواضع من الإحياء ، وإن ما زاد على الواجب من تلك العلوم مما يحصل به زيادة التمكن في القدر الواجب فتعلمه فضيلة ، ولا يدخل في علم الهيئة الباحث عن أشكال الأفلاك والكواكب وسيرها علم التنجيم المسمى بعلم أحكام النجوم ، وهو الباحث عن الاستدلال بالتشكلات الفلسفية على الحوادث السفلية ، فإنه حرام كما قال الغزالي ، وعامل ذلك بما محصله أنه يخشى من ممارسته نسبة التأثير للكواكب ، والتعرض للإخبار بالمغيبات ، مع كون الناظر قد يخطئ لحفاء بعض الشروط ، وأما الطبيعيات وهي الباحثة عن صفات الأجسام وخواصها وكيفية استحالتها وتغييرها — كما في الإحياء في الباب الثاني من كتاب العلم — فإن كان ذلك البحث على طريق أهل الشرع فلا منع منها ، كما أفاده العلامة شهاب الدين أحمد بن حنبل الهيتمي في جزء الفتاوى الجامع للسائل المنتشرة بل لها قيمة وأهمية بحسب أهمية ثمرتها ، كالوقوف على خواص المعدن والنبات المحصل للتمكن في علم الطب ، ومعرفة عمل الآلات النافعة في مصلحة العباد ، وإن كان على طريقة الفلاسفة فلا اشتغال به — حرام ، لأنه يؤدي للوقوع في العقائد المخالفة للشرع ، كما أفاده العلامة المذكور ، نعم يظهر تجويزه لسكامل القريحة المارس للكتاب والسنة ، للأمن عليه مما ذكرنا ، قياساً على المنطق المختلط بالفلسفة ، على ما هو المعتمد فيه من أقوال ثلاثة ، ثانيها الجواز مطلقاً ، ونسبه الملوى في شرح السلم للجمهور ، وثالثها المنع مطلقاً ، ونسبه صاحب السلم لابن الصلاح والنووي ، قال الملوى : ووافقهما على ذلك كثير من العلماء . ولما كان الإمام النووي ممن يقول في المنطق بالمنع مطلقاً مشى على نظير ذلك في الطبيعة ، فعد في كتاب السير من الروضة من العلوم المحرمة علوم الطبيعيات بدون أن يفصل ، لكن حيث يعتمد التفصيل هناك فلننعمده هنا ، إذ لا فرق في ذلك ، فإن مظنة الضرر والنفع موجودة في كل منهما ، والظاهر أن موضوع كلام الروضة ما كان على طريقة الفلاسفة ،

إذ غيره لا محذور فيه اتفاقاً كالمنطق الخالص ، كما يشعر بذلك تعبيرها بعلوم
الطبائعيين دون علوم الطبيعة . وأما علم تركيب الأجزاء المعبر عنه بالكيمياء
فإن كان المراد به البحث عن التركيب والتحليل بدون تعرض لما يخشى منه
على العقيدة الإسلامية . فلا بأس به ، بل له أهمية حسب ثمرته ، وإلا جرت
فيه الأقوال الثلاثة المتقدمة ، وأما العلم المعروف بعلم جابر ، ويسمى أيضاً
علم الصنعة وعلم الكاف ، وهو الذى ينصرف إليه علم الكيمياء عند غالب
الناس ، فقد أفاد العلامة ابن حجر فى شرحه على المشهاج أنه إن قلنا بالمعتمد
من جواز انقلاب الجسم عن حقيقته وكان العلم الموصل لذلك يقيناً جاز
تعليمه والعمل به ، وإلا حرم ، ولقد هذا الشرط لم يتحصل المشتغلون به
فيما رأينا إلا على ضياع الأموال ، وتشنت البال ، وتغيير الأحوال — فعلم
أن العلوم الرياضية لا بأس من قراءتها كما تقرأ علوم الآلات ، وكذا
الطبيعات وعلم تركيب الأجزاء ، حيث كانت تقرأ على طريقة لا يفهم منها
منابذة الشرع بحال ، كبقية العلوم العقلية مثل المنطق والكلام والجدل ، بل
يجب كفاية من هذه الثلاثة ما يحتاج إليه فى الحجاج عن العقائد الدينية .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

وكتب العلامة الشيخ محمد البنا مفتى الديار المصرية فى ذلك العهد بهذه
الفتوى (ما أفاده حضرة الأستاذ شيخ الإسلام موافق لمذهبنا ،
وما استظهروه من أن الخلاف الجارى فى علم المنطق يجرى فى علم الطبيعة
أيضاً وجيه . والله سبحانه وتعالى أعلم ، ^(١))
وكانت فتوى الشيخ الأنباي فى غرة ذى الحجة سنة ١٣٠٥ هـ ، وكانت
فتوى الشيخ البنا فى ١٧ من هذا الشهر

تهرب الشيخ الأنباي فى فتواه من مقصود المستفتي

ومن ينظر فى فتوى الشيخ الأنباي يجد أنه قد تهرب عن التصريح
بالمقصود منها ، وهو إدخال تدريس تلك العلوم فى الأزهر ، وأطال فى

الجواب عن دراسة هذه العلوم في ذاتها ، مع أن المستفتى لا يسأل عنه ، لأنه حكم في سؤاله بأن دراستها من الواجب الكفائي ، وإنما يريد إلزام الشيخ الأنباي بإدخال دراستها في الأزهر ، فما فعله لم يكن استفاء في الحقيقة ، وإنما كان سؤالاً من عالم إلى عالم ليلزمه بجواب معين يريد إلزامه به من سؤاله والحقيقة أن الشيخ الأنباي كان على رأي جمهور أهل الأزهر في مجافاة النظر في تلك العلوم ، لأنها ليست من شأنهم ، وليسوا في حاجة إليها ، فكان يرى أن يبقى القديم في الأزهر على قدمه ، ولا يصح تغيير شيء فيه ، وقد روى السيد محمد رشيد رضا عن الشيخ محمد عبده أنه لما عاد من النفي إلى مصر حاول أن يقنع الشيخ الأنباي بأن يأمر بتدريس مقدمة ابن خلدون في الأزهر ، ووصف له من فوائد ما ووصف ، فقال له : إن العادة لم تجر بذلك . فانتقل به الشيخ محمد عبده في شجون الحديث إلى ذكر الشيوخ ، ثم سأله : منذ كم مات الأشموني والصبيان ؟ فقال : منذ كذا . فقال له : إنهما حديثاً عهد بوفاة ، وهذه كتبهما نقرأ بعد أن لم تجر العادة بذلك . فسكت الشيخ الأنباي وقطع الحديث (١) .

ولهذا لم تؤد تلك الفتوى إلى الثمرة المطلوبة منها ، ومضى عهد توفيق باشا دون أن يدخل تغيير في نظام التعليم في الأزهر .

التدرج في إصلاح الأزهر

إقناع الشيخ محمد عبده عباس باشا بإصلاح الأزهر

قام عباس باشا الثاني بالأمر في مصر بعد وفاة أبيه توفيق باشا سنة ١٣٠٩ هـ ، وكان شاباً لم يجاوز سنه سبع عشرة سنة ، وقد تعلم في النمسا بمدرسة يتعلم فيها أبناء الملوك والأمراء ، فتأثرت نفسه بتلك البيئة التي قضى فيها مدة الطلب ، فلما تولى بعد أبيه أراد أن يكون له سلطة فعلية في حكم مصر ، وأبى أن يرضى بما كان يرضى به أبوه من استثمار الإنجليز بالسلطة الفعلية في مصر ، ورأى أن خير وسيلة توصله إلى هذا أن يضم إليه ذوى الزعامة من المصريين .

فتوجه نظره إلى الشيخ محمد عبده ، لأنه كان أقوى تلامذة جمال الدين الأفغانى ، وكان قد عاد من منفاه إلى مصر سنة ١٣٠٦ هـ ، بعد أن اتصل في منفاه بأستاذه جمال الدين الأفغانى ، وأقام معه مدة في باريس أنشأ فيها مجلة العروة الوثقى ، لتجاهد في الإصلاح الإسلامى ، وتحارب الاستعمار الذى يحاول القضاء على البلاد الإسلامية ، فتعلم الشيخ محمد عبده اللغة الفرنسية في باريس ، وجمع إلى ثقافته الأزهرية ثقافة أوربا الحديثة ، فلما عاد من منفاه إلى مصر عاد إليها أقوى سلاحاً ، وأمتن علماً ، وأشد رغبة في الإصلاح الذى بدأ حياته بالدعوة إليه ، حتى انتهى به إلى النفي من مصر ، لاشتراكه في الثورة العرابية .

فقرر به عباس باشا إليه ، ليساعده في الوصول إلى مأربه في مناهضة الإنجليز ، ورأى الشيخ محمد عبده أن يستغل تقريبه له في الوصول إلى ما يريد من الإصلاح ، وقد ذكر السيد رشيد رضا في تاريخ الأستاذ الإمام كيف استغل الشيخ محمد عبده فرصة تقرب عباس باشا له في ذلك ، فقال بعد تمهيد له في

في بدء تمكن الشيخ محمد عبده من العمل في إصلاح الأزهر :

« وأما بدء عمله في الأزهر فقد أتيح له بعد وفاة توفيق باشا ، فإنه لما جلس عباس باشا على كرسي الخديوية تجددت للبلاد المصرية آمال ، وتوجهت إلى أعمال ، كان الغرض منها إزالة الاحتلال ، ولو كان هذا الغرض مما ترجى إصابته يومئذ بسهام المصريين ، لكان الفقيد ^(١) يكون في طليعة العاملين ، لأنه كما نعلم أنفذهم رأياً ، وأقواهم عزماً ، وأخلصهم قلباً ، ولكنه كان يعتقد بعد ذلك السعي الذي شرحناه في الفصل السابق أن المسألة المصرية لا يمكن أن تحلّ بوسيلة السياسة إلا باتفاق الدول العظام ، وأن الرجاء في اتفاقهم بعيد ، فأراد أن يكون حظه من حب الأمير الجديد للعمل السعي في إصلاح الأزهر بنفسه ، وإقناع الأمير بالسعي في إصلاح المحاكم الشرعية والأوقاف ، لأن هذه المصالح الثلاث إسلامية محضة ، تشمل إصلاح التربية والتعليم ، وإصلاح المساجد والإرشاد ، وإصلاح البيوت ، فاتصل بالأمير وحظي عنده وكشفه برأيه فيها ، بأن قال له وقد رآه متبرماً ضجراً من استيلاء الإنكليز على جميع أعمال الحكومة : إن لدى أفندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة ، فيمكنه أن يصلح الأمة كلها بإصلاحها ، وقد تركها الإنكليز له لأنها دينية ، فهم لا ينازعونه فيها الآن ، ولا يؤمن تدخلهم في شأنها إذا طال العهد ، وساعدت الفرص ، فيجب المبادرة لإصلاحها ، وذكر له كليات هذا الإصلاح ، وكشف الحكومة بأمله في إصلاح الأزهر بأسلوب آخر ، وجاء بما جاء به من آيات الإقناع ، حتى توصل إلى إنشاء قانون تهديد للإصلاح ، يديره مجلس مؤلف من أكابر علماء المذاهب في الأزهر ، وقد جعل هو وصديقه الشيخ عبد الكريم سليمان من أعضائه ، على أنهما من قبل الحكومة ، لارأى لشيخ الأزهر ولا للمجلس في انتخابهما ، ولا في استبدال غيرهما بهما ، ^(٢)

(١) هو الشيخ محمد عبده

(٢) تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ج ١ ص ٢٦ ، ٢٧

أخذ الحكومة في إصلاح الأزهر

وكان الشيخ الأنباي لا يزال شيخاً للأزهر ، ولكنه كان قد كبر ومرض حتى عجز عن العمل ، وقد كثرت شكاوى أهل الأزهر من إدارته لضعفه ، فلما أرادت الحكومة أن تأخذ في إصلاح الأزهر عينت الشيخ حسونة النواوى وكيلًا لشيخ الأزهر ، وكان هذا في سنة ١٣١٢ هـ ، وأذنت له في إدارة شؤون الأزهر نيابة عن الشيخ الأنباي ، على أن يعمل على تنفيذ ما تريده الحكومة في إصلاح الأزهر ، ويمكن للشيخ محمد عبده من تنفيذ ما يريده فيه ، وكان الشيخ حسونة النواوى من علماء الأزهر الذين اشتغلوا بالتدريس في المدارس الأميرية ، وكان قبل تعيينه في ذلك مدرساً بمدرسة الحقوق ، فامتاز بهذا على غيره من شيوخ الأزهر الذين اعتزلوا الحياة خارج الأزهر ، ولم يعرفوا ماجدًا فيها من أحوال جديدة ، وقد جعله هذا خير من يصلح للقيام بما تريده الحكومة في إصلاح الأزهر

ولم تكثف الحكومة بتعيين الشيخ حسونة النواوى وكيلًا لشيخ الأزهر ، بل سمحت في حمل الشيخ الأنباي على الاستقالة من منصبه لتعيين الشيخ حسونة فيه بدله ، ليكون أقدر على القيام بما تريده في إصلاح الأزهر ، فتردد الشيخ الأنباي في ذلك طويلاً ، لأنه كان يريد أن يبقى الأزهر على حاله ، ويعارض في إدخال شيء من التجديد فيه ، ولكن الحكومة ألحَّت عليه حتى قدم استقالته إلى الخديو وهو في مصيفه بالإسكندرية .

وهنا شعر أنصار الجود في الأزهر بما في إصلاحه من خطر عليهم ، فأرسلوا عريضة إلى الخديو يطلبون منه فيها ألا يقبل استقالة الشيخ الأنباي ، فكد الخديو يتأثر بها ويرجع عن عزمه في إصلاح الأزهر ، ولكن بعض أنصار ذلك الإصلاح أشار عليه أن يراجع أسماء الكتاتين لهذه العريضة ، وأسماء الذين كانوا يقدمون الشكاوى في الشيخ الأنباي بأنه

عاجز عن إدارة شؤوهم ، وأنه يخص أهل مذهبه من الشافعية بخيرات الأزهر ، ويقصر عليهم كساوى الشريف ، فلما راجع تلك الأسماء وجد أن أكثر الكتّابين للعريضة التى تطالب بعدم قبول استقالة الشيخ الأنباى هم الذين كانوا يشكون منه ، فلم يلتفت إلى عريضتهم ، وقبل استقالة الشيخ الأنباى ، وعين الشيخ حسونة النواوى شيخاً للأزهر فى اليوم الثانى من محرم سنة ١٣١٣ هـ .

أعمال مجلس إدارة الأزهر فى الإصلاح :

وقد تألف مجلس إدارة الأزهر قبل هذا بقليل ، وكان من أعضائه اثنان من موظفى الحكومة ، وهما الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سليمان ، وكان الشيخ محمد عبده هو اليد الفعالة فيه ، لأنه هو الذى أشار على الحكومة بإدخال الإصلاح فى الأزهر ، فأرادت الحكومة أن تجعل مكتبته هى العليا فى ذلك الإصلاح ، فعقد مجلس الإدارة أول اجتماع له فى السادس عشر من رجب سنة ١٣١٢ ، وقرر فى هذا الاجتماع خطة سيره ، وما يلزم البدء به من الأعمال ، وما يقدم من القوانين المحتاج إليها فى الإصلاح ، فظهر له أن أول ما يهم أهل العلم هو ضبط المرتبات وتوزيعها عليهم ، فقام بوضع قانون لضبط هذه المرتبات ، وقد أقرته الحكومة فى اليوم السادس من محرم سنة ١٣١٣ ، فتحسنت به حال الأزهر ، وكان كثير منهم قبل هذا ليس له مرتب أصلا ، وكثير ليس له إلا ستة عشر قرشا فى الشهر .

ثم عمل أيضا على إلحاق التعليم فى الجامع الاحمدى بطنطا والجامع الدسوقي بدسوق بالجامع الأزهر ، وكذلك التعليم بجامع دمياط ، فوافقت الحكومة على إلحاق التعليم فى الجامع الاحمدى بالأزهر فى السادس عشر من شوال سنة ١٣١٢ هـ ، وعلى إلحاق التعليم فى الجامع الدسوقي وفى دمياط فى اليوم السادس من محرم سنة ١٣١٣ هـ ، وقد أراد مجلس الإدارة من ذلك

أن يوحد التعليم الديني في هذه المعاهد ، وأن يدخل ما يريده من الإصلاح فيها كما يدخله في الأزهر .

التدرج في الإصلاح على خلاف رأى الشيخ محمد عبده :

ثم توجه مجلس الإدارة إلى الغرض الأهم ، وهو إصلاح نظام التدريس والامتحان ، وهنا أراد الشيخ محمد عبده أن يجعله إصلاحا كاملا يقضى على كل أثر للجمود في الأزهر ، فلم يوافق أولو الأمر على ما أراد من ذلك ، ونصحوه بأن يأخذ ذلك الإصلاح بالتدرج ، فقبل نصيحتهم على كره منه ، وأخذ بقاعدة ما لا يدرك كله لا يترك كله ، وقد أخذ مجلس الإدارة في وضع قانون يقوم بإصلاح نظام التدريس والامتحان على ذلك الأساس ، وقضى في وضعه وقتا طويلا حتى انتهى منه ، ثم قدمه إلى الحكومة فألفت لجنة للنظر فيه من خيار رجالها ، فأدخلت فيه من التنقيح ما أدخلت ، ثم قدم إلى الخديو فأقره في اليوم العشرين من محرم سنة ١٣١٤ هـ .

فانتقل الأزهر بهذا القانون من فوضى عامّة في التدريس وغيره إلى شيء من النظام ، وإن لم يصل فيه إلى الحد المطلوب ، لأن الحكومة أرادت أن تأخذ الإصلاح بالتدرج كما سبق ، وقد صار به للأزهر إدارة نظامية ، وقانون يقوم بضبط نظام التعليم فيه ، وأخذ شيوخه بشيء من الحزم ، ليخضعوا لذلك النظام ، ويشعروا بأن عليهم مسؤولية أمام شيخهم ، وأمام الحكومة التي عنيت بأمرهم ، فزادت في مرتباتهم ، ووضعت لهم ذلك القانون الذي يسير بهم في طريق النهوض ، ويجعل منهم رجالا يشعرون بما جدّ في عصرهم ، ويشاركون العاملين في النهوض بآمتهم .

نظام سنة ١٣١٤ هـ

قوانين الأزهر من سنة ١٢٨٨ هـ إلى سنة ١٣١٤ هـ

توالت على الأزهر من سنة ١٢٨٨ هـ إلى سنة ١٣١٤ هـ قوانين كان أهمها القانون الذى أتى بهذا النظام ، لأن الأزهر ابتداء به حياة جديدة لم يألّفها من قبل ، وإن لم يصل فيها إلى الحد المطلوب كما سبق ، وهذه هي سلسلة القوانين التى وضعت إلى هذا القانون :

- ١ - إرادة سنية بإفّاذ قانون التدريس فى ٢٣ من ذى القعدة سنة ١٢٨٨ هـ - ٣ من فبراير سنة ١٨٧٢ م ^(١) .
- ٢ - قانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر - فى ٧ من جمادى الآخرة سنة ١٣٠٢ هـ - ٢٤ من مارس سنة ١٨٨٥ م .
- ٣ - قرار من مجلس النظر بضبط عدد أهل الجامع الأزهر والشروط الواجبة فى شأن التبعية وكيفية مايجرى فى ذلك - فى ٧ من محرّم سنة ١٣٠٣ هـ ١٥ من أكتوبر سنة ١٨٨٥ م .
- ٤ - أمر عال شامل لقانون امتحان التدريس - فى ٦ من جمادى الأولى سنة ١٣٠٥ هـ - ١٩ من يناير سنة ١٨٨٨ م .
- ٥ - إرادة سنية بتشكيل مجلس إدارة الأزهر - فى ٧ من رجب سنة ١٣١٢ هـ - ٣ من يناير سنة ١٨٩٥ م .
- ٦ - أمر كريم شامل لقانون امتحان من يريد التدريس بالجامع الأزهر فى ٢١ من رجب سنة ١٣١٢ هـ - ١٧ من يناير سنة ١٨٩٥ م .
- ٧ - قانون صرف المرتبات بالجامع الأزهر - فى ٦ من محرّم سنة ١٣١٣ هـ ٢٩ من يونيه سنة ١٨٩٥ م .

(١) جاء فى دائرة المعارف ج٢ ص ٢٦١ أنه فى سنة ١٨٧١ م وضع اسماعيل باشا قانونا للأزهر يرفع مستوى العلماء والطلاب ، وقد نشر فى عدد ١٦/٢/١٨٧٢ م من جريدة وادى النيل ولعله هو هذا القانون .

٨ — قانون كساوى التشريف — فى ١٧ من شعبان سنة ١٣١٣ هـ —
أول فبراير سنة ١٨٩٦ م .

٩ — قانون الجامع الأزهر فى ٢٠ من محرم سنة ١٣١٤ هـ — أول يولية
سنة ١٨٩٦ م .

وهو القانون الذى انتقل به الأزهر من حياته القديمة إلى حياة فيها شيء
من التجديد ، فإذا أريد معرفة مقدار ما أدخله هذا القانون من التجديد
فى حياة الأزهر وجب أن نبين حال التعليم فيه قبله ، لتمكن الموازنة بين
الحالين ، ويعرف مقدار الفرق بينهما ، وهذا يكون ببيان العلوم والكتب
التي كانت تدرس بالأزهر قبل هذا القانون ، وبيان طريقة تدريس هذه
العلوم والكتب قبله .

علوم الدراسة وكتبها قبل سنة ١٣١٤ هـ :

فأما العلوم والكتب التي كانت تدرس بالأزهر قبل هذا القانون فقد
جاء بيانها فى رسالة مقدمة من شيخ الأزهر إلى الخديو فى سنة ١٣١٠ هـ ،
وقد اشتملت هذه الرسالة على ما يأتى من العلوم والكتب :

١ — علم التوحيد ، والكتب التي تدرس فيه هي أمّ البراهين الصغرى
للشيخ محمد يوسف السنوسى بشرح المؤلف اهْدُ هُدًى والباجورى ،
وأمّ البراهين الكبرى للسنوسى ، وجوهرة التوحيد للشيخ ابراهيم اللقانى
بشرح عبد السلام اللقانى ، والعقائد النسفية بشرح السعد التفتازانى ، والخريدة
للشيخ أحمد الدّردير ، والمقاصد لسعد الدين التفتازانى ، والمواقف للشيخ
عبد الرحمن العَضُد بشرح الجرجانى ، وطوابع الأنوار للبَيْضَاوى
بشرح الأصْفَهَانى ، ومتن بُلَيْحَة بشرح الشيخ السَّقَا ، ومتن السباعى
بشرح الباجورى .

٢ — التصوف ، والكتب التي تدرس فيه هي الإبريز للشيخ عبد العزيز ،
والأنوار القدسية للشيخ عبد الوهاب الشَّعْرَانى ، وبستان العارفين للشيخ

نصر السمّرقندي ، وتاج العروس لابن عطاء الله السكندري ،
والسجلّيات الإلهية للشيخ محي الدين بن العربي ، وتحفة الإخوان للشيخ
الدّردير ، وتفليس إبليس لعز الدين بن عبد السلام ، وتنبيه الغافلين للشيخ
نصر السمّرقندي ، والتنوير في إسقاط التدبير لابن عطاء الله السكندري ،
والإحياء للغزالي ، وقوت القلوب لأبي طالب المكي ، والمِنَّن الكبرى
للشيخ الشعراني .

٣ — التفسير، والكتب التي تدرس فيه هي الكشاف للزمخشري ،
وتفسير الجلالين بحاشية الشيخ الجمل ، وتفسير الخطيب الشربيني ، وتفسير
عبد الله بن عمر البينصاوي ، وتفسير أبي السعود ، وتفسير الفخر الرازي ،
وتفسير الخازن ، وتفسير الذّسفي ، والإيتقان للسيوطي .

٤ — التجويد والقراءات ، والكتب التي تدرس فيه هي تحفة الأطفال
للشيخ سليمان الجنزوري ، والجزرّية للشيخ محمد الجزري ، والتمهيد له
أيضاً ، وجهد المقل للشيخ علي زاده ، وإرشاد الرحمان للشيخ عطية
الأجهوري ، والشاطبيّة للشاطبي ، والوقف والابتداء للشيخ الأشموني .

٥ — الحديث، والكتب التي تدرس فيه هي صحيح البخاري بشرح القسطلاني
والعسقلاني والعيني وزكريا الأنصاري ، ومختصر البخاري للشيخ ابن
أبي جمرة ، وصحيح مسلم بشرح النووي ، والشفاء للقاضي عياض بشرح
الخزرجي ومنلا على قاري ، وموطأ الإمام مالك بشرح الزرقاني وابن
عبد البر ، والجامع الصغير للسيوطي بشرح العزيزي والمنّاوي والآياري ،
والأذكار للنووي بشرح ابن علان ، والتجريد للزبيدي ، والشامائل المحمدية
للتّرمدّي بشرح الجمل ، والترغيب والترهيب للمذري ، والأربعين للنووي ،
وصحيح الترمذّي ، وصحيح النسائي ، وصحيح الأشعث ، وصحيح ابن ماجه ،
والمواهب اللدّنية للقسطلاني ، والسيرة الحلبية^(١) .

(١) لا يخفى أن بعض هذه الكتب من كتب السيرة لا الحديث .

٦ — مصطلح الحديث ، والكتب التي تدرس فيه هي ألفية الحافظ العراقي بشرح شيخ الإسلام العدوي . وتقريب النووي بشرح الجلال السيوطي ، والنسخة لابن حجر العسقلاني ، والبيقونية للشيخ عمر البيقوني بشرح الزرقاني ، ومنظومة الصبّان .

٧ — فقه الحنفية ، والكتب التي تدرس فيه هي نور الإيضاح بشرح الشرنبلالي ، والكنز للذسفي بشرح الطائي وابن نجيم والزَيْلَعِي والعيني ومنلا ، وتنوير الأبصار للتمر تاش بشرح الحصفكي ، والبداية للمرغيناني ، والهداية ، والغاية ، وفتح القدير ، والأشباه والنظائر لابن نُجَيْم ، والخراج للإمام أبي يوسف ، وملتقى الأبحر للحلي بشرح الحصفكي ، وجمع البحرين لابن الساعاتي ، ومتن القُدوري للبغدادى ، وجامع الفصولين ، والسراجية للسجّاء وندي .

٨ — فقه المالكية ، والكتب التي تدرس فيه هي العشماوية للشيخ العشماوى بشرح ابن تركي ، والعزّية لأبي الحسن علي الشاذلي بشرح الزرقاني ، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني بشرح الحسن الصعدي ، وأقرب المسالك للدردير ، ومختصر خليل بشرح الدردير والخرشي والزرقاني والخطاب والشبراخيتي ، والمجموع للشيخ الأمير ، والعاصمية ، والتبصرة لابن فرحون ، والقلصاوى للقرشي .

٩ — فقه الشافعية ، والكتب التي تدرس فيه هي التقريب لأبي شجاع بشرح ابن قاسم والخطيب الشربيني ، والأشباه والنظائر للسيوطي ، والتحرير للشيخ زكريا الأنصاري ، ومنهج الطلاب له أيضاً ، والروض لابن المقرئ ، ومنهاج الطالبين للنووي ، والعُباب لابن المدحجي ، ومنهج الطلاب للجوهري ، والبهجة لابن الوردي ، والوجيز للغزالي ، والروض للنووي ، والإرشاد لابن المقرئ ، وكشف النقاب للوناني ، وفتاوى ابن حجر ،

وفتاوى الرملی ، والرَّحَبِيَّة ، والترتيب للمارديني ، وكشف الغوامض للسَّبط ، وألفية ابن الهائم .

١٠ — فقه الحنبليَّة ، والكتب التي تدرس فيه هي الدليل للشيخ مرعي ، وزاد المستقنع للبهوتي ، والمنتهى للفتوحی ، والإقناع للحجاوي ، والمقنع لابن قدامة ، ومختصر المقنع للحجاوي ، والإنصاف للمرداوي ، والفروع لابن مفلح ، وتصحيح الفروع للمرداوي ، ومختصر الشطبي .

١١ — أصول الفقه ، والكتب التي تدرس فيه هي جمع الجوامع للشَّيْبَانِي بشرح الجلال النمَّحَلِي ، ومختصر ابن الحاحب بشرح العضد ، ومنازل الأنوار للذَّسَنِي بشرح ابن مالك والحصفي وابن نجيم ، والتنقيح لصدر الشريعة ، وتنقيح الفصول للقرافي ، والورقات لإمام الحرمين بشرح المحلى وابن قاسم ، والورقات للحطاب ، والتحرير للكمال ابن الهمام ، وفصول البدائع ، والمرآة .

١٢ — اللغة ، والكتب التي تدرس فيها هي القاموس للفيروزبادي ، بشرح السيد مرتضى ، والصحيح للجوهري ، ومختار الصحاح للرازي ، والمصباح المنير للفيومي ، وفقه اللغة للشعالبي ، والأساس للزمخشري ، والمزهر للسيوطي ، ولسان العرب الأنصاري .

١٣ — النحو ، والكتب التي تدرس فيه هي الأجرُومية للصنهاجي بشرح السكفراوي والشيخ خالد ، والأزهرية وشرحها للشيخ خالد ، وقطر الندى لابن هشام ، وشذور الذهب له أيضا ، وألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل والأشْمُونِي ، ومغني اللبيب لابن هشام ، والكافية لابن الحاحب ، والتسهيل لابن مالك .

١٤ -- الصرف ، والكتب التي تدرس فيه هي المراح لأحمد بن علي ابن مسعود ، والشافعية لابن الحاجب بشرح شيخ الإسلام والرضي ، والتصريف للعزى بشرح السعد التفتازاني ، والترصيف للأخضري ، ونظم

العقود للطحاوى بشرح الشيخ عُلَيْش، ولامية الأفعال لابن مالك، ورسالة الجوهرى فى الاشتقاق .

١٥ — علوم البلاغة ، والكتب التى تدرس فيها هى التلخيص للخطيب القزوينى بشرح السعد ، والمفتاح للسكاكى بشرح السعد والسيد ، والجوهر المكنون للأخضرى بشرح الدمنهورى ، وعقود الجمان وشرحه للسيوطى ومنظومة ابن الشحنة ، والرسالة البيانية للصبان ، والسمرقندية .

١٦ — العروض والقوافى ، والكتب التى تدرس فيه هى الكافى للقنائى ، والخزرجية ، ومنظومة الصبان .

١٧ — الموضع والكتب التى تدرس فيه هى الرسالة العَصْدِيَّة بشرح السمرقندى ، وعقود الزواهر ،

١٨ — بالمنطق ، والكتب التى تدرس فيه هى السُّلَم للأخضرى بشرح المؤلف والنقوينسى والمسلوى والباجورى ، وإيساغوجى للأبهري بشرح الشيخ زكريا الأنصارى ، والتهذيب للسعد التفتازانى بشرح النخببى والشمسية للكاتبى بشرح القطب الرازى ، والمختصر للسنوسى ، والمطالع للأرموى بشرح الرازى .

١٩ — أدب البحث والمناظرة ، والكتب التى تدرس فيه هى آداب الكلبوى بشرح حسن باشا زاده ، وآداب السمرقندى بشرح الشيروانى وشيخ الإسلام ، وآداب الساجقى للهَرَعَشَى ، وآداب الجرجانى .

٢٠ — التاريخ ، والكتب التى تدرس فيه هى تاريخ الخنيس للقاضى حسين الديار بكرى ، وإسعاف الراغبين للصبان ، ومقدمه ابن خلدون ، وتاريخه العَبَر وديوان المبتدأ والخبر ، والكامل لابن الأثير ، والخطط للمقرئى ، ونفع الطيب للمقرئى ، وتحفة الناظرين للشرقاوى ، والعقد الفريد لابن عبدربه ، والطبقات الصغرى لابن الشبكي ، وطبقات الشعرائى ، ولواقح الأنوار له أيضا ، وخلاصة الأثر للحلبى ، وأخبار الأول للإسحاقى .

٢١ — الحساب والجبر ، والكتب التي تدرس فيهما هي الوسيلة لابن الهائم ، والتحفة السنية للسيط ، والسخاوية للسخاوي ، والياسمينية لابن الهائم ، ومنظومة في الحساب للأخضري ، ونزهة النظر لابن الهائم ، والدرة البيضاء للأخضري ، والخلاصة للعاملي ، والتلخيص للدمياطي ، واللمعة لابن الهائم .

٢٢ — الميقات والهبة ، والكتب التي تدرس فيهما هي دقائق الحقائق للسيط ، وخلاصة المختصرات لابن عائشة ، ورسالة في العمل بالرُّبُع للجبرتي ، والمقدمة لمحمد المجدى ، وتحفة الإخوان لابن قاسم ، والوضع على الجهات للملكي الأندلسي ، وهداية الحائر للسيط ، ورسالة الوقت والقبلة للقلوبى ، ورسالة في معرفة التواريخ لابن مهدي ، ودُستور علم الميقات لرضوان أفندى ، وزاد المسافرين لأحمد بن المجدى ، وتسهيل الدقائق لخليل الفرازى ، ورسالة المنحرفات له أيضا ، والتذكرة للطُّوسى ، والمطلع السعيد لحسين زائد .

٢٣ — الحكمة ، والكتب التي تدرس فيها هي الإشارات لابن سينا ، والهداية لأثير الدين الأبهري ، وحكمة العين للكاتبي ، ومقولات السجاعي ، ومقولات البليدى ، ومقولات المرصفي ، وغالية النشستر لعبد الجواد القبانى .

٢٤ — الرسم ، والكتب التي تدرس فيه هي منظومة في الرسم العثمانى — رسم مصحف عثمان — ومنظومة في الرسم القياسى .

الشك في دراسة كل هذه العلوم والكتب

فهذه هي العلوم والكتب التي كانت تدرس في الأزهر إلى سنة ١٣١٠ هـ كما جاء في تلك الرسالة التي قدمها شيخ الأزهر إلى الخديو في تلك السنة ، ولكنى أشك في أن بعض هذه العلوم والكتب كان يدرس في الأزهر ، لأنها من الكثرة بحيث لا تعقل دراستها في ذلك العهد ، وكثير منها من الكتب المبسوطة التي لا يتسع لها زمن الدراسة ، وما يؤيد هذا أنه قد

ذكرت مقدمة ابن خلدون في الكتب التي تدرس في علم التاريخ ، مع أن شيخ الأزهر في ذلك العهد كان الشيخ الأنباري ، وقد طلب منه الشيخ محمد عبده أن تقرأ مقدمة ابن خلدون في الأزهر فأبى كما سبق ، لأن العادة لم تجر بقراءتها فيه .

طريقة الدراسة قبل سنة ١٣١٤ هـ

وأما طريقة تدريس هذه العلوم والكتب فتؤخذ من إشار هذه الكتب فيها دون غيرها ، لأنها إلا النادر منها من الكتب ذات المتن التي كان الطلاب يُعْنَوْنَ بحفظها في ذلك العهد ، فكان حفظ المتن أول ما يهتم به في الأزهر ، وكان هو أساس التعليم فيه ، حتى شاع عند أهله أن من حفظ المتن حاز الفنون ، وكانت هذه المتن تحفظ قبل دراستها من غير فهم ، ومثل هذا يدل على أنهم كانوا لا يهتمون بالفهم كما يهتمون بالحفظ ، وكان أصحاب هذه المتن يتنافسون في سلوك سبيل الإيجاز فيها ، حتى صارت عبارتها غامضة معقدة ، ولا سيما إذا كانت منظومة ، وقد استوجب هذا أن تكون أكثر عناية تلك الكتب التي وضعت لشرحها في تفسير غوامضها ، وفي حل معقداتها ، وبهذا ضاعت فيها العناية بدراسة مسائل العلوم التي وضعت فيها ، وكان لهذا أثره أيضاً في شيوع الغموض والتعقيد في التأليف ، حتى صارت تلك الشروح في حاجة إلى حواش تفسر ما فيها من غموض ، وحتى صارت تلك الحواش في حاجة إلى تقارير تشرح ما فيها من غموض أيضاً ، فيكون أكثر ما يهتم به المدرس والطالب أن ينتقل من المتن إلى الشرح ومن الشرح إلى الحاشية ، ومن الحاشية إلى التقرير ، فإذا تم لها هذا ظفروا بالمراد ، وهو فهم عبارات المتن والشروح والحواش ، ولا يهمهما بعد هذا شيء من مسائل العلوم ، لأنه كان يبلغ من أمر أهل الأزهر أن يهتموا بتصحيح عبارات المتن ، ولو أدى هذا إلى إفساد قواعد العلوم ، وقد ذكر

الشيخ عبد الكريم سلمان في كتابه — أعمال مجلس إدارة الأزهر من ابتداء تأسيسه سنة ١٣١٢ هـ إلى سنة ١٣٢٢ هـ — أن شيخاً من كبار المالكية كان يقرأ درسا أيام الإجازات في علم المنطق في كتاب الخيصى^(١) وكان يخبر درسه كل الباقيين من الطلبة بالأزهر في تلك الإجازات ، فحصل في درس له أن اعترضت الحاشية على ذلك الشرح ، فأخذ يدفع الاعتراض بالتمحلات والاحتمالات النحوية ، حتى استقر رأيه على تصحيح كلام الشرح ، فقال له بعض الطلبة : يا مولانا ، إنه يترتب على هذا التصحيح تغيير حكم القاعدة المنطقية . فأجابه الشيخ بقوله : ليس في هذا من ضرر ، لأنه إذا صح الإعراب واندفع الاعتراض ، فما علينا من القاعدة الأصلية ، وما يطرأ عليها من البقاء أو الانقلاب^(٢) ولا شك أنه ليس بعد هذا الفساد في طريقة التدريس فساد .

وقد زاد الطين بلة أن أهل الأزهر كانوا يأخذون بهذه الطريقة في كل ما يدرسونه من الكتب ، فلا يفرقون بين الكتب التي تدرس المبتدئين والكتب التي تدرس لمن بعدهم ، بل يأخذون المبتدئين في طلب العلم بما يأخذون به المنتهين فيه ، فيمكنون مدة طويلة لا يفهمون شيئاً مما يدرسه الشيوخ لهم ، وقد يكون هذا سبباً في انصراف كثير منهم عن طلب العلم ، كما حصل للشيخ محمد عبده في ابتداء طلبه ، فقد مكث نحو ثمانية عشر شهراً لا يفهم شيئاً مما يدرسه الشيوخ له ، فانصرف عن طلب العلم إلى بلده ، ولولا أن الله هياً له قريباً في بلده يأخذه بما يناسب حاله لما رجع إلى طلب العلم بالأزهر ، ولحرم المسلمون من جهاده في إصلاح أمورهم .

وقد انتقلت هذه الفوضى في التدريس إلى كل شيء في الأزهر ، فلم يكن هناك أوقات معينة للدروس ، ولم تكن هناك مسئولية على المدرس

(١) هو شرح لمن التهذيب في علم المنطق .

(٢) أعمال مجلس إدارة الأزهر ابتداء من تأسيسه سنة ١٣١٢ هـ إلى سنة ١٣٢٢ هـ .

يؤخذ بها اذا غاب عن درسه ، ولم تكن هناك مسؤولية على الطلاب يؤخذون بها اذا غابوا عن دروسهم ، ولم يكن هناك تحديد لمدة الطلب ، بل كان من يدخل الأزهر لطلب العلم يمكنه فيه ما يمكنه الى أن يصير مدرساً أو ينتهي أمره بالموت ، فكان الأزهر ملجأ للعاطلين الذين لا يصلحون لطلب العلم ، ولا يستفيد الأزهر من وجودهم الا نشر الكسل والفوضى فيه .

قانون سنة ١٣١٤ هـ

فهذا ما كان عليه الأزهر قبل نظام سنة ١٣١٤ هـ ، وهي ضروب من الفوضى لا تحصى ولا تعد ، وقد تراكم بطول الزمن بعضها فوق بعض ، فلما جاء قانون سنة ١٣١٤ هـ قضى على بعض تلك الفوضى ، وبدأ في الأزهر عهداً جديداً ، فيه شيء من الإصلاح في طريقة التدريس ، وفيه شيء من النظام الحديث .

وقد اشتمل هذا القانون على ستة أبواب مشتملة على اثنتين وستين مادة :
١ — الباب الأول في الإدارة العامة ، وقد جاء فيه أن مجلس إدارة الأزهر يتألف من خمسة أعضاء غير الرئيس ، ثلاثة منهم من علماء الأزهر واثنان من العلماء الموظفين بالحكومة ، وأنه يجتمع كل خمسة عشر يوماً مرة على الأقل ، وأن وظيفته وضع القواعد التي يسير التدريس عليها ، وضبط الطلبة والأعمال ، وكل ماله تعلق بالأزهر .

٢ — الباب الثاني في شروط انتساب الطلبة إلى الأزهر ، وقد جاء فيه أنه لا يعد من طلبة الأزهر إلا من يبلغ خمس عشرة سنة على الأقل ، ويكون عارفاً بالكتابة والقراءة ، وحافظاً لنصف القرآن على الأقل ، ويجب حفظه كله على كفيف البصر .

٣ — الباب الثالث في التدريس ، وقد جاء فيه أنه يتمتع قراءة الحواشي والتقارير للطلبة المبتدئين من السنة الأولى إلى الرابعة ، ويخير الطلبة

والأساندة بعد هذه السنين في قراءة الحواشي ، وأما التقارير فلا يجوز قراءتها إلا بقرار من مجلس الإدارة .

٤ — الباب الرابع في الامتحان ، وقد جاء فيه أن الامتحان ينقسم إلى قسمين : امتحان شهادة الأهلية وامتحان شهادة العالمية ، وامتحان شهادة الأهلية يكون لمن قضى ثمانى سنوات فأكثر في الأزهر ، ودرس ثمانية علوم على الأقل ، وتؤلف لجنة الامتحان من ثلاثة من العلماء برئاسة شيخ الأزهر . وامتحان العالمية يكون لمن قضى اثنتى عشرة سنة فأكثر بالأزهر ، وتلقى علوم التوحيد والأخلاق الدينية والفقه وأصول الفقه والتفسير والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان والبدیع والمنطق ومصطلح الحديث والحساب والجبر والعروض والقافية ، وتؤلف لجنة الامتحان من ستة من علماء الأزهر ، وتكون درجات العالمية ثلاثاً : أولى وثانية وثالثة . ومن ينجح في امتحان شهادة الأهلية يكون له الحق في وظائف الإمامة والخطابة وتدریس الوعظ بالمساجد ، ومن ينجح في امتحان شهادة العالمية يكون له الحق في التدريس في الأزهر وغيره ، وفي الوظائف العالية

٥ — الباب الخامس في أمور الضبط والعقوبات .

٦ — الباب السادس في أحكام عامة .

علوم الدراسة في قانون سنة ١٣١٤ هـ وطريقة دراستها :

وقد قسمت العلوم في هذا القانون إلى قسمين : مقاصد ووسائل ، والمقاصد هي علوم التوحيد والتفسير والحديث والفقه وأصول الفقه والأخلاق الدينية ، والوسائل هي المنطق والنحو والصرف والمعاني والبيان والبدیع ومصطلح الحديث والحساب والجبر ، وهذه هي العلوم التي يلزم أن يمتحن فيها من يريد شهادة العالمية ، وهناك علوم أخرى لا يلزم الامتحان فيها ، ولكن يفضل من يعرفها على غيره في الوظائف والمرتبات ، وهي تاريخ الإسلام وصناعة الإنشاء ومتن اللغة وآدابها وتقويم البلدان ومبادئ

الهندسة ، وقد ميزت علوم المقاصد على غيرها في التدريس بأنه يجب أن يخصص لها أوسع الأوقات ، بحيث يكون ما يصرف من الزمن في تعليم الوسائل أقل مما يلزم في تعليم المقاصد ، ويجب في علوم البلاغة ونحوها أن يمرن الطلبة في تدريسها على تطبيق العلم على العمل .

وقد حددت الإجازات في هذا القانون ، بعد أن كانت هناك إجازات كثيرة ينقطع فيها الطلاب عن الدراسة ، فاقترع منها على الإجازة الصيفية وإجازة العيدين ، فانتظمت الدراسة بذلك ، وروى الطلاب في حضورهم وغياهم ، وفرضت عقوبات على من يتخلف منهم ، وجعل لهم طبيب يراقب نظافتهم ويعالج أمراضهم .

كتب الدراسة وتوزيعها على السنين الدراسية :

ثم ألفت لجنة بعد وضع ذلك القانون لاختيار الكتب التي تدرس في تلك العلوم ، وتوزيعها على السنين الدراسية ، فاختارت لكل سنة دراسية علومها وكتبها على التوزيع الآتي :

١ — فقه الحنفية ، يدرس منه في السنة الأولى شرح مراق الفلاح ، وفي الثانية شرح الطائي ، وفي الثالثة شرح منلا مسكين على السكتز ، وفي الرابعة والخامسة والسادسة شرح الجوهرة على القدوري وشرح الدرر ، وفي السابعة والثامنة والتاسعة شرح الدرر بحاشية الطحاوي ، وفي العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة شرح الفتح على الهداية .

٢ — فقه المالكية ، يدرس منه في السنة الأولى شرح ابن تيركي ، وفي الثانية شرح الزرقاني ، وفي الثالثة شرح أبي الحسن على رسالة ابن أبي زيد ، وفي الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والشرح الكبير ، وفي الثامنة والتاسعة والعاشرة شرح الخرشي ، وفي الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة مجموع الأمير .

٣ — فقه الشافعية ، يدرس منه في السنة الأولى شرح ابن قاسم الغزلي .

على متن أبي شجاع ، وفي الثانية شرح ابن قاسم العبادي عليه ، وفي الثالثة والرابعة شرح الخطيب عليه ، وفي الخامسة والسادسة شرح التحرير بحاشية الشرقاوى ، وفي السابعة والثامنة والتاسعة شرح المنهج بحاشية السبجى ، وفي العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة شرح الروض .

٤ - فقه الحنبلي ، يدرس منه في السنة الأولى شرح دليل الطالب وفي الثانية شرح زاد المستقنع ، وفي الثالثة والرابعة والخامسة شرح المُنْتَهَى ، وفي السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة شرح الإقناع ، وفي العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة شرح الإقناع أيضاً .

٥ - التفسير ، يدرس منه في السنة الثامنة والتاسعة الثلث الأول من القرآن ، وفي العاشرة والحادية عشرة الثلث الثانى ، وفي الثانية عشرة والثالثة عشرة الثلث الثالث ، ويجب أن يُعْنَى في التفسير ببيان ما أُودِع في القرآن من الأسرار والحكم والمقاصد التي يرمى إليها في القصص والأوامر والنواهي ، وبأسباب النزول ، وبالأحكام الشرعية ، وبوجوه المواظ والاعتبار بأخبار الماضين وأحوال الحاضرين ، وبالموازنة بين ما جاء فيه وما عليه الناس اليوم ، وبأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز ، إلى غير هذا من العلوم المتعلقة بالقرآن ، ويخير الطالب في ذلك بين تفسير الجلالين وأبي السعود والكشاف والنبىضاوى .

٦ - الحديث رواية ودراية ، ويدرس منه في السنة العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة الأحاديث الصحيحة المأخوذة من كتب السنة المعتمدة ، مع بيان مقاصد الشارع صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله ، والأحكام الشرعية المأخوذة منها ، والناسخ والمنسوخ ، والمأخوذ به وغيره على حسب اختلاف المذاهب ووجه ذلك ، وأقسام الحديث وضبط رجاله - وهو علم المصطلح - ويدرس فيه النووي على ابن الصلاح ، ويخير الطالب في الحديث بين البخارى ومسلم والموطأ ومعانى الآثار للطحاوى .

٧ - علم الكلام ، يدرس منه في السنة الأولى رسالة سهلة العبارة تشتمل على ما يجب اعتقاده في حق الله ورسله وما يستحيل وما يجوز ، مع بيان الأدلة على وجه يناسب المبتدئ ، وفي الثانية شرح المصنّف على السننوسية ، وفي الثالثة شرح عبد السلام على الجوهرة ، وفي الرابعة شرح العقائد النّسفية ، وفي الخامسة شرح المسائرة ، وفي السادسة والسابعة شرح الطوالع للأصفهاني .

٨ - علم الأخلاق ، يدرس منه في السنة الثامنة بداية الهداية للغزالي ، وفي التاسعة إحياء علوم الدين له أيضاً ، وتهذيب الأخلاق لابن مسكويه .

٩ - النحو ، يدرس منه في السنة الأولى متن الأجرؤمية مرتين ، مع تطبيق المسائل على الأمثلة ، ويجب أن تكون الأمثلة مما يفيد الطالب أدباً ، ويمتنع قراءة شرح الكفراوى على الأجرؤمية لأنه أضرّ الشروح بالمبتدئين ، وفي الثانية شرح الشيخ خالد للأجرؤمية وشرح الأزهرية ، وفي الثالثة شرح القَطَر وشرح الشُّذُور ، وفي الرابعة شرح ابن عقيل على الألفية ، وفي الخامسة والسادسة والسابعة شرح الأشموني بحاشية الصّبّان .

١٠ - الصرف ، يدرس منه في السنة الأولى متن البناء ، وفي الثانية متن المقصود ، وفي الثالثة متن المراح ، وفي الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ما في متن الألفية بشرح ابن عقيل وشرح الأشموني .

١١ - رسم الحروف والإملاء ، يدرس منه في السنة الأولى كتاب يشتمل على مقدمة الشروع ، وفصل بعض الكلمات ووصلها ، وأحوال الهمة ، وغير ذلك من مسائل هذا العلم ، ويراعى في تدريسه أن يكون عملياً .

١٢ - الخط ، يدرس منه في السنة الأولى والثانية والثالثة على حسب الطرق المتبعة في درسه .

١٣ - علوم البلاغة ، يدرس منها في السنة الثامنة الجوهر المكنون ، وفي التاسعة والعاشرة شرح السعد بحاشية الدسوقي .

- ١٤ - التاريخ الإسلامى ، يدرس منه فى السنة السادسة والسابعة كتاب
الخنيس والمواهب اللدنية .
- ١٥ - الحساب يدرس منه فى السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة
الكتب المؤلفة حديثاً فيه .
- ١٦ - الهندسة ، يدرس منها فى السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة
الكتب المؤلفة حديثاً فيها .
- ١٧ - علم الهيئة ، يدرس فى السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة .
- ١٨ - علم الميقات ، يدرس فى السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة .
- ١٩ - تقويم البلدان ، يدرس فى السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة .
- ٢٠ - المنطق ، يدرس فى السنة الرابعة والخامسة والسادسة فى شرح
الأخضرى على السُّلَم ، وفى شرح شيخ الإسلام على إيساغوجى ، وفى
شرح الحَبِيبِصَى على التهذيب ، وفى شرح القُطُوب على الشمسية .
- ٢١ - أدب البحث ، يدرس فى السنة السابعة فى الكتب المؤلفة فيه
- ٢٢ - علم الوضع ، يدرس فى السنة السابعة فى الكتب المؤلفة فيه
- ٢٣ - العروض والقوافى ، يدرس منه فى السنة السابعة السكافى ،
ومنظومة الصبان أو شرح شيخ الإسلام على الخزرجية .
- ٢٤ - أصول الفقه ، يدرس فى السنة الحادية عشرة والثانية عشرة
والثالثة عشرة فى شرح جمع الجوامع أو شرح مختصر ابن الحاجب أو شرح
التحرير للكمال ،
- ٢٥ - الإنشاء واللغة متباً وأدباً ، يدرس من اللغة فى السنة الثامنة
والسابعة والعاشرة تهذيب الألفاظ لابن السكَّيت ، والكمال المبرد ،
ويكون تعليم الإنشاء عملياً ، ويجب أن يعلم الطلاب طريقة الكشف
فى المعجمات .
- وبما عني به فى ذلك النظام إدخال شىء من الإصلاح فى طريقة التدريس ،

ففرض على المدرسين أن يوجهوا أذهان الطلاب إلى تعقل المسائل وفهم المعاني من أقرب الوجوه ، وأن يتجنبوا الاحتمالات البعيدة المتكلفة ، وأن يتركوا الإكثار من الاعتراضات اللفظية والجواب عنها ، وأن يحترزوا من خلط مسائل بعض العلوم ببعض .

نقد نظام سنة ١٣١٤ هـ

ولا شك أن مثل هذا لا يمكن ما دامت الدراسة تعتمد على الكتب القديمة ، لأن من لوازمها تلك الأمور التي فرض على المدرسين أن يتجنبوها ، ولهذا كان ذلك النظام خطوة قصيرة جداً في طريق الإصلاح ، ولم يكن فيه من التجديد إلا ما أتى به من بعض العلوم الحديثة ، ومن الكتب الحديثة التي ألفت فيها ، ومثل هذا ما يتعلق بسير نظام الدراسة ، على أن هذا النظام لم يلق من التعصيد ما يجعله يؤدي الغاية المقصودة منه ، بل كان يخطو إلى غايته يوماً ويتعطل أياماً ، على ما سيأتي بيانه في الفصل الآتي .

وقد تم هذا الإصلاح بسعي الشيخ محمد عبده ، وقد مكث عشرة أعوام يتبعده ويرعاه ، ولكنه لم يكن في نظره هو الإصلاح الذي يلزم للقضاء على الجمود في الأزهر ، وللهوض بالمسلمين في هذا العصر ، ولهذا قال فيه : إني بذرت في الأزهر بذراً إما أن ينبت ويثمر ويؤتي أكله المغذى للروح والعقل ، فيحيا به الأزهر حياة جديدة ، وإما أن يقضى الله على هذا المكان قضاءه الأخير ، وقد نبت ذلك البذر فصار زرعاً أخرج شطأه ، ولما سكن قل من يتبعده بالسعي ومنع الحشرات الضارة ليستوى على سوقه ويؤتي أكله .

على أنه إذا كان الشيخ محمد عبده لم يمكنه أن يصل إلى غرضه في هذا الإصلاح ، فإنه فعل كل ما يمكنه في دروسه وغيرها للوصول إلى ذلك الغرض ، فجاهد في ذلك جهاداً أربى على جهاد أستاذة جمال الدين الأفغاني ، وأقامها حرباً عواناً على الجمود والتقليد ، في الأزهر وغير الأزهر ، فلقى علماء الأزهر من ثورته عليهم ما لقوا ، ولقى هو من ثورتهم عليه ما لقي ،

وقد جادله أحدهم مرة - وهو الشيخ محمد البحيري - فقال له في الدفاع عن منهاج الأزهر القديم : إننا نعلمهم كما تعلمنا . فقال له الشيخ محمد عبده : وهذا الذي أخاف منه . فقال له الشيخ البحيري : ألم تتعلم أنت في الأزهر ، وقد بلغت ما بلغت من مراقي العلم ، وصرت فيه العَالمَ الفرد . فقال له الشيخ محمد عبده : إن كان لي حظ من العلم الصحيح الذي تذكر ، فإنني لم أحصله إلا بعد أن مكثت عشر سنين أكنس من دماغى ما علق فيه من وساخة الأزهر ، وهو إلى الآن لم يبلغ ما أريده له من النظافة .

وقد أفاد الشيخ محمد عبده بهذا الجهاد ما لم يفده ذلك الإصلاح ، وربّي جيلاً شَبَّ على حب التجديد في الدين والعلم ، وأخذ يعمل في الوصول إلى الغرض الذي كان الشيخ محمد عبده يعمل له ، حتى قطع في ذلك شوطاً يحمد عليه ، ووصل فيه إلى غاية لا بأس بها ، فتنبهت بذلك عقول كانت غافلة ، وتميقت نفوس كانت نائمة ، ولكن هذا الجيل الذي رباه الشيخ محمد عبده أكثره من غير أهل الأزهر ، ولا يوجد فيه منهم إلا أفراد يعدون على الأصابع ، لأن ذلك الإصلاح الذي وضعه في الأزهر لم يجد من يتعمده بالسقي ومنع الحشرات الضارّة ، ليستوى على سُوقه ويؤتى أكُله ، ولو أن ذلك الإصلاح وجد من يتعمده بذلك لكان أكثر ذلك الجيل من أهل الأزهر ، ولكن هكذا قَدَّر الله تعالى ، وإذا قدر الله تعالى فلا مانع لما قدر .

الأزهر من سنة ١٣١٤ هـ إلى سنة ١٣٢٧

أثر النظام الحديث في الأزهر :

دخل الأزهر من سنة ١٢١٤ هـ في حياة جديدة بفضل مجلس الإدارة الذي أُلِف لإدارته ، وبفضل القانون الذي وضع له في هذه السنة ، وأقبل كثير من الطلاب على بعض العلوم الحديثة التي دخلت فيه ، وكان مجلس الإدارة يعمل امتحاناً اختيارياً للطلاب في آخر كل سنة دراسية ، ويعقد بعد ظهور نتيجة الامتحان اجتماعاً يحضره العلماء ، وتوزع فيه المكافآت على الناجحين ، وكان شيخ الأزهر يعطى بيده كل طالب من العشرة الأوائل مكافأته ، وكان هذا يحمل الطلاب على التسابق في دروسهم ، ويجعلهم يتنافسون في سبيل السبق والتقدم .

ثم أراد مجلس الإدارة أن يوازن بين الطلاب الذين جمعوا بين العلوم القديمة والحديثة والطلاب الذين اقتصروا على العلوم القديمة ، فقرر أنه لا يقبل طلب امتحان المكافآت في علم من العلوم الحديثة وحده ، بل لا بُدَّ أن يطلب الامتحان في ثلاثة علوم من العلوم القديمة معه على الأقل ، كما قرر أن من يطلب الامتحان في العلوم القديمة وحدها يقبل منه ، فلما امتحن الفريقان ظهر أن الناجحين في العلوم القديمة من الذين جمعوا بينها وبين العلوم الحديثة أكثر من الناجحين ممن لم يشتغل إلا بالعلوم القديمة ، وبهذا ظهر أن الاشتغال بالعلوم الحديثة يقوى الطلاب في العلوم القديمة ، ولا يؤدي إلى ضعفهم فيها ، كما يزعم أعداؤها من أنصار القديم في الأزهر .

وقد أخذ الأزهر يخطو في تنفيذ هذا النظام على عهد الشيخ حسونة النواوي من سنة ١٣١٢ هـ إلى سنة ١٣١٧ هـ ، وهي السنة التي اعتزل الشيخ حسونة فيها منصبه ، لأنه عارض الحكومة فيما أرادت من منع الحج سنة

١٣١٦ هـ ، لأن أرض الحجاز كانت موبوءة ، وفيما أرادته من إصلاح المحاكم الشرعية بتعيين قاضيين أهليين عضوين في المحكمة الشرعية العليا، وكان للإنكليز رغبة في تعيينهما ، فأدّى هذا إلى اعتزال الشيخ حسونة منصبه في أواخر محرّم سنة ١٣١٧ هـ ، وكان يجمع بين منصب شيخ الأزهر ومنصب مفتي الديار المصرية .

وقد تدخلت الحكومة في اختيار خلف الشيخ حسونة لمنصب شيخ الأزهر ، فوقع اختيارها على الشيخ محمد عبده لمنصب مفتي الديار المصرية ، ولكن الشيخ عبد الرحمن القطب لم يمكث طويلا في منصبه ، بل أدركته الوفاة بعد أن مكث فيه شهرا واحداً ، فبادر الخديو عباس باشا بتعيين الشيخ سليم البشري في منصب شيخ الأزهر ، لئلا تتدخل الحكومة في ذلك كما تدخلت في تعيين الشيخ عبد الرحمن القطب .

تعطيل الشيخ سليم البشري لأعمال الإصلاح :

وكان الشيخ سليم البشري من أعداء النظام الجديد الذي دخل الأزهر ، فأخذ يعطل أعمال الإصلاح التي جاء بها ، ويحارب العلوم الحديثة التي دخلت في الأزهر ، وأخذ أعداء الإصلاح من أهل الأزهر ينشرون في الجرائد أنه لا حاجة للأزهر في هذه العلوم ، وأنه لا نفع منها للطلاب ، مع أنه قد ثبت بالامتحان السابق أن المشتغلين بها كانوا أقوى في العلوم القديمة من لم يشتغل بها ، ولكن أنى لأهل الجحود أن يقتنعوا بمثل هذا ؟ والجحود جهل يحارب بالباطل ، ولا يخضع لحكم الدليل القاطع .

وقد مكث الشيخ سليم البشري شيخاً للأزهر إلى أن حدث منه ما أغضب الخديو عليه ، فاعتزل منصبه في أواخر ذي القعدة سنة ١٣٢٠ هـ ، واختار الخديو بدله السيد عليّاً البيلالوي ، فنهض بالنظام الجديد للأزهر كما نهض الشيخ حسونة ، وأخذ ينفذ كل ما عطله الشيخ سليم البشري .

وفي عهد السيد علي الببلاوى صدرت إرادة سنية في ٢٩ من محرم سنة ١٣٢١ هـ بإلحاق التدريس والامتحان في ثغر الإسكندرية بالجامع الأزهر ، ثم صدر أمر عال بتعيين الشيخ محمد شاكر شيخاً لعلماء الإسكندرية ، فقام بعمله في هذا المنصب خير قيام ، ونجح في تنفيذ النظام الجديد خير نجاح ، حتى سبق الأزهر وغيره في النهوض بهذا النظام الجديد ، وقد حاز بهذا رضا الخديو وإعجابه .

استقالة الشيخ محمد عبده من مجلس إدارة الأزهر :

ولكن الخديو لم يلبث أن غضب على الشيخ محمد عبده ، ولم يبق على رضاه عنه ، لأنه ظن فيه أنه يمالئ الإنكليز ، وكان الشيخ محمد عبده رأى بعد أن عاد من نفيه أن يترك الاشتغال بالسياسة ، ويقتصر نفسه على الاشتغال بالإصلاح الديني وحده ، لأنه لا يرجي للبلاد نهوض إلا إذا نهض أهلها في دينهم ، وتخلصوا من ذلك الجلود الديني الذي يقف حائلاً دون تقدمهم .

ولما تغير الخديو على الشيخ محمد عبده أخذ يقرب منه أعداء الإصلاح في الأزهر ، فتناولت رؤوسهم ، وأخذوا يدبرون الدسائس ، وينشرون الاضطرابات والفتن ، حتى ضاق السيد علي الببلاوى بمنصبه ، فاستقال منه في ٩ من محرم سنة ١٣٢٣ هـ ، فاختار الخديو بدله الشيخ عبد الرحمن الشربيني شيخاً للأزهر ، وقد رأى الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان أنهما لا يمكنهما أن يستمررا في عملهما معه ، فاستقالا من مجلس الإدارة بعد تعيينه بستة أيام .

انقلاب أهل الأزهر على النظام الحديث :

ففرح أعداء الإصلاح في الأزهر باستقالتهما ، وأخذوا يكتبون في الجرائد مقالات يشكون فيها من العلوم الحديثة ، ويظهرون الخوف منها على الدين ، وكان أهدأ ما كتب في ذلك مقال للأستاذ الشيخ محمد الأحمدى

الظواهرى ، وكان من شباب العلماء فى ذلك الوقت ، وقد نشرت جريدة المؤيد هذا المقال بعنوان (كتاب مفتوح إلى مُسمَوِّ مولانا الخديو المعظم) وأهم ما فيه أنه انتقد طريقة الأزهر القديمة فى التعليم ، لأنها مبنية على التقليد وضيق الفكر ، والتسليم لما يقرره المشايخ فى تفسير الكتب ، كما انتقد طريقة الإصلاح الجديدة فى المعاهد الدينية ، ورجا من الخديو أن يشمل هذه المعاهد بعنايته . ويقطع منها جرائم الفساد والانحطاط ، وكان لصاحب المقال كتاب فى إصلاح الأزهر سماه - العلم والعلماء ونظام التعليم - فعلقت جريدة المؤيد على مقاله بأنه مخالف لما جاء فى كتابه من مدح طريقة الإصلاح الجديدة ، فكُتِبَ إليها مقالا آخر يدفع عن نفسه تهمة مخالفته لكتابه .

ولما كان لهذا المقال قيمته ذهب الأستاذ خليل مطران صاحب جريدة الجوائب المصرية إلى الشيخ الشربى شيخ الأزهر ليأخذ منه حديثاً فى شأنه ، وقد نشر حديثه فى جريدته بعنوان (حديث مع عظيم من علماء المسلمين) وهذا نص ذلك الحديث على طريق السؤال والجواب :

س : ما ذا يرى مولانا فيما قام يلمسه الشيخ الظواهرى من الجنب الخديو ؟

ج : الظواهرى إنما نطق بلسان كل محبٍ لخير الأزهر ، عالم بالغرض الذى أسَّس له ، والخدمة التى أداها للدين ، ولا تزال ترجى منه مادام فيه جدار قائم .

س : وما ذلك الغرض وتلك الخدمة يا مولاي ؟

ج : غرض السلف من تأسيس الأزهر إقامة بيت لله يعبد فيه ، ويطلب فيه شرعه ، ويؤخذ الدين كما تركه لنا الأئمة رضوان الله عليهم ، وأما الخدمة التى قام بها الأزهر للدين ولا يزال يؤدِّها له فهي حفظ

الدين لاغير ، وما سوى ذلك من أمور الدنيا وعلوم الأعْصُر فلا علاقة للأزهر به ، وقد خرج منه بحمد الله في كل زمان ومكان من أدى هذه الخدمة الشريفة حقَّ أدائها ، فعلماءه في مشارق الأرض ومغاربها هم هداة الخواصَّ ومرجع العوامَّ في الكثير من أمور دينهم .

س : وهل حدث يا مولاي ما يقف للأزهر في الخدمة المطلوبة منه ؟

ج : فتبسم الأستاذ ثم قال : بل إن الذي حدث من شأنه أن يهدم معالم التعليم الديني فيه ، ويحول هذا المسجد العظيم إلى مدرسة فلسفة وآداب ، تحارب الدين وتطفئ نوره في هذا البلد وغيره من البلاد الإسلامية ، وإني أسمع منذ سنوات بشيء يسمونه إصلاح الأزهر ، ولكني لم أر لهذا الإصلاح نتيجة تذكر سوى انتشار الفوضى في ربوعه ، وذهاب ما كان من مودة ورحمة ومهابة بين الطلبة ومشايخهم .

وقد نشرت جريدة المؤيد هذا الحديث وأثنت عليه ، وصرحت بموافقة الشيخ الشربيني على ما ذكره فيه من معارضة ما يسمونه الإصلاح الديني ، ولم توافقه على معارضة إدخال العلوم الحديثة في الأزهر ، لأنها لا ترى ضرراً من إدخالها فيه ، وكانت جريدة المؤيد تنطق في هذا بلسان الخديو ، لأن صاحبها كان من ألصق الناس به في ذلك الوقت ، وقد أراد الخديو بعد إقصاء الشيخ محمد عبده عن الأزهر ، أن يأخذ ببعض ما يراه في الإصلاح دون بعض ، فيمضي في إدخال العلوم الحديثة في الأزهر ، وما إلى هذا مما يجعل الإصلاح فيه شكلياً لا حقيقياً ، ولا يجعله يصل إلى القضاء على الجمود الديني في الأزهر .

ولو أن الشيخ الشربيني كان يعرف تاريخ الأزهر ، ويعرف أن المطالبة بإدخال تلك العلوم فيه قديمة ترجع إلى عهد الشيخ عبد الله الشبراوي ، ويعرف أن كثيراً منها كان يدرس في الأزهر ، لو كان يعرف هذا كله ما وقف منها

هذا الموقف ، ولما خشي منها على الدين والأزهر . وقد كان الشيخ محمد عبده الذى يطالب فى عهده بإدخالها فى الأزهر أشد منه غيرة على الدين ، وفدأتى فى خدمة الإسلام بما لم يأت به الشيخ الشربيني ولا غيره من علماء الأزهر ، فمن الظلم كل الظلم التجنى عليه فى ذلك الحديث ، وتشويه مقاصده فى إصلاح الأزهر إلى ذلك الحد ، وهما هو ذا الأزهر الآن لم يتقلب إلى مدرسة تحارب الدين وتطفىء نوره ، وقد مضى على إدخال العلوم الحديثة فيه عشرات السنين .

وقد كان الشيخ الشربيني واهماً فى أنه يمكنه أن يعود القهقري بالأزهر ، بل كان واهماً فى قدرته على أن يقوم بإدارته فى ذلك الانقلاب الذى تسود فيه الفتن ، وينتشر فيه الاضطراب ، لأنه كان من العلماء الذين لا يعرفون إلا دروسهم فى الأزهر ، ولم يتصلوا بالحياة خارجه حتى يمكنهم القدرة على غير دروسهم من الأعمال الإدارية ، فلم يمكنه فى منصبه إلا نحو سنتين ، ثم عمت الشكوى من إدارته للأزهر ، فاستقال من منصبه فى ذى الحجة سنة ١٣٢٤ هـ ، وأعيد بدله الشيخ حسونة النواوى .

ولكن الشيخ حسونة عاد هذه المرة بعد أن أقصى الشيخ محمد عبده عن الأزهر ، بل بعد أن فقد الإسلام والإصلاح فى جمادى الأولى سنة ١٣٢٣ هـ ، فنامت بموته فكرة الإصلاح الدينى فى الأزهر ، ولم يبق فيه إلا ذلك النظام الذى يقتصر على إصلاح الأمور الشكلية ، ولا يعمل على القضاء على الجور الدينى والعلى فى الأزهر ، ليفتح باب الاجتهاد فى الدين والعلم ، ويبعد للاجتهاد سيرته الأولى بين العلماء .

خطوة أخرى فى النظام الحديث :

وكان بعد هذا أن مضى الخديو وحكومته فى إصلاح الأزهر على ذلك الشكل ، فتبقى العلوم القديمة فى الأزهر على حالها ، وتبقى دراستها فى الكتب

القديمة التي كانت تدرس فيها ، ويكتفى بإدخال بعض العلوم الحديثة في الأزهر ،
وبإدخال شيء من النظام في إدارته وفي سير الدراسة فيه ، فلما كانت
سنة ١٣٢٦ هـ أرادت الحكومة أن تخطو بالأزهر خطوة أخرى في سبيل
ذلك الإصلاح ، فوضعت نظاماً جديداً للأزهر والمعاهد الدينية ، يخطو
بنظامها خطوة أخرى إلى الأمام ، ولكنها خطوة في الحد الذي لا يتناول
الصميم في إصلاح الأزهر ، ولا يقضى على الجمود الذي طال عليه العهد
فيه ، ولا يعلم إلا الله متى يكون القضاء عليه .

نظام سنة ١٣٢٦ هـ

قانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ م :

وضعت الحكومة هذا النظام للأزهر والمعاهد الدينية في ٢ من صفر سنة ١٣٢٦ هـ ، وقد اشتمل على هذا النظام القانون المعروف بقانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ ، ويعد هذا القانون من أهم قوانين الأزهر ، لأنه نظم الدراسة فيه ، وجعلها مراحل ثلاثاً ، وجعل لكل مرحلة نظاماً وعلوماً مخصوصة ، وزاد في العلوم الدراسية ، وأوجب تدريس العلوم الحديثة في الأزهر بعد أن كان اختيارياً .

ويشتمل هذا القانون على أربعة أبواب :

١ - الباب الأول في الإدارة ، وقد جاء فيه أنه يقوم بإدارة الأزهر مجلس عال يكون رئيسه شيخ الأزهر ، ويتألف من ستة أعضاء : مفتي الديار المصرية وشيخ المالكية وشيخ الشافعية وشيخ الحنبلية واثنان من موظفي الحكومة ، وقد وقع اختيارهما في أول تأليفه على أحمد شفيق باشا رئيس الديوان العربي الخديوي وحسين رشدي باشا مدير الأوقاف ، وهذا المجلس هو الذي يقوم بوضع ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية ، ويوافق بعد البحث على اللائحة الداخلية لها ، وعلى جميع القرارات المختصة بنظام التدريس والامتحانات ، وما إلى هذا من أعماله .

٢ - الباب الثاني في العلوم الدراسية ، وقد قسمت فيه إلى ثلاثة أقسام : علوم دينية وعلوم عربية وعلوم عقلية ، والعلوم الأخيرة تشمل العلوم الرياضية وغيرها من العلوم العقلية التي لا تنضرب بالعقائد الدينية ، وتدرس الأقسام الثلاثة على ثلاث مراحل أو أقسام : أوّلى وثانوى وعال ، ومدة التعليم في كل قسم أربع سنين على الأقل ، ويعطى الطالب بالامتحان في

نهاية القسم الأولى شهادة تسمى الشهادة الأولية ، وفي نهاية القسم الثانى شهادة تسمى الشهادة الثانوية ، وفي نهاية القسم الثالث شهادة العالمية ، وتكون شهادة العالمية على ثلاث درجات : أولى وثانية وثالثة ، والحائز لشهادة العالمية يكون أهلا للتدريس بالأزهر والمعاهد الدينية ، وللتعيين في وظائف الإمامة والخطابة والتدريس في المساجد لتعليم العامة والمأذونية في القرى والأمصا ، ومن يعطى الدرجة الأولى أو الثانية في شهادة العالمية يكون أهلا لوظائف القضاء والإفتاء إذا كان حنفياً .

٣ — الباب الثالث في المدرسين ومربياتهم .

٤ — الباب الرابع في أحكام عامة ، وقد جاء فيه أن اللائحة الداخلية للأزهر والمعاهد الدينية تكون مشتملة على بيان العلوم التى يجب تدريسها فى كل قسم من الأقسام الثلاثة السابقة — أولى وثانوى وعال — وعلى توزيع العلوم على السنين الدراسية ، وعلى اختيار الكتب التى تناسب كل سنة منها ، وعلى عدد السنين التى يغتفر للطالب إعادة السنة الدراسية فيها ، وعلى طريقة الامتحان لطلاب الانتساب إلى الأزهر والمعاهد الدينية ، وامتحان النقل من سنة دراسية إلى أخرى ، وعلى القواعد التى تراعى فى امتحان الشهادات الثلاث السابقة ، وهى الشهادة الأولية والثانوية والعالمية .

العلوم الدراسية وتوزيعها على الأقسام الدراسية :

وهذه هى العلوم التى اختارت اللائحة الداخلية تدريسها فى الأزهر والمعاهد الدينية : (١) التجويد (٢) التفسير (٣) الحديث رواية ودراية (٤) التوحيد (٥) الفقه مع حكمة التشريع (٦) أصول الفقه (٧) الأخلاق الدينية (٨) السيرة النبوية (٩) الإجراءات القضائية والتوثيقات الشرعية (١٠) النحو (١١) الصرف (١٢) الوضع (١٣) البيان (١٤) المعانى (١٥) البديع (١٦) أدب اللغة العربية (١٧) الإنشاء (١٨) العروض والقوافى (١٩) الخط (٢٠) الإملاء (٢١) محاضرات فى فنون اللغة العربية يخصص جزء منها للخطابة

(٢٢) المنطق (٢٣) أدب البحث (٢٤) الميقات (٢٥) الهيئة (٢٦) الحساب
(٢٧) الجبر (٢٨) الهندسة (٢٩) الرسم (٣٠) التاريخ (٣١) تقويم البلدان
(٣٢) قواعد الصحة (٣٣) خواص الأجسام (٣٤) نظام القضاء والإدارة
والأوقاف والمجالس الحسبية (٣٥) التربية ونظام التدريس .
وقد اختارت العلوم الآتية للقسم الأولى : التجويد والتوحيد والفقه
والأخلاق الدينية والسيرة النبوية والحديث والخط والإمام والنحو
والصرف والبيان والإنشاء والعروض والقوافي والمنطق والحساب والتاريخ
وتقويم البلدان وقواعد الصحة .

واختارت العلوم الآتية للقسم الثانوى : الحديث رواية ودراية
والتوحيد والفقه مع حكمة التشريع والتوثيق الشرعية والنحو والصرف
والوضع والمعاني والبيان والبدیع وأدب اللغة والإنشاء والخطابة والمنطق
وأدب البحث والميقات والهندسة والحساب والجبر والتاريخ وتقويم البلدان
ونظام القضاء والإدارة والأوقاف والمجالس الحسبية .

واختارت العلوم الآتية للقسم العالى : التفسير والحديث والتوحيد
والفقه مع حكمة التشريع والإجراءات القضائية وأصول الفقه والبلاغة
التطبيقية ومحاضرات فى فنون اللغة العربية والمنطق والهيئة وخواص الأجسام
ونظام القضاء والإدارة والأوقاف والمجالس الحسبية والتربية ونظام
التدريس .

السكتب الدراسية وتوزيعها على السنين الدراسية :

تم اختارت السكتب ووزعتها على السنين الدراسية بالشكل الآتى :

١ — فقه المالكية ، يدرس منه فى السنة الأولى شرح ابن تركى ، وفى
الثانية شرح العزىة أو الرسالة ، وفى الثالثة الجزء الأول من الشرح
الصغير ، وفى الرابعة الجزء الثانى منه ، وفى الخامسة الرُّبْع الأول من الشرح
الكبير ، وفى السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منه ، وفى التاسعة

النصف الأول من مجموع الأمير ، وفي العاشرة النصف الثاني منه .

٢ — فقه الحنفية ، يدرس منه في السنة الأولى نور الإيضاح ، وفي الثانية متن النقض دوى أو شرح الطائى ، وفي الثالثة شرح منلامسكين إلى كتاب المضاربة ، وفي الرابعة الباقي منه وشرح السراجية ، وفي الخامسة الربع الأول من الزيناعى أو الدرر ، وفي السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منهما ، وفي التاسعة النصف الأول من الهداية أو الأشباه والنظائر ، وفي العاشرة النصف الثاني منهما .

٣ — فقه الشافعية ، يدرس منه في السنة الأولى قسم العبادات من شرح ابن قاسم ، وفي الثانية شرح ابن قاسم كله ، وفي الثالثة النصف الأول من شرح الخطيب ، وفي الرابعة النصف الثاني منه ، وفي الخامسة الربع الأول من شرح المنهج ، وفي السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منه ، وفي التاسعة النصف الأول من الإرشاد ، وفي العاشرة النصف الثاني منه .

٤ — فقه الحنبلية ، يدرس منه في السنة الأولى متن دليل الطالب ، وفي الثانية شرحه ، وفي الثالثة النصف الأول من زاد المستقنع ، وفي الرابعة النصف الثاني منه ، وفي الخامسة الربع الأول من المنمئته سى ، وفي السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منه ، وفي التاسعة الجزء الأول من المنمئتنع ، وفي العاشرة الجزء الثاني منه .

٥ — التجويد ، يدرس منه في السنة الأولى تحفة الأطفال .

٦ — التفسير ، يدرس منه في السنة التاسعة الربع الأول من تفسير الدسقى ، وفي العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة الأرباع الباقية منه .

٧ — الحديث ، يدرس منه في السنة الرابعة الأربعون التووية ، وفي الخامسة الربع الأول من المواهب اللدنية^(١) وفي السادسة والسابعة والثامنة الأرباع الباقية منه ، وفي التاسعة الربع الأول من صحيح البخارى ، وفي العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة الأرباع الباقية منه .

٨ — التوحيد ، يدرس منه في السنة الأولى متن السننوسية أو الدروس الأولية في العقائد الدينية ، وفي الثانية الخريدة أو عقيدة الدردير بشرح العقبابوى ، وفي الثالثة شرح الخريدة ، وفي السابعة النصف الأول من العقائد النسفية ، وفي الثامنة النصف الثانى منها ، وفي الحادية عشرة مباحث الأمور العامة والجواهر والأعراض من المواقف .

٩ — أصول الفقه ، يدرس منه في السنة التاسعة الثلث الأول من مختصر ابن الحاجب أو جمع الجوامع أو مسـلـم الثبوت أو التوضيح ، وفي العاشرة والحادية عشرة الثلثان الباقيان .

١٠ — الأخلاق الدينية ، يدرس منه في السنة الأولى القسم الثانى من بداية الهداية ، وفي الثانية مختارات من كتاب الإحياء .

١١ — السيرة النبوية ، يدرس منها في السنة الأولى الدروس الأولية في السيرة النبوية أو مختصر سيرة مغلطاي ، وفي الثانية الدروس الأولية أو مختصر ما في تاريخ أبي الفـدـاء .

١٢ — طرق القضاء والمرافعات الشرعية ، يدرس منه أبواب الدعوى والشهادات والقضاء من كتاب جامع الفصولين والقصاف ، واللوائح والقوانين الخاصة بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسنية والأوقاف .

١٣ — النحو ، يدرس منه في السنة الأولى متن الأجرؤمية وشرح الشيخ خالد أو المبادئ النافعة ، وفي الثانية شرح الأزهرية ، وفي الثالثة شرح النقطر ، وفي الرابعة متن التوضيح أو شرح ابن عـقـيل ، وفي الخامسة النصف الأول من شرح التصريح على التوضيح أو شرح الأشموني على الألفية .

١٤ — الصرف ، يدرس منه في السنة الثانية عنوان الظرف أو متن المقصود ، وفي السنة السادسة النصف الثانى من شرح التصريح على التوضيح أو شرح الأشموني على الألفية .

١٥ — الوضع ، يدرس منه في السنة الخامسة رسالة السـمـرـقـندى

١٦ — البيان ، يدرس منه السنة الثالثة رسالة الدردير أو السمرقندية ،

وفي الثامنة القسم الثاني من السعد على التلخيص .

١٧ - المعاني ، يدرس منه في السنة السابعة القسم الأول من السعد على التلخيص .

١٨ - البديع ، يدرس منه في السنة الثامنة القسم الثالث من السعد على التلخيص .

١٩ - البلاغة التطبيقية ، يدرس منها في السنة التاسعة دلائل الإعجاز ، وفي العاشرة أسرار البلاغة أو الصناعتين لأبي هلال العسكري .

٣٠ - المنطق ، يدرس منه في السنتين الثالثة والرابعة شرح إيساغوجي ، وفي الخامسة والسادسة شرح التهذيب ، وفي الحادية عشرة والثانية عشرة شرح القسطب على الشمسية .

٢١ - علوم الحساب والجبر والهندسة وتقويم البلدان والتاريخ ، وضعت لها مناهج حديثة ، واختيرت لها الكتب المشتملة عليها ، ووزعت على السنين الدراسية المناسبة لها .

وقد نصت اللائحة الداخلية أيضاً على أنه لا يصح الانتقال من سنة دراسية إلى أخرى إلا بالامتحان في جميع مقرر السنة الدراسية المنتهية ، وعلى أن امتحان الشهادة الأولية يكون في جميع علوم القسم الأول ، وعلى أن امتحان الشهادة الثانوية يكون في جميع علوم القسم الثانوي ، وعلى أن امتحان الشهادة العالمية يكون في جميع علوم القسم العالي ، وعلى أن الامتحان ينقسم إلى قسمين : شفوي وتحريري ، ثم نصت على أن درجات العالمية تكون تابعة لما يأخذه الطالب من الدرجات في الامتحان من حيث القلة والكثرة . وهذا هو القانون الذي استقر به النظام الحديث في الأزهر والمعاهد الدينية ، ولا شك أنه يقوم على أساس قانون سنة ١٣١٤ هـ ، ولا يمتاز عنه إلا قليلا ، وأهم ما يمتاز به أنه جعل درس العلوم الحديثة إجبارياً لا اختيارياً ، وأنه أوجب الامتحان في جميع العلوم آخر كل ستة دراسية ، وقد كان هذا سبباً في ثورة الأزهر وبعض المعاهد عليه ، على ما سنبينه في الفصل الآتي .

الثورة على النظام الحديث

سبب الثورة على النظام الحديث :

لم يثر الطلاب على النظام الذى أخذ الأزهر به فى سنة ١٣١٤ هـ ، لأنه لم يوجب عليهم درس العلوم الحديثة ، ولم يوجب عليهم الامتحان فى آخر كل سنة دراسية ، بل ترك هذا إلى اختيارهم ، فرغب فيه قليل منهم باختباره ، وأعرض عنه أكثرهم فلم يأخذ أحد ذلك عليهم ، فلما جاء نظام سنة ١٣٢٦ هـ وأوجب ذلك عليهم ثاروا عليه ، وأخذوا يطعنون فى العلوم الحديثة التى فرضت عليهم ، ويزعم بعض من تعالى منهم فى الجود أنها مخالفة للدين .

هبة فاضل
١٧

ولم يكن من الغريب أن يثور أهل الأزهر على هذا النظام بعد أن مكثت العلوم الحديثة تدرس بينهم من سنة ١٣١٤ هـ ، لأن الخديو حينما وضع هذا النظام بإرشاد الشيخ محمد عبده لم يلبث أن غضب عليه ، وإن كان غضبه لأمور سياسية لإصلاحية ، ولكن غضبه عليه جرأ أهل الأزهر عليه وعلى النظام الذى أتى به ، فلم يستقر إلفه فى نفوسهم ، ولم يتدربوا على الخضوع له ، وهذا إلى أن الخديو كان يختار لمنصب شيخ الأزهر مثل الشيخ سليم البشري ، ومثل الشيخ عبد الرحمن الشربيني . وكان من أعداء هذا النظام ، ولا يعقل أن يكونا من أعدائه ولا يكون أكثر أهل الأزهر على رأيهم فيه ، لأن المرموسين عندنا يتبعون دائماً رئيسهم فى رأيه ، وكان الواجب أن يقصر منصب شيخ الأزهر على من يخلص لهذا النظام ، ولا يرى أنه مفسدة للدين والعلم .

ثبات الأزهر وحده على الثورة :

وكان الأزهر أشد من غيره من المعاهد الدينية ثورة على هذا النظام ، فلم يمكن إخضاع أهله له ، وقد عملت الحكومة كل ما فى وسعها لإخضاعهم

فلم يمكنها إخضاعهم ، ولما يئس الخديو من خضوعهم لهذا النظام أمر في ٢٢ من محرم سنة ١٣٢٧ هـ بإبطال العمل به في الأزهر ، وبأن يعود إلى العمل بقانون سنة ١٣١٤ هـ ، فلما أمر بذلك سكنت ثورتهم ، ورضوا بهذا القانون الذى لا يوجب عليهم دراسة العلوم الحديثة ، ولا يأخذهم بامتحان ولا بشيء من التكاليف الكثيرة التى جاء بها نظام سنة ١٣٢٦ هـ .

وقد ثار الجامع الأحمدي أيضاً على هذا النظام ، ولكن الخديو كان قد اختار له شيخاً قوى العزم ، وهو الشيخ محمد حسنين العدوى ، فأمكنه بقوة عزمه أن يتغلب على ثورة الجامع الأحمدي ، وأن يخضع أهله لهذا النظام ، وكان يعاونه في ذلك شيخان حازمان : هما الشيخ عبد الله دراز والشيخ عبد الهادى مخلوف ، وكان الأول وكيلاً له ، وكان الثانى مفتشاً أو مراقباً على على ما أظن .

ولم تثر المعاهد الأخرى كما ثار الأزهر والجامع الأحمدي ، لأن كلا من الجامع الدسوقي والجامع الدمياطي كان قليل العدد ، وكان طلابهما من المبتدئين الذين لا يقوون على الثورة ، أما معهد الإسكندرية فإنه كان قد أُلِفَ النظام بهمة شيخه الشيخ محمد شاكر ، لأنه كان محباً للنظام مخلصاً له ، ولهذا كان معه أسبق المعاهد أخذاً به .

تنفيذ النظام الحديث في الأزهر بالتدريج :

فلما رأى أهل الأزهر أن النظام الذى ثاروا عليه قد استقر في المعاهد الدينية بالإسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط أخذوا يراجعون أنفسهم ، ولا سيما بعد أن رأوا مارأوا من عطف الخديو على هذه المعاهد ، ومن حسن حال علمائها وطلابها ، ومن كثرة إقبال أهل مصر عليها بأبنائها ، فلانت نفوسهم ، وخفت حدة تعصبهم ، ولما رأى الخديو هذا منهم أمر بإعادة هذا النظام في الأزهر في ٤ من شوال سنة ١٣٢٧ هـ ، على أن ينفذ تدريجاً في السنة الدراسية المقبلة (١٣٢٧ - ١٣٢٨ هـ) على السنة الأولى

من القسم الأول ، وأن يفوض لمجلس الإدارة في وضع القواعد اللازمة لتحسين حالة التعليم بالنسبة لغير طلاب السنة الأولى ، حتى يعم النظام جميع السنين بالتدرج .

وقد قرر مجلس الإدارة في ٦ من شوال سنة ١٣٢٧ هـ قواعد لذلك قسم فيها الطلبة إلى أربعة أقسام :

١ — طلاب السنة الأولى ، وهم الذين يسرون على قانون سنة ١٣٢٦ هـ من الطلبة الذين انتسبوا إلى الأزهر في هذه السنة (١٣٢٦) ومن الذين سبق لهم اشتغال بطلب العلم في الأزهر ورغبوا في الانتساب إلى السنة الأولى ، بشرط أن يكونوا من المستوفين لشروط الانتساب إليها .

٢ — الطلاب المنتسبون إلى الأزهر ولم يمض عليهم ثماني سنين ، فيوزعون على سبع سنين دراسية من السنة الثانية إلى الثامنة ، ويدرس لهم في السنة الثانية التوحيد والفقه والنحو والصرف والأخلاق والسير والخط والإملاء والحساب ، وفي الثالثة الحديث والفقه والنحو والصرف والمنطق والبيان والحساب والتاريخ والإنشاء ، وفي الرابعة الحديث والفقه والنحو والصرف والمنطق والتوحيد والحساب وتقويم البلدان والإنشاء ، ثم يستمرون في الثلاث الباقية في دراسة العلوم القديمة ، وما يتيسر من العلوم الرياضية ، على أن يترك أمر هذا كله لتأثير الظروف ، فإذا أمكن تنفيذه كله نفذ ، وإلا نفذ ما يمكن تنفيذه منه ، فإذا انتهوا من هذه السنين أعطوا شهادة الأهلية بامتحان يؤدونه فيما درسوه من العلوم .

٣ — الطلاب المنتسبون إلى الأزهر ومضى عليهم ثماني سنين إلى إحدى عشرة سنة ، ويدخل فيهم الطلاب الذين يأخذون شهادة الأهلية ، فيستمرون في دراسة ما يحتاجون إليه من العلوم المذكورة في المادة (١٧) من قانون سنة ١٣١٤ هـ ، ويستحسن تكليفهم على قدر الحاجة بالعلوم

المذكورة في اللائحة الداخلية لهم ، ويستمرون في الدراسة إلى أن يستعدوا لامتحان شهادة العالمية .

٤ — الطلاب المنتسبون إلى الأزهر ومضى عليهم اثنتا عشرة سنة فأكثر ، فيستمرون في دراسة العلوم التي يحتاجون إليها في امتحان شهادة العالمية ، وعلى من يريد الدخول في هذا الامتحان أن يقدم طلباً على استئارة معدة له ، وهذا الامتحان يكون تحريراً وشفوياً ، ولا يدخل الامتحان الشفوي إلا من نجح في الامتحان التحريري .

وبهذا سار النظام الحديث في الأزهر على التدرج ، فلم ينفذ كل ما جاء به إلا في طلاب السنة الأولى ، أما غيرهم فلم يأخذوا منه إلا بقدر ما يمكن

شيوخ الأزهر

من سنة ١٢٢٤ هـ إلى سنة ١٣٤٦ هـ

عودة الشيخ حسونة إلى منصب شيخ الأزهر :

عاد الشيخ حسونة النواوى إلى منصب شيخ الأزهر فى ذى الحجة من سنة ١٣٢٤ هـ ، وكان أخلص شيوخ الأزهر للنظام الحديث ، فقد وضع فى عهده الأول قانون سنة ١٣١٤ هـ ، وهو القانون الذى قام النظام الحديث على أساسه ، وكذلك وضع قانون سنة ١٣٢٦ هـ فى عهده الثانى ، وهو القانون الذى استقر به النظام الحديث فى الأزهر ، وودّع فيه الأزهر بعض الفوضى التى كانت متفشية فيه ، وقد مكث شيخاً للأزهر فى هذه المدة إلى أن استقال من منصبه فى سنة ١٣٢٧ هـ .

تعيين الشيخ سليم البشرى شيخاً للأزهر :

خلفه الشيخ سليم البشرى فى منصب شيخ الأزهر ، وقد سبق أنه تولى هذا المنصب فنظر إلى النظام الحديث فى الأزهر بعين البغض ، وعطل بعض مشروعاته ، ولما كنه عاد هذه المرة فوجد هذا النظام قد استقر فى المعاهد الدينية ، ووجد الحكومة ترعاه بعين عنايتها ، فأظهر الرضا به ، وخضع لحكم الظروف التى ثبتت جذوره .

الشكوى من النظام الحديث :

وكان عدم إخلاصه للنظام الحديث مما شجع أعداءه فى الأزهر وغيره على الشكوى منه ، فكانوا يكثرون من الترحم على عهدهم القديم ، ويزعمون أن النظام الحديث أضاع العلم فى الأزهر والمعاهد الدينية ، وأن العلوم الحديثة زاحمت العلوم القديمة مزاحمة شديدة ، فصار الطلاب لا يجدون من

الزمن ما يتسع لفهمها ، وما يكفي لفهم السكتب التي تدرس فيها ، وهذا حق أريد به باطل ، لأنهم أرادوا به أن يعودوا إلى الفوضى القديمة في الدراسة ، والحقيقة أن تعقيد هذه السكتب هو الذي جعل الزمن المحدد للدراسة في النظام الحديث — اثنتى عشرة سنة — يضيق عن فهمها ، ولكن الذنب في هذا يرجع إلى تعقيد هذه السكتب ، لا إلى ضيق مدة الدراسة ، وليست هذه السكتب منزلة حتى تفرض علينا دراستها ، وحتى يفرض علينا الرضا بتعقيدها ، بل إنى أرى أن روح ديننا لا ترضى بهذا التعقيد ، لأنه دين سمح يحب التيسير ، ويكره التعقيد والتشديد في الأمور .

إجابة الشكوى بقانون سنة ١٣٢٩ هـ

فلم يكن من الشيخ البشرى إلا أن سمع لهذه الشكوى من أعدام النظام الحديث ، وسعى لدى الحكومة حتى وضعت قانوناً جديداً يجعل مدة الدراسة خمس عشرة سنة بدل اثنتى عشرة سنة ، ليتسنى لأولئك الشاكين أن يعودوا بطريقتهم القديمة في التدريس إلى مثل ما كانت عليه ، ولا يختصروا في شيء منها كما اختصروا في هذا النظام الحديث ، وهذا هو قانون ١٤ من جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ هـ ، وهو القانون المعروف بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م

وقد زاد هذا القانون على قانون سنة ١٣٢٦ هـ للغاية السابقة إنشاء هيئة كبار العلماء ، وهى هيئة أريد منها عند إنشائها أن تتفرغ لدراسة أمهات السكتب في العلوم القديمة ، فتأخذ في دراستها بالطريقة القديمة في التدريس ، ولا تعقيد فيها بشيء مما تعقيدت به في النظام الحديث ، وقد كلف كل عالم من هذه الهيئة بتدريس العلم الذى يرى أنه أكمل فيه من غيره ، على أن يلقى فيه ثلاثة دروس على الأقل في كل أسبوع ، وأن يكون درسه في وقت يمكن أن يحضر فيه عدد كبير من العلماء ، ليعرفوا الطريقة الأزهرية القديمة في التدريس ، بعد أن كاد النظام الحديث يفسدهم لها بما اختصره فيها .

وقد وزعت العلوم على هيئة كبار العلماء بهذا الترتيب :

- ١ - الفقه وأصول الفقه .
- ٢ - الحديث ومصطلح الحديث .
- ٣ - تفسير القرآن الكريم .
- ٤ - علوم العربية .
- ٥ - التوحيد والمنطق .
- ٦ - التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية .

الشيخ أبو الفضل الجيزاوى :

وقد مكث الشيخ سليم البشرى شيخاً للأزهر إلى أن توفى سنة ١٣٣٥هـ ، خلفه الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى فى منصب شيخ الأزهر ، وقد مكث فيه إلى أن توفى سنة ١٣٤٦هـ ، وكان مثل الشيخ البشرى فى عدم الإخلاص للنظام الحديث ، لأنه كان مثله من الشيوخ الذين طال عليهم إلف القديم ، فلم يكن من السهل عليهم إلف النظام الحديث ، ولم يكن عندهم من الرغبة فيه ما يحملهم على تثبيت أركانه فى الأزهر والمعاهد الدينية .

العود إلى الشكوى من النظام الحديث :

فعاد أعدام النظام الحديث فى عهده أيضاً إلى الشكوى السابقة ، لأن قانون سنة ١٣٢٩ هـ أبقى على العلوم الحديثة كما كانت فى قانون سنة ١٣٢٦ هـ ، وأبقى لها أوقاتها التى تأخذها من السنين الدراسية ومن الدروس اليومية ، ولأن هيئة كبار العلماء لم يقبل أحد من الطلاب النظاميين على دروسها ، ولم يسمع لها من يعتدُّ بهم من العلماء وغيرهم ، لتعبد طريقة التدريس القديمة التى قضى النظام الحديث على بعض مظاهرها .

شكوى خريجي النظام الحديث :

وقد انضم إلى هذه الشكوى شكوى أخرى من خريجي النظام الحديث وطلابه ، لأن المعاهد الدينية صارت تخرج كل سنة عدداً كبيراً من العلماء

النظاميين ، وهم يمتازون على العلماء القدامى بما درسوه من العلوم التي تؤهلهم للقيام بالوظائف التي تناسبهم من وظائف الدولة ، وقد فتح النظام الحديث عيونهم إلى حقوقهم في وظائف بلادهم ، فلم يرضوا بذلك الانكماش الذي كان يألفه القدامى في أزهرهم .

النزاع بين الأزهر ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي :

ولسكنهم وجدوا أن الوظائف التي تناسبهم في الحكومة قد استأثر بها خريجو مدرسة دار العلوم ، وهي مدرسة أنشئت في عهد إسماعيل باشا لتخرج للمدارس الحديثة المعلمين الصالحين لتدريس اللغة العربية ، بعد أن استنাম الأزهر لتقديمه ، ولم يعد أهله يصلحون للتعليم في تلك المدارس ، لأنها نهضت في عهد إسماعيل باشا نهضة عظيمة ، فبعد الفرق بين ثقافتها وثقافة أهل الأزهر ، وقد زاد الطين بلة أن الحكومة لما رأت اضطراب أهل الأزهر في تنفيذ النظام الحديث عمدت سنة ١٣٢٧ هـ إلى إنشاء مدرسة القضاء الشرعي ، لأنها كانت تقصد فيما تقصد من النظام الحديث في الأزهر أن تخرج قضاة صالحين للمحاكم الشرعية ، فلما تسكأ أهل الأزهر في تنفيذ هذا النظام عمدت الحكومة إلى إنشاء تلك المدرسة ، لتقوم فيها بالإصلاح الذي تريده لقضاة المحاكم الشرعية ، فزاد إنشاءها في شكوى خريجي النظام الحديث في المعاهد الدينية وطلابه ، حتى أفلقوا الحكومة بشكواهم ، وأفلقوا أولياء الأمور في الأزهر والمعاهد الدينية .

قانون سنة ١٣٤٢ هـ :

فرأى أولياء الأمور في هذه المعاهد أن يقوموا بعمل يرضى شكوى أعداء النظام الحديث ، ويعالج شيئاً من شكوى خريجي هذا النظام وطلابه ، فسعوا لدى الحكومة حتى وضعت قانون التخصيص في ١٣ من محرم سنة ١٣٤٢ هـ .

وقد زيدت مدة الدراسة في هذا القانون إلى ست عشرة سنة ، لتتسع

بهذا لدرس العلوم القديمة بالطريقة التي كانت تدرس بها قبل النظام الحديث ،
وليقبل العدد الذي تخرجه المعاهد بطول مدة الدراسة .

ثم قسم التعليم إلى أربعة أقسام بدل ثلاثة : أوّل وثانويّ وتخصص ،
وجعلت مدة كل قسم أربع سنين ، وجعل قسم التخصص الذي يقع في نهايتها
خاصا بالعلوم القديمة ، لتدرس فيه بالطريقة القديمة التي طال حنين أعداء
النظام الحديث إليها ، ولم يفهم ما أبقاه هذا النظام منها .

أقسام التخصص في قانون سنة ١٣٤٢ ومحاولتها إعادة القديم :

وقد جعل قسم التخصص أربعة أقسام :

- ١ — قسم تفسير القرآن الكريم .
- ٢ — قسم الفقه مع حكمة التشريع .
- ٣ — قسم الحديث ومصطلح الحديث .
- ٤ — قسم التوحيد مع المنطق .
- ٥ — قسم النحو مع الصرف والوضع .
- ٦ — قسم التاريخ الإسلامي والأخلاق الدينية وطرق الوعظ .

فيكان كل علم من هذه العلوم يستغرق وحده في الدرس أربع سنين ،
وكان الذي يقوم بالتدريس فيه هيئة كبار العلماء وهم من بقايا العهد القديم ،
ومن المشهور لهم بطول الباع في إتقان الطريقة القديمة في التدريس ، وقد
عهد إليهم القيام بهذا في المرحلة الدراسية الأخيرة في الأزهر ، ليقضوا
فيها على آثار النظام الحديث في نفوس الطلاب ، ويعودوا بهم إلى مثل
ما كان عليه الأزهر قبل بدعة هذا النظام .

وكان طلاب قسم التخصص يمنحون شهادة بعد شهادة العالمية التي أعطيت
لهم في نهاية القسم العالي ، تسمى شهادة التخصص ، وكانت تمنح براءة
ملكية بعد امتحان كل قسم منه في العلم الذي درسه ، وبعد تقديم رسالة
في مطلب من مطالب هذا العلم ، تدل على قوتهم في هذه العلوم ، وعلى أنهم
صاروا فيها مثل شيوخ الأزهر القديم .

التضيق على العلوم الحديثة في قانون سنة ١٣٤٢ هـ :

وبهذا نالت العلوم القديمة في هذا القانون نصيب الأسد ، أما العلوم الحديثة فقد حذفوا بعضها فيه ، مثل علم الأشياء ونظام القضاء والإدارة والأوقاف والمجالس الحسنية والتوثيقات الشرعية والإجراءات القضائية ، وأخروا أكثر ما يدرس منها في القسم الأولى إلى القسم الثانوى ، فلم يبق منها فيه إلا علم الحساب وتقويم البلدان ، ليتفرغ الطلاب في بدايتهم للعلوم القديمة ، كما تفرغوا في نهايتهم لها بقسم التخصص ، وبهذا حشرت العلوم الحديثة في القسم الثانوى حشراً ، لأن العلوم القديمة بقيت فيه على حالها ، فلم يبق فيه للعلوم الحديثة زمن يتسع لدراستها على الوجه اللائق بها في المعاهد الدينية .

وبهذا كله رضى أعداء النظام الحديث كل الرضا ، وإن كان لا يرضيهم إلا القضاء على النظام الحديث ، ولكنهم كانوا قد يسؤوا من القضاء عليه ، لأن الطلاب كانوا قد ألفوه ، وقد صارت لهم فيه مطامع وأمانى ، فإذا قضى عليه حيل بينهم وبينها ، وكل شيء يهون في هذه الحياة إلا المطامع والأمانى ، لأنه لا قيمة للحياة من غيرها ، بل لا معنى لها سواها .
إنشاء قسم للتخصص في القضاء بدل مدرسة القضاء الشرعى :

أما شكوى خريجي النظام الحديث وطلابه فقد عولجت في هذا القانون معالجة صورية ، وكان هذا بإلغاء اسم مدرسة القضاء الشرعى ، وإنشاء قسم للتخصص في القضاء بدلها ، لا يدخله إلا الحائزون لشهادة العالمية ، على أن تكون مدته أربع سنين كشعب التخصص السابقة ، وعلى أن يكون تابعاً في إدارته للأزهر ، وقد وضعت الحكومة لهذه التبعية من القيود واجباتها تبعية اسمية ، وأبقت مدرسى مدرسة القضاء الشرعى في هذا القسم ، ووضعت منهاج الدراسة فيه بنفسها ، واختارت له العلوم التى تخرج القاضى الشرعى الذى يصلح للقضاء في هذا العصر ، وهذه هى العلوم التى اختارتها للدراسة في هذا القسم :

- ١ — الفقه مع حكمة التشريع .
- ٢ — أصول الفقه .
- ٣ — المذاهب الأربعة في الأحوال الشخصية .
- ٤ — التوثيقات الشرعية .
- ٥ — دراسة بعض القضايا ذات المبادئ الشرعية .
- ٦ — تاريخ القضاء في الإسلام .
- ٧ — نظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسنية ولوائحها .
- ٨ — مقارنة بين هذه اللوائح وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية .
- ٩ — أصول القوانين .
- ١٠ — نظام القضاء والإدارة .
- ١١ — الإجراءات وتبرينات قضائية .

موازنة بين التخصص في القضاء وأقسام التخصص الأخرى :

والفرق كبير جداً بين نظام التخصص في هذا القسم ونظامه في الأقسام السابقة ، فنظام التخصص في هذا القسم يجمع ثقافة واسعة يجعل من يتخرج منه صالحاً لوظيفة القاضي الشرعي في هذا العصر ، أما الأقسام السابقة فلا يجمع قسم التفسير فيها الثقافة اللازمة للمفسر ، ولا يجمع قسم الحديث فيها الثقافة اللازمة للمحدث ، وكذلك غيرهما من بقية الأقسام السابقة ، وإنما هو كتاب واحد يدرس في قسم التفسير مثلاً ، وتقضى مدة الدراسة على طولها في تفهم عباراته على طريقة التدريس القديمة ، فيخرج كل طالب فيه وهو نسخة من ذلك الكتاب لا غير ، مع أن المفسر في هذا العصر يلزمه ثقافة واسعة تناسب ما اشتمل عليه القرآن الكريم من العلوم والمعارف ، ولا يكفي في الحصول عليها كتاب من كتب التفسير القديمة ، وهكذا غير المفسر من المحدث والنحوي وغيرهما .

نقد النظام الحديث

سبق المؤلف إلى نقد النظام الحديث :

بينما كان أعداء النظام الحديث في عهد الشيخ أبي الفضل الجيزاوى يعملون على الانتقاص منه بما سبق ، كان هناك شابٌ تخرَّج حديثاً على هذا النظام ، ولم يتأثر بمظاهر الجمود التي كانت تحيط به ، فلم ينظر إلى النظام الحديث بعين الجمود التي كانت تكررُه أعدامه فيه ، وإنما نظر إليه بعين أخرى غريبة في بيئته ، جعلته ينظر إلى الإمام ، ولا ينظر كما ينظر غيره إلى الوراء ، فيرى أن هذا النظام الحديث لم يقض على جمود الأزهر القديم ، ولا يكفيه هذا القدر من النظام الذي يحاول أعدام الإصلاح في الأزهر انتقاصه ، وكنت أنا ذلك الشاب الذي تخرج حديثاً على هذا النظام ، فرفعت صوتي بنقده في كتابي - نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف - وكنت بهذا أول من قام بنقد هذا النظام في الأزهر والمعاهد الدينية ، وتحمل في ذلك ما تحمّل مما سيأتي بيانه ، بعد أن أشرح نشأتي التي جعلتني أقوم بهذا في شرح شبابي ، وأظهر به في بيئته لا يناصرني فيها أحد ، بل يقوم على أهلها قومة رجل واحد .

تاريخ المؤلف :

ولدت في بلد تسمى كفر النجبا من أعمال مركز أجا بمديرية الدقهلية ، في أواسط سنة ١٨٩٤ م (سنة ١٣١٣ هـ) وقد مات والدي وأنا ابن شهر ، فقامت والدتي بكفالتى ، وأرادت لى أن أكون فلاحا أعمل فيما ورثته عن أبى ، فلم ألتحق بكتاب القرية إلا بعد أن بلغت الثامنة أو التاسعة من عمرى ، إذ حدثت حادثة غيرت وجهتى في الحياة ، وهى عناية من عناية الله ، وكان في قريننا كُتَّاب قديم يقوم بالتعليم فيه شيخ جاوز الستين ، فلم يشأ الله أن

أدخل هذا الكتاب القديم ، وهياً لى كتاباً جديداً أنشأه معلم شاب ، كان على جانب كبير من الذكاء ، فلما دخلت كتابه أعطاني لوحاً وكتب فيه نصف الحروف الهجائية ، ثم طلب منى أن أذهب به إلى موضعى فى الكتاب لأكتب تحتها مثلها ، فكتبت ما طلبه منى وذهبت إليه لأطلمعه عليه ، فأبدى دهشته من كتابتى ، ولم يصدق أنى الكاتب لها ، فحاجها وطلب منى أن أعيدها أمامه فأعدها ، فلما رأى هذا منى زادت عنايته بى ، ونظر إلى نظراً خاصاً دون تلاميذ كتابه ، وكان من أثر عنايته بى أن وقف بى فى كتابة القرآن فى اللوح من غير حفظ إلى سورة الجمعة ، ونقلنى إلى سورة التوبة لأخذ فى حفظ القرآن منها ، وكان تلاميذ الكتاب لا يأخذون فى حفظ القرآن إلا بعد أن يذتهوا من كتابته كله من غير حفظ ، وكان يقصد من هذا تعليم الكتابة والقراءة فى المصحف كله من أوله إلى آخره ، فيقطع التلميذ فى ذلك نحو أربع سنين أو أكثر ، فلم يأخذنى فى ذلك بتلك الطريقة القديمة ، بل أخذنى بما يدل على مرونته وعدم جموده ، ووفر على تلك السنين التى كانت تستضيع من حياتى .

ثم لم تلبث الحكومة أن ألحقت هذا الكتاب بالكتاتيب النظامية الحديثة ، فنشأت بهذا فى كتاب نظامى حديث ، وتعلمت فيه الخط والإملاء والحساب ، وحفظت القرآن الكريم ، وقد أتممت هذا فى نحو أربع سنين . ثم انتسبت إلى الجامع الأحمدي ، فابتدأ فيه النظام الحديث فى السنة التى انتسبت فيها ، والتحق فى السنة الأولى ، وكان من قريتى طالب علم قديم التحق بالسنة الخامسة ، فكان إذا طالع فى شرح الخبصى على التهذيب فى علم المنطق يشركنى معه ، فأفهمه كما يفهمه ، وقد دعانى هذا إلى أن أشتغل ببعض الكتب التى تدرس فيما بعد سنتى الدراسية ، مثل كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، فلما جاء امتحان آخر السنة علمت اللجنة التى تولت امتحانى الشفوى أنى درست شرح الخبصى فى المنطق ، فلم تمتحنى فى علوم السنة الأولى ، بل امتحنتنى فى شرح الخبصى ، وأعطينى الدرجات

الكبرى فى علومى من غير أن تمتحنى فيها ، ولما ظهرت نتيجة الامتحان كنت أول الناجحين من طلاب السنة الأولى .

وعدت بعد الامتحان إلى قريتى لأقضى فيها الإجازة الصيفية ، فأخذ هذا الطالب الذى هياه الله لى يدرس لى علوم الشهادة الأولى ، ولم تمض هذه الإجازة حتى كنت قد أتممت دراستها ، فلما عدت إلى الجامع الأحمدي فى أول السنة الدراسية قدمت طلباً إلى شيخه ليمتحننى فى علوم الشهادة الأولى ، فأخذ منى الطلب ودهش حين قرأه ، حتى إنه ألف لجنة لامتحان شفوياً يعقب قراءته لطلبي من العلماء الجالسين معه ، فامتحنتنى أمامه فى تلك العلوم ، وأعطينى درجات النجاح فيها ، ثم أديت الامتحان التحريرى للشهادة الأولى مع المتخلفين من طلابها ، ونجحت فيه أيضاً ، فكانت طفرة فى باكورة النظام الحديث بالجامع الأحمدي ، وكانت لها دلالتها على حسن أثر هذا النظام فيمن يأخذه ، وقد ذكرها شيخ الجامع الأحمدي فى التقرير الثانى لمشيخة الجامع الأحمدي ، وكان يطبع فى كل سنة تقريراً عن حال الدراسة فيها ، وهذا هو ما جاء فى ذلك التقرير عن تلك الحادثة :

و ثم نرى أن بين الطلبة فى امتحان مقرر السنة الرابعة طالباً كان فى العام الماضى من طلبة السنة الأولى الذين لم يسبق لهم اشتغال بطلب العلم إلا فى تلك السنة ، ثم انتقل بالامتحان العمومى إلى السنة الثانية ، ولما حضر فى أول هذا العام الدراسى وحُوِّل على فصل من فصول السنة الثانية كما هو مقتضى السبيل الطبيعى — طلب من المشيخة أن تمتحنه لينتقل إلى السنة الخامسة ، فكان هذا الطلب موجباً للدهشة والاشتباه فى أمره ، ولما استمر على طلبه أُلِّفَتْ له لجنة امتحنه امتحاناً دقيقاً شفوياً وتحريراً فى مقرر السنة الرابعة ، فأسفر الامتحان عن نتيجة باهرة ، ولهج الحاضرون بتعويذه من شر حاسد إذا حسد ، ورأى مجلس الإدارة أن يدرس هذا الطالب مقرر السنة الرابعة ، لينزد تمكينه منه ، ويكون له فيه فضل بصيرة ، فكان ذلك ،

ورفع القرار إلى المجلس العالى ليوافق عليه ، فما ذاك إلا نتيجة من نتائج الذكاء النادر ، فإذا كان النفر الأول (١) قد مكثوا ثلاث سنين لم يحصلوا فيها على مقرر السنة الأولى ، وهذا الطالب مكث سنة واحدة ، وقبل البدء فى السنة الثانية نجح فى مقرر الأربع سنين — كان كأن اثنى عشرة سنة من سنى هذا النفر لم تساو سنة واحدة من سنى هذا الطالب ، فسبحان من قسم الحظوظ ، فلا عتاب ولا ملامة ، (٢) .

وقد تابعت دراستى بعد هذا إلى آخرها فى جدّ واجتهاد ، حتى كنت أول الناجحين فى أغلب سنى الدراسة ، فإذا لم أكن الأول كنت الثانى أو الثالث ، لأنى كنت على انتقضى الآن لطريقة التدريس القديمة آخذ نفسى بأقصى ما نصل إليه فى البحث اللفظى والمعنوى ، حتى كان الدرس يمضى فى عراك على بينى وبين المدرس ، ولهذا كنت موضع تقدير أساتذتى وحبهم ، ومن أشهرهم الشيخ محمد الشافعى الظواهري ، والشيخ محمد الأحمدى الظواهري .

ولكنى كنت مع هذا شديد الشغف بمطالعة كل ما تظهره المطبعة من كتب الأدب والفلسفة وغيرها ، فكنت أطالع كل كتاب قديم أو حديث تظهره المطبعة ، وأطالع المجلات العلمية والأدبية ، وكذلك الجرائد اليومية ، ولا سيما جرائد الحزب الوطنى الذى كان يقوم بالجهاد السياسى فى ذلك الوقت ، فكنت ألتقى فى هذه الجرائد دروس الوطنية ، وكانت تغرس فى نفسى حب الجهاد فى سبيل الوطن ، ولقد كنت وأنا تلميذ بالكتاب آخذ نفسى بالمطالعة ، فكنت أطالع الكتب القصصية الشائعة فى القرى ، ولا سيما قصة عنتره العيسى ، فقد طالعت فيها كثيراً ، وأعدت قراءتها نحو أربع مرات ، ولعل هذا هو الذى ربّى فى حب المطالعة بعد أن صرت طالباً بالجامع الأحمدى .

(١) يعنى من سبق لهم اشتغال بطلب العلم قبل النظام الحديث ووضعوها فى السنة الأولى

(٢) التقرير الثانى لمشيخة الجامع الأحمدى ص ٣٢، ٣٣ .

وقد أخذت شهادة العالمية على النظام الحديث في سنة ١٩١٨ م (١٣٣٦هـ) وعينت فيها مدرساً بالجامع الأحمدي بعد امتحان مسابقة جرى بين أكثر من مائة عالم نظامي في نحو عشر وظائف ، فنجحت فيه أنا وعالم آخر ، وسقط فيه الباقيون لصعوبته .

كتاب نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف للمؤلف :

وكنيت في آخر مدة دراستي قد تأثرت بمطالعاتي السابقة ، وبنشأتي النظامية من عهد الطفولة ، فأدركت من نقص النظام الحديث ما لم يدركه غيري في تلك البيئة الجامدة ، وشرعت في تأليف ذلك الكتاب - نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف - حتى أتممته في أول عهدي بالتدريس في الجامع الأحمدي .

ولكنني رأيت أن أؤخر ظهوره إلى أن تمضي على مدة في للتدريس ، لأنني كنت أعلم أنه سيثير على سخطاً شديداً في تلك البيئة التي ألقت الجمود أقوى إلنف ، وقد ظفرت بالانتقاص من النظام الحديث بقانون التخصص السابق ، فكيف ترضى عن كتاب يدفع بالنظام الحديث إلى الأمام ، حتى يقضى على كل أثر في المعاهد الدينية للجمود الديني والعلمي ، وكيف يسكتون على عالم صغير يخرج على إجماعهم ، وفيهم شيوخه وشيوخ شيوخه ، وفيهم شيخ الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية ، وهو مدرس صغير ناشئ ، فلا بد أن تقوم عليه قياضهم ، ليتخلصوا منه في أول أمره ، ويستريحوا من التعب معه .

وقد صبرت خمس سنين وقعت فيها الثورة الوطنية على الإنجليز في مصر ، وفتحت عيون أهلها إلى الإصلاح ، فقممت بطبع ذلك الكتاب في أوائل سنة ١٣٤٢ هـ ، وكان هذا عقب ظهور قانون التخصص ، فجاء ردأ على ماحولة هذا القانون من الرجوع بالنظام الحديث إلى الوراء .

وهذه هي أهم الأبواب التي اشتمل عليها هذا الكتاب :

١ — كلمة في نقد قانون التخصص ، وهي تتضمن ماسبق في الكلام على هذا القانون .

٢ — تمهيد في بيان الحاجة إلى الإصلاح ، وفائدة العلوم الحديثة في الدفاع عن الدين ، وفي بيان قصور النظام الحديث عن الإصلاح المطلوب .

٣ — الموازنة بين العهد القديم والنظام الحديث ، وخلاصتها أن الفرق قليل جداً بينهما ، لأن النظام الحديث لا يزال يعتمد على كتب العهد القديم ، وعلى طريقة التدريس القديمة ، ولا يمتاز النظام الحديث عن العهد القديم إلا بدراسة بعض العلوم الحديثة التي تدرس في المدارس الابتدائية والثانوية ، وهي دراسة ناقصة لا تناسب المعاهد الدينية ، ولا تحقق الغرض المقصود منها فيها ، وهو استخدامها في الدفاع عن الدين ، وكان الواجب أن تدرس على نحو ما تدرس في الجامعات الكبيرة في أوربا ، لأنها تدرس فيها دراسة جامعية ، ولا يصح أن يقصر الأزهر في دراستها عن هذه الدراسة ، لأنها هي التي تليق بأقدم جامعة علمية دينية .

٤ — نقد كتب الدراسة ، وخلاصة نقدها أنها من كتب المتأخرين ذات المتون والشروح والخواشي والتقارير ، ولما كانت متونها غامضة معقدة فدراستها تقوم على أساس فهم عبارات هذه المتون ، فهو الذي يقصد فيها أولاً وبالذات ، أما فهم مسائل العلوم والتمرين عليها فلا يهتم بها كما يهتم بفهم عبارات المتون ، وهذا إلى أن هذه الكتب تسلك طريقة واحدة في التأليف ، وخلط مسائل العلوم ببعضها ببعض ، فلا تتدرج في هذا للطلاب بل تأخذ المبتدئين بما تأخذ به المنتهين ، وقد كان لتعقيد أسلوبها أسوأ أثر في طلاب المعاهد الدينية ، لأنه يظهر في أسلوب كتابتهم ، ويحول دون النهوض به بتعليم الإنشاء ومطالعة كتب الأدب ، ولا يراود من هذا أن نرجع إلى كتب المتقدمين ، بل يجب أن نعتمد في الدراسة على كتب تؤلف في هذا العصر الحديث ، ونفتح باب الاجتهاد في الدين والعلم .

٥ - نقد طريقة التدريس ، وخلاصة نقدها أنها طريقة تلقينية تقليدية ، لا تعنى بتربية ملكة الفهم الصحيح ، ولا بإعداد الطلاب ليكون منهم علماء وحكام يرفعون منار العلم في الدنيا ، ويتحدث العالم كله بعلمهم ، كما كان يتحدث بعلم أسلافنا في الماضي ، وكما يتحدث اليوم بعلم أهل أوربا .

٦ - نقد العلوم القديمة ، وخلاصة نقدها أنها علوم جامدة لا تزال على حالها منذ سبعة قرون ، وليس فيها أثر للتجديد الذي تناول كل شيء في عصرنا ، وقد كان علماءنا الأولون يجتهدون فيها ويجددون في كل عصر من عصورهم ، فيجب أن نجتهد فيها ونعمل على تجديدها في عصرنا .

٧ - نقد نظام التعليم ، وخلاصة نقده أنه لا يتدرج بالطلاب في مراحل التعليم ، بل يبدأ بالكتاب الأقل حجماً وإن كان أصعب فهماً ، ويبدأ بالعلوم التي اعتيد البدء بها في العهد القديم ، وإن كان الواجب تأخيرها والبدء بغيرها ، وكذلك يجعل مدة الدرس واحدة في كل مراحل التعليم ، يأخذ المبتدئين في هذا بما يأخذه المنتهين .

٨ - إهمال التخصص في العلوم ، وخلاصة ما جاء فيه أن النظام الحديث اتبع العهد القديم في تخريج علماء يأخذون كل العلوم التي يدرسونها بنسبة واحدة ، فلم يحاول أن يوزعها في آخر مراحل التعليم على الطلاب ، ويجعل منها شعباً يتخصص الطلاب فيها ، ليعيدوا عهد التخصص في علمائنا الأولين ، ويتخرج منهم أئمة نابغون فيما تخصصوا فيه ، ولا يكون هذا على نحو ما جاء في قانون التخصص السابق ، لأنه لا يفيد في تخريج أولئك العلماء النابغين .

٩ - نقد طريقة الانتساب إلى المعاهد الدينية ، وخلاصة نقدها أنها تجرى على الطريقة القديمة من الاكتفاء بحفظ القرآن ، ومعرفة القراءة والكتابة ولو أقل معرفة ، فيجتمع بها في السنة الأولى أصناف من الطلاب يتفاوتون تفاوتاً كبيراً في استعدادهم ، ولا يمكن أن ينتظم سير التعليم بمثلهم .

١٠ — نقد طريقة الامتحان ، و خلاصة نقدها أنه يجري على طريقة التدريس ، فالامتحان الشفوى يقصد منه اختيار الطلاب في فهم عبارات الكتب ، والامتحان التحريري يقصد منه معرفة تحصيلهم لها ، وحفظهم لمسائلها .

١١ — إهمال تعليم اللغات ، وإرسال بعثات إلى أوروبا ، وإنشاء نادٍ ومجلة للأزهر والمعاهد الدينية ، وإنشاء مجمع علمي ولجنة تأليف ، وإنشاء مطبعة لطبع كتب الدراسة طبعاً صحيحاً .

وهذه هي أهم أبواب ذلك الكتاب ، وهو يقع في ستين ومائة صفحة ، ويشتمل على هذه الأبواب وغيرها ، ولا يكاد يترك شيئاً من عيوب النظام الحديث وطرق إصلاحها .

عقاب المؤلف على هذا الكتاب :

وقد ظهر ذلك الكتاب في أوائل سنة ١٣٤٢ هـ ، وقرأه طلاب معهد طنطا وغيرهم من طلاب المعاهد الدينية ، فتأثروا به وتفتحت عيونهم لعيوب النظام الحديث ، حتى ألّف طلاب معهد طنطا لجنة تطالب بإصلاح الأزهر والمعاهد الدينية ، واختاروا في رئيس شرف لهذه اللجنة ، فلما رأى المدرسون هذا كبر عليهم الأمر ، وقاموا وقعدوا لذلك الكتاب ، ثم استقر رأيهم على كتابة عريضة فيه للشيخ عبد الغنى محمود شيخ معهد طنطا ، فلما كتبوها قدموها إليه ، وطلبوا منه أن يعاقبني بالفصل من وظيفتي .

فلما عقد مجلس إدارة معهد طنطا ليحقق معي قدمت دفْعاً فرعياً بأن تحقيقهم معي بهذا الشكل مخالف لما أباحته اللائحة الداخلية للمعاهد الدينية من حق المدرسين في نقد كتب الدراسة ونحوها ، لأنه لا يصح أن يعطونا هذا الحق ثم يعاقبونا عليه إذا قمنا به ، فلما سمعوا هذا مني أجّلوا الحكم فيه إلى جلسة ثانية ، ولما اجتمعوا في الجلسة الثانية حكموا برفض هذا الدفع ،

فطلبت منهم أن يؤجلوا محاكمتي إلى جلسة الثالثة ، على أن يعلنوني قبلها بخمسة أيام على الأقل بما يأخذونه عليّ في كتابي ، فرفضوا أيضاً هذا الطلب ، وحينئذ علمت أنهم يريدون عقابي على أي حال ، فقامت من الجلسة احتجاجاً على هذه المحاكمة ، فحكموا في غيابي بقطع خمسة عشر يوماً من مرتبي ، وكانوا يريدون بي أكثر من ذلك ، ولكنني كنت قد لجأت إلى بعض أولى الشأن في الحكومة ليحميني منهم ، وأظن أنه هو الذي لم يمكنهم مما كانوا يريدونه بي ، واكتفى بتمكينهم من ذلك العقاب ليظفء به فتنتهم .

تأييد بعض علماء الأزهر للمؤلف :

وقد تقبلت هذا العقاب راضياً ، لأنني كنت موطئاً نفسي على أكثر منه ، وما كان لإصلاح أن يتم من غير تضحية ، ومن نصب نفسه للجهاد في سبيل الإصلاح لا يصح أن يبالى بما يصيبه في نفسه وأهله وماله ، وإذا كنت قد لقيت من إخواني وشيوخي بمعهد طنطا ما لقيت ، فقد خفف عني ما لقيته من تأييد بعض علماء الأزهر لي ، كالشيخ يوسف الدجوي ، والشيخ علي سرور الزنكلوني ، والشيخ علي محفوظ ، وكان أقواهم تأييداً لي الشيخ مصطفى القاياتي ، وقد نشر في جريدة الرشيد ما يأتي :

« قدّم صاحب الفضيلة العالم العلامة الشيخ عبد المتعال الصعيدي للعالم الإسلامي خير مؤلف أخرج لإصلاح الأزهر الشريف ، ناقدًا فيه نظام التعليم الحديث ، مع كلمة في قانون سنة ١٣٤٢ هـ ، والمتصفح لهذا الكتاب يمكنه أن يرى من خلال سطورهِ غيرة فضيلته على الأزهر ، وحبهِ الصادق للأزهريين ، وتقانيهِ في خدمة الاسلام ، وإنا نرى أنا لسنا في حاجة إلى تقرير هذا السِّفْنر النفيس ، لأن قلم كاتبه أغنى الأقلام عن التقرير ، وإنه ليحسن بكل مسلم أن يقتني هذا الكتاب النفيس ، ليطلع على ما تضمنته من الصراحة في الدفاع عن الأزهر والأزهريين . »

ومثل هذا ليس بكثير على الشيخ مصطفى القياقي رحمه الله ، لأنه من بيت عرف بالجهاد في سبيل الدين والوطن ، وقد كان جده من زعماء الثورة العُرابية ، وكان هو أعظم الأزهريين جهادا في الثورة الوطنية التي قامت بمصر عقب الحرب الأوربية الكبرى الأولى ، وإنما يعرف فضل الجهاد في الإصلاح من ذاق لذة الجهاد ، وعرف قيمة التضحية في سبيل الدين والوطن .

وإني أعتقد أن إخلاصى في ذلك النقد هو الذى نجاني مما كان يراد بى من الفصل من وظيفتى ، وقد وقع لى بعد هذا ما هو أشد من تلك الفتنة التي أحدثها كتابى ، فنجاني الله أيضاً بإخلاصى ، والله يعلم مقدار ما أضمره من الإخلاص لجامعتنا الأزهرية ، وإني لأطلب من سواء ثوابا على هذا الإخلاص

المطالبة بإصلاح النظام الحديث

مطالبة الطلاب بإصلاح النظام الحديث :

لقد أراد الله تعالى أن يضم إلى صوتي أصواتاً كثيرة تطالب بإصلاح النظام الحديث ، فلا يذهب صوتي صرخة في واد ، ولا يهناً أولئك الذين ظنوا أنهم بعقابهم لى يقضون على حركة الإصلاح ، ويرهبون من تحدته نفسه بالدعوة إليه ، ولكن تلك الأصوات لم تنبعث من علماء الأزهر والمعاهد الدينية ، وإنما انبعثت من الطلاب الذين أوجد فيهم ذلك النظام شيئاً من اليقظة ، وجعلهم يعرفون أن لهم حقوقاً في وطنهم ، فصاروا لا يرضون بما كان يرضى به الأزهر القديم من الانكماش عن الناس وكرهه القيام بأى عمل خارج الأزهر .

فالأزهر القديم لم يكن يُخَرِّج كل سنة من العلماء إلا نحو ستة أو أزيد من ذلك بقليل ، فلم يكن بحيث يضيق عن هذا العدد كل سنة ، بل كان هذا العدد يجد فيه ما يرضيه ، فيرضى به ولا يفكر في تركه إلى غيره ، وهذا إلى أن الأزهر القديم لم يفتح عيون طلابه إلى ما وراء الأزهر : فلم تمتدعيونهم إلا إليه ، ولم يكن لهم أطاع إلا فيه .

أما النظام الحديث فقد صار يُخَرِّج كل سنة مئات من العلماء النظاميين ، لأن المعاهد الدينية زاد عددها بعده حتى صارت في ذلك الوقت سبعة معاهد ، وزاد طلابها زيادة عظيمة بإقبال الأمة بأبنائها عليها ، وقد فتحت الحكومة عيون طلابها النظاميين إلى ما وراء الأزهر ، وجعلت لهم حقوقاً في وظائف التعليم بالمدارس الأولية والوظائف الكتابية في المعاهد الدينية والمحاكم الشرعية ، وما إلى هذا من الوظائف التي تليق بهم .

التعباس الأمر على الطلاب في الإصلاح :

ولكن خريجي النظام الحديث نظروا فوجدوا أن أولى الأمر في الحكومة

لا يزالون ينظرون إليهم كما كانوا ينظرون إلى الأزهر القديم ، وينظرون إلى شهاداتهم الأزهرية نظرة احتقار ، حتى بلغ من أمر وزارة المعارف أنها كانت تفضل شهادة السكفاهة للتعليم الأولي على شهادة العالمية النظامية . وهنا لك علم الطلاب أن النظام الحديث لم ينهض بهم إلى الغاية التي تؤهلهم للعمل خارجه ، وأن الفرق بينه وبين العهد القديم ضئيل إلى الحد الذي جعل الحكومة لا تشعر به ، فأخذوا يطالبون بإصلاح هذا النظام ، حتى يرفع من شأنهم ، ويحمل الحكومة على احترام شهاداتهم ، وهم في هذا لم يطلبوا الإصلاح لذاته ، وإنما طلبوه ليوصلهم إلى حقوقهم في الوظائف الحكومية ، فحادوا عن السبيل الصحيح لطلب الإصلاح ، وهو السبيل الذي يوصلنا إلى النبوغ في العلم وفتح باب الاجتهاد فيه ، قبل أن يوصلنا إلى الوظائف ومرتباتها المادية ، وبهذا صار الإصلاح عندهم مطلباً مادياً لروحياً ، وغاية تؤدي إلى الوظائف لا إلى التقدم والنهوض في العلم ، فالتبس الأمر في الإصلاح عليهم ، وجارهم أولو الأمر في الالتباس ، ولا يزالون يجارونهم فيه ، ولا يعلم إلا الله متى يزول هذا الالتباس عن الطلاب ؟ ومتى يهتدى أولو الأمر إلى الإصلاح المطلوب ؟

توقف وزارة سعد زغلول باشا في إصلاح الأزهر ورأيه فيه :

وقد اشتدت مطالبة الطلاب بإصلاح النظام الحديث بعد قيام الحكم الدستوري ، وفي عهد وزارة سعد زغلول باشا ، وكانت أول وزارة دستورية ، فقامت كل طائفة من طوائف الأمة تطالب بالإصلاح ، وتنفض عنها غبار الركود والجمود ، وقد ذهب وفد من الطلاب إلى سعد باشا يطالبه بإصلاح الأزهر ، وهم يريدون من إصلاحه أن ترقع الحكومة نظامه الحديث ، لتؤهل طلابه للحصول على حقوقهم في الوظائف التي جعلها النظام الحديث حقاً لهم .

فرأى سعد باشا أن الذين يطالبونه بإصلاح الأزهر هم طلابه لاشيوخه ، وأنه لا يمكنه هذا الإصلاح إلا إذا اتفق عليه الشيوخ والطلاب معاً ،

ولا سيما أن الأزهر والمعاهد الدينية كانت تابعة في ذلك الوقت لجلالة الملك ، ولم يكن لمجلس الوزراء أية سلطة عليها ، وهذا إلى أن سعد باشا كان من تلاميذ الشيخ محمد عبده ، فكان رأيه في إصلاح الأزهر من رأى أستاذه ، وقد رأى أولئك الطلاب قد التبس عليهم الأمر في الإصلاح ، فأروه مطلب وظائف لا مطلب نهوض ، ولهذا اكتفوا في مطالبهم الإصلاحية بترقيع ذلك النظام الحديث . وكان سعد باشا يخالفهم في هذا الترقيع ، ويرى أنه يجب هدم هذا النظام الذى أبقي على كل قديم في الأزهر ، وأنه يجب إعادة بناء الأزهر من جديد .

ولهذا كله لم يجد سعد باشا إلا أن ينصحهم بأن يتوجهوا إلى الحاشية الملكية ، لأنها هى التى تملك أمر الأزهر والمعاهد الدينية ، ولا يمكن تغيير شئ فيها إلا بإذنها ، فعبد الطلاب هذا إعراضاً من سعد باشا عن إجابة مطالبهم ، وثاروا على وزارته ثورة شديدة ، فأخذ خصومه السياسيون يستغلونها لمصلحتهم ، ويحاولون ضم طلاب الأزهر إلى صفوفهم ، ولما رأى سعد باشا هذا أخذهم بالشدّة ، ولكنهم لم يرضخوا له ، واستمروا فى ثورتهم حتى رضح هو لهم ، وأمر بتأليف لجنة تبحث مسائل أولئك الطلاب ، وتنظر فى أمر إصلاح الأزهر ، ولكنه لم يلبث إلا قليلاً ثم استقال من الوزارة ، فذهبت تلك اللجنة بذهاب وزارته ، ولم تمهلها الأيام حتى تبدأ فى عملها فى إصلاح الأزهر .

نظام سنة ١٣٤٣ هـ

التباسب أمر الإصلاح على واضع هذا النظام

قامت وزارة محمد زبور باشا بعد وزارة سعد باشا ، وأرادت أن تتقرب إلى طلاب الأزهر ليكونوا من أنصارها ، فشرعت في إجابة مطالبهم التي تباطأت وزارة سعد باشا في إجابتها ، وألفت لجنة جديدة للنظر في إصلاح الأزهر ، ولكنها جعلت غايتها تهيئة أولئك الطلاب للقيام بما يطلبونه من وظائف التدريس في وزارة المعارف ، وما إلى هذا من الوظائف ، فحادت عن الطريق الصحيح إلى إصلاح الأزهر ، وهو الطريق الذي يجعل تعليمه جامعياً يليق بمكانته العلمية والدينية ، ويصير به إلى فتح باب الاجتهاد في الدين والعلم .

وقد وضعت اللجنة أساساً لعملها في إصلاح الأزهر يقوم على هذه الأصول :

١ - جعل الأزهر الشريف الجامعة الكبرى لتخريج أساتذة علوم اللغة العربية وعلوم الدين والقضاء الشرعيين .

٢ - المساواة بين شهادات التخصص بالجامعة الأزهرية والشهادات العالية بمدارس الحكومة .

٣ - إرسال بعثات إلى أوربا لدراسة العلوم التي تناسب التعليم في الأزهر

٤ - إصلاح مناهج التعليم إصلاحاً يوافق حال العصر الحاضر ، ويحفظ للأزهر صبغته العلمية والدينية

إلحاق المدارس الأولية ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي بالأزهر

ثم سارت اللجنة في عملها إلى أن وضعت نظاماً يحقق هذه الأصول ، ويشتمل على ما يأتي :

١ - جعل المدارس الأولية للمعلمين ومدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى تابعة للجامعة الأزهرية الكبرى ، على أن تبقى وزارة المعارف متولية إدارة هذه المدارس ، وعلى أن يشرف على مدرسة دار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين مجلس إدارة رئيسه شيخ الجامع الأزهر ، وأعضاؤه مفتى الديار المصرية ، ومدير المعاهد الدينية ، ومراقب التعليم الأوّل بوزارة المعارف ، وناظر مدرسة دار العلوم ، واثنان من أساتذة هذه المدرسة .

٢ - إضافة ما يمكن إضافته من العلوم الحديثة التى تدرس بالمدارس الأولية للمعلمين إلى منهج دراسة القسم الأول بالمعاهد الدينية ، ليتمكن من يريد من حملة الشهادة الأولية التدريس بالمدارس الأولية أن يدرس فى ستة تضاف إلى مدته ما ينقصه من هذه العلوم ، ثم يؤدى الامتحان اللازم للحصول على شهادة الكفاءة للتعليم الأولى ، على أن يقصر فى المستقبل تخريج مدرسى المدارس الأولية على المعاهد الدينية ، إذا وجد أن حاجة التعليم فيها لا تطلب أكثر مما تخرج هذه المعاهد .

٣ - إضافة ما يشتمل عليه منهج المدرسة التجهيزية الملحق بمدرسة دار العلوم من العلوم الحديثة إلى منهج القسم الثانوى بالمعاهد الدينية ، وهو منهج القسم الأدبى بالمدارس الثانوية ماعدا اللغات الأجنبية ، لتلغى بهذا المدرسة التجهيزية الملحق بمدرسة دار العلوم بالتدريج ، ويقصر حق دخول مدرسة دار العلوم على حملة الشهادة الثانوية من طلاب المعاهد الدينية .

٤ - وجوب المحافظة مع هذا على العلوم القديمة بالمعاهد الدينية ، فتبقى مناهجها على ما هى عليه ، لتحفظ للأزهر صبغته الدينية والعربية .

وقد اعتمد هذا كله بأمر ملكى فى ٩ من شعبان سنة ١٣٤٣هـ - ٤ من مارس سنة ١٩٢٥ م ، وهذا هو الأمر الملكى :

١ - تلحق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستا دار العلوم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية الكبرى .

٢ - تبقى وزارة المعارف متولية إدارة هذه المدارس ، وعقد الامتحانات اللازمة لقبول طلبتها وتخرجهم ، ومنحهم الشهادات التي تمنحها لهم .

٣ - على رئيس مجلس الأزهر الأعلى تنفيذ أمرنا هذا

مناهج الدراسة في الأقسام الأولية والثانوية والتخصص

وقد ألفت بعد هذا لجنة لإصلاح مناهج الدراسة بالأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية ، حتى تكون ملائمة لهذا النظام الجديد ، فقامت هذه اللجنة بإصلاح هذه المناهج على وفق ذلك ، وجعلت مناهج الدراسة في الأقسام الأولية كما يأتي :

١ - العلوم الدينية ، وقد رأت اللجنة فيها أن تبقى كما هي بمقرراتها وكتبها ، ويزاد عليها استظهار القرآن الكريم ، ودراسة التفسير والحديث بمقاديرهما في مقرر المدارس الأولية للمعلمين .

٢ - العلوم العربية ، وقد رأت اللجنة فيها أن تبقى أيضا كما هي . ويزاد عليها أدب اللغة العربية ، وعلما المعاني والبديع بمقاديرهما في مقرر المدارس الأولية للمعلمين .

٣ - الخط العربي ، وقد رأت اللجنة أن يبقى أيضا كما هو ، ويزاد عليه خط الشُّلُث على حسب المقرر منه في المدارس الأولية للمعلمين .

٤ - العلوم الرياضية ، وقد رأت اللجنة أن يكمل مقرر الحساب بما ينقصه من المقرر منه في المدارس الأولية للمعلمين ، وأن يزداد على هذه العلوم الهندسة والجبر ومسك الدفاتر بمقاديرها في المدارس الأولية للمعلمين .

٥ - التاريخ ، وقد رأت اللجنة أن يكمل المقرر منه بما ينقصه من مقرر التاريخ في المدارس الأولية للمعلمين .

٦ - الجغرافيا ، وقد رأت اللجنة أن يكمل المقرر منها بما ينقصه من مقرر الجغرافيا في المدارس الأولية للمعلمين .

٧ - دروس الأشياء والرسم وتدبير الصحة والتربية العلمية والعملية ، وقد رأت اللجنة أن تدرس في الأقسام الأولية بمقاديرها في المدارس الأولية للمعلمين .

٨ - الرياضة البدنية ، وقد رأت اللجنة أن تزداد أيضا في الأقسام الأولية ، على أن تزداد أيضا في المدارس الأولية للمعلمين .

ثم جعلت منهاج الدراسة في الأقسام الثانوية كما يأتي :

١ - العلوم الدينية ، وقد رأت اللجنة أن تبقى كما هي بمقرراتها وكتبها ، وأن يزداد عليها ثلاثة أجزاء في التفسير ، ليصير ما يدرس منه عشرة أجزاء

٢ - العلوم العربية ، وقد رأت اللجنة أن تبقى أيضا كما هي ، وأن يزداد عليها المحفوظات والبيان والبديع والتطبيق النحوى والصرفى والبلاغى تحريريا وشفويا وأدب اللغة العربية .

٣ - المنطق وأدب البحث ، وقد رأت اللجنة أن يبقيا أيضا كما هما ، لأنهما غير مقررين في تجهيزية دار العلوم .

٤ - علم الحياة والتاريخ والجغرافيا ونظام الحكومات والرياضة والطبيعة والكيمياء والرسم ، وقد رأت اللجنة أن تدرس بمقاديرها في تجهيزية دار العلوم .

هذا وقد اهتم هذا النظام بالعلوم الحديثة ، فأوجب أن يختار لها مدرسون من ذوى الكفاية ، وأن تنشأ معامل للطبيعة والكيمياء ، وأن يعين لهذه العلوم مفتشون اختصاصيون .

وقد جعلت أقسام التخصص في هذا النظام بعد الأقسام الثانوية ، وجعلت مدرسة دار العلوم قسما للتخصص في العلوم العربية ، وجعلت مدرسة

القضاء الشرعى قسما للتخصص فى علوم القضاء الشرعى ، وبقى التخصص فى باقى العلوم على حاله فى الجامع الأزهر .

محاسن هذا النظام وعيوبه :

ولا شك أن هذا النظام كان له فائدة عظيمة فى تقريب ثقافة طلاب المعاهد الدينية بالأقسام الأولية والثانوية من ثقافة طلاب المدارس الابتدائية والثانوية ، ليكون هناك انسجام بين طوائف المتعلمين فى الأمة ، وتزول بينهم الفوارق التى تعمل على تباعدهم وتنافرهم ، وكانت له فائدة عظيمة أيضا فى القضاء على ما كان بين الأزهر ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى من تنابذ وتخاصم ، وإن كانت تبعية المدرستين فيه للأزهر تبعية صورية لا حقيقية « وقد أراد القائمون بوضع هذا النظام أن يصلوا فى هذا الغرض إلى غايته ، فيجعلوا مناهج التعليم فيه مناسبة لحال هذا العصر ، ويعينوا فى المعاهد الدينية ثلاثة من المفتشين التابعين لوزارة المعارف ، ليشرفوا على سير التعليم فى المعاهد الدينية ، ويوجهوه وجهة ملائمة لحال هذا العصر ، فقامت لهذا قيامه أنصار القديم فى المعاهد الدينية . وحالت معارضتهم دون وصول القائمين بهذا النظام إلى غايتهم ، فلم يمكن إلا تعيين مفتش واحد من وزارة المعارف ، على أن يكون تابعا لإدارة المعاهد الدينية ، وتنقطع صلته بوزارة المعارف .

وكان أثر الإصلاح فى هذا النظام أظهر فى الأقسام الأولية منه فى غيرها ، لأنه لم يبق فيها بعد هذا النظام من الكتب القديمة إلا كتب الفقه ، وشرح الخريدة فى التوحيد ، وشرح ابن عقيل فى النحو والصرف ، ورسالة الدردير فى علم البيان ، ودخل فيه من الكتب الحديثة الجزء الثانى من كتاب الدروس النحوية للسنة الأولى ، والجزء الثالث من هذا الكتاب للسنة الثالثة ، وقسم البديع من كتاب دروس البلاغة للسنة الرابعة ، وإذا كان لدخول هذه الكتب الحديثة فى الأقسام الأولية بعض الفائدة ، فإن فيه ضررا من جهة أن مثل كتاب الدروس النحوية لا يعد الطالب لدراسة

شرح ابن عقيل ، فيكون انتقاله منه إليه أشبه ما يكون بالطفرة ، وإنى أرى أن هذا الترتيق في الإصلاح ضرره أكبر من نفعه ، وإما أن تبقى الكتب القديمة كلها على ما فيها من العيوب ، وإما أن تتركها كلها ونختار بدلها كتباً حديثة ملائمة لهذا العصر ، ليكون هناك انسجام بينها ، ويمكن تدرج الطالب فيها من غير احتياج إلى طفرة ، ولكن القائمين بهذا النظام أرادوا أن يجعلوا من الأقسام الأولية في المعاهد الدينية مدارس أولية للمعلمين ، فوقعوا من أجل هذا في ذلك الترتيق ، واضطروا أن يطفروا بالطالب من كتب الدروس النحوية إلى شرح ابن عقيل ، وإلى أن يطفروا بالطالب من الأقسام الأولية إلى الأقسام الثانوية بكتبها القديمة التي بقيت على حالها ، وهى كتب مبسطة لم يهياً لها الطالب في الأقسام الأولية ، على أنه ما كان يصح أن توضع الأقسام الأولية موضع المدارس الأولية للمعلمين ، لأن منهاج العلوم الحديثة في تلك المدارس هو منهاجها في المدارس الثانوية ، وهذا المنهاج نفسه هو الذى يدرس في الأقسام الثانوية في المعاهد الدينية ، وبهذا يلزم تكراره في القسمين ، ولا يكون هناك معنى لجعل القسم الأولي ممهداً للقسم الثانوي ، وكان الواجب أن يكون منهاج العلوم الحديثة في الأقسام الأولية هو منهاجها في المدارس الابتدائية ، لأن هذا هو وضعها الصحيح من منهاجها في الأقسام الثانوية ، وعلى هذا يكون الاستغناء عن المدارس الأولية للمعلمين بالأقسام الثانوية لا بالأقسام الأولية ، ويكون المعلم الأوّل أكثر ثقافة بها من المعلم الأوّل قبلها ، وأقدر على القيام بعمله في المدارس الأولية ، وعلى تأدية رسالته العلمية في البيئات الريفية .

أما الأقسام الثانوية فقد بقيت فيها علومها القديمة على حالها ، وبقيت لها كتبها القديمة التي كانت تدرس فيها ، ولم يحدث في هذه الأقسام تغيير إلا في العلوم الحديثة ، فقد درست فيها على منهاجها في المدارس الثانوية ، واختير لها مدرسون من خريجي مدرسة المعلمين العليا ، فصارت تدرس

فيها كما تدرس في تلك المدارس ، وكانت تدرس قبلهم بطريقة شبيهة بدراسة الكتب الأزهرية .

وكذلك بقيت أقسام التخصص في العلوم الدينية على حالها القديمة ، فلم يتناولها شيء من الإصلاح ، وهي التي تمثل الأزهر الحقيقي في أقسام التخصص ، لأن تبعية مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي له كانت تبعية صورية لا حقيقية .

ولا يفوتني بعد هذا أن أنبه إلى أن كثيرا مما جاء به هذا النظام قد دعوت إليه في كتابي — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — ولكنه لم يصل إلى الإصلاح المطلوب فيهما الكتاب ، بل جاء في حدود التقليد للمدارس التي أريد إلحاقها بالجامعة الأزهرية ، فلم يجاوز دائرة التقليد ، ولم يصل إلى فتح باب الاجتهاد في الإصلاح ، وإنما قصد به إرضاء مطامع الطلاب الأزهريين في الوظائف ، وتهيتهم لها في تلك الحدود السابقة .

إلغاء نظام سنة ١٣٤٣ هـ

أثر السياسة في إلغاء هذا النظام :

كسب طلاب الأزهر كثير آ بنظام سنة ١٣٤٣ هـ ، فقد توصّلوا إلى إلغاء تجهيزية دار العلوم ، وأبيح لهم دخول مدرسة دار العلوم كما كانت في أول أمرها ، وكانوا قد حرموا من دخولها بعد إنشاء هذه التجهيزية ، وكذلك صار لهم الحق في وظائف التدريس بالتعليم الأولى بالطريق السابق . وبهذا زالت المنازعات بين طلاب المعاهد الدينية وطلاب المدارس التي تقوم بمثل وظيفتها أو خففت ، وتقاربت مناهج التعليم في المعاهد الدينية والمدارس الابتدائية والثانوية ، ولهذا التقارب في هذه المناهج فائدته في التقريب بين ثقافة المتعلمين في مصر على اختلاف طوائفهم ، وفي القضاء على أسباب الخلاف بينهم ، ليكونوا جميعاً يداً واحدة في العمل لرفعة وطنهم . ولكن ما كسبه أولئك الطلاب لم يصلوا إليه من غير ثمن ، بل كان ثمنه تأييدهم لوزارة محمد زيور باشا ، وقد بقيت هذه الوزارة إلى أن استقالت في ٢٦ من ذي القعدة سنة ١٣٤٤ هـ - ٧ من يونيه سنة ١٩٢٦ م ، خلفتها وزارة عدلى يكن باشا ، وكانت وزارة ائتلافية اشتركت فيها الأحزاب التي كانت تناوى الوزارة السابقة ، وقد اتفقت هذه الأحزاب على أن يكون عدلى يكن باشا رئيس الوزارة ، وعلى أن يكون سعد زغلول باشا رئيس مجلس النواب . فلم ينس سعد زغلول باشا لطلاب الأزهر تأييدهم لوزارة محمد زيور باشا ، ولهذا عمل على أن يبطل ذلك النظام الذى نالوا به تلك المكاسب السابقة ، ولا سيما أنه كان له رأى فى إصلاح الأزهر يوافق رأى الشيخ محمد عبده ، ولا يحققه هذا النظام الذى وضعته وزارة محمد زيور باشا ، فاتفق هو والحكومة على إلغاء هذا النظام بحجة أنه وضع فى غيبة مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، وكل قانون يوضع فى غيبة هذين المجلسين يكون باطلاً ، وقد كان إلغاء هذا النظام فى أوائل سنة ١٣٤٥ هـ .

وبهذا عادت المعاهد الدينية إلى مثل ما كانت عليه قبل النظام ، وحرّم طلابها من المكاسب التي نالوها به ، فقطعت الصلة بين المعاهد الدينية والمدارس الأولية للمعلمين ومدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي ، وأعيدت تجهيزية دار العلوم على أن يكون حق دخولها مقصوراً على الحائزين لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، وعلى أن يكون دخول مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي مقصوراً على المتخرجين من هذه التجهيزية ، فزاد البعد بهذا بين طلاب المعاهد الدينية وطلاب هذه المدارس التي تشاركتها في وظيفتها ، بل صارت هذه المدارس وقفاً أيضاً على بعض طبقات الأمة التي تتجه بأبنائها إلى المدارس الابتدائية ، وحرّم منها أبناء السواد الأعظم من المصريين ، وكانت هي البقية الباقية لهم من المدارس الحكومية ، فلم يبق لهم بعد هذا إلا المعاهد الدينية ، وهي من القلة بحيث لا تتسع لأبنائهم ، وهي تعيش في عزلة عن الحكومة ووظائفها ، كأن أبناءها من رعية حكومة أخرى غيرها .

فلما رأى طلاب المعاهد الدينية أن الحكومة قضت على آمالهم بجرة قلم ، وحرمتهم من تلك المكاسب بتلك الحجة السابقة ، ارتفعت أصواتهم بالشكوى ، ولم تثنهم قوة الحكومة عن التمسك بمطالبهم ، ولم تصرفهم عن مواصلة الجهاد في سبيل الحصول عليها .

ولا شك أن الحجة التي اعتمدت الحكومة عليها في إلغاء ذلك النظام حجة واهية ، لأنه إذا كان وضع القانون في غيبة مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجعله باطلاً ، ففي إمكان هذين المجلسين أن يقروه فيصير صحيحاً ، وما كان لها أن تعاقب أولئك الطلاب على تأييدهم لوزارة محمد زيور باشا ، لأن الصفح في مثل هذا أولى لجمع القلوب ، وتصفية النفوس ، ومحو الفتن ، فتستقر أمور الدولة ، وتتجه النفوس إلى العمل الصالح للأمة ، ولا تتجه إلى أن يكيد بعضها بعضاً ، لتسقط وزارة وتقوم أخرى ، ويضيع وقتنا في سقوط الوزارات وقيامها .

الأزهر من سنة ١٣٤٦ هـ إلى سنة ١٣٤٩ هـ

تعيين الشيخ المراغى شيخاً للأزهر بعد وفاة الشيخ أبى الفضل :

مكث الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى فى منصب شيخ الأزهر من سنة ١٣٣٥ هـ إلى أن تُوفى سنة ١٣٤٦ هـ ^(١) فحدث فى عهده ما حدث مما سبق ذكره ، ووضعت فى عهده القوانين السابقة التى وقفت بالنظام الحديث عند الحد الذى ابتدأ به ، ولم تحاول أن تقضى على أصل داء الجمود فى الأزهر ، لأن ذلك الشيخ لم يكن من أنصار التجديد ، بل كان من أنصار القديم ، ولو كان الأمر بيده فى الأزهر لقضى على النظام الحديث ، وعاد بالأزهر إلى العهد الذى نشأ فيه ، وطال فيه عليه الأمد ، فكان من الصعب عليه أن يؤمن بذلك النظام ، وأن يجد فى قلبه مُتسعاً له .

وقد تولى بعده الشيخ محمد مصطفى المراغى منصب شيخ الأزهر ، وكان تلميذاً للشيخ محمد عبده ، فأخذ عنه عقيدة الإصلاح ، ولم يمكث فى الأزهر بعد أن أخذ شهادة العالمية ، حتى تقضى بـبـيئته الرجعية على عقيدته فى الإصلاح ، كما قصت على تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين مكثوا فى تلك البيئة ، فصاروا إلى كراهة التجديد ، وغلب عليهم حب الجمود ، بل اختير لوظيفة القضاء الشرعى بعد تخرجه من الأزهر ، فمكث فيه الى أن اختير رئيساً لقضاة السودان ، فاختلط بالناس فى هذه الحياة ، واتصل بالموظفين فى السودان من الإنجليز وغيرهم ، فكان لهذا أثره فى نفسه ، وعرف به ماجرى خارج الأزهر ، فأدرك أنه يقف جامداً والحياة تتحرك خارجه ، وتسير بسرعة فى طريق النهوض والتقدم ، فلم يرض لنفسه أن يقف جامداً كما وقف الأزهر يون ، بل أخذ يطبع نفسه بطابع أهل عصره ، حتى بلغ من أمره أن أخذ يتعلم

(١) كانت وفاته فى ١٥ من محرم سنة ١٣٤٦ هـ

الانجليزية ، حتى عرف منها قدر آ لا بأس به ، وبهذا صار أقدر أهل الأزهر
جميعاً على القيام بمنصب شيخ الأزهر ، وأعرفهم بما يتطلبه في هذا العصر .
عزم الشيخ المراغي على تجديد الأزهر :

فلما جاء الأزهر بعد ذلك الزمن الطويل وجده لا يزال على حاله في
الجمود ، ووجد النظام الحديث لم ينتزع من نفوس علمائه كراهة التجديد ،
إلا نفر آ يعد على الأصابع قد غلبوا على أمرهم ، وكانوا من الشبان الذين
لا شيء بيدهم من أمر الأزهر ، ولكنه وجد طلاب الأزهر والمعاهد الدينية
على خلاف ما عليه شيوخها ، فقد تحرّكوا يريدون الحياة ، ويطلبون ما لهم
من حقوق في وطنهم ، ولكنهم يخطئون السبيل الصحيح إلى هذه الحقوق ،
ويريدون أن يجعلوا من الأزهر والمعاهد الدينية مدارس تُعنى في
الإصلاح بالشكل دون الجوهر ، فيبدو ظاهرها جميلاً ، وتخفى في باطنها كل
ما ينطوى عليه العهد القديم من حب للجمود ، وكراهة للتجديد .

فرأى أن يقوم في الأزهر بما أراده الشيخ محمد عبده فاعترضته العقبات
في سبيله ، واعتمد على مابدا في الأزهر من ميل للتجديد من بعض العلماء ،
وعلى مآظهر في الطلاب من نزوع إلى تغيير حالهم ، وإن كانوا قد تنكّبوا
الطريق الصحيح إلى هذا التغيير ، فأعلنها كلمة صريحة أنه يريد في الأزهر
إصلاحاً يقضى على كل أثر فيه للجمود ، ويفتح فيه باب الاجتهاد في الدين
والعلم ، ويصير به إلى حياة جديدة تناسب هذا العصر ، فقامت عليه قيامة
أنصار الجمود في الأزهر ، ولكنه صمد لهم ، ولم يبال بشورتهم عليه ، ومضى
في طريقه إلى الإصلاح ، ومن خلفه أنصار الإصلاح في الأزهر على قلتهم ،
وكانوا في ذلك الصراع أعلى كلمة ، وأقوى دليلاً ، وأنهم حُجّة .

تأييد المؤلف للشيخ المراغي في تجديد الأزهر :

وقد قمت بنصيبي في الدفاع عنه ، وكنت بهذا أرضى عقيدتي التي جاهدت
فيها قبل أن يتولى هذا المنصب ، وبأدرت فأهديت إليه كتي في الإصلاح

وغيره ، لتساعده على ما يريد من ذلك الإصلاح ، وقدمت إليه عريضة
أطلب فيها إلغاء الحكم بعقابي على كتابي - نقد نظام التعليم الحديث للأزهر
الشريف - لأنني كنت أطالب فيه بذلك الإصلاح الذي يريد في الأزهر ،
وكنت لا أزال مدرساً بمعهد طنطا ، فأخذ مني العريضة لينظر فيها ، ثم
أرسل إلى هذا الكتاب :

حضرة الأستاذ الشيخ عبد المتعال الصعيدي المدرس بمعهد طنطا
اطلعت على شكواكم بشأن قطع خمسة عشر يوماً من راتبكم في إبريل
سنة ١٩٢٤ ، ونفيدكم بأننا نأسف لأن القانون لا يحيز فتح باب النظر في
العقوبة مرة أخرى .
والسلام عليكم ورحمة الله

١٩٢٨/١١/٢٠ هـ - ١٣٤٧/٦/٨ هـ

مخالفة الشيخ المراغي للمؤلف في التعجيل بالتجديد :

فرضيت منه بهذا الكتاب ، لأنني لا أريد إلا ما يدعو إليه من الإصلاح ،
ومضيت في تأييده والدفاع عنه ، وسيجد القارئ ما قلت به في هذا وغيره
في القسم الثاني من هذا الكتاب ، وكنت أكتب إليه بما أراه في ذلك
الإصلاح ، وأطلب منه أن يبادر به قبل أن تتمكن دسائس الرجعيين من
تعويقه ، فكان يخالفني في ذلك ، ويرى أن يؤخذ الإصلاح بالتأني والتمهل ،
كما جاء في كتابه هذا إلى بشأن تقرير عن امتحان سنة ١٩٢٩ م :
حضرة الأستاذ

السلام عليكم ورحمة الله ، وقد وصلني تقريرك عن الامتحان ، ولكم
الشكر ، وستكون مقترحاتك موضع العناية والبحث ، ولا أظن أنه في
مقدور البشر الوصول إلى الكمال أو ما يقاربه في وقت قصير ، وأنت تعرف
أثقال الماضي ، وتعرف جميع الظروف التي تعوق النهوض بسرعة

١٩٢٩/٧/٣ م

مذكرة الشيخ المراغي في الإصلاح :

وكان أول ما عمله الشيخ المراغي في الوصول إلى غرضه أن وضع مذكرة تشتمل على أصول الإصلاح ، وقد انتهى منها في محرم سنة ١٣٤٧ هـ ، وهي تدل على مقدار تمكن عقيدة الإصلاح في نفسه ، وقد ذكر فيها أن العلماء في القرون الأخيرة استكانوا إلى الراحة ، وظنوا أنه لا مطنمَع لهم في الاجتهاد ، فأقبلوا أبوابه ورضوا بالتقليد ، وعكفوا على كتب لا يوجد فيها روح العلم ، وابتعدوا عن الناس ، فجهلوا الحياة وجهلهم الناس ، وجهلوا طرق التفكير الحديثة ، وطرق البحث الحديث ، وجهلوا ما جدَّ في الحياة من علم ، وما جدَّ فيها من مذاهب وآراء ، فأعرض الناس عنهم ، ونقموا هم على الناس ، فلم يؤدُّوا الواجب الديني الذي خصَّصوا أنفسهم له ، وأصبح الاسلام بلا حِملة ، وبلا دعاة بالمعنى الذي يتطلبه الدين .

ثم ذكر أنه يقرر مع الأسف أن كل الجهود التي بذلت لإصلاح الأزهر مُنْبَذُ عشرين سنة لم تُعَدَّ بفائدة تذكر في إصلاح التعليم ، وأنه قد صار من الحتم لحماية الدين لا لحماية الأزهر أن يغيَّر التعليم في المعاهد الدينية ، وأن تكون الخطوة إلى هذا جريئة يقصد بها وجه الله تعالى ، فلا يُبَالَى بما تحدثه من ضجَّة وصرخ ، فقد قرنت كل الإصلاحات العظيمة في العالم بمثل هذه الضجَّة ، فيجب أن يدرس كل من القرآن والحديث دراسة جديدة ، وأن يبتعد في تفسيرهما عن كل ما أظهر العلم بطلانه ، ويجب أن تهذب العقائد والعبادات ، وتنقى مما جدَّ فيها وابتدع ، ويجب أن يدرس الفقه دراسة خالية من التعصب لمذهب من المذاهب ، وأن ينظر في أحكامه الاجتهادية نظرة تجعلها ملائمة للعصور والأمكنة وأمزجة الأمم المختلفة ، ويجب أن تدرس الأديان ليُسقَّبل ما فيها من عقائد وعبادات وأحكام بما هو موجود في الدين الاسلامي ، ويظهر للناس فضله عليها في عقائده وعباداته وأحكامه ، ويجب أن يدرس تاريخ الأديان وفرقها وأسباب تفرقها وتاريخ

الفرق الإسلامية على الخصوص وأسباب حدوثها ، ويجب أن تدرس أصول المذاهب في العالم قديماً وحديثاً ، وكل المسائل العلمية في النظام الشمسي والمواليد الثلاثة ، بما يتوقف عليه فهم القرآن في الآيات التي أشارت إلى ذلك ، ويجب أن تدرس اللغة العربية دراسة جيدة كإدرسها الأسلاف ، وأن يضاف إلى هذه الدراسة دراسة أخرى على النحو الحديث في بحث اللغة وآدابها ، ويجب أن توجد كتب قيمة في جميع فروع العلوم الدينية واللغوية على طريقة التأليف الحديثة ، وأن تكون الدراسة جامعة بين الطرق القديمة في عصور الإسلام الزاهرة ، والطرق الحديثة المعروفة الآن عند علماء التربية ، وليس من السهل أن يكلف شخص بهذه الدراسة على اختلاف أنواعها ، بل من الواجب أن يفكر في طريقة التقسيم ، فتجعل الدراسة أقساماً وأنواعاً متميزة .

ثم ذكر أنه بعد هذا يستطيع أن يضع أسساً إجمالية للنظام الذي ينبغي أن يكون عليه الأزهر والمعاهد الدينية :

١ - يجب أن يقسم التعليم الديني إلى قسمين : قسم يُحدّد عدد طلابه وتُرتّب درجات تعليمهم وتبين لهم حقوقهم والغايات التي تراد منهم وأعمال الدولة التي تسند إليهم ، وهو القسم الذي سيكون موضع العناية ومكان الرجم والأمل ، وقسم يكون بخلاف ذلك كله ، فلا يقصد منه إلا سدّ حاجة من يريد التفقّه في دينه ومعرفة اللغة العربية ، ليخرج من الجاهالة إلى نور العلم ، ويقنع بالعلم نفسه ، وهذا القسم توضع له نظم لا يقصد منها إلا مراقبة الأخلاق ، وتعليم طلابه تعليماً بعيداً عن البدع والخرافات .

٢ - تجعل مراحل التعليم في القسم الأول ثلاثة أقسام : القسم الأوّل والقسم الثانوي والقسم العالي . ويكون التعليم في القسم الأول والقسم الثانوي عاماً على مثال التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية ما عدا اللغات الأجنبية . وتدرس فيهما العلوم الأزهرية بالقدر المؤهل للقسم العالي ،

ويجب أن توضع شروط لقبول الطلاب بالقسم الأولى ، بحيث لا يدخله إلا من عنده استعداد لهذا المنهاج الجامع للعلوم الأزهرية وعلوم المدارس الابتدائية والثانوية .

٣ - يقسم التعليم العالى إلى ثلاثة أقسام : قسم اللغة العربية ، وقسم الفقه ، وقسم الدعوة والإرشاد ، والقسم الأول تدرس فيه علوم اللغة من نحو وصرف ووضع وعلوم البلاغة وأدب اللغة العربية وتاريخ الآداب وعلم النفس والتربية وبعض اللغات التى لها اتصال وثيق باللغة العربية والقرآن والحديث من حيث اتصال اللغة العربية بهما ومن حيث اتصالها بآدابها ، والقسم الثانى يدرس فيه القرآن والحديث دراسة مفصلة وبخاصة من ناحية الأحكام الفقهية ، وتدرس أصول الفقه ، وتُقارَن المذاهب الفقهية بعضها ببعض من جهة الدليل والعرف والعادة والمصالح العامة ، وتُقارَن أيضاً بالقواعد العامة فى أصول القوانين ، ويدرس تاريخ التشريع الإسلامى وما يلزم للقاضى والمحامى من نظم القضاء والإدارة وقوانين المرافعات . والقسم الثالث يدرس فيه المنطق والتوحيد والأخلاق والفلسفة القديمة والحديثة وتاريخ الأديان والمذاهب مع مقارنتها بالدين الإسلامى ، ويدرس فيه أدب اللغة والقرآن والحديث وبخاصة من ناحية طرق الهداية والإرشاد .

٤ - يجب أن يستغنى بأقسام التعليم العالى عن مدرسة القضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم ، وأن يكون علماء اللغة العربية أساتذة فى المعاهد الدينية وجميع مدارس الحكومة ، وأن يكون علماء الدعوة والإرشاد أساتذة فى المعاهد الدينية وخطباء وأئمة ووعاظاً ومرشدين ، وأن يكون علماء الفقه أساتذة فى المعاهد الدينية وجميع مدارس الحكومة ، ويختص علماء فرقة القضاء بأن يكونوا قضاة ومحامين ومُفَسِّين .

٥ - لا ينبغي أن يُعْصَنى الأزهر بتخريج معلمين للمدارس الأولية ،

ويجب ان تلغى الدراسة الخاصة بالتعليم الأولى في المعاهد الدينية .

٦ - يجب أن يلغى قانون التخصص لعدم فائدته . ولأن أقسام التعليم العالي تغنى عنه ، وقد روعى في تخصصها ما يحقق الغاية المقصودة منه .

٧ - يجب أن يؤلف مجلس الأزهر الأعلى ومجالس الإدارة في المعاهد على وجه تمثّل فيه وزارة المعارف تمثيلاً قوياً ، وأن يكون قسم التفتيش على اللغة العربية والعلوم الحديثة مشتملاً على رجال يكون لوزارة المعارف رأى في اختيارهم ، حتى تضمن حسن سير التعليم في المعاهد ، ويمكنها أن تستغنى عن المدارس السابقة .

تشريع نظام على أساس مذكرة الشيخ المراعى :

وقد ألفت الحكومة لجنة تضع إصلاح الأزهر على هذا الأساس ، وكان رئيسها الشيخ المراعى ، وأعضاؤها عبد الفتاح صبرى بك وكيل وزارة المعارف ومحمد خالد حسنين بك مفتش العلوم الحديثة بالأزهر والشيخ عبد العزيز البششى السكرتير البرلماني لوزير المعارف ، وقد أقرت هذه اللجنة النظام الذى وضعه الشيخ المراعى فيما سيق ، ولكنها جعلت مراحل التعليم أربع مراحل :

١ - ابتدائية ، ومدتها أربع سنين .

٢ - ثانوية ، ومدتها خمس سنين .

٣ - عالية ، ومدتها أربع سنين .

٤ - تخصص ، ومدتها سنتان ، ويقصد منها التأهيل لمهنة التدريس بحذق وسائلها والتربى فيها ، وتكون ثلاثة أقسام : قسم يجمع بين طلاب الفقه وطلاب اللغة ليعدهم لمهنة التدريس فى هذين الفرعين ، وقسم يُعدُّ بعض طلاب الفقه لمهنة القضاء وما إليها ، وقسم يعد طلاب علوم الكلام والنظر لمهنة الدعوة والإرشاد .

ثم قصرت الانتساب إلى المعاهد الدينية على المنتهين من التعليم الاوالمى ،

بشرط ألا يقلَّ سنُّهم عن الثانية عشرة ، ولا يزيد عن الخامسة عشرة ، وبشرط أن وُدوا امتحاناً في مقرر التعليم الإلزامي من أوله إلى آخره . وقد انتهت من وضع ذلك في شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٧ هـ ، ثم قدمته إلى الحكومة ليأخذ طريقه إلى التنفيذ ، ويصل به الأزهر إلى الإصلاح الذي يُعْمَقُ بتجديد العلم فيه ، ولا يقتصر على تنظيم إدارته وترتيب دروسه ، ثم يُبَسِّقُ بعد هذا على كل قديم فيه ، وهذا هو مادعوت إليه في كتابي — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — وكان جزائي عليه ذلك العقاب السابق ، ولما كان الحق لا بُدَّ أن يظهر ، ولا يمكن أن يحول دونه ذلك العقاب أو نحوه .

استقالة الشيخ المراغي وتعيين الشيخ الأحمدي

ولكنه كان من سوء حظ الأزهر أن وليَّ الأمر لم يكن راضياً عن تولى الشيخ المراغي منصب شيخ الأزهر ، وكان يرى أن يتولاه الشيخ محمد الأحمدى الظواهري ، فوقف دون تنفيذ ذلك الإصلاح ، وأبدى فيه رأياً حمل الشيخ المراغي أن على يستقيل من منصبه ، وكانت استقالته منه في جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ هـ .

فتولى بعده الشيخ محمد الأحمدى الظواهري منصب شيخ الأزهر ، وقد كان أستاذاً لي في معهد طنطا ، وكانت طريقته في التدريس تخالف طريقة غيره من العلماء ، فلم يكن يعنى بالبحث في عبارات المتون والشروح ، ولم يكن يعتمد فيها على الحواشي والتقارير ، بل كان يعتمد على عقله ورأيه ، ويهتم باللب دون القشور في درسه .

كتاب العلم والعلماء ونظام التعليم للشيخ الأحمدي

وقد كان للشيخ الأحمدي كتاب في إصلاح الأزهر ، ألفه سنة ١٣٢٢ هـ ، وسماه — العلم والعلماء ونظام التعليم — فقام له العلماء وقعدوا في ذلك الوقت ، وعارضوه فيه أشد معارضة ، وأهم ما فيه هذه الأبواب :

١ - الباب الأول في العلماء ، وقد أخذ عليهم فيه أنهم لا يعرفون شيئاً سوى مناقشات الفنون والكتب التي يدرسونها ، فلا يعنون بمطالعة الجرائد والمجلات العلمية ، ولا يعرفون شيئاً من اصطلاحات الناس وعاداتهم وغير ذلك من أمورهم ، ولا يميلون إلا إلى ما وجدوا عليه من قبلهم ، لأنهم لا يرون السكّال إلا في علومهم ومعتقداتهم وكتبهم وطرق تدريسهم وسائر أحوالهم .

٢ - الباب الثاني في المدارس الدينية - الأزهر والمدارس الملحقة به - وخلاصة ما جاء فيه أن هذه المدارس صارت لافائدة فيها ، وأصبحت لا تؤدي وظيفتها للعالم الاسلامي ، لاختلال نظامها ، وفساد طرق التعليم فيها ، فيجب إصلاحها بحمل طلابها على المطالعة ومعرفة نظم الأشياء وحقائقها ، وما في هذا العالم من شرائع وديانات ، وما إلى هذا من الإصلاحات التي جاءت في هذا الباب .

٣ - الباب الثالث في العلوم ، وقد غاب فيه طرق دراستها ، ورأى أن يضاف إليها كثير من العلوم الحديثة وتاريخ الملل والمذاهب والآراء واللغات الأجنبية ، ورأى أيضاً أن يؤلف فيها كتب حديثه ملائمة لهذا العصر ، وذكر أن الكتب التي تدرس فيها لا تختار من جيد ما ألفه السلف ، وإنما تختار من الردى القليل الفائدة .

٤ - الباب الرابع في طرق التعليم ، وخلاصة ما جاء فيه أن منتهى السكّال في هذه الطرق هو التفنن في فهم عبارات المتون ، وإيراد ما لا يخص من المعاني في فهمها ، والإكثار من الاعتراضات والأجوبة عنها ، وهي طريقة معيبة لا تهتم إلا بهذه المباحث اللفظية ، ولا يعنيتها تفهيم الطلاب مسائل العلوم في ذاتها .

ولهذا لما تولى الشيخ الأحمدي منصب شيخ الأزهر بعد الشيخ المراغي حمد الله تعالى أنصار الإصلاح في الأزهر ، لأنه استبدل مصلحاً بمصلح ،

ولم يأت له بشيخ من أعداء الإصلاح الذين يكرهون النظام الحديث ،
ويحاولون الانتقاص منه ، ولا يفكرون في إصلاحه ، وقد كان الشيخ
الأحمدى مثلهم من المغضوب عليهم في عهد الشيخ محمد أبي الفضل الجيزاوى ،
وقد كان في عهده شيخاً لمعهد طنطا ، فنقله شيخاً لمعهد أسيوط ، فلما تولى
الشيخ المراغى منصب شيخ الأزهر أعاده إلى منصبه الأول .

حذف الشيخ الأحمدى ما أسخط الرجعيين من إصلاح الشيخ المراغى :
ولكن رأى الشيخ الأحمدى في الإصلاح كان دون رأى الشيخ محمد عبده
والشيخ المراغى ، لأنه يقف في الإصلاح عند حد تهذيب السكتب وطرق
التدريس ، كما جاء في كتابه — العلم والعلماء ونظام التعليم — فلا يصل فيه
إلى فتح باب الاجتهاد في العلم والدين ، كما يرى الشيخ محمد عبده والشيخ
المراغى ، وكذلك كان يرى مداراة أهل الأزهر في الإصلاح ، فلا يأتى فيه
بما يثيرهم عليه ، لأنه قضى كل حياته بينهم ، فطبع على مداراتهم وملايئتهم ،
وعلى إشار رضاهم على سخطهم .

فلما صار شيخاً للأزهر نظر في وجوه الإصلاح التي كان يريد بها الشيخ
المراغى ، فحذف منها ما أثار عليه سخط أهل الأزهر ، مما يرجع إلى فتح
باب الاجتهاد والتجديد في الدين والعلم ، وإلى القضاء على كل آثار الجمود
في الأزهر ، وأبقى منها ما عدا هذا من وجوه ذلك الإصلاح ، وكانت كلها
وجوهاً نافعة مفيدة ، ولم يكن فيها ما يؤخذ عليه إلا إلغاؤه الدراسة الخاصة
بالتعليم الأولى في المعاهد الدينية ، فقد كان من الخير بقاء هذه الدراسة فيها ،
لأن أبناء الأزهر أصلح لها من غيرهم ، وأقدر على تأدية رسالة الدين في
الريّف ، مع تأدية وظائف التدريس في المدارس الأولية ، وكذلك ما فاتها
من إعداد بعض طلاب علم الكلام لمهنة التدريس فيه ، كطلاب الفقه
وطلاب اللغة .

وقد كان ما اختاره الشيخ الأحمدى من ذلك هو نظام سنة ١٣٤٩ هـ ١٩٣٠ م

نظام سنة ١٣٤٩ هـ

قانون سنة ١٣٤٩ هـ :

هذا النظام هو الذى لا تزال أوضاعه ظاهرة فى الأزهر والمعاهد الدينية ، وقد جاء به قانون ٢٤ من جمادى الآخرة سنة ١٣٤٩ هـ — ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ م ، وهذا القانون يشتمل على ستة أبواب :

١ — الباب الأول فى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الملحقة به وفى الرئاسة الدينية وهيئة كبار العلماء وفى الإدارة ، وقد جاء فيه أن اسم الجامع الأزهر يطلق على كليات التعليم العالى وعلى أقسام التخصص ، وأن الكليات تنقسم إلى ثلاثة أقسام : كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية ، وأن التخصص على نوعين : تخصص فى المهنة — مهنة التدريس — وتخصص فى المادة ، ويتبع قسم التخصص فى المادة الكلية التى تسبغ بها بصفة خاصة ، أما التخصص فى المهنة فيكون تابعاً لكلية اللغة العربية .

٢ — الباب الثانى فى أقسام التعليم ومدته ، وقد جاء فيه أن التعليم ينقسم إلى أربعة أقسام : ابتدائى ومدته أربع سنوات ، وثانوى ومدته خمس سنوات ، وعال — الكليات الثلاث — ومدته أربع سنوات ، وتبين مدته فى قانون يوضع له ، والعلوم التى تدرس فى القسم الابتدائى هى الفقه والأخلاق الدينية وتجويد القرآن واستذكاره والتوحيد والسيرة النبوية والمطالعة والمحفوظات والإنشاء والنحو والصرف والخط والإملاء والتاريخ والجغرافيا والحساب والهندسة العملية ومبادئ العلوم وتدير الصحة والرسم ، والعلوم التى تدرس فى القسم الثانوى هى الفقه والتفسير والحديث والتوحيد واستذكار القرآن والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والعروض والقافية والمطالعة والمحفوظات والإنشاء وأدب اللغة والحساب

والهندسة والجبر والطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعي والمنطق والتاريخ والجغرافيا والأخلاق والتربية الوطنية ، والعلوم التي تدرس في كلية اللغة العربية هي النحو والوضع والصرف والمنطق والمعاني والبيان والبديع والآداب العربية وتاريخها وتاريخ العرب قبل الإسلام وتاريخ الأمم الإسلامية والتفسير والحديث والأصول والإنشاء وفقه اللغة . والعلوم التي تدرس في كلية الشريعة هي التفسير والحديث ممتناً ورجالاً ومصطلحاً وأصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي والفقه مع مقارنة المذاهب في المسائل الكلية وحكمة التشريع وأدب اللغة العربية والمعاني والبيان والبديع والمنطق . والعلوم التي تدرس في كلية أصول الدين هي التوحيد مع إيراد الحجج ودفع الشبهة خصوصاً الذائع منها في عصرنا والمنطق والمناظرة والفلسفة مع الرد على ما يكون منها منافياً للدين والأخلاق والتفسير والحديث وآداب اللغة العربية وتاريخها والتاريخ الإسلامي وعلم النفس والمعاني والبيان والبديع ، على أن تعدّ علوم البلاغة علوم أساسية في كلية اللغة العربية وغيرها علوم إضافية ، ويعدّ الفقه وأصول الفقه أساسيين في كلية الشريعة وغيرها علوم إضافية ، ويعدّ التفسير والتوحيد أساسيين في كلية أصول الدين وغيرها علوم إضافية .

٣ — الباب الثالث في الامتحانات والشهادات ، وقد جاء فيه أن الشهادات تنقسم إلى أربعة أنواع : الشهادة الابتدائية ، والشهادة الثانوية ، والشهادة العالية لمن أتموا دراسة الكليات ، وتعطى شهادة العالمية لمن أتموا دراسة التخصص في مهنة التدريس أو القضاء الشرعي أو الوعظ والإرشاد ، وتعطى للشهادة العالمية مع لقب أستاذ لمن أتموا دراسة تخصص المادة ، والحائزون شهادة العالمية يكونون أهلاً للوظائف الكتابية بالمعاهد الدينية والمحاكم الشرعية ، ولوظائف الخطابة والإمامة في المساجد ، والحائزون لشهادة العالمية من قسم التخصص في المهنة يكونون أهلاً للتدريس في المعاهد

الدينية وفي مدارس الحكومة ، والحائزون لشهادة العالمية من قسم التخصص في القضاء يكونون أهلا للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والمحاماة الشرعية ، والحائزون لشهادة العالمية من قسم التخصص في الوعظ يكونون أهلا لوظائف الوعظ ، والحائزون لشهادة العالمية مع لقب أستاذ يكونون أهلا للتدريس في الكليات وفي أقسام التخصص .

٤ - الباب الرابع في قبول الطلبة ، وهو يشتمل على شروط انتساب الطلاب إلى الأقسام النظامية ، أما الأقسام العامة فقد ترك تنظيم الدراسة فيها إلى مجلس الأزهر الأعلى .

٥ - الباب الخامس في الميزانية .

٦ - الباب السادس في الأحكام العامة والأحكام الوقتية ، وبما جاء فيه أن تجهيزية دار العلوم تلغى بالتدريج ابتداء من سنة ١٩٣١م - ١٩٣٢م الدراسية .

قانون سنة ١٣٥٢ هـ (قانون التخصص)

وقد وضع قانون التخصص بعد هذا القانون في ٥ من صفر سنة ١٣٥٢ هـ - ٢٩ من مايو سنة ١٩٣٣ م ، وقد جاء فيه أن تخصص المهنة ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - التخصص في القضاء الشرعي ، ويختار طلابه من خريجي كلية الشريعة .

٢ - التخصص في الوعظ والإرشاد ، ويختار طلابه من خريجي كلية أصول الدين .

٣ - التخصص في التدريس ، ويختار طلابه من طلاب كلية اللغة العربية وكلية الشريعة وكلية أصول الدين .

والعلوم التي تدرس في تخصص القضاء الشرعي هي الفقه مع المقارنة بين المذاهب الأربعة ، ونظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس

الْحِسْبِيَّة مع المقارنة بين لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية ، والتوثيقات الشرعية ، والقانون الدَّوْلِيّ الخاصّ ، والسياسة الشرعية ، وتاريخ القضاء والقضاة في الإسلام ، وأصول القوانين مع محاضرات في التشريع الحديث ، ونظام القضاء والإدارة ، والقانون الإداري ، والاقتصاد السياسي ، ومحاضرات طبَّية ، ومحاضرات فَلَاحِيَّة ،

والعلوم التي تدرس في تخصص الوعظ والإرشاد هي التوحيد مع الرَّد على الشُّبُه الدَّائِعَة ، والقرآن الكريم وعلومه ، والحديث الشريف وعلومه ، والدعوة إلى سبيل الله ووسائلها ، والخطابة والإلقاء والمناظرة ، والمسلل والنحل ، والمذاهب الفقهية وتواريخها ، والبدع والعادات ، والأخلاق والفضائل الإسلامية ، ومحاضرات صحية ، ولغة أجنبية شرقية أو غربية . والعلوم التي تدرس في تخصص التدريس هي علم النفس ، والتربية العلمية والعملية ، والأخلاق ، والمنطق ، وتدبير الصحة المدرسي ، والرسم وتجويد الخط ، والتربية البدنية .

وجاء فيه أيضاً أن تخصص المادة ينقسم إلى عشرة أقسام :

- ١ - الفقه مع مقارنة المذاهب وحكمة التشريع ، ويكون طلابه من خريجي كلية الشريعة .
- ٢ - أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامي ، ويكون طلابه من خريجي كلية الشريعة .
- ٣ - الحديث وعلومه ، ويكون طلابه من خريجي كلية الشريعة وكلية أصول الدين .
- ٤ - التفسير وعلوم القرآن ، ويكون طلابه من خريجي كلية الشريعة وكلية أصول الدين .
- ٥ - التوحيد والفلسفة ، مع الرد على ما يكون منها منافياً للدين ، ويكون طلابه من خريجي كلية أصول الدين .

٦ - المنطق والأخلاق والفضائل الإسلامية ، ويكون طلابه من خريجي كلية أصول الدين .

٧ - التاريخ الإسلامي وما يلزمه من الدراسات التاريخية ، ويكون طلابه من خريجي كلية اللغة العربية وكلية أصول الدين .

٨ - النحو والصرف ، ويكون طلابه من خريجي كلية اللغة العربية .

٩ - علوم البلاغة ، ويكون طلابه من خريجي كلية اللغة العربية .

١٠ - الأدب العربي وتاريخه ، ويكون طلابه من خريجي كلية اللغة العربية

وجاء فيه أيضا أنه يشترط في شهادة العالمية مع لقب أستاذ ثلاثة شروط :

١ - أن ينجح الطالب في امتحان يبين قوة تفكيره وسعة اطلاعه ومبلغ تحصيله فيما تخصص فيه .

٢ - أن يقدم رسالة في مطلب مما تخصص فيه تشهد بالعمل الجدي والبحث الشخصي المستقل الذي يفيد العلم فائدة محققة .

٣ - أن تُقرّر لجنة الامتحان هذه الرسالة وأن ينجح في مناقشة علميّة فيها .

نقد نظام سنة ١٣٤٩ هـ :

ولا شك أن هذا النظام بديع في تقسيمه وأسمائه من الكليات الثلاث وما إليها ، ولكن هذا كله لا قيمة له مع بقاء التعويل في الدراسة على الكتب القديمة ، وهي الكتب التي قال الشيخ المراغي عنها إنه لا يوجد فيها روح العلم ، وقال الشيخ الأحمدي الظواهري عنها إنها لا تختار من جيد ما ألفه السلف ، وإنما تختار من الرديء القليل الفائدة ، فما دامت هذه الكتب هي التي يُعوّل عليها في التدريس فلا قيمة لهذه الأسماء الفخمة من الكليات والتخصص في كذا وكذا من العلوم .

وقد تجنب واضع هذا النظام أن يجعله بحيث يؤهل الطلاب لفتح باب الاجتهاد في العلم والدين ، وإنما جعله وسيلة لتأهيل الطلاب للوظائف التي

يطمحون إليها ، وأخذهم بشيء من الثقافة الحديثة ، ولهذا يقيد المقارنة في دراسة الفقه بالمذاهب الأربعة ، لأنها في نظره هي المذاهب التي يجب تقليدها ، ولما وصل إلى طالب التخصص في المادة ، وهو الطالب الذي كان يجب أن يعتمد عليه في فتح باب الاجتهاد في الدين والعلم ، لم يشترط في منحه شهادة العالمية مع لقب أستاذ إلا أن ينجح في امتحان يبين قوة تفكيره وسعة اطلاعه ومبلغ تحصيله ، وأن يقدم رسالة تدل على العمل الجِدِّي والبحث الشخصي المستقل ، فلا يذكر في هذا كله كلمة الاجتهاد في الدين والعلم ، لأنه لم يقصد من هذا النظام أن يوصل إلى هذه المرتبة ، مع أن الشيخ المراغي قد وضع أساس نظامه على هذه الغاية ، وقصد منه أن يوصل إليها .

ولهذا لم أَرْضَ عن هذا النظام حين ظهوره ، وقت بما يجب من نقده وبيان مأخذه ، ولم تمنعني تلهذي للشيخ الأحمدي عن القيام بهذا الواجب ، لأن حق الإصلاح فوق حق الاستاذية ، وقد كان رحمه الله يتقبل مني هذا النقد ، ولا يسمع لمن يحاول الدسَّ بيني وبينه ، لأنه كان يعلم أني مخلص في نقدي ، ولا أريد به تشنيعاً عليه ، وإنما أريد المصلحة لا غير .

على أنه كان رحمه الله يأخذ عليَّ في هذه الجرأة فيما يغضب شيوخ الأزهر عليَّ ، كما كان يأخذ عليَّ أني لم أدع له كما كنت أدعو للشيخ المراغي ، ولكنه كان يأخذ عليَّ هذا في نفسه ، ويرعى لي ما كان يعرفه عن أيام التلهذه ، فلم ينلني منه مانال من فصلوا في عهده من العلماء عن وظائفهم ، ولم ينلني مانال من كان يقربهم إليه ، ثم كان جزاؤه منهم ثورتهم عليه ، وهكذا خرجت من عهده لا عليَّ ولا لي ، كما خرجت من عهد الشيخ المراغي من قبله ، ومن يعمل للمصلحة العامة لا ينبغي سواها ، وإذا كان هذا يحرمه في بلادنا فما يناله غيره فإن الله يحفظه بسببها .

الآزهر من سنة ١٣٤٩ هـ إلى سنة ١٣٥٥ هـ

ثورة الأزهرين على الشيخ الأحمدي :

تولى الشيخ محمد الأحمدي الظواهري منصب شيخ الأزهر سنة ١٣٤٨ هـ كما سبق ، وكان له رأى قديم فى الإصلاح سبق تلخيصه من كتابه — العلم والعلماء ونظام التعليم — وقد ثار عليه شيوخ الأزهر وقت ظهور هذا الكتاب ، فلان لهم حينما ثاروا عليه ، ومضى فيما آثره من هذا اللين إلى أن ولى منصب شيخ الأزهر ، فمضى فى منصبه على ما آثره من قبل ، وظهر أثر هذا فى النظام الذى وضع فى عهده سنة ١٣٤٩ هـ ، فرضوا به ولم يشوروا عليه كما ثاروا على الشيخ المراغى قبله ، لأنه أراد أن يضع نظاماً يقضى على كل أثر للقديم بينهم ، ويخلق أزهر جديداً غير الأزهر القديم .

ولكن هل سلم الشيخ الأحمدي من أهل الأزهر حين نسي كتابه — العلم والعلماء ونظام التعليم — فى المنصب الذى أمكنه الله فيه بما دعا إليه فى هذا الكتاب ، فأثر عليه أن يسالم فى ذلك النظام أهل الأزهر ، ويتجنب فيه ما أثارهم على الشيخ المراغى ؟

لقد أراد الشيخ الأحمدي أن يسالم أعداء الإصلاح فى الأزهر لينال رضاهم ، فرضوا عنه حين جئتهم ما نقموه على الشيخ المراغى ، ولكن الله أراد أن يغضبهم عليه من جهات أخرى ، أثارتهم ، فكانت ثورة عنيفة لم يكن ينتظرها منهم بعد أن أرضاهم وطمأنهم على قديمهم ، وكان خيراً له أن يرضى عقيدته فى الإصلاح ، وأن يكون غضبهم عليه فى سبيل إرضاء عقيدته .

وكان من عوامل ثورة أهل الأزهر على الشيخ الأحمدي أن عهده صادف عهد وزارة مغضوب عليها من أكثر أهل مصر ، وكان منصبه يقتضى منه مجاراتها فى أمور تغضب بعض أهل الأزهر وغيرهم عليه ، ومن

ذلك فصله سبعين عالماً من وظائفهم ، وكان من بينهم علماء لم يكن فصلهم إلا بسبب غضب هذه الوزارة عليهم .

وكان من عواملها أيضاً أن عهده اقترن بضائقة مانية شديدة في مصر ، فكان لها أثرها في التقدير على أهل الأزهر ، وفي أن خريجه لم يجدوا لهم وظائف في المعاهد الدينية ولا في غيرها ، وكانت الحكومة تضنُّ عليهم بوظائفها ، ولا تقدر الشهادات التي يحملونها ، وقد ألجأهم هذا إلى أن يرضوا بالدُّون في سبيل العيش ، حتى إن حامل شهادة التخصص كان يقبل وظيفة التدريس في المعاهد الدينية بثلاثة جنيهاً ، بل كان يقبلها من غير شيء ، وينتظر إلى أن يجودوا عليه بذلك المرتب .

وقد سكت الشيخ الأحمدي على هذا كله ، ولم يكن عنده من قوة النفوذ في الوزارة ما يحملها على إنصاف أهل الأزهر ، فأخذوا يوازنون بينه وبين الشيخ المراغي ، ونسوا في هذا عقيدة الشيخ المراغي في الإصلاح ، لأن أمر العيش أهم عندهم من هذه العقيدة ، ولم يذكروا إلا ما يمتاز به على الشيخ الأحمدي من قوة النفوذ في الحكومة ، فثاروا على الشيخ الأحمدي تلك الثورة العنيفة ، وكانوا طوائف شتى ، بعضها يعمل للشيخ المراغي ، وبعضها يعمل لغيره من شيوخ الأزهر .

ابتعاد المؤلف عن الاشتراك في هذه الثورة :

وكنيت في ذلك الوقت مدرساً بكلية اللغة العربية ، فلم أرض أن أشارك أهل الأزهر في هذه الثورة التي لا يقصد بها الإصلاح ، وكانوا يستعملون في ثورتهم وسائل لم أرض استعمالها ، وسيأتي حكم الشيخ المراغي عليها ، وقد اكتفيت بأن أرسلت إلى الشيخ الأحمدي كتاباً في البريد أطلبه فيه بالاستقالة من منصبه ، وكتاباً إلى الشيخ المراغي أطلبه فيه بأن يعمل على تهدئة هذه الثورة التي لا ترمى إلى الإصلاح ، بل تستعمل من الوسائل ما لا يليق بالأزهر ، فلم يقدر الشيخ الأحمدي كتابي إليه ، لأنه كان مأموراً

بعدم الاستقالة من لايسته مخالفته ، أما الشيخ المراغى فأرسل إلى كتاباً يطلب من فيه أن أقبله ، ليخبرنى بالأسباب التى تمنعه من إجابتي إلى ما أطلبه به ، وقد قبلته فأخبرنى بأنه متهم بأنه هو الذى أقام هذه الثورة على الشيخ الأحمدي ، فإذا نصح القائمين بها فركنوا إلى الهدوء ، كان فى هذا ما يؤيد تلك التهمة .

عود الشيخ المراغى إلى منصب شيخ الأزهر :

وقد مكثت هذه الثورة تزداد عنفاً إلى أن حملت الشيخ الأحمدي على الاستقالة سنة ١٣٥٤ هـ — ١٩٣٥ م ، فعاد بعده الشيخ المراغى إلى منصب شيخ الأزهر ، وقد ذهب إليه الذين قاموا بهذه الثورة لينهوه بمنصبه ، فألقى عليهم هذه الكلمة :

« أشكركم شكر آ جزىلا ، وأرجو أن تستقبلوا جميعاً بدء دراستكم وقد زال ما كان بينكم ، لقد كانت فتنة وجدت أول الأمر شرارة نارها فى طريق الاتفاق والمصادفة ، ثم أراد بعض الناس أن يجعل العلماء وطلاب العلم حطب هذه الفتنة ، ولكن الله سبحانه وتعالى وقى المسلمين هذا الشر ، فخرجتم من هذه الفتنة ، ولا أقول إنكم خرجتم من دون أن يظفر للناس بعض عيوبكم ، فقد ظهرت عيوب فى بعض الطلاب ، وظهرت عيوب فى بعض العلماء ، لأن هؤلاء وهؤلاء صاروا إلى شئ من الضعف ، وشئ من الخروج على الخلق الكريم ، الخلق الكريم الذى يجب أن يكون حلية طالب العلم الدينى ، وحلية العالم الدينى ، ليس من الخير للدين أن يوجد علماء أشرار ، ومهمتهم التى وجدتم لأجلها إيجاد رجال يقومون بحراسة الدين ، يرضون الله سبحانه وتعالى بعملهم ، ويتجافون عن الدنيا إذا وجدوا فى طريقها إهدار الخلق ، ولكم فى سيرة السلف من علماء المسلمين قدوة خير ، كانوا يرضون الكفاف مقبلين على العلم إقبال الخاص لله ولرسوله ،

إيثار الشيخ المراغي مسالمة الرجعية في الأزهر :

والشيخ المراغي في هذه الكلمة لا يزال هو الشيخ المراغي الذي لا يخشى في رأيه أهل الأزهر ، ولكنه لم يلبث أن رأى أنه لا يستقيم له الأمر في منصبه إلا إذا دارى أهل الأزهر كما داراهم الشيخ الأحمدي ، فلا يحاول أن يغاضبهم بالقضاء على جمودهم كما غاضبهم في المرة الأولى ، بل يترك هذا إلى استعمال قوة نفوذه في إرضاء مطامعهم في الوظائف وما إليها ، وينسى شخص المراغي الثائر على الأزهر القديم ، ليظهر بشخص آخر لا شيء عنده من هذه الثورة ، بل يحاول أن ينتصر لهذا القديم الذي كان يثور عليه في المرة الأولى .

وكأنني كنت أعلم الغيب حينما ابتعدت عن هذه الثورة التي كان لها هذا الأثر في الشيخ المراغي ، وقد كنت أعلم أن القائمين بها لا يطلبون الشيخ المراغي لعقيدته في التجديد ، وإنما يطلبونه لأنه رجل قوى النفوذ ، فيمكنه أن يرفع من أمرهم ما خفضه الشيخ الأحمدي ، وذلك مطلب مادي لم أر لنفسى أن تشاركهم فيه ، وقد كان له هذا الأثر في نسيان الشيخ المراغي لماضيه ، وفيما أتى به من نظام سنة ١٣٥٥هـ ، إذ سار فيه على منوال النظام الذي وضعه الشيخ الأحمدي ، ولم يحدث فيه تغيير يذكر ، ولقد كان الشيخ المراغي يدين بالإصلاح حقاً ، ولكنه لم يكن رجل ثورة كالشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى ، فلما أدركه في الإصلاح ما أدركه في المرة الأولى ، أثر في هذه المرة ملائمة أهل الأزهر ، ومحاولة إرضائهم بالانتصار لبعض قديمهم ، ولعل الذي حمله على هذا يأسره من إصلاحهم .

نظام سنة ١٣٥٥ هـ

مذكرة الشيخ المراغي في التمهيد لنظام سنة ١٣٥٥ هـ :

وضع هذا النظام في ٣ من محرم سنة ١٣٥٥ - ٢٦ من مارس سنة ١٩٣٦ م ، وقد مهد له الشيخ المراغي بمذكرة جاء فيها أن السُّمِّيِّين على التعليم في الأزهر شعروا مُنْذُ وضع قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م بأن الأزهر أخذ يضع أهم خصائصه ومميزات تعليمه ، وقد توالى على هذا القانون تعديلات آخرها التعديل الذى أدخل عليه بقانون سنة ١٩٣٠ م وهو أظهر تعديل طرأ عليه ، إذ قُسم فيه التعليم العالى إلى ثلاث كليات ، ووضع تخصص سُمي تخصص المادة ، وتخصص آخر سمي تخصص المهنة ، وكان الغرض من هذا أن تتفرغ كل طائفة من الطلاب لطائفة من العلوم ، حتى يتيسر إتقان الدرس والفهم والتحصيل ، ومع هذا ظلت الشكوى قائمة من فقد طلاب الأزهر لتلك المميزات ، ثم ظهر أن الداء الذى يجب أن يستأصل هو ضعف الطلاب فى القسم الثانوى بسبب كثرة العلوم ، وبسبب طول المنهاج فى بعض العلوم التى لا يحتاج الطالب فى الأزهر إلى طوله فيها ، فهذه الكثرة وهذا الطول لم بدعا وقتا لطول التفكير والبحث والجدل وتنمية ملكات العلوم والاستنباط .

ثم ذكر أنه حين يحاول إصلاح الأزهر يريد أن يوجد طالبا يفهم مسائل العلوم فهما صحيحا ، ويستطيع أن يفهم الكتب القديمة التى ألقت فيها ، وأنه على بغضه لتلك الكتب يكره من الطلاب أن يعجزوا عن فهمها ، لأن فيها خيرا كثيرا ، وفيها دقائق لا يصح الجهل بها ، وأنه مع هذا لا يحب أن تدرس العلوم فى هذه الكتب ، بل يجب أن توجد كتب حديثة فى جميع الفنون ، يكون أسلوبها عربيا صحيحا مناسباً لأذواق الأجيال الحاضرة ، وتهذب فيها

المسائل على أحسن ما وصل إليه التحقيق العلمى ، ويجب أن تحيا الكتب القديمة الجيدة الأسلوب والوضع ، فهذا الميراث العظيم يجب أن يؤخذ كله سلسلة متصلة الحلقات .

قانون سنة ١٣٥٥ هـ :

وهذه هي المذكرة التي مهّدها القانون سنة ١٣٥٥ هـ ، وأما هذا القانون فإنه يشتمل على ستة أبواب :

١ - الباب الأول فى الجامع الأزهر ، وهو يحتوى على بيان الكليات والمعاهد وما إلى ذلك .

٢ - الباب الثانى فى الكليات ، وهو يحتوى على بيان مجالس إدارتها وأعضاء هيئة التدريس فيها والشهادات التى تعطى لطلابها .

٣ - الباب الثالث فى المعاهد الدينية ، وهو يحتوى على بيان مراحل التعليم فيها والعلوم التى تدرس فى كل مرحلة .

٤ - الباب الرابع فى الأقسام العامة .

٥ - الباب الخامس فى الإجازات .

٦ - الباب السادس فى الأحكام العامة والوقفية .

نقد هذا القانون ومذكرته :

وهذا القانون لا يكاد يختلف عن القانون الذى وضعه الشيخ الأحمدي إلا فى أنه اختصر منهاج بعض العلوم الحديثة فى الأقسام الثانوية ، ونقل بعضها إلى الأقسام الأولية ، لتتأحم العلوم فيها ، ثم تكون شكوى من تزامنها فيها كما حصل فى الأقسام الثانوية ، فتحذف هذه العلوم منها أيضا ، ونعود بالأزهر إلى إهمال هذه العلوم ، كما كان عليه قبل النظام الحديث . وما كان للشيخ المراغى أن يأخذ على النظام الحديث أنه أضعاف على الأزهر خصائصه القديمة ومميزاته ، لأنه فى المرة الأولى عاب هذه الخصائص

والمميزات ، وذكر أنها هي التي أغلقت باب الاجتهاد في الدين والعلم ،
وصرفت الطلاب عن البحث المفيد إلى البحث في عبارات المتون والشروح
وما كان له أن يأخذ على طلاب النظام الحديث أنهم لا يستطيعون أن
يفهموا الكتب القديمة ، لأنها هي الكتب التي ذكر في المرة الأولى أنه لا يوجد
فيها روح العلم . فلا يعيب أولئك الطلاب أنهم لا يستطيعون أن يفهموها ،
وإنما يعيبهم أن يبقوا على التعويل عليها في دراستهم ، لتصرفهم عن البحث
العلمي المفيد إلى البحث في عباراتها المعقدة ، وأسلوبها الغامض الضعيف ،
وكأنه شعر بأنه قد خالف رأيه الأول في هذه الكتب ، فذكر أنه يكرها
مع عيبه على طلاب النظام الحديث أنهم لا يستطيعون فهمها ، وهذا تناقض
ظاهر منه ، وقد يكون في ذلك الكتب خير كثير كما يذكر الشيخ المراغي ،
ولكن هذا لا يصح أن يلزمنا بأخذه من طريقها ، وهي على ما نعلم من سوء
التأليف وضعف العبارة ، بل يجب أن نأخذ منها هذا الخير الكثير لنضعه
في كتب حسنة التأليف ، قوية العبارة ، لا يشوب خيرها شر ، ولا تفسد على
الطلاب ملكة الفهم الصحيح ، وإذا قيل إن هذه الكتب لا يستغنى المشتغلون
بالعلم عن الرجوع إليها ، فلا يستغنون عن معرفة طرق فهمها ، فالجواب أنه
يكفي في هذا دراسة كتاب منها في آخر مراحل التعليم ، ليعلم الطلاب منه طريقة
فهمها ، ويمكنهم بهذا فهم باقيها عند الحاجة إليها ، ولا يصح مع الاعتراف
بفسادها أن نجعلها هي المعول عليها في التدريس ، فنمضي في الاعتماد عليها
فيه كما كنا نمضي في الأزهر القديم .

ولا أريد بهذا أن أبخس الشيخ المراغي ، لأنه كان يدين حقيقة
بالإصلاح ، وكان أقدر أهل الأزهر جميعاً على القيام به ، ولكنه يئس كما
سبق في هذه المرة من إصلاح الأزهر ، فأثر مسالمة أهله ، وأراح نفسه
من مخاصمتهم فيما لا رجاء له فيه .

الازهر من سنة ١٣٥٥ هـ إلى سنة ١٣٦٩ هـ

مؤامرات الازهر بين علي الشيخ المراغي :

عاد الشيخ المراغي إلى منصب شيخ الازهر سنة ١٣٥٤ هـ كما سبق ، واكتفى في هذا العهد بنظام سنة ١٣٥٥ هـ ، وهو لا يحقق شيئاً مما قصده من إصلاح الازهر في عهده الأول ، ولكنه أثر هذه المرة أن يسلم أهل الازهر ، لينأى في منصبه بينهم . وتمضى أيامه في وفاق ووثام .

ولكن الله لم يحقق له هذه الأمنية التي أرادها ، بل لقي من مناوأة أهل الازهة ما لم يلقه في عهده الأول ، حتى خرج عليه من كان يظن فيهم الإخلاص من أنصاره ، وتوالت عليه فتن أهل الازهر ، فإذا تمكن من تهدئة فتنة قامت أخرى أشد منها ، وإذا أرضى بعض الساخطين عليه غضب لإرضائهم بعض أنصاره ، ثم ابتلى بخصومات سياسية أفسدت عليه كثيراً من أهل الازهر ، وكادت تطوح بمنصبه وتقضيه عنه .

فيكان حاله في هذا كحال الشيخ الأحمدى ، وكان خيراً له أن يكون ما لاقاه من ذلك التعب في سبيل عقيدته في الإصلاح ، لأن التعب في سبيل العقيدة راحة لا تعادلها صراحة ، وفيه من حسن الذكرى وثواب الآخرة ما يهون أمره .

تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخاً للازهر :

وقدم مكث الشيخ المراغي في منصبه إلى أن توفي سنة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م ، فتولى بعده الشيخ مصطفى عبد الرازق منصب شيخ الازهر ، وكان أكثر إماماً بالثقافة الحديثه من الشيخ المراغي ، لأنه ذهب إلى فرنسا بعد أن نال شهادة العالمية من الازهر ، فأتم تعليمه فيها وأخذ شهادة بعض جامعاتها ، وكان يجيد الفرنسية ، ويتقن بعض علوم الفلسفة والأدب ، فامتاز على

الشيخ المراغى من هذه الناحية ، وكان يشاركه في تلمذته للشيخ محمد عبده ، وأخذ عنه عقيدة الإصلاح ، ولكنه كان دون الشيخ المراغى فى قوة الإرادة والنفوذ ، فقضى فى منصبه مدة قصيرة ضاق فيها بالأزهر وأهله ، وتعب من فتنه ومؤامراته ، ولم يحدث فى الإصلاح أثرا يذكر له ، وقد حدث عنه بعض أصحابه أنه كان يندم على قبوله هذا المنصب ، لأنه كان قبله وزيراً للأوقاف ، وكان قبل وزارته للأوقاف مدرسا بكلية الآداب من كليات جامعة فؤاد الأول ، وقد نشأ فى بيت من أكبر البيوت المصرية ، وهذه البيوت ينشأ أهلها على الدعة ، فلا يتحملون مشاق الدعوة إلى الإصلاح ، ولا يكلفون أنفسهم التعب فى سبيله .

ولهذا ضاق الشيخ مصطفى عبد الرازق بالأزهر وأهله ، مع أنه آثر ملايتهم مثل الشيخ الأحمدي والشيخ المراغى ، وقد أراحه الله فعجل بوفاته سنة ١٣٦٥ هـ .

تعيين الشيخ الشناوى شيخاً للأزهر :

وقد مكث الأزهر مدة من غير أن يعين شيخ له ، إلى أن عُيِّن الشيخ محمد مأمون الشَّيْنَاوى شيخاً للأزهر فى ٧ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٦٧ هـ - ٨ من يناير سنة ١٩٤٨ م ، وكان الأزهر قبل تعيينه يموج بفتنة طائفية بين أبناء مصر السفلى وأبناء مصر العليا ، فقضى على هذه الفتنة العمياء ، وهى فتنة لها دلالتها على أن النظام الحديث لم يصل بالأزهرين إلى الدرجة التى تسمو بهم عن مثلها ، وإن كانت لم تحدث بعد هذا النظام إلا هذه المرة ، وكانت قبله تحدث كثيراً فى الأزهر بين طوائفه المختلفة ، لا بين أبناء مصر وحدهم .

وقد مكث الشيخ الشناوى شيخاً للأزهر إلى أن توفى يوم ٢ من ذى الحجة سنة ١٣٦٩ هـ - ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ م ، وقد كان رحمه الله من طراز الشيخ سليم البشرى والشيخ أبى الفضل الجيزاوى ، فلم يفكر فى إصلاح

نظام الأزهر ، ولكنه لم يفكر في انتقاص شيء منه ، لأنه لا يمكن هذا فيه بعد أن وصل الأزهريون به إلى ما وصلوا إليه ، فقد جاهدوا في ظله حتى وصلوا إلى إلغاء مدرسة القضاء الشرعي وتجهيزية دار العلوم ، ثم جاهدوا في ظله حتى ساووا خريجي مدرسة دار العلوم (كلية دار العلوم) في وظائف التدريس بوزارة المعارف ، إلى غير هذا مما وصلوا إليه بفضل هذا النظام .

فلا يمكن أحدا بعد هذا أن يعود بهم إلى العهد القديم ، وإنما قُصّصاره أن يقف بهم عند الحد الذي وصلوا إليه ، من تقليد غيرنا في مناهجه الدراسية ، وعدم المضي في هذا التقليد إلى الحد الذي يقضي على الصبغة الأزهرية القديمة ، لأنه لا يزال لهذه الصبغة الأزهرية بيننا قد استهيا ، ولا يزال للبحث الأزهرى في عبارات السكتب تقديره وتعظيمه .

والله اعلم بالصواب

شيخ الأزهر الحاضر

صدر أمر حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول في يوم ٢٥ من ذى الحجة سنة ١٣٦٩ هـ - ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بتعيين حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ عيـد المجيد سليم شيخاً للأزهر ، فتجددت بتعيينه آمال قوية في الإصلاح ، لأنه من تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين اشتغلوا بالقضاء مثل الشيخ المراغي ، ولم يمشوا في الأزهر كما مكث غيرهما ممن تأثر بجمود أهله ، وقد كان آخر عمله في الإصلاح تأليفه لجنة التقريب بين المذاهب الإسلامية ، وغايتها إزالة الجفاء بين الفرق الإسلامية من أهل السنة والشيعة وغيرهم من الفرق الحاضرة ، ولا يراد من هذا محو الخلاف بين هذه الفرق ، لأن الخلاف في الرأي من طبيعة الإنسان ، وإنما يراد إزالة الجفاء المترتب على هذا الخلاف في الأصول ، بأن يجعل الخلاف في الأصول كالخلاف في الفروع ، يؤجر المصيب فيه بأجرين ، ويؤجر المخطئ فيه بأجر واحد ، إذا كان الخطأ لا يؤثر في أساس العقيدة ، ولا يخرج بصاحبه عن دائرة الاسلام ، وهذا إصلاح أى إصلاح ، لأنه لا يرجى خير للمسلمين في عصرنا إلا بائتلافهم ، ولا يمكن اتئلافهم إلا بهذا الإصلاح .

وقد بدت تباشير الإصلاح عقب ذلك التعيين الموفق ، إذ بدأ الشيخ عهده الجديد بحديث إلى مندوب جريدة المصرى قال فيه : إنى أريد العناية بدراسة كتب المتقدمين والاستغناء بها عن كتب المتأخرين ، لأن هذه تجعل التعليم عقيماً ، وتحوله من الجوهر المقصود إلى مسائل شكلية أكثر منها علمية . وقال : لن يضيع وقت الطلاب بين متن يهدف إلى غاية ، وشرح يخطئه ، ومعلق يخطئ الاثني أو ينتصر لأحدهما^(١) .

وقد عقد بعد هذا مؤتمراً صحفياً فى يوم ٢٠ من محرم سنة ١٣٧٠ هـ - أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ م ، قال فيه أيضاً : إن المقصود الأول من التعليم هو تحصيل الملكة الصحيحة فى العلم ، والتزود من مسائله بما يفيد وينفع ، فكل تعليم لا يؤدى إلى هذا إنما هو تضییع للأوقات فيما لا طائل تحته ، وإذا ثبت هذا وجب أن ننظر فيما لدينا من الكتب ، فنقرر منها ما ثبتت صلاحيته لتحقيق تلك الغاية ، ونبعد منها ما لم تثبت صلاحيته لتحقيقها ، ثم قسم الكتب إلى نوعين : أحدهما كتب المتقدمين ، وثانيهما كتب المتأخرين ، وأثنى على النوع الأول ، وذم النوع الثانى ، ولكنه استدرک على ذمه فقال : لكنها - كتب المتأخرين - مع ذلك تحوى كثيراً من الفوائد العلمية التى قد تخلو منها كتب النوع الأول ، وتمثل فى الوقت نفسه عصراً من عصور التفكير العلمى لا يسع الأزهر أن يحمله ، وأن يعجز عن مزاولته ، وإدراك ما فيه من خير ، والرأى عندى أن يراعى الأزهر المصلحتين ، وأن يوفق بين الغایتين ^(١) ، وسيكون من أهم ما أعنى به إن شاء الله تأليف لجان من جماعة كبار العلماء وأساتذة الكليات والمعاهد والمختصين فى شؤون التعليم لمراجعة الكتب الدراسية وإبقاء الصالح منها ، واختيار لون جديد يوجه الطلاب توجيهها حسناً إلى العلم النافع من أقرب طريق وأيسره ، ولا يفوتنى أن أشجّع إن شاء الله مع هذا حركة التأليف والتجديد عن طريق الجوائز وغيرها ، حتى يتصل حبل العلم ويمتد ، وتأخذ العقول والأفكار سبيلها إلى غايات قد يكون فيها خير وبركة على العلم والدين .

فيا شباب الأزهر من علماء وطلاب النظام الحديث ، هل يليق بنا أن يأتى إلينا الشيخ المراعى رحمه الله من علماء العهد القديم ، فينادى بيننا بالإصلاح الدينى والعلمى فلا نستجيب له ، بل نبعث اليأس فى نفسه من هذا الإصلاح ، فيطوى حديثه بيننا ، ويسايرنا فى أمور أخرى تشربت إليها أعناقنا ، ثم يأتى بعده الشيخ عبد الحميد سليم ، وهو من علماء العهد القديم

(١) مثل هذا قاله الشيخ المراعى ونقدته فيما سبق .

أيضاً ، فينادى بيننا بهذا الإصلاح أيضاً ، ثم لا يتردد صداه بين جنات الأزهر ، ولا بصير حديث الغادي والرائح ، والقائم والقاعد ، ليأقن يوم اليقظة الكبرى ، ويقوى الأمل في إعادة مجد الاسلام ، فهيّا هيا الى ترديد صوت الإصلاح — هيا يا شباب الأزهر ؟

محاولة رجعية في إصلاح الأزهر

نشرت جريدة الأهرام مقالا لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد حسنين شيخ معهد طنطا ومدير المعاهد الدينية سابقا في موضوع إصلاح الأزهر ، وإنى أحمد للأهرام فتحها باب الكتابة في هذا الموضوع ، لأن الحكومة تريد أن تضع قانوناً جديداً للأزهر والمعاهد الدينية ، بعد أن ارتفعت الشكوى بطلب إصلاحها ، فإذا عولج هذا الموضوع في جريدة الأهرام تبين للحكومة وجوه الإصلاح المطلوبة ، وأتى قانونها وافيأ بها ، فتقضى على أسباب الشكوى ، ليتفرغ طلاب المعاهد الدينية لدروسهم ، وتهدأ بالإصلاح الصحيح نفوسهم ، وكما أحمد للأهرام فتحها هذا الباب أحمد لأستاذنا الكبير أن يكون أول الفاتحين له ، ولا غرو فهو من الأساطين التي قام عليها النظام الحديث في الأزهر والمعاهد الدينية ، وله في ذلك جهاد مشكور ، وعمل مبرور ، ولكنى أخالف مقاله في هذه الأمور :

١ - أنه تناول فيما يراه من الإصلاح أموراً ثانوية ليست بذات بال في الإصلاح ، ولا يقضى إصلاحها على أسباب الشكوى القائمة في الأزهر والمعاهد الدينية ، فهو لم ينتقد كتب الدراسة مثلاً إلا من جهة توزيعها على السنتين الدراسية ، وأنه لا يراعى فيه حال الطلاب وقواهم العقلية ، فيقدم منها الأسهل على غيره ، وقد فاتته في هذا أن هذه الكتب لا تكاد تختلف في هذه الناحية ، لأنها لم تؤلف لتنظم منها سلسلة دراسية يترقى فيها من السهل إلى الصعب ، بل ألف كل كتاب منها على انفراده ، ولم يراع فيه حال الكتاب الذي يدرس قبله أو بعده ، وهذا إلى أنها ألقت في عصور لم يصل فيها نظام التعليم إلى ما وصل إليه في عصرنا ، فإذا أخذنا كتابا كشرح ابن قاسم الغزى في فقه الشافعية ، وجدناه يدرس في السنة الأولى ، ولم نجد

أسهل منه يدرس في هذه السنة ، ولكنه مع هذا يوجد فيه كثير من المسائل التي تعلو على مدارك الطلاب المبتدئين ، والضرورة هي التي تدعو إلى دراسته لهم ، لأنه لا يوجد كتاب غيره أسهل منه ، فليس أمامنا من هذه الكتب ما يكفي الحاجة كما يقول أستاذنا الكبير ، وإنما الحقيقة المؤرّة أن هذه الكتب كلها لا تصلح للدراسة الحديثة ، ولا توافق النظام الحديث في الأزهر والمعاهد الدينية ، لغموض عباراتها ، وسوء تأليفها ، وتعقيد أساليبها ، ولهذا اضطر أولو الأمر في الأزهر أن يتركوا أخيراً بعضها إلى بعض الكتب الحديثة ، كما تركوا الآجر ومية والأزهرية والقطر إلى كتاب دروس النحو ، وهذا ترقيع في الإصلاح لا يكفي ، ولكنه على كل حال خطوة فيه إلى الأمام ، ويجب أن تتبعها خطوات أخرى ، وأن تؤلف لجنة من نوابغ العلماء لتقوم بوضع كتب جديدة تلائم نظام التعليم الجديد ، وتوافق النظام الحديث للأزهر والمعاهد الدينية ، فالأمر في الكتب الدراسية الأزهرية لا يقتصر على سوء توزيعها ، لأنها لا تصلح للدراسة في ذاتها .

٢ - أنه حاول أن يرجع بنا التقهقري في دراسة العلوم الرياضية ، وهذا بعد أن خطت دراستها في المعاهد الدينية خطوة لا بأس بها ، فصارت تدرس فيها كما تدرس في المدارس الابتدائية والثانوية ، ويقوم بتدريسها معلمون من خريجي مدرسة المعلمين العليا ، بعد أن كان الذين يقومون بتدريسها بعض علماء الأزهر ، فكانت دراستهم لها قريبة الشبه بطريقتهم الأزهرية ، ودراسة هذه العلوم لا يستهان بها في الدين ، لأنها تنهض بطلاب العلوم الدينية ، ونساعدهم في الدفاع عن الدين بالوسائل الحديثة اللازمة لمن يدافع عنه في هذا العصر ، فهي تجب علينا وجوباً كفائياً ، وشأنها في هذا الوجوب كشأن العلوم الدينية ، ويجب أن ندرسها في مرحلة الثقافة العامة - الأولية والثانوية - كما تدرس في المدارس المصرية ، لتتقارب ثقافة الجيل الحديث في معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ، ولا تتباعد

ثقافته كما تتباعد الآن بين الأزهر القديم وأبناء هذه المدارس، ولهذا ضرره في نشر عوامل التفريق بين الأمة ، وعدم الانسجام بين أفرادها ، وهذا إلى ما يؤدي إليه من بقاء الأزهر على عزلته القديمة ، وفي بقائها أكبر خطر عليه ، وأكبر ضرر بأبنائه .

٣ — أنه يرى ألاّ تزيد حصص الدراسة عن أربع في القسم الأوّل ، وعن ثلاث في القسم الثانوى والعالى ، وألاّ يقلّ زمن الحصّة في القسم الأوّل عن ساعة ونصف ، وهذا لما يراه من الاقتصار على أقل ما يمكن من العلوم الرياضية ، لتتوفر العناية بالعلوم الدينية والعربية ، ونعود إلى الاشتغال بها على مثل ما كانت عليه في الأزهر القديم ، ونأخذ طلاب القسم الأوّل بالطريقة الأزهرية القديمة ، وهي لا يتسع لها في الحصّة الدراسية أقل من ساعة ونصف ، وهو في هذا يحاول أيضاً أن يرجع بنا إلى المقرّر ، في حين أننا نحاول أن نتخلص من كل آثار القديم ، لنستطيع النهوض في هذا العصر ، ونأخذ فيه بما جدّ من الأساليب الحديثة في التعليم ، ولكل عصر لبوسه ، وقديماً قال الأوّل : علّوها أولادكم ، فإنهم خلقوا الزمان غير زمانكم .

فيجب أن تزداد عدد الحصص في كل يوم ، لتتسع لكل العلوم اللازمة لطلابنا في ثقافتهم العامة ، ويجب أن يكون زمن الحصّة الدراسية قريباً من زمن الحصّة الدراسية في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، ويجب أن يقضى على ما عندنا من تعقيد في العلوم ، لتأخذ دراستها أقل ما يمكن من الزمن ، فنحن في عصر يمتاز بالسرعة ، ولا يصح الأخذ فيه بشيء من التباطؤ والتلكؤ ، ولا شك أن هذا خير من الاقتصار على ذلك العدد القليل من العلوم ، وعلى ذلك العدد القليل من الحصص الدراسية في اليوم ، لأن الطلاب إذا لم يجدوا ما يشتغلون به في شبابههم كثرت أوقات فراغهم ، وفي هذا ما فيه من المفسدة لهم ؟

الأهرام — ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ م

مأساة المعاهد الدينية

يانواب مصر وشيوخها ، بعد قليل من الأيام تشتغلون بالنظر في ميزانية الحكومة ، ثم تنقضى دوركم في هذه السنة ، فهل تتركون مشكلة المعاهد الدينية من غير أن تنظروا فيها إلى السنة القادمة ؟ وقد وعدت الحكومة الأزهرين حينما شكوا إليها من قراركم بفصل مدرستي دارالعلوم والقضاء الشرعي عن الأزهر ، وبإعادة تجهيز دارالعلوم ، أن تنظر في شكواهم ، وتعمل على إنصافهم .

إن ماجرى للمعاهد الدينية مأساة من المآسي التي لا يمكن احتياها ، فهي تتطلب حلاً سريعاً يزيل مايشكو منه أبناءها من ظلم ، ويجب على كل محب لوطنه أن يعمل على إزالة كل مايشير الفتن في البلاد ، ويقضي على أسباب التنازع بين أبنائها ، لتتفرغ لحل مشاكلها الداخلية والخارجية ، وقد كان الأزهر القديم مرتاحاً في عزله ، راضياً بنصيبه من الحكومة في هذه العزلة ، فأتت الحكومة إلى أهله وخرجت بهم من عزلتهم ، وكانوا لا يريدون الخروج من هذه العزلة إلى ما تريد الحكومة من النظام الحديث ، ثم أخذت تمنهم بمستقبل عظيم إذا أخذوا بهذا النظام ، وفتحت عيونهم للعالم خارج الأزهر .

فهذا قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م ، وهو القانون الذي استقر به النظام الحديث في الأزهر والمعاهد الدينية ، وخرج الأزهر به من عزلته يشارك المدارس الحديثة في دراستها ، ويدرس العلوم الرياضية على الطريقة الحديثة التي صارت إليها ، يفتح باب الوظائف خارج الأزهر لحملة الشهادة الأولية والثانوية والعالمية على النظام الحديث ، من وظائف التدريس ، إلى وظائف الكتابة ، إلى وظائف القضاء الشرعي ، إلى وظائف الخطابة والإمامة ،

إلى غير هذا من الوظائف التي لم يكن الأزهريون يتطلعون إليها في عزلتهم ، حين كانوا يرضون بنصيبهم القليل في أزهرهم ، ويعيشون فيه عيشة تقشف وزهد ، فلبارأت الأمة ماصار إليه الأزهر والمعاهد الدينية في نظامها الحديث أقبلت عليها بأبنائها ، حتى ضاقت بهم على سعتها ، فأنشأت الحكومة لهم معاهد دينية جديدة عالية الأركان ، مشيئة البنیان ، وأضافت إليها معهدين جديدين في أسسوط والزقازيق ، فانتقلت الدروس فيها من حلقات المساجد إلى حجرات تلك المعاهد ، وأقبل الطلاب على دروسهم الجديدة بنفوس ينهض بها الأمل ، ويحركها الرجاء ، وإذا بهم بعد هذا كله يجدون ذلك الأمل كان سراباً خادعاً ، فلا وظائف أمامهم مما منتهتهم الحكومة به ، ولا قيمة لشهاداتهم عند الحكومة التي منحتها لهم ، حتى إن حامل شهادة العالمية النظامية كان يقدمها لوزارة المعارف لتعيينه مدرساً بالمدارس الأولية فلا تعترف بقيمة لشهادته ، ولا تساوى عندها شهادة الكفاءة للتعليم الأولى ، فلم يجدوا أمامهم شيئاً من الوظائف خارج الأزهر ، وعادوا بهذا إلى عزلة مفروضة عليهم ، وكانوا قبلها في عزلة قد اختاروها لأنفسهم ، وليست كهذه العزلة المفروضة التي تأبأها النفس ، ويضيق بها الصدر ، بل إنهم في عزلتهم القديمة كان بعضهم يخرج منها إذا أراد ، فيدخل في مدرسة دار العلوم ، ويتخلص بها من تلك العزلة الأزهرية ، ليشارك أبناء المدارس الحديثة في أساليبهم في التعليم ، ويقوم بنصيبه في النهضة العلمية الحديثة ، فلم تشأ الحكومة بعد إنشاء النظام الحديث للمعاهد الدينية أن تترك مدرسة دار العلوم مفتوحة لأبنائها ، بل أنشأت لها مدرسة سمتها تجهيزية دار العلوم ، لتقصر دخولها على طلابها ، وتحرم طلاب المعاهد الدينية من دخولها .

يا نواب مصر وشيوخها ، لقد جاهد طلاب المعاهد الدينية حتى وصلوا إلى ضم مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي للأزهر ، وإلى إلغاء تجهيزية دار العلوم ، وهم يريدون أن يقوموا للبلاد بما تقوم به هذه المدارس ،

وأن يوفرُوا للأمة ما تنفقه عليها من الأموال ، لتنفقه في وجوه أخرى من وجوه الإصلاح ، وهم أبناء السواد الأعظم في الأمة ، ولهم حقوق في البلاد مثل غيرهم من أبنائها ، وقد حرمتوهم من ثمرة جهادهم في لحظة واحدة ، ففصلتم مدرسة دار العلوم عن الأزهر ، وقصرتم دخول مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي على طلابها ، لتحرّموا طلاب المعاهد الدينية من حقهم في القضاء الشرعي ، كأنه لا يكفيهم حرمانهم من وظائف التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية والعالمية .

فيأدروا أيها النواب والشيوخ بالنظر في شكوى أولئك الطلاب ، ولا ترجئوا النظر في شكواهم إلى السنة القادمة ، لأنكم قضيتم على مستقبلهم بما فعلتم بهم ، وهم شباب يحييهم الأمل في المستقبل ، ويقضى عليهم اليأس من الإنصاف ، وهم لا يريدون إلا أن يكونوا أعضاء عاملين في الأمة ، وأن يقوموا لها بحقوق الأموال التي تنفقها في تعليمهم ، فلا يصح أن تتركوهم أعضاء مهملة في جسم الأمة ، وقد اختاركم آباؤهم لمجلس النواب والشيوخ ، ولهم عليكم حقوق أبنائهم ، فيجب أن تسووا بينهم وبين غيرهم من طلاب العلم في مصر ، لأنهم مصريون مثلهم ، وقد سَوَّى الدستور بين المصريين جميعا ، ولم يستثن الأزهريين من هذه المساواة الدستورية .

الأخبار — ١٣٤٥/٩/١٥ هـ

١٩٢٧/٣/٢١ م

إلى متى تنتظر المعاهد الدينية ؟

قد طال انتظار المعاهد الدينية لوعده الحكومة بالنظر في شكوى أبنائها ، وإنصافهم من الظلم الذي نزل بهم بإلغاء ضم مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي إلى الأزهر ، وإعادة تجهيزية دار العلوم ، حتى كاد رجاؤها ينقطع ، فتأيس من البر بالعود التي شغلت جلسة كاملة من جلسات مجلس النواب ، وقد أخذت الأعاصير السياسية تهبُّ على الوزارة من هنا ومن هناك ، فتزيد المعاهد الدينية يأساً على يأس . لأن تلك الأعاصير السياسية هي التي كانت تحول دائماً دون الوصول إلى علاج حاسم لمشكلة المعاهد الدينية .

وقد كننا نسمع أن قانون تنظيم المعاهد الدينية يوشك أن يعرض على مجلس النواب ، وأن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية قد انتهت منه ، فتشرق وجوهنا بشراً وسروراً ، وتمتلئ نفوسنا أملاً ورجاء ، ولكننا لم نعد نسمع شيئاً من ذلك ، فأخذ القلق يساور نفوسنا ، ويملؤنا خوفاً على مستقبلنا .

ولنا لنخاف أن ينسى نوابنا وشيوخنا أمر المعاهد الدينية ، ولا يذكروا وعودهم في أول هذه الدورة ، فيوقعوا طلابنا في يأس من مستقبلهم ، ويحملوهم على الركون إلى السكسل ، وقد كانوا ينظرون إلى مستقبلهم بعين راضية ، ويعملون له بنشاط . لا يعرف السكسل ، وفريق منهم يجد ويجتهد لنيل شهادة الكفاءة للتعليم الأوَّل ، لتؤهله لوظيفة التدريس في المدارس الأولية والإلزامية ، وفريق منهم كان يجد ويجتهد ليلتحق بمدرسة دار العلوم ، لتؤهله للحصول على وظائف التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، وفريق منهم كان يجد ويجتهد ليلتحق بمدرسة القضاء الشرعي ، لتؤهله للحصول على وظائف القضاء الشرعي ، وطوائف أخرى منهم كانت تجد وتجتهد ليلتحق بأقسام التخصص في الجامعة الأزهرية ، وقد مضت في

هذا الجِد والاجتهاد أيام تبشر بالخير ، وتعمل على تحقيق أعظم حدث في الأزهر والمعاهد الدينية ، يقضى على عزلتها قضاء تاماً ، ويجعل منها أعضاء نافعة في جسم الأمة ، ويمكنها من أن تنفعها بما تنفقه في تعليم طلابها ، وكان كل هذا بفضل النظام الذى أريد منه الاستغناء بها عن مدارس المعلمين الأولية وتجهيزية دارالعلوم ، وضم مدرستى دارالعلوم والقضاء الشرعى إلى الأزهر . وقد كنّا ننتظر من نوابنا وشيوخنا أن يكونوا أكثر برّاً بالمعاهد الدينية ، فيمضوا في طريق القضاء على عزلتها إلى نهايته ، ويخدموا أمتهم بذلك أعظم خدمة ، ولكنهم فعلوا خلاف ما كنّا نرجوه منهم ، بل خلاف ما يودونه من القضاء على عزلة المعاهد الدينية ، ولهذا كان ما فعلوه محل استغرابنا ، قبل أن يكون محل ألمانا ، لأنه لا يصح في عهد الدستور أن يبقى فريق من أبناء الأمة محروماً من مزاياه على مصر ، بعيداً عن الحياة الحديثة التى هيأها لأهلها ، يجهل الدستور ويجهل الدستور ، ويعيش فى عزلة عن الأمة كأنه فى صومعة من صوامع الرهبان ، وليس هذا فى شيء من مصلحة ذلك الدستور ، لأن ذلك الفريق الذى يبادل جهلاً بجهل سيكون مصدر خطر عليه ، ووكر رجعية يعمل على تنفير الناس منه .

فما أسوأ حظ المعاهد الدينية وطلابها فى عهد الدستور ، وما أشد خيبة أملهم فيه ، وقد كان أزهرهم كعبة الناس فى أيام الثورة الوطنية ، وكان منبره هو الذى يشعل نار الثورة فى القلوب ، وكان أبنائهم فى مقدمة المجاهدين فى هذه الثورة ، فهل يكون هذا نصيبهم من نوابنا وشيوخنا ؟ وقد كانوا زمامهم فى الجهاد ، وإخوانهم فيما لا قوه من سجن وتعذيب ، وإن مثلنا معهم كما قال الشاعر :

لو بغير الماء حلقى شرقى كنت كالغصان بالماء اعتصارى
وعسى أن يكون ما يديننا وبينهم سحابة صيف عن قليل تقشع ، فنجد منهم إنصافاً لنا ، ونظر آ إلينا كطائفة من أبناء الأمة .

إلى أين نحن صائرون في عهد الدستور ؟

يجب أن يكون عهد الدستور عهد مساواة بين الأفراد والطبقات ، ولكننا نجد الأمور تسير بيننا على خلاف هذه المساواة ، فيوما نعمل على وضع تشريع في الزواج والطلاق يقوم على التمييز بين الأغنياء والفقراء ، فيجيز للأغنياء وحدهم تعدد الزوجات ، لا لأنهم عرفوا بالعدل بين نساءهم ، وبالبعد عن تمييز بعضهم على بعض ، بل لأنهم أغنياء يمكنهم الإنفاق على نساءهم وأولادهم ، وهذا من التمييز بين الطبقات ، ومثله لا يصح أن يكون في عهد الدستور .

ويوما نعمل على ما هو أدهى من ذلك وأمرُّ ، وهو حرمان أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة في المعاهد الدينية مما بقي لهم من وظائف الدولة ، إذ كان لهم شيء منها في وظائف القضاء الشرعي ، وفي تعليم اللغة والدين في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، وسيحرمون من هذا بحرمانهم من دخول مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي ، وقصر الدخول فيهما على طلاب تجهيزية دار العلوم ، وقصر الدخول في هذه المدرسة على الحاملين لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية ، لأن الذين يتعلمون في المدارس الابتدائية هم أبناء الأغنياء ومن يداينهم في القدرة على نفقات التعليم فيها ، وفيما بعددها من المدارس الثانوية والعالية ، وفي سبيل هذا ننسى أن طلاب المدارس الابتدائية لا استعداد عندهم للدراسة الدينية والعربية في هذه المدارس ، لأنهم لا يحصلون على مقدار كاف من العلوم الدينية والعربية ، ولا يحفظون القرآن الذي هو أساس التشريع الإسلامي ، ولكن أية قيمة لهذا بإزاء ما يراد من إثارة أبناء الأغنياء بهذه الوظائف القليلة الباقية لأبناء الفقراء ، ليمتدح أولئك الفقراء وأبنائهم للعمل في مزارع الأغنياء ، ولا يتمتعون بشيء مما يتمتع به أبنائهم في وظائف الدولة .

فإلى أين نحن صائرون في عهد الحرية والدستور؟ وهل يصح أن يكون حظ الطبقة الفقيرة والمتوسطة في هذا العهد أسوأ منه في عهد الاستبداد والاستعباد؟ إذن لا كان الدستور ولا كانت الحرية التي تفضل الأغنياء على الفقراء ، وتكون في هذا أكثر ظلاً من عهد الاستبداد والاستعباد

يانواب مصر وشيوخها ، إن لأبناء الأغنياء في المدارس الابتدائية مستقبلاً عظيماً في المدارس الثانوية والعالية ، وهي مدارس لا تحصي ولا تعد ، ووظائف الدولة مقصورة على خريجيها في القضاء الأهلي والطب والهندسة وما إلى هذا من الوظائف التي لا يحلم بها أبناء الفقراء ، وقد رضوا بهذا القليل الذي بقي لهم من الوظائف في القضاء الشرعي وتعليم اللغة والدين في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية ، مع أنهم أكثر عدداً من أبناء الأغنياء ، لأنهم أبناء الطبقة التي يتألف منها جمهور الأمة ، وهي لا تملك من المال ما يساعدها على تعليم أبنائها في المدارس الابتدائية ، ولا تجد أمامها لأبنائها إلا المعاهد الدينية ، لأنها تعلم أبنائها من غير أجر ، وتساعدهم على التعليم بما تجريه عليهم من الأوقاف المحبوسة لهم من قديم ، وكانت في عهود لم يكن للأمة فيها نصيب من الحكم ، ولم يكن لها مجلس نواب ومجلس شيوخ تختار أعضاءهما ليحكم فيها بإرادتهما ، ولسكنها مع هذا فازت بعطف أصحاب تلك الأوقاف على أبنائها ، فلا يصح أن يكون أصحاب الحكم الدستوري أقل منهم عطفاً عليها .

إن مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي وتجهيزيتهما إذا قصرت على خريجي المدارس الابتدائية صارت كمدارس الطب والحقوق وغيرها ، وبهذا يسد باب التعليم العالي ووظائفه في وجوه أبناء الطبقة الفقيرة والمتوسطة ، ولا يصح أن يكون هذا أبداً في عهد الحرية والدستور ، وهو العهد الذي قام على اكتشاف هذه الطبقة ، وكان لها فيه من الضحايا ما لم يكن لغيرها ، وكان الزعماء لا يجدون لهم أنصاراً إلا منها ، فهي الرعاع الذين كان أولئك

الزعماء يفتخرون بزعامتهم لهم ، ويعتزون بالانتساب اليهم ، فيكان منهم شاعر الرعاع ، وخطيب الرعاع ، وكاتب الرعاع ، وهلم جرا فهل بعد هذا تجدد حقوق أولئك الرعاع إلى ذلك الحد ؟ وهل يحرم أنباؤهم من حقوقهم في العهد الذي ضحوا فيه بنفوسهم وأموالهم ؟ وهل يكون هذا جزاؤهم على ما كانوا يرمون به في مناصرتهم لأولئك الزعماء بأنهم رعاع ؟ فلا يزيدهم هذا إلا تعلقاً بأولئك الزعماء ، ولا يؤثر أدنى تأثير في مناصرتهم .

يانواب مصر وشيوخها ، إنه لا يصح أن تهملوا شكوى طلاب المعاهد الدينية في هذه الدورة ، وأن تنسوا وعودكم لهم في أزلها ، واعلموا أنكم لاتزالون في حاجة إلى أولئك الطلاب ، ولا تزالون في حاجة إلى آبائهم وأقربائهم في الأرياف ، وأنه لاتزال هناك عواصف سياسية تنذر بعودكم إلى ما كنتم عليه من الحاجة إلى تأييد أولئك الآباء والأقرباء ، فبادروا بإنصاف أبنائهم لتفوزوا بتأييدهم

ويارؤساء المعاهد الدينية ، إن مستقبل معاهدكم مظلم ، وإن أوابها توشك أن تغلق ، وإن أبناء الأمة سينصرفون عنها إذا مكثت في هذا الوضع المضطرب ، وإن هذا الاضطراب سيؤدي إلى ضعف التعليم ، فيساد فعواعن معاهدكم لدى أولياء الأمور في مصر ، ولا تتركوا الأمر في هذا لطلابكم وخدامهم والإصلاح الإصلاح يارجال المعاهد الدينية ، فإنه لا حياة لنا من غير الإصلاح ، ولا يرتفع شأننا لدى أولياء الأمور في مصر إلا بالإصلاح ، وفيكم مصلحون قادرون على هذا الإصلاح ، فلا يليق بكم أن تنتظروه من غيركم ، وأن تقفوا من غيركم موقف المريض من الطبيب ، فهيا قوموا بإصلاح أموركم بأنفسكم ، ولا تضيعوا في ذلك لحظة من الزمن ، لأن مستقبلنا مرهون بذلك الإصلاح ، وكل لحظة نضيعها تؤخرنا خطوات إلى الوراء . وقد بلغت اللهم فاشهد

هل فى الأزهر جمود ؟

وقف فى هذه الأيام أحمد طلعت بك رحمه الله أموالا كثيرة على وجوه الخير ، ومنها إنشاء معهد دينى تدرس فيه العلوم الدينية والعربية والرياضية والطبيعية على نحو ما تدرس الآن فى المعاهد الدينية ، فلم يعجب هذا جريدة من الجرائد المعروفة بعادتها للأزهر ، لأنه يقف دون ما تحاوله من هدم عادتنا القومية ، لتقيم على أنقاضها ما تريد من العادات الأوربية ، وهنالك تقع بلادنا لقمة سائغة فى يد أعدائنا ، ولا يكون هناك حاجة إلى الجهاد الذى نقوم به ، وفشلت هذه الجريدة فى مشاركة البلاد فيه ، فلم يبق أمامها إلا أن تحارب الأزهر والمعاهد الدينية ، وتحاول القضاء على عادتنا القومية.

لقد أشعل ذلك الوقف الجديد نار الحقد فى تلك الجريدة على الأزهر وأهله ، فحملت عليهم حملة قاسية ، ورمتهم بالرجعية والجمود ، وأنكرت فضل الأزهر على مصر خصوصا ، وعلى العالم الإسلامى عموماً ، وقد مضى عليه عشرة قرون يحمل لواء العلم فى مصر ، ويحفظه من الزهاب والضياع ، وكان وحده فى القرون الأخيرة هو المونل الوحيد للعلوم الدينية والعربية ، ولولا محافظته عليها لم يكن لها الآن أثر بيننا ، ولولا وجوده فى مصر لفنيت فى الاستعمار الأوروبى ، كما ذهبت فيه كل أمة لم تكن لها مقومات قوية ، فى أمريكا وأفريقية ، وفى غيرهما من البلاد التى ابتليت به ، ولم يكن لها من مثل هذه الجامعة ما يربطها بماضيها ، ويقاوم عوامل الفناء التى تحاول القضاء عليها.

ولقد كان يصح لتلك الجريدة أن ترمى الأزهر بالرجعية والجمود لو كان باقيا متمسكا بقديمه ، ولم يحاول شبابه الآن التخلص من كل أثر للرجعية والجمود ، ولم يأخذ بوسائل التربية الحديثة ، فدرست فيه العلوم الحديثة كما تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية ، واستبدل فيه ببعض الكتب القديمة

في العلوم الدينية والعربية كتب أخرى حديثة ، وإذا كان لا يزال متمسكاً ببعض الكتب القديمة ، فإن فيه ثورة من بعض شبابه على هذه الكتب ، وسوف يثابرون على ثورتهم عليها حتى يتم لهم القضاء عليها ، ويكون لهم أزهري حديث بكل ما تحمله كلمة حديث من معنى .

وهل في الأزهر جمود بعد تلك الشكوى الصارخة من أبنائه ؟ وذلك الصوت المدوي بطلب الإصلاح من شبابه ، وقد ارتفع حتى كاد يسمعه من في السماء ، ولكنهم لا يجدون من يسمعه في مصر ، ولو كان في الأزهر جمود أو بقية من جمود لكان الذنب فيه واقعاً على الحكومة الائتلافية التي يشترك فيها حزب تلك الجريدة ، لأن الأزهر صار تابعاً لها بعد القانون الذي وضع لتنظيم سيطرة جلالة الملك عليه ، وهي التي تتباطأ في إصلاح الأزهر ، وتحاول الرجوع به إلى عزلته القديمة ، والعودة به إلى ماضيه القديم .

الأخبار — ١٠/٩/١٩٢٧ م

صفحات بيضاء في تاريخ الأزهر

١ - بين الشيخ العدوى والسلطان عبد العزيز :

سأقوم بنشر هذه الصفحات البيضاء في تاريخ الأزهر ، لأردبها على أولئك الذين يعملون على تشويه ماضيه ، ولأذكّر أهلها بذلك الماضي ليعتزوا به . ويعودوا إلى ما كان عليه سلفهم بعد أن انحرفوا عن سبيلهم ، فأعطوا من يريد تشويه ماضى الأزهر سلاحاً من انحرافهم يستعين به في ذلك التشويه .

وهذه صفحة من تلك الصفحات البيضاء في تاريخ الأزهر ، فيها لأهله عظة بالغة ، وعبرة نافعة ، وقدوة حسنة ، لأنها تدل على خلق متين ، ومحافظة على شرف العلم ، واهتمام برسالة الدين ، في زمن طغى فيه حكم الاستبداد ، وخضع فيه العلماء للسلطين ، فضغقت أخلاقهم ، وتهاونوا في المحافظة على شرف العلم ، وقصّروا في تأدية رسالة الدين .

في سنة ١٢٨٠ هـ - ١٨٦٣ م ، أراد السلطان عبدالعزیز أن يزور الديار المصرية ، وكان هذا في عهد إسماعيل باشا خديو مصر ، فلما وصل إلى القاهرة اختار إسماعيل باشا أربعة من علماء الأزهر ، لينذهبوا إلى تهنئته نيابة عن إخوانهم ، وهم السيد مصطفى العروسی شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ السقفا ، والشيخ غانیش ، والشيخ حسن العدوى ، وكان لمقابلة سلاطين آل عثمان آداب لا يعرفها علماء الأزهر ، فطلب إسماعيل باشا من قاضى قضاة مصر - وكان يختار من علماء دولة آل عثمان - أن يعلمهم آداب المشول بين يدي السلطان ، فذكر لهم أن المقابلة ستكون في حجرة يقف السلطان في صدرها على منصة مرتفعة ، وأنه يجب إذا ما وصلوا إلى باب الحجرة ووقعت أعينهم على السلطان أن ينحنوا انحناء عظيماً ، ثم يلقوا عليه السلام ، ثم يكرروا الانحناء

والنسلیم إلى أن یردَّ السلطان علیهم تحیتهم ، فینحنوا ویسلموا مرة أخرى ،
ویرجعوا متقهقرین إلى الوراء إلى أن یصلوا إلى باب الحجره ، فینحنوا
ویسلموا مرة أخرى ، ثم ینصرفوا إلى خارج الحجره .

وقد وقعت هذه الآداب من العلماء الأربعة موقع الاستغراب ، فقال
لهم قاضی القضاة : إن هذا لا بد منه ، فقالوا : قد فهمنا

ثم ذهبوا إلى مقابلة السلطان ، فدخل الشیخ العروسی أولاً ، وأدى
المقابلة بالشکل الذی ذکره قاضی القضاة ، ثم أداها مثله الشیخ السقا والشیخ
علیش ، وكان الخدیو إسماعیل واقفاً وراء السلطان وعینه ترقب حركاتهم ،
فسر لا تقانهم آداب المقابلة ، وظهورهم بهذا المظهر الذی كان موقع
استغراب منهم

ثم دخل بعدهم الشیخ العدوی ، وكان عالماً شجاعاً لا یخشی إلا الله ، ولا
یقیم وزناً لعظمة سواه ، فأنحنی انحناء خفیفه عند الباب ، ثم أقبل نحو
السلطان منتصب القامة ، ولم یكرر الانحناء أمامه ، ففحق قلب إسماعیل باشا
لما فعل ، ولا سیما حین رآه یجاوز الحاجز ویصل إلى السلطان ، ثم یقول له :
السلام علیک یا أمیر المؤمنین ورحمة الله . فیمتسم السلطان له ویرد علیه تحيته ،
وینحنی له انحناء خفیفاً ، فیکلمه الشیخ العدوی فیما یجب علی السلطان لرعیته ،
وبین له عظم المسئولیه الملقاة علی عاتقه ، وأن ثوابه عند الله سیکون
بقدر تلك المسئولیه وحسن قیامه بها ، وأن عقابه عنده سیکون بقدر
تقصیره فیها .

فلما رأى ذلك إسماعیل باشا اصفرَّ لونه ، وأخذ یتوقع غضب السلطان
علیه لهذه المقابلة ، ولسکنه وجد السلطان لم یبد علیه أى أثر للغضب ، بل
وجده مرتاحاً للسلام الذی سمعه .

وقد خرج الشیخ العدوی بعد أن انتهى من موعظته ، ولم یخرج بظهوره
کما خرج غیره ، بل ولیَّ وجهه نحو الباب وخرج ، فوجد العلماء الثلاثة

ينتظرونه أمام الباب ، فأخبرهم بما فعل مع السلطان ، فأخذوا يلومونه على ما فعل ، ويخوفونه عاقبة هذا الأمر ، فقال لهم : أما أنا فقد قابلت أمير المؤمنين ، وأما أنتم فمكأنكم قابلتم صنما ، وكانكم عبدتم وثناً ولما انصرف الشيخ العدوى سأل السلطان عبد العزيز إسماعيل باشا عنه ، فقال له : هذا شيخ من أفاضل العلماء ، ولكنه مجذوب ، وأستميح جلالتيكم عفواً عن سقطته

فقال له السلطان : كلا ، بل إنني لم أنشرح لمقابلة أحد انشراحى لمقابلته . ثم أمر له بخلعة سنية ، وألف جنيته .

وهكذا كان الشيخ العدوى الأزهرى أعرف بحق العلم والدين من علماء دولة آل عثمان ، وكفى به فخراً للأزهريين خصوصاً ، ولل مصريين عموماً^(١)

٢ - بعثات أوربية إلى الأزهر لتعلم العلوم الرياضية :

دلت الصفحة السابقة على ما كان في الأزهر من قوة في الأخلاق ، وهذه الصفحة تدل على ما كان له من صيت عظيم في العلم ، فليقرأها أولئك الذين عملوا على إضعافه ، واستكثروا عليه أن تكون مدرستا دار العلوم والقضاء الشرعى تابعتين له ، لينقطع أمل الطلاب في مستقبله ، وينصرفوا عنه إلى المدارس التي يبسم لها المستقبل ، وقد كان في قديمه مفخرة مصر ، ومحطاً رحال طلاب العلم في الشرق والغرب ، حتى كان أهل أوربا يرسلون إليه بعثات كالتى نرسلها اليوم إليهم ، لتدرس على علمائه العلوم الرياضية ، وتعود إلى بلادها فتنتشرها فيها .

فقد قام الأزهر مقام الجامعات العلمية الإسلامية في بغداد وقرطبة وغرناطة ، بعد أن سقطت بغداد بيد التتر ، وسقطت قرطبة وغرناطة بيد أسبانيا ، فذاع صيته في العلوم ، وقصده فحول العلماء من سائر الأقطار للتدريس فيه ، كفيلسوف المؤرخين ابن خلدون وغيره ، فقصده طلاب

العلم في أوروبا كما كانوا يقصدون تلك الجامعات قبله ، ويتلقون فيها دروس الفلسفة على ابن رشد وغيره من فلاسفة المسلمين .

وقد حدثنا الجبرتي المؤرخ في كتابه عجائب الآثار في التراجم والأخبار عن بعثة أوربية ، كانت تدرس بعض العلوم الرياضية على والده الشيخ حسن الجبرتي الأزهرى ، وكان هذا في أواسط القرن الثانى عشر الهجرى ، وكانت وأربالم تستكمل بعد نهضتها الحاضرة ، ولا تزال فى حاجة إلى استكمالها ، ولا تزال تتطلع إلى ما عند غيرها من العلم ولو كان أقلّ فيه منها ، لتزداد ثقة بعلمها ، وتستكمل نهضتها أتم استكمال ، ولعل هذه البعثة الأوربية كانت آخر بعثات أوروبا إلينا ، وهى تدل على أنه كانت قبلها بعثات أوربية إلى الأزهر ، لأن حاجتها إلينا قبلها كانت أشد من حاجتها إلينا فى عهد هذه البعثة .

وكان الشيخ حسن الجبرتي ذا شهرة عظيمة فى العلوم الرياضية ، وقد ذكر ابنه فى حديثه عنه فى تاريخه السابق أنه فى سنة ١١٥٩ هـ — ١٨٠٥ م أتى إليه طلاب من الفرنجة ، وتلقوا عليه علم الهندسة ، وأهدوا إليه من مصنوعاتهم وآلاتهم أشياء نفيسة ، ثم رجعوا إلى بلادهم ونشروا بها ذلك العلم من ذلك الوقت ، وأخرجوه من القوة إلى الفعل ، واستخرجوا به صناعات بدیعة ، مثل طواحين الهواء ، وجر الأثقال ، واستنباط المياه ، وما إلى هذا من الصناعات ، فأى شىء بعد هذا يحتاج إليه فى إثبات فضل الأزهر على العلم ؟ وأية يد أثيمة بعد هذا تحاول أن تناله بسوء ، وأن تقابل فضله بالجحود ؟

وقد تلقى الشيخ حسن الجبرتي هذه العلوم الرياضية فى الأزهر ، وكذلك غيرها من العلوم الدينية والعربية ، وهو فى الأصل من أهل الحبشة الذين رحلوا إلى الأزهر لطلب العلم ، ولهم رواق فيه يسمى رواق المنجـبرـتـیـة ، وقد تلقى العلوم الدينية والعربية على السيد محمد البنوفرى والشيخ عمر

الأسقاطى والشيخ أحمد الجوهري وغيرهم ، وبدأ تلقى العلوم الرياضية على الشيخ محمد النجاشي ، ثم قدم الشيخ حسام الدين الهندي إلى الأزهر ، وكان بارعاً في العلوم الرياضية والفلسفية ، فتلقاها عليه بعض طلاب الأزهر ، مثل الشيخ الوسيمى والشيخ أحمد الدمنهورى ، فذهب إليه الشيخ حسن الجبرتى ولازمه ، وتلقى عليه كتباً نفيسة في هذه العلوم ، مثل أشكال التأسيس في الهندسة ، وتحرير أقليدس ، والمتوسطات والمبادئ والغايات ، والأكر ، وعلم الأرتماطيقى ، والجغرافيا ، وعلم المساحة ، ولم يزل يطلب هذه العلوم حتى برع فيها ، وطارت شهرته بها ، وكان يعرف اللغة التركية والفارسية ، ويتكلمهما كأهلها ، ثم اشتغل بالتدريس في الأزهر ، وتلقى عليه فيه الشيخ أحمد العروسى والشيخ عبد الرحمان البنّان والشيخ محمد الصبان والشيخ محمد عرفة الدسوقي والشيخ محمد الأمير ، وغيرهم من أفاضل علماء الأزهر .

وكان يفتنى كثيراً من الكتب النفيسة في العربية والفارسية والتركية ، وبما كان يقتنيه من الكتب الفارسية كتاب الكستان ، وديوان حافظ ، وشاه نامه ، وكان بها من الصور العجيبة ما يكسبها رونقاً وبهاء ، وكان عنده كثير من الآلات الفلكية ، والكرات النحاسية ، والآلات الارتفاعية ، والميالات ، وحلق الأرصاد ، والأسطرلابات ، والنُحْد الهندسية ، وآلات أكثر الصناعات كالنجارة وغيرها ، وآلات الرسم والتقسيم ، وكان كل ماهر في صناعته يجتمع به ليستفيد منه ، وكان مع هذا يعرف صناعة التراكيب والتقاطر واستخراج المياه ، وقد رسم في أيام اشتغاله ما لا يحصى من المنحرفات والمزاويل ، وفي سنة ١١٧٢ هـ - ١٧٥٨ م ، وقع الخلل في الموازين فتحركت همته لتصحيحها ، وأحضر الحدادين والسباكين ، وحرّر المشاقيل والصنج الكبار والصغار ، ورسمها بطريق الاستخراج على أصل العلم العملى والوضع الهندسى ، ولم ينقص هذا من إلمامه بالعلوم الدينية ، بل كان حجة

في الفقه وغيره من هذه العلوم ، حتى إن القضاة لم يكونوا يثقون إلا بفتواه ، وكانت وفاة هذا العالم الأزهرى العظيم سنة ١١٨٨ هـ — ١٧٧٤ م .

وكفى بمثل هذا العالم العظيم الأزهر فخرا ، وكفى به دليلا على مقدار اهتمام الأزهر في ماضيه بالعلوم الرياضية ، وهى العلوم التى يراد إبعاده عنها فى عصرنا ، وقصره على العلوم الدينية والعربية ، ولعلنا نسكت به أولئك الجامدين الذين إذا رأوه يتقدم فى دراسة هذه العلوم ينادون بالويل والثبور ، ويقولون ضاع الدين وذهبت علومه ، فهذا هو أزهرهم القديم كان كعبة هذه العلوم ، وهؤلاء علمائهم كانوا فيها الأعلام المتبحرين ^(١) .

٣ — قيام الأزهر بأول ثورة للحرية فى الشرق :

وهذه صفحة ثالثة من الصفحات البيضاء فى تاريخ الأزهر ، تدل على أنه قد أدى بعض واجبه فى الثورة على الظلم الذى كان يثقل أهل الشرق . وعلى الاستعباد الذى كان قد أناخ بكلكله عليهم ، فجعلهم يخضعون لرؤسائهم كأنهم عجمאות تجرى وراء من يأخذ بزمامها ، ولا تسأله شيئا عما يفعله بها . وقد قام الأزهر بتلك الثورة فى أوائل القرن الثانى عشر الهجرى ، حين ساء الحكم العثمانى التركى فى مصر ، واستبدت الولاة وأعوانهم بأهلها أشد استبداد ، فلم يشعر أهل مصر إلا والأزهر ينهض نائرا على ذلك الظلم ، ناقما على ذلك الاستبداد ، فينهض معه أبناء مصر من مسلمين وأقباط ، يرفعون علم الحرية ، ويشورون على الوالى العثمانى ، ويختارون حاكما لهم يرضون حكمه ، ولا يهمهم أن يرضى السلطان العثمانى بولايته عليهم ، لأنهم سمؤوا ذلك الحكم الجائر ، وأرادوا أن يسيروا فى طريق لا يربطهم بذلك الحكم ، بل يصل بهم إلى الحرية والاستقلال .

وكان هذا فى سنة ١٢٢٠ هـ — ١٨٠٥ م . فسمع فى مصر نداء الحرية من ناحية الأزهر ، وقد ابتدأ هذا بإضراب علمائه وطلابه عن دروسهم ،

ثم اجتمع فيه الزعماء من علماء الأزهر وأهل مصر ، وكان ممن حضره من زعماء الأزهر الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر ، ومن كبار المصريين السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ، ومن عامة الشعب حجاج الخضرى شيخ طوائف الخضرية ، وكان مشهورا بالاحترام والشجاعة ، طويل القامة ، عظيم الهمة ، صاحب صولة وكلمة ومكارم أخلاق ، ومن زعماء القبط المعلم جرجس الجوهري ، فتشاروا في أمر الحكم العثماني ، واستبداد الولاية في أهل مصر ، ثم أجمعوا على القيام بالثورة على هذا الحكم الظالم ، وقد بلغ من أمره أن عساكر الترك كانوا ينيهون ما يجدونه عند الفلاحين ، ويخطفون النساء والأولاد في شوارع القاهرة .

فخرج أولئك الزعماء من الأزهر بعد أن أعلنوا هذه الثورة ، ثم ساروا في مظاهرة شعبية رائعة إلى بيت القاضي التركي ، وكان طلاب الأزهر ومن انضم إليهم من العامة ينادون بأعلى أصواتهم - يارب يامتجلى ، أهليك العُثماني - فلما وصلوا إلى بيت القاضي التركي طلب زعمائهم منه أن يحضر القائم بالحكم لمجلس الشرع ، ليلبغوهم شكوى الشعب من الظلم الذي اشتد به . وكان القائمون بالحكم في مصر من العثمانيين منقسمين على أنفسهم ، وكانوا فريقين ينازع بعضهم بعضا : فريق الوالى الحاكم ، وفريق محمد على باشا من قواد الجند ، فأبى الوالى وفريقه أن يسمعوا شكوى الشعب الشائر ، واتهن محمد على باشا هذه الفرصة ، فأخذ يتقرب إلى زعماء الثائرين ، ويظهر التألم لما ينزل بهم من الظلم .

وهنا وضع القدر حظ مصر في الميزان ، ووضع في إحدى كِفَافَتَيْهِ الاستعباد الذي ضرب على مصر من عهد بعيد ، وفي الثانية الحرية التي حرم منها أهل مصر من يوم أن ضرب عليهم ذلك الاستعباد ، فاختر القائمون بالثورة الحرية ، وعزلوا الوالى الذي نصبه السلطان عليهم ، وأخذوا يهيجون عن والٍ يرضونه لحكمهم ، فهداهم الله لاختيار محمد على باشا ، لما توسموه

فيه من حب العدل ، والسعى في مصلحة الشعب ، واشترطوا عليه شروطا في مصلحة الشعب فقبلها ، وهناك أحضروا له كركا وعليه قفطان ، وقام إليه السيد عمر مكرم والشيخ عبدالله الشرقاوى فألبساه خلعة الولاية ، فقام فيهم والياً باختيار الشعب ، وكان بهذا أول والٍ في مصر ظفر بمثل هذه الولاية . ونالت به مصر الحرية في اختيار واليها .

ولما أقام أهل مصر محمد علي باشا والياً عليهم ذهبوا إلى الوالى الذى عزلوه وأخبروه بما فعلوا ، فقال لهم : إني موافق من طرف السلطان ، فلا أعزل بأمر الفلاحين .

وهناك أعلنها الثائرون حرباً على الوالى وجنده ، وكان الزعيم حجاج الخضرى قائد جيش الثورة من الشبان والعامه ، فاجتمع إليه جيشه بالأسلحة والنبايت والعصى ، وحاصروا ذلك الوالى فى القلعة ، وجرى بينهم وبين جنده كثير من القتال ، وقد بلغ من تحمس الشعب للثورة أن الفقير من العامة كان يبيع ملبوسه أو يستدين ويشترى سلاحاً يجاهد به فى سبيل الحرية .

فلما رأى السلطان إصرار الشعب على تولية محمد علي باشا وافق على ولايته ، فتم لزعماء الثورة ما أرادوا من نصب محمد علي باشا والياً عليهم ، ولكنهم اختلفوا بعد هذا فى أمرهم ، ففريق منهم الشيخ عبدالله الشرقاوى والشيخ الأمير وأكثر أهل الأزهر رأوا أن يلقى جنود الثورة سلاحهم ، وأن يترك الأمر لمحمد علي باشا وجنده ، وفريق منهم السيد عمر مكرم وحجاج الخضرى رأوا أن يبقى جند الثورة بأسلحتهم ، لئلا يصيروا طعنة للعساكر الذين كانوا يقاتلونهم ، وقد رجح رأى الفريق الأول على الثانى ، فعاد علماء الأزهر وطلابه إلى دروسهم ، وعاد التجار إلى فتح حوانيتهم ، وألقى جند الثورة أسلحتهم ، وخلا الجو لمحمد علي باشا ، فلم ينس أنه قام بإرادة الشعب ، ولم ينس أن هذا كان توجيهاً من الشعب له ليستقل عن ذلك الحكم الظالم الفاسد ، فأخذ يعمل ليظفر بالاستقلال ، ويجهد فى تقوية

مصر لتستعد للحكم الذى ثارت من أجله ، فأصلح من أمرها ما أصلح ، حتى صارت أقوى من دولة آل عثمان ، وهزمت جيوشها فى الشام والأناضول . ولم يرض حجاج الخضرى عن إلقاء جند الثورة أسلحتهم ، فخرج من القاهرة إلى بلده بالمنوات ، ثم انضم إلى محمد الألفى بك رئيس المماليك المصريين ، وكان ينازع محمد على باشا فى أول حكمه ، ويرى أنه أحق منه بأمر مصر ، لأنه من أهلها ، أما محمد على باشا فأجبنى عنها ، ثم اختلف حجاج الخضرى ومحمد الألفى بك ، فتركه حجاج إلى بلده ، وأرسل إلى السيد عمر مكرم فأخذ له أماناً من محمد على باشا ، فرجع إلى القاهرة وأقام بها ، ولكنه كان مراقباً من محمد على باشا ، وكان يلزمه عسكرى حين يخرج من بيته ويرجع إليه ، فسئم هذه المضايقة ، واحتال حتى اختفى من القاهرة ، فلم يسمع أحد عنه شيئاً بعد اختفائه (١) .

وأما السيد عمر مكرم فإنه انضم إلى محمد على باشا ، وهو الذى قام بتأييده ، وجمع الخاصة والعامة حوله ، ولكنه كان يعارضه فى بعض الأمور ، فكان يداريه لما يعلمه من اجتماع الرعية والعامة حوله ، ولم يزل يداريه إلى أن تمكن من التفريق بينه وبين علماء الأزهر ، فضعف أمره حين تركوه ، ولما رأى محمد على باشا ضعف أمره عزله من نقابة الأشراف ، ونفاه إلى دمياط ، وأقام فى منصبه شيخ السادات ، ثم رضى عنه فى آخر حياته ، بعد أن أمن إثارته للعامة .

فاستقر الأمر فى مصر بعد ولاية محمد على باشا ، ونهضت به نهضة لم يصل إليها قطر فى الشرق ، والفضل للأزهر فى اختياره لحكمها ، وهما هى ذى مصر تجنى من قيام أحفاده بالحكم فيها بعده زعامة الأقطار الشرقية ، وإن الأزهر لينتظر منها أن تجزيه على اختياره ذلك الحكم الصالح لها ، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان (٢) .

(١) سياتى بيان خاتمة حياته فى المقال الرابع .

(٢) الأخبار - ٥/٢٨ - ١٣٤٦هـ .

٤ — الازهر والثورة العرابية :

كانت نتيجة الثورة السابقة قيام حكومة مستقلة في مصر ، تولاها محمد علي باشا وأحفاده من بعده ، ولكن أهل مصر لم يظفروا فيها بكل أمانيتهم ، لأن محمد علي باشا آثر أن ينفرد وحده بالحكم ، وأن تكون المناصب العالية في الحكومة لأفراد نزحوا من أقطار مختلفة إلى مصر ، وقد يكون له في ذلك بعض العذر ، ولكنه كان خيراً لمصر أن يجعل لأهلها نصيباً في حكمها ، حتى لا تلجأ إلى الثورة ثانياً كما ثارت أولاً ، وقد بلغ من أمر محمد علي باشا أن أخذ بعد استغلاله تلك الثورة لمصلحته يسعى في القضاء على آثارها ، حتى ينسى أهل مصر أمرها ، فاجتذب إليه أهل الأزهر ، واستخدمهم في صرف الشاثرين من العامة إلى أعمالهم وإلقاء أسلحتهم ، ولم يزل بالسيد عمر مكرم حتى عزله من نقابة الأشراف ، ونفاه إلى دمياط ، ولم يعف عنه إلا بعد أن أدركه الهرم ، وصار بحيث لا يخشى منه ، فرجع إلى مصر في سنة ١٣٢٤ هـ ١٨١٨ م . وقد فرح به أهلها فرحاً عظيماً ، وهناك الشعراء بقصائدهم ، وازدحم الناس أمام بيته أياماً ، ثم رأى أن يعتكف في بيته ، ولا يجتمع به إلا من يريده من أصدقائه ، وقد ذكر الجبرتي أن ذلك كان من حسن الرأي .

وكذلك لم يزل محمد علي باشا بالزعيم حجاج الخضرى حتى قتله سنة ١٢٣٢ هـ ١٨١٦ م . وقد قتله بالجمالية في ساعة متأخرة من الليل ، لأنه خاف من ثورة العامة لأجله .

فلما كانت سنة ١٢٩٨ هـ — ١٨٨١ م . ثار أهل مصر ثانياً بزعامة أحمد عرابي باشا ، وهذا في عهد توفيق باشا ابن إسماعيل باشا ابن إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا ، وكان ثورتهم نتيجة لحرمانهم من آثار ثورتهم الأولى ، إذ وجدوا أنهم دون غيرهم بعد الاستقلال الذي ترتب على هذه الثورة ، وأنهم لا يصلون إلى المناصب العالية في حكم بلادهم ، ولا ينظر إليهم على

أنهم من جنس الحكام الذين يحكمونهم ، إذ يجمعهم بلد واحد ، وتظلمهم سماء واحدة ، وكان من الواجب أن يكونوا في هذا البلد سواء ، وأن تطبعهم جميعاً بطابعها ، فلا يكون فيها تركي ومصرى وجر كسى وألبانى وغير ذلك من الأجناس ، بل يكون أهلها جميعاً مصريين لا غير ، وينسى كل واحد فيها أصله القديم ، ولا يذكر إلا أن مصر هي التي تقلبه أرضها ، وتظلمه سماؤها ، ويسقيه نيلها .

وكان أحمد عرابى باشا الذى قام بهذه الثورة قد نشأ فى الأزهر قبل أن يلتحق بالجندية ، فمكث فيه أربع سنين درس فيها النحو والفقه وغيرهما من العلوم الأزهرية ، وقد تمكن بهذه الثقافة الأزهرية أن يصل إلى مرتبة الزعامة فى الجيش المصرى ، حتى صار ذلك الجيش يأتمر بأمره فى عهد توفيق باشا .

وكان من زعماء هذه الثورة الشيخ محمد عبده ، وقد تلقى على أستاذه جمال الدين الأفغانى دروس الحرية ، فقام هو وأستاذه ومن انضم إليهما من أهل الأزهر وغيرهم بحركة إصلاحية ، يراد منها إصلاح طريقة الحكم فى مصر ، لىكون حكماً دستورياً شورياً ، يكون للمصريين فيه إرادة محترمة ، ورأى مسموع .

وكان من زعمائها أيضاً السيد عبد الله النديم ، وكان أيضاً من أبناء المعاهد الدينية ، فقد ابتدأ دراسته بجامع الشيخ إبراهيم باشا بالإسكندرية ، ثم انتقل إلى مصر ، وأخذ يختلف إلى الأزهر فى أوقات فراغه لىستزيد من العلوم ، وكان يشتغل بالتعليم فى المدارس ، ثم تركه إلى الاشتغال بالصحافة ، فكانت جريدته — الطائف — لسان الثورة العرابية ، وكان هو خطيب هذه الثورة .

وهكذا كان للأزهر نصيب كبير فى هذه الثورة أيضاً ، وكان لهذه الثورة أثرها فى تنبيه المصريين إلى حقوقهم فى بلادهم ، وتوجيههم إلى المطالبة

بالحكم الدستوري الذي يجعل لهم رأياً في حكمهم ، وإذا كانت هذه الثورة قد انتهت باحتلال الإنجليز لمصر ، فإنها لم تسكن السبب في هذا الاحتلال ، وإنما كان للإنجليز طمع قديم في الاستيلاء على مصر ، فمكشهم منه توفيق باشا بالتجائه إليهم ليحموه من هذه الثورة ، وكان خيرا له أن يجيب الشاثرين إلى مطالبهم ، ليبقى حكم مصر له ولهم ، ولا يمكن الطامعين في بلاده من مأربهم .

٥ - الأزهر والثورة الوطنية على الإنجليز :

قضى الإنجليز باحتلالهم لمصر على استقلالها ، وظنوا أنها ستكون لقمة سائغة لهم ، وقد تدخلوا في سائر شؤونها ، وصارت لهم الكلمة العليا فيها ، ولكن الأزهر أبى عليهم هذا التدخل ، وقد حسبوا لإبائه حسابه فلم يتدخلوا فيه ، ثم كان منه أول من رفع علم الجهاد في وجوههم ، وقاد البلاد إلى استعادة استقلالها ، ومقاومة تدخلهم في شؤونها ، وهو الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد ، فقد كانت جريدته أول مدرسة للوطنية في مصر ، وفيها تلقى دروس الوطنية مصطفى كامل باشا ومحمد فريد بك وغيرهما من المجاهدين المصريين .

ثم كانت سنة سنة ١٣٣٨ هـ - ١٩١٩ م ، فقاد الأمة أزهرى ثان في الثورة على الإنجليز ، وهو سعد زغلول باشا ، فقد تلقى دروسه في الأزهر ، ثم اشتغل بالحاماة حيناً من الزمان ، ثم عين قاضياً بالمحاكم الأهلية ، ولم يزل يترقى في المناصب إلى أن صار وزيراً من وزراء الدولة ، ثم ترك الوزارة لينوب عن الأمة في الجمعية التشريعية ، فكان فيها زعيم الأعضاء المجاهدين في سبيل المطالب الوطنية ، ومضى في سبيل الجهاد إلى أن قام بهذه الثورة ، فقامت الأمة كلها وراءه تؤيده وتناصره ، وقد تحمل فيها ما تحمل من السجن والنفي ، إلى أن وصلت الأمة بفضلها إلى إلغاء الحماية الإنجليزية ، والظفر بالدستور الذي يجعل حكمها بيدها ، فوصلت بهذه الثورة إلى ما لم تصل إليه

في ثورتها على الحكم العثماني ، وصار المصريون كلهم يدأ واحدة ، لا يفرق بينهم انتفاء بعضهم إلى أصول أخرى غير مصرية ، بل اندمجوا جميعاً في مصر ، ولم يعرفوا لهم وطناً سواها .

وبهذا كان الأزهر صاحب الفضل الأول والأخير في توجيه الوطنية المصرية ، فهو الذي قادها في نشأتها ، ولم يزل يرعاها إلى أن وصل بها إلى نهايتها ، وجعل من مصر أمة واحدة لا يفرق شيء بين أفرادها ، حتى وصل بها إلى مرتبة الزعامة للأقطار الإسلامية ، وها هو ذا الآن كعبة طلاب العلم من أهلها ، فيلتقون جميعاً في رحابه ، ويتلقون منه التوجيه الذي يجمع بينهم في خدمة الإسلام ، ويعود بهم إلى الوحدة الإسلامية الأولى ، بعد أن فرقت بينهم عوامل التفريق ، ولم يجدوا من يعود بهم إلى ما كانوا عليه من الاتحاد والائتلاف ، وإنها لصفحة مجيدة في تاريخ الأزهر ، لا ينساها له المسلمون ، ولا يحجل فضلها أحد منهم ^(١) .

أقرب طريق إلى إصلاح الأزهر

- ١ -

وأخيراً استجابت الوزارة لشكوانا فألفت لجنة لإصلاح الأزهر ، وإنا لنشكر لها استجابتها لشكوانا ، وتأليفها هذه اللجنة ، ونرجو منها أن تبادر بالنظر في هذا الإصلاح ، لأن الوقت لا يحتمل تسويقاً ولا تأجيلاً ، ومصلحة البلاد تقتضي الإسراع بالقضاء على أسباب الشكوى في الأزهر ، لأنها في أشد حاجة إلى السكينة والهدوء ، لتتفرغ لمشاكلها الخارجية ، وتتوفر للعمل في قضيتها الوطنية ، وقد رأيت أن أقدم برأي أمام هذه اللجنة ، لأساعدها على القيام بعملها في أقرب وقت ، وأودى بهذا ما يجب على الأزهر .

لقد خطا الأزهر في الإصلاح خطوات كان آخرها ما وصل إليه في سنة ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م) وكانت هذه الخطوة أكبر الخطوات في الإصلاح ، ولا سيما في الأقسام الأولية والثانوية ، لأن الدراسة فيهما صارت قريبة من الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية ومدارس المعلمين الأولية ، فخلت فيهما بعض الكتب الحديثة في النحو وبعض العلوم العربية والدينية محل بعض الكتب القديمة ، وصارت مناهج الدواصة في العلوم الرياضية فيهما كمناهجها في هذه المدارس ، وقد قام بدراستهما معلمون من خريجي مدرسة المعلمين العليا ، ومع هذا بقيت للعلوم الدينية والعربية منزلتها الأساسية في هذين القسمين ، ولكن فريقاً من أنصار القديم في الأزهر لا يقدرון فائدة هذه الخطوة في التقريب بين أبناء الأزهر وأبناء هذه المدارس في المرحلتين الأوليتين من مراحل التعليم ، وهما مرحلتا ثقافة عامة لا يفترق فيهما طلاب عن طلاب ، فلا يقدرون شيئاً من هذا

ولا يدركون فائدته ، بل يرون أن العلوم الرياضية في تلك الخطوة قد زاحمت العلوم الدينية والعربية ، ويريدون الرجوع بدراستها الى ما كانت عليه قبل هذه الخطوة ، لتدرس دراسة ناقصة لا قيمة لها فيها ، وقد تسمع اللجنة شيئاً من هذا ، وقد يكون من أعضائها من يراه .

فيجب على اللجنة أن تحافظ على ما وصلت إليه الدراسة في الأقسام الأولية والثانوية بتلك الخطوة ، لأن الأقسام الأولية والثانوية في المعاهد الدينية كمنزلة المدارس الابتدائية والثانوية ، فيجب أن ينظر إلى هذين القسمين في المعاهد الدينية على أنهما مرحلتا ثقافة عامة ، يجب أن يلمّ الطلاب فيهما بما يلزم لهذه الثقافة من العلوم الدينية والعربية والرياضية ، ولا يصح أن يقصر الاهتمام فيهما على علوم دون أخرى ، وقد قال الإمام الغزالي : يجب ألاّ يترك الطالب فناً من الفنون إلا وينظر فيه . ويطلع على مقصده وغايته ، ثم يطلب التبشّر فيها ما دام عنده فسحة في العمر ، وإلا اقتصر على الآهم ، واكتفى بالنظرة الأولى في غيره .

ثم إن في دراسة العلوم الرياضية في الأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية كما تدرس في المدارس الابتدائية والثانوية ما يسهل لطلابها الحصول على آمالهم في الحياة ، وقد تعلقت نفوسهم بهذه الآمال ، بحيث لا يستقيم التعليم بينهم إلا بحصولهم عليها ، وفتح أبوابها لهم .

ولا قيمة لشكوى أنصار القديم مما صارت إليه دراسة العلوم الرياضية في الأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية ، لأن مدرسة دار العلوم يهتم فيها بدراسة العلوم الرياضية بأكثر مما يهتم به في هذه الأقسام ، ومع هذا لم تؤثر على ما يدرس فيها من العلوم الدينية والعربية ، وهام أولاء خريجوها يشار إليهم بالبنان في علوم الأدب ، وكثير منهم كان يشار إليهم بالبنان في العلوم الدينية .

على أنه يكفي العلوم الدينية والعربية الاهتمام بها وحدها في الأقسام العالية ، وفي أقسام التخصص في هذه العلوم ، فلا يصح أن نقصر اهتمامنا

في الأقسام الأولية والثانوية بهذه العلوم أيضاً ، لأن هذا يخالف سنة التخصص ، ويتقدم به عن المرحلة التي يجب أن يتأخر إليها .
فإذا كانت اللجنة تريد أن تقضى عل أسباب الشكوى في المعاهد الدينية ،
فلتعرض عن الاستماع لأنصار القديم فيها ، لأنهم يريدون الرجوع بها إلى
ما كانت عليه قبل النظام الحديث ، ومثل هذا لا يمكن أن يرضى به طلابها ،
بعد أن تعلقت نفوسهم بأسباب الحياة خارج الأزهر ، وصاروا لا يرضون
بالعزلة التي كان القدامى يقنعون بها ، ولا يهمهم شيء من أمور الحياة خارج
أزهرهم .

وإذا كان من مصلحة البلاد أن تفتح المعاهد الدينية أبوابها لخريجي
مدرسة المعلمين العليا ، ليكونوا حلقة اتصال بين أبنائها وأبناء المدارس
الحديثة ، فإن من مصلحة البلاد أيضاً أن تفتح المدارس الحديثة أبوابها
لخريجي المعاهد الدينية ، ليكون ذلك الاتصال أكمل ، وتكون فائدة البلاد
أكثر ، لأن سعادتها فيما يكون بين أبنائها من ألفة وانسجام ، ليتعاونوا على
النهوض بها ، ويتفقدوا جميعاً في العمل على رفعها ^(١) .

— ٢ —

وبعد هذا تأتي مشكلة الكتب في المعاهد الدينية ، وهي فيها مشكلة
المشاكل ، وإن إصلاح الأزهر ليكاد ينحصر في إصلاح هذه الكتب ،
ولا تزال هذه الكتب هي التي تقوم الدراسة على أساسها في الأقسام الأولية
والثانوية والعالية ، وهي كتب ذات متون وشروح وحواش وتقارير ،
وإذا ما ذكرت المتون ذكر التعقيد في الأسلوب ، والغموض في العبارة ،
والمبالغة في الإيجاز ، وبهذا يكون الغرض من شروحها وحواشها وتقاريرها
بيان غموضها ، وحل معقداتها ، وبسط عباراتها ، ولا يكاد يدخل في
الغرض منها بيان مسائل العلوم في ذاتها ، وهذه المتون تقصد للحفظ في

المعاهد الدينية ، وكثيراً ما يحفظها الطلاب قبل أن يدرسوها ، فيحفظونها من غير فهم ، ويتلونونها من غير تعقل ، ويكون هذا سبباً في ضعف ملكة الفهم فيهم ، كما أن عناية الشروح والخواشى والتقارير بفهم عبارات المتون توجه ملكة الفهم فيهم توجيهها سيئاً ، وتجعلهم لا يجيدون إلا فهم عبارة في كتاب ، ولا يحسنون فهم شيء آخر ، بل لا يحسنون إلا فهم عبارات كتبهم المعقدة ، أما الكتب التي لا تعقيد فيها فلا يستسيغون قراءتها ولا فهمها .

وقد حاول قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ م (١٣٢٩ هـ) أن يخفف من ضرر هذه الكتب بالمادة - ١٢٠ - (تمنع قراءة التقارير بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى منعاً باتاً ، ولا يجوز قراءة الخواشى إلا في القسمين - الثانوى والعالى - بعد إقرار المجلس الأعلى) ولكنها كانت محاولة فاشلة ، لأن الخواشى والتقارير تطبع مع الشروح والمتون ، وفهم الشروح والمتون يتوقف على الخواشى والتقارير ، ولهذا بقيت قراءتها على ما كانت عليه ، ومن لا يستطيع قراءتها من المدرسين لضيق الوقت يلخصها لهم في إلقائه .

وقد يبدو في أول النظر أن هذه المشكلة صعبة الحل ، وأنها تحتاج إلى عشرات من السنين ، حتى توجد كتب جديدة تحل محل تلك الكتب ، ولهذا يرى فريق من أنصار الإصلاح أن تترك هذه الكتب ذات المتون والشروح والخواشى والتقارير - وهى من وضع المتأخرين - إلى كتب المتقدمين ، وهى من غير نزاع أحسن من تلك الكتب ، لأنها أحسن أسلوباً ، وأقرب فهماً ، وأقوى علماً ، ولكنها لا تحسن للدراسة في عصرنا للأسباب الآتية :

١ - فقد جدّ في طرق التعليم في عصرنا ما لم يكن موجوداً في عصور المتقدمين ، وتأثر التأليف بما جد في هذه الطرق إلى حد بعيد ، فلا بد لنا من كتب حديثة تراعى في تأليفها هذه الطرق ، لتخرج لنا علماء يفهمون أساليب التعليم في عصرنا ، ويصلحون للحياة بجانب أهله .

٢ - وقد صار التعليم في المعاهد الدينية له مدة محدودة ، مقسمة إلى

أقسام مرتبة ، ولكل قسم مناهج خاصة به ، يراعى فيها استعداد الطلاب فى كل قسم ، ومثل هذا يقتضى كتباً جديدة يراعى فيها تحديد مدة الدراسة ، ويراعى فيها ترتيب أقسامها ، ويراعى فيها المناهج الخاصة بكل قسم ، ومثل هذا لا يتوفر فى كتب المتقدمين ، كما لا يتوفر فى كتب المتأخرين ، لأنها إما مبسطة إلى حد لا تصلح معه الدراسة فى تلك المدة المحدودة ، وإما موجزة إلى حد لا تصلح معه لتلك الدراسة أيضاً ، وهذا إلى أن مسائلها لم ترتب على ما يقتضيه حال هذه الدراسة ، وقد كان لهذا أثره فى اضطراب الدراسة فى الكتب الموجودة الآن بالمعاهد الدينية ، فبعضها طويل لا يمكن إتمامه فى السنة الدراسية ، وبعضها قصير يمكن إتمامه فيها مرتين وثلاثاً .

٣ — وكتب المتقدمين مثل كتب المتأخرين لا يمكن أن ترتب منها سلسلة تامة يترقى فيها من السهل إلى الصعب ، بل تجد كل كتاب منها يجمع السهل والصعب من المسائل ، فلا يصلح للبتدئين لما فيه من المسائل الصعبة ، ولا يصلح لمن بعدهم لما فيه من المسائل السهلة .

وإنى أرى أن حل هذه المشكلة أسهل مما يظن ، ولا سيما بعد أن أكثر عدد المدرسين من خريجى النظام الحديث بالمعاهد الدينية ، وفيهم عدد لا بأس به من نوابغ العلماء ، فيمكن تفرغهم لتأليف كتب جديدة تحل محل تلك الكتب القديمة ، وأرى مع هذا أن تمنع قراءة المتون والشروح فى الأقسام الأولية بالمعاهد الدينية ، كما منعت قراءة الحواشى والتقارير فيما بعدها ، وأن يتبع فى الدراسة طريقة الإلمام التى كان بعض المتقدمين يتبعونها فى التعليم ، وظهرت بها كتب كثيرة تحمل اسم الأمالى ، فلا تمر إلا مدة قصيرة حتى يكون عندنا من هذه الأمالى الحديثة كتب كثيرة ، فتختار منها الكتب الصالحة للدراسة فى عصرنا ، ثم نعدل بعد هذا عن طريقة الإلمام إلى الطرق الحديثة المتبعة فى التعليم ، وهذا هو أقرب طريق إلى حل مشكلة تلك الكتب ، وهو طريق سهل ميسر بإذن الله تعالى (١) .

وتأتى مشكلة امتحان الدخول فى المعاهد الدينية بعد مشكلة الكتب الدراسية ، فإنه يكفى الآن فيه بالامتحان فى حفظ القرآن ، ومعرفة القراءة والكتابة ولو أدنى معرفة . ولا توجد معاهد علمية كمعاهدنا تتساهل مثل هذا التساهل فيمن يريد الانتساب إليها ، وتفتح أبوابها لكل طارق ، ولو لم يكن عنده من الفهم ما يستعد به للدراسة فيها ، لأن حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة لا يبينان شيئاً من ذلك ، ولا شك أن اختبار الطلاب فى درجة استعدادهم للفهم أهم من اختبارهم فى حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة ، لأن التعليم يعتمد على الفهم أكثر مما يعتمد على الحفظ .

ولا شك أن فتح المعاهد أبوابها لكل طارق هو منشأ الفوضى الموجودة فيها ، لأنه ينتسب إليها بهذا كثير ممن ليس عندهم استعداد لطلب العلم ، فيكون وجودهم فيها سبباً فى انتشار الفوضى ، وشيوع الإخلال بالنظام ، وكثرة الفساد والاضطراب .

فامتحان الدخول فى المعاهد الدينية فى حاجة شديدة إلى الإصلاح ، ولا سيما بعد أن صار منهاج الدراسة فى أقسامها الأولية هو منهاج الدراسة فى مدارس المعلمين الأولية ، وهو منهاج يقتضى استعداداً فى طلاب الانتساب إلى المعاهد الدينية لا يكفى فيه حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة .

وقد قرر مجلس الأزهر الأعلى توحيد المنهاجين فى سنة ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م) ولم يلاحظ أن مدارس المعلمين الأولية لها امتحان دخول يناسب منهاجها ، فأبقى امتحان الدخول فى المعاهد على حاله ، وكان الواجب أن يجعله امتحاناً مساوياً لامتحان الدخول فى مدارس المعلمين الأولية ، لأن هذا هو النتيجة اللازمة لتوحيد المنهاج فيها وفى الأقسام الأولية بالمعاهد الدينية

وكذلك لم يلاحظ مجلس الأزهر الأعلى أمر السن فى المنتسبين إلى

المعاهد الدينية بعد توحيد المنهاج في أقسامها الأولية وفي مدارس المعلمين الأولية ، فأبقى حده الأدنى على حاله وهو عشر سنين ، مع أن الحد الأدنى في سن المنتسبين إلى مدارس المعلمين الأولية هو ست عشرة سنة ، لأن هذا هو السن الذي يليق بمنهاج التعليم فيها ، وبهذا كان طالب الانتساب إلى المعاهد الدينية لا استعداد عنده لذلك المنهاج من جهة استعداده العلي ، ومن جهة استعداده العقلي .

على أن اكتفاء قانون رقم ١٠ لسنة ١٣٢٩ هـ (١٩١١ م) في امتحان الدخول بحفظ القرآن ومعرفة القرآن والكتابة كان في عهد لم تنشر فيه المدارس الأولية الحديثة في الأرياف وغيرها ، إذ كان التعليم الأولي لا يزال في السكتاتيب القديمة التي تكتفي بتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة ، أما الآن فقد انتشرت المدارس الأولية الحديثة في مصر ، فلا يصح أن نجمع في السنة الأولى الدراسية بين خريجيها وخريجي السكتاتيب القديمة ونحوها مما يكتفي بتحفيظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة ، لأننا نجمع بهذا بين طلاب متفاوتين تفاوتاً عظيماً في استعدادهم العلي ، فلا تمتثل بهم حال الدراسة ، ولا يكون هناك انسجام بينهم فيها .

فليس أمام اللجنة في ذلك إلا أن تجعل امتحان الدخول في المعاهد الدينية كامتحان الدخول في مدارس المعلمين الأولية ، وأن تجعل سن الانتساب إلى المعاهد الدينية كسن الانتساب إلى هذه المدارس ، وهذا أمر سهل ميسر أيضاً^(١) .

— ٤ —

ونأتى مشكلة السنة الدراسية بعد مشكلة امتحان الدخول ، لأن السنة الدراسية عندنا قريه لاشمسية ، فيراعى فيها أن تبتدىء بعد شهر رمضان ، لأنه شهر الصوم ، وقد جرت عادة الأزهر أن يعطل الدراسة فيه ، ونظام

(١) البلاغ — ١٢/٨ / ١٩٢٧ م .

السنة القمرية لا يصلح لنظام السنة الدراسية ، وإنما يصلح لها نظام السنة الشمسية ، لأنها هي التي تنقسم إلى الفصول الأربعة المعروفة ، وفصل الصيف فيها هو المناسب لتعطيل الدراسة ، لأن الحر يشتد فيه حتى يضيق به طلاب العلم ، وإنه ليتمكنهم احتمال الدراسة في الصوم ، ولا يمكنهم احتمالها في شدة الحر .

فهذا إلى أن السنة القمرية تنقص أحد عشر يوماً عن السنة الشمسية ، وإلى أن لنا إجازات كثيرة لموالت بعض أصحاب المزارات في المدن التي تقع فيها المعاهد الدينية ، وإلى أننا نعطل الدراسة في شهر رمضان ، كل هذا قد جعل السنة الدراسية عندنا قصيرة لا تكفي لإتمام المقررات من الكتب ، كما جعلها متقطعة لا تتصل فيها الدراسة .

ويضاف إلى هذا ما اعتدناه من التساهل مع الطلاب في الغياب عن الدروس ، حتى إن الطالب عندنا يغيب أسبوعاً وأسبوعين إلى أربعة أسابيع فلا يهمننا غيابه ، ولا نخبر به ولي أمره ، ولا نمحى اسمه من سجلاتنا . فيجب أن تكون سنتنا الدراسية سنة شمسية ، وأن تكون إجازاتنا السنوية في فصل الصيف ، وأن نترك التساهل في غياب الطلاب ، ليقبلوا على الدراسة بجد ونشاط ، ويفرغوا أنفسهم لطب العلم^(١) .

- ٥ -

ويجب بعد هذا أن تعمل اللجنة على القضاء على ما في الأزهر من الجود العلي والديني ، حتى يمكن تحقيق ما اهتم به الدستور من إطلاق حرية الفكر ، ليجت كل فرد بحرية في الإصلاح اللازم لنهوض الأمة ، ولا يجد من يقف في طريقه أو يطعن في عقيدته إذا خالفه في الرأي ، بل يتقبل كل فرد رأى الآخر برحابة صدر ، ولا يكون بيننا إلا النقد النزيه الذي يعرف للصيب صوابه فيشكره له ، ويعذر المخطيء في خطئه لحسن نيته ،

وهذا تفسير الأمة في طريق النهوض بهدوء ، وتأمن شر الفتن التي تحول بينها وبين الإصلاح .

والجمود الديني في الأزهر يرجع إلى أسباب يحب بيانها ليسهل علاجها ، وأول هذه الأسباب التقيد في العقائد بمذهب الأشعرية ، فيترى الطلاب في الأزهر على الجمود على هذه العقيدة ، وتأخذهم كتب التوحيد بالتعصب لها ، وقد يصل بها التعصب إلى حد أن يدرك بعض المؤلفين ضعفاً في بعض مذهبها ثم يصبر عليه ويقول :

وما أنا إلا من غزيرة إن غوت غويت وإن ترشد غزيرة أرشد
وهذا الجمود على عقيدة الأشعرى يجعل الأزهرين لا يطبقون أن يروا مخالفاً لها ، لأنهم يرون أن كل من يخالفها فاسق آثم ، مع أن في العقائد مسائل كثيرة فيها مجال للاجتهاد ، ويجب أن يعذر من يجتهد فيها فيخطئ في اجتهاده .

وثاني هذه الأسباب التقيد في الفروع بالمذاهب الأربعة المشهورة ، فيترى الطلاب في الأزهر على الجمود عليها أيضاً ، مع أن هناك مذاهب فقهية غيرها ، وقد يكون فيها من الأحكام ما يكون أصح للعمل به منها ، ولكن الأزهرين يدعون أنه قد انعقد الإجماع على العمل بهذه المذاهب الأربعة دون غيرها ، فيجب الاقتصار عليها وحدها ، وهذه الدعوة باطلة ، لأن من المذاهب الفقهية ما لا يزال معمولاً به غير المذاهب الأربعة ، كمذهب الزيدية في اليمن ، ومذهب الإمامية في بلاد الفرس

وثالث هذه الأسباب أخذ العلماء بعقوبات على أمور غير محدودة ، فقد جاء في باب العقوبات من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م (١٩٢٩م) أن من يرتكب أمراً يخل بالنظام أو المروءة أو بشرف العلم والدين ، أو يقع منه ما لا يناسب وصف العالمية يعاقب بقطع راتبه أو العزل من وظيفته أو بتنزيله إلى درجة أقل من درجته ، والذي يخل بالمروءة أو بشرف العلم أو لا يناسب وصف

العالمية أمر غير محدود ، وأهل الأزهر معروفون بشدة محافظتهم ، وكثيراً ما يرون أموراً تدخل في ذلك ، مع أنه لا شيء فيها عند غيرهم .

ورابع هذه الأسباب المبالغة في تقديس أسلافنا وعلومهم ، فالأسلاف عند أهل الأزهر أعلى من أن يؤخذوا بنقد ، وعلومهم لا يذكر بجانبها علوم غيرهم ، ولا يمكن أن يسمح الزمان بمثلهم أو بمثل علومهم .

فيجب أن يقضى على هذه الأسباب التي أدت بنا إلى ذلك الجمود العلمي والديني ، لتتسع عقول أهل الأزهر للبحث والنقد ، ولا نقابل كل رأى جديد بالإنكار والاعتراض ، ويكون هذا بأن تطلق لهم الحرية في اختلاف الفرق الإسلامية في العقائد ، وفي اختلاف المذاهب الفقهية في الفروع ، وبالأخص يكون عليهم مثل تلك العقوبات التي تحد من حريتهم ، وتجعل للرؤساء سلطة واسعة عليهم ، وبأن نقصدهم في تقديس أسلافنا وعلومنا ، ولأنه لا نأخذهم بالنقد والنزعة ، ووضع علومهم موضع البحث والتحصيل^(١) .

انبلاج صبح الأزهر

أراد الله تعالى أن ينبلع صبح الإصلاح في الأزهر ، فوفق ولاية الأمور إلى تعيين الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخاً له ، فأعاد فيه عهد أستاذه الشيخ محمد عبده ، ونادى فيه بالإصلاح الصحيح الذي نادى به أستاذه ، ولم يتمكن من تنفيذه فيه ، لأنه لم يكن إلا عضواً من أعضاء مجلس الأزهر الأعلى ، وكان شيوخ الأزهر على عهده لا يؤمنون بالإصلاح الصحيح الذي كان يدعو إليه .

أما الآن فإن شيخ الأزهر نفسه هو الذي يدعو إلى ذلك الإصلاح ، وهو مكسب كبير ما كنا نحلم به ، بعد أن لقينا في الإصلاح ما لقينا ، وبعد أن كانت الدعوة إليه تعد ذنباً عند أنصار القديم في الأزهر ، ويعاقب عليها من يدين بها ويدعو إليها .

فهاهو ذا شيخ الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغي يدعو الحكومة إلى ذلك الإصلاح ، ويرسل إليها مذكرة تحوى الوجوه التي يراها فيه ، ويحمل فيها حملة شدة على السكتب الدراسية القديمة التي لاتزال تدرس في الأزهر ، حتى يصفها بأنها ليس فيها روح العلم ، ثم يدعو إلى فتح باب الاجتهاد في العلم والدين ، لينخرج لنا علماء لهم أفكار وآراء ، ولا يكون أمرهم كأمر علمائنا يجسدون حكاية كتبهم ، ولا يبدحون لأنفسهم الخروج عليها برأى ، أو التغيير فيها بأى نوع من التغيير ، وإنما هو جمود استحكمت حلقاته ، واستعصى علاجه .

فيالها من مذكرة جمعت من وجوه الإصلاح ما هو كفيل بإعادة مجد الإسلام ، ورفع منار العلم ، والنهوض بالأزهر ، وإنه لو اوجب على المسلمين عموماً والمصريين خصوصاً والأزهريين على الأخص أن يحفظوها في

صدورهم ، ثم يسطروها على صحائف من الذهب ، ويعلقونها بالأزهر ،
كالمعلقات التي كانت تعلق بالكعبة .

ويألها من مذكرة شرحت منا الصدور ، وقَرَّرت بها العيون ، وشفّت
النفوس مما أصابها من النعَنِت ، وما لحقها من الأذى ، ورفعت صوت
الإصلاح بعد أن كان ضعيفاً ، وأعلت كلمته بعد أن كانت مخفوضة ،
وصارت بنا إلى عهد كله عز وكرامة ، وتقدم ونهوض ، وأمل ورجاء ،
ورضا واطمئنان ، وحزم وعزم ، وشجاعة وإقدام .

وإنه ليجب على حكومتنا أن تفتنرهما فرصة لإصلاح الأزهر على الوجه
المطلوب ، بعد أن سار إصلاحه يتعثر في طريقه هنا وهناك ، فلم يخط
بالأزهر إلى الغاية التي تصل بينه وبين حاضره ، وتجعله يمثل حال العصر
الذي يعيش فيه ، وقد نهضت بالحياة المدنية في مصر نهضة محدودة ، فيجب
أن تنهض بالحياة الدينية فيها أيضاً ، لتتعاونوا معا في الوصول بمصر إلى
سعادتها في دينها ودنياها ، ولاتعوق إحداهما الأخرى في الوصول إلى
هذه الغاية (١) .

حول إصلاح الأزهر

- ١ -

أثارت المذكرة العظيمة التي شرح فيها الشيخ محمد مصطفى المراغي وجوه الإصلاح نفوس بعض أنصار القديم في الأزهر ، وكانوا قد سكتوا على ما أتى به النظام الحديث من بعض الإصلاح على مضض ، فلما رأوا هذه المذكرة تستكمل الإصلاح المطلوب ، وتقضى على ما بقى في الأزهر من آثار القديم ، ثارت ثائرتهم ، واعتقدوا أنه قد دق ناقوس الخطر على قديمهم ، فكتب بعضهم في جريدة الأخبار ينتقص من شأن النظام الحديث ، ويفضل عليه ما كان عليه الأزهر في القديم ، ولم يصرح باسمه في آخر مقاله ، ولا أظن أنه يخاف من أذى يلحقه إذا صرح باسمه ، لأنها في عهد لم يمر على الأزهر مثله في احترام حرية الرأي ، وأكبر ظنى أنه لا يثق بصحة ما كتب ، لأننا في عصر أدرك الناس فيه حاجة الأزهر إلى الإصلاح ، وعرفوا فساد ما كان عليه من جمود .

يريد كاتب هذا المقال أن يقضى على الخطوات التي قطعناها في الإصلاح ، ليرجع الأزهر إلى ما كان عليه من تعاليم قديمة ، ويخرج لنا بهذه التعاليم مثل من خرج من نوابغ العلماء ، مثل الشيخ الأمير ، والشيخ الإنبائي ، والشيخ السقا ، والشيخ الشربيني ، والشيخ محمد عبده ، وما كان له أن يذكر الشيخ محمدا عبده مع أولئك العلماء ، لأنه كان ناقماً على تلك التعاليم ، ولم يكن يرى لها أثراً في نبوغه ، أما أولئك العلماء المذكورون فلم يكن لهم من الآثار إلا شروح أو حواش أو تقارير لا تدل على نبوغهم ، لأنها تكاد تكون منقولة مما كتبه السعد التفتازاني والسيد الجرجاني وغيرهما ، ونحن لا نريد بإصلاح الأزهر أن يخرج لنا أمثال السعد والسيد ومن نقلوا عنهم ، وجروا

على منوالهم ، وإنما نريد أن يخرج لنا أمثال الغزالي وابن حزم وابن رشد من علمائنا الأولين ، فهم العلماء الذين نفتخر بعلمهم ، وكان لهم فضل علينا وعلى غيرنا من الشعوب ، لعظمة علمهم ، ونبوغهم في العلوم على اختلاف أنواعها ، ولهذا كانوا في عصورهم مرجع الشعوب في علومهم ومملهم ونحلهم ومذاهبهم ، كما كان المقرئ مرجع أهل النوراة والإنجيل في شرح توراتهم وإنجيلهم ، وهذا إلى علمه الواسع بعلم التاريخ والخطط والآثار ، فبمثل هؤلاء العلماء علا قدر الاسلام ، وارتفع شأنه في الخافقين ، لا بمثل الشيخ الأمير والشيخ الإنبائي والشيخ السقا والشيخ الشربيني ، لأن علمنا لم يصل إلى ما وصل إليه من الضعف إلا بسبب هؤلاء العلماء ، وإلا بسبب من حذوا حذوهم في العلم من السعد التفزازي والسيد الجرجاني وغيرهما .

والنظام الحديث الذي ينتقصه كاتب المقال ليس إلا محاولة لإصلاح ما أفسده هؤلاء العلماء المتأخرون في العلم ، وإعادة عهد النبوغ الذي كان قبلهم ، وإذا كنا لم نصل بهذا النظام إلى حد الكمال فإنه قد خفف بعض الشر ، وانتشل علومنا من الوهدة التي تردت فيها ، إذ لم يكن إلا متونا تحفظ ، ثم لا تكون أمنية إلا أن نصل إلى فهم ألفاظها المعقدة ، ولا يهمنا بعده فهم مسائل العلوم التي ألفت فيها ، ولا الحصول على المقصود منها ، وإذا لم يخرج لنا هذا النظام أمثال الشيخ الإنبائي والشيخ الشربيني وغيرهما ، فإنه لا يعيبه ألا يخرج أمثالها ، لأننا لا نريد منه أن يخرج لنا مثل هؤلاء العلماء الذين لا يعرفهم أحد غيرنا ، وإنما نريد منه أن يخرج لنا مثل الغزالي وابن رشد ممن لا تقتصر شهرتهم علينا . بل تملأ شهرتهم العالم كله .

وقد ذكر كاتب المقال أن وظيفة الأزهر لا تتجاوز ثلاثة عشر علما من العلوم الدينية والعربية والعقلية ، وهي العلوم التي كانت تدرس فيه قبل النظام الحديث ، وهو يريد بهذا أن يرجع بنا القهقري ، وأن يقضي على الخطوات التي خطوناها في الإصلاح ، كما أنه كتب علينا أن نقف عند حد محدود في علومنا ،

ولانحاول الاستزادة فيها وتكميل نقصنا ، مع أن العلم لا يقف عند حد محدود ، وهو كل عصر في تغير وتبدل .

والحق أن وظيفة الأزهر أكبر كثيراً مما يظن كاتب المقال ، وأنها تتناول دراسة جميع الأديان والمذاهب ، لنوازن بينها وبين ديننا ، ونعرف فضله عليها جميعها ، وليسكون علماءنا مثل علماء الأديان الأخرى في علمهم بجميع الأديان والمذاهب ، حتى إنه لوجود منهم من يحفظ كثير آ من القرآن ، ويدرس جميع مذاهبه في الأصول والفروع ، ويعرف من تلك المذاهب ما لا يعرفه علماءنا ، وهذا عار كبير علينا ، وكذلك تتناول وظيفة الأزهر كثير آ من العلوم اللازمة لشقافة أهله في هذا العصر ، حتى يمكنهم أن يخرجوا بها من عزلتهم ، وينتشروا في أقطار الأرض ليدعوا فيها إلى دينهم ، كما ينتشر المبشرون المسيحيون في هذه الأقطار ، ويدعون فيها بالوسائل الحديثة إلى المسيحية ، ويجدون من ثقافتهم الحديثة ما يساعدهم على هذه الدعوة .

ولست أدري لماذا يقوم ويقعد كاتب المقال وأمثاله في الأزهر لمذكرة الشيخ المراغي في الإصلاح ، وهي لا تشتمل إلا على كل ما يرفع شأن العلم في الأزهر ، ويجعله علماً حياً نافعاً ، ولكن المذكرة سائرة في طريقها إلى الإصلاح ، وإن عارضها كاتب المقال وغيره من أنصار القديم في الأزهر ، وقد ألفت الحكومة لجنة لإصلاح الأزهر على أساس هذه المذكرة ، فلتبادر بوضع الإصلاح المطلوب ، حتى لا تبدأ السنة الدراسية الجديدة إلا وهي منتهية من عملها ، ليستقبل الأزهر يون عهداً جديداً كله أمل وتقدم ونهوض ، وفق الله العاملين لخير الأزهر ، وجزى بالخير كل من تغلب على نفسه ، وآثر مصلحة الأزهر على مصلحته ، وكفانا شر ما يضعه من عقبات في طريق الإصلاح ، حتى نصل إلى ما يتمناه لنا المخلصون (١) .

لقد كان لكلمتي السابقة أثرها في إظهار كاتب مقال — حول إصلاح الأزهر — وكان قد رمز إليه بهذين الحرفين (ع . ح) فظهر أنه الأستاذ الفاضل الشيخ علي السيسى المدرس بالأزهر ، وقد دفع ابنه عبد المنعم السيسى ليرد على مقالى السابق ، ولعله هو الذى كتب له هذا الرد ، وقد ملأه قذفاً وسباباً ، لأن كلمتنا أوجعته بحقائقها ، فلم يمكنه أن يرد عليها إلا بهذا القذف والسباب ، وإلا أن يجاوز فيه الحد ، ويخرج عما يليق بالعلماء ، فليس من اللائق أن يطعن عالم من علماء الدين زميلاً له بأنه من الزعانف ، أو صاحب ذوق سقيم ، أو فاقد البصر ، أو غير ذلك مما جاد به قلم الأستاذ الشيخ علي السيسى ، أو قلم ابنه بإرشاده ، وإنما اللائق أن يحترم بعضنا بعضاً ، وأن نكف عن مثل هذا السباب وإن بلغ اختلاف الرأى بيننا ما بلغ ، فالعلماء ورثة الأنبياء ، ويجب أن يكونوا قدوة للناس فى صون اللسان عن مثل هذا السباب ، ليصون الناس أنفسهم عنه أيضاً .

وليس فى مقال الأستاذ علي السيسى أو مقال ابنه بعد هذا ما يستحق الرد ، فقد ذكر أنه لا حاجة تدعو إلى دراسة علم مقارنة الأديان ، لأن القرآن أشار إلى الأديان الأخرى ورد عليها ، ولو أنصف لعلم أن هذا مما يؤيد الحاجة إلى دراسة علم مقارنة الأديان ، لأن القرآن أشار إلى ذلك إشارة جملية لا تغنى عن الدراسة المفصلة ، وقد أشار القرآن إلى كثير من مسائل علم الكلام ، ولم يغننا هذا عن دراسته دراسة مفصلة ، وكذلك أشار إلى كثير من مسائل علم الفقه ، ولم يغننا عن دراسته دراسة مفصلة .

وقد ذكر الأستاذ أو ابنه أن العلوم التى قال إن وظيفة الأزهر لا تتجاوزها هى العلوم الأساسية ، وأنه فيما يراه من الرجوع إلى النظام القديم لا يمنع أن تراعى العلوم الكمالية ، وهى العلوم الرياضية والطبيعية التى تدرس الآن بالمعاهد الدينية ، ولكن بالقدر الذى لا يضيع العلوم الأساسية ،

فليعلم الأستاذ أن أمثاله كانوا منذ عشرين سنة لا يباحون دراسة هذه العلوم ،
وها هو ذا الآن يعدها علوماً كإلية ، وستصير إن شاء الله علوماً ضرورية
بعد عشرين سنة أخرى ، وليعلم أيضاً أن هذه العلوم تدرس في الأقسام الأولية
والثانوية بالقدر اللازم لتكوين الثقافة العامة في طلابنا ، ومثل هذه الأقسام
عندنا كمثل المدارس الابتدائية والثانوية ، تدرس فيها كل العلوم اللازمة
لهذه الثقافة ، ثم يتخصص الطلاب بعدها للطب أو الهندسة أو غيرهما ،
وحينئذ تكون دراسة هذه العلوم في أقسامنا الأولية والثانوية ضرورية
لا كإلية ، كما أن دراستها في المدارس الابتدائية والثانوية ضرورية .

ولا ضرر على علومنا الدينية والعربية من دراسة هذه العلوم في أقسامنا
الأولية والثانوية ، لأنها ستدرس في الأقسام العالية بتوسع ، وذلك بعد
أن يتهيأ الطلاب للتوسع فيها . ويستعدوا لذلك بالثقافة التي يحصلون عليها
في الأقسام الأولية والثانوية ، ولكل دراسة زمانها المناسب لها ، وطلابها
الذين يمكنهم القيام بها .

على أن الشيخ المراغي قد اقترح في مذكرته إنشاء أقسام في الأزهر
على النظام القديم لمن يرغب عن نظامه الحديث ، وللاستاذ الشيخ
السيسى أن يختار التدريس فيها عند إنشائها ، إذا كان جاداً في هذه
المعارضة (١) .

حاجة الأزهر إلى العلوم الرياضية

يجادل كثير من أعداء الإصلاح في حاجة الأزهر إلى العلوم الرياضية، والمراد بها ما يشمل العلوم الطبيعية ، ويزعم أنها علوم كالية لا ضرورية ، وهؤلاء الناس لا يزالون يظنون أن وظيفة الأزهر أن يخرج علماء يعلمون الناس فرائض الوضوء والصلاة ونحوهما ، وأن البيع حلال والربا حرام ، وأن الله تعالى عشرين صفة ، وما إلى هذا من الأحكام الدينية ، ولو صح أن هذه وظيفة الأزهر لم يكن في حاجة إلى دراسة العلوم الرياضية ، بل لم يكن في حاجة إلى دراسة كثير من العلوم الدينية والعربية ، لأنه يكفي لهذه الوظيفة دراسة الفقه والنحو والحديث بالقدر اللازم لعامة الناس ، ولعالم يقوم بوعظهم وإرشادهم ، وإن كان يجهل ما لا يصح جهله في عصرنا ، مثل أن الشمس مركز العالم لا الأرض ، وأن العناصر الأربعة - التراب والماء والنار والهواء - مركبة لا بسيطة ، إلى غير هذا من مسائل العلوم الرياضية التي لا يصح جهلها في عصرنا ، ولسكننا إذا قصرنا وظيفة الأزهر على مثل ذلك نزلنا به عما له من المنزلة العالية في العالم الاسلامي ، لأنه أكبر جامعة إسلامية توجد الآن في عصرنا ، فلا يصح أن نجعل منه جامعة شعبية ، لا تكون غايتها إلا تخريج وُعَظَاظ لعامة الناس .

والحقيقة أن وظيفة الأزهر هي حماية العقيدة الاسلامية، وهذا يتطلب منها دراسة العلوم الفلسفية من الرياضيات وغيرها ، لأن أقوى معارضة يلقاها الدين تأتي من ناحية العلوم الفلسفية ، فيجب أن ندرس هذه العلوم لتعرف هذه المعارضة التي تأتي من ناحيتها ، ويتسع بها أفق ثقافتنا ، فتكون ثقافة واسعة قوية يمكنها النهوض بحماية العقيدة الاسلامية ، والدفاع عنها بالوسائل الحديثة التي تستخدم في معارضتها ، وقد فعل هذا سلفنا الصالح

في علوم الفلسفة القديمة ، فلنفعله مثله في علوم الفلسفة الحديثة ، ولنودع ماضيها في مجافاة هذه العلوم وداعاً لارجعة فيه ، لنستقبل حياة جديدة تملؤنا قوة ونشاطاً ، و تملأ علمنا حياة ونهوضاً .

ولست أنكر مع هذا أن العلوم الدينية والعربية هي العلوم المطلوبة من الأزهر ، ولكن هذا لا يمنع من أن يشتغل بغيرها من العلوم اللازمة لتكوين الثقافة العامة ، حتى لا يجهل أهلها ما لا يصح جهله من علوم عصرهم ، ولا يمنع أيضاً أن يطلب منه غيرها من علوم الفلسفة التي لا يمكنه الاستغناء عنها .

على أن الأزهر قبل النظام الحديث كان يدرس العلوم الرياضية في كتبها القديمة ، وهي الكتب التي ترجمها سلفنا عن اليونانية أو وضعها في هذه العلوم ، وكان يدرس مسائل منها في علم الكلام ، لأنه وجد نفسه أخيراً في حاجة إلى استعارة كثير من مسائل العلوم الفلسفية ، فلم يزد النظام الحديث في الأزهر إلا أن جعل هذه العلوم تدرس دراسة حديثة ، لأن النهضة العلمية الحديثة أحدثت تجديداً عظيماً في دراسة هذه العلوم ، وما كان للأزهر أن يستمر على دراستها القديمة ، ويغفل عما حدث فيها من ذلك التجديد .

والحق أن هؤلاء الناس لا يريدون من حملتهم على العلوم الرياضية إلامعارضة الإصلاح ، ليضعوا في طريقه من العقبات ما يمنعنا من الوصول إليه ، وقد كانوا منذ عشرين سنة لا يبيحون دراسة هذه العلوم ، ويزعمون أنها علوم تنافي الدين ، فلما ظهر الآن فساد دعواهم عدلوا إلى دعوى أن درسها في الأزهر يخرج به عن وظيفته الدينية ، ولا يجعله يتفرغ لدراسة العلوم الدينية والعربية .

والحق أن هؤلاء الناس قد طارت عقولهم حين أسست لجنة الإصلاح بعد مذكرات الشيخ المراغي ، فعلبوا أنه قد دنت آخرة قديمهم ، وقاموا يدافعون عنه بأسلحتهم المقلولة ، ويطعنون بها ذات اليمين وذات الشمال

من غير وعى ولا تعقل ، فمرة يزعمون أن بعض أعضاء هذه اللجنة من الملحدین ، ومرة يزعمون أنها تريد أن تخرج من الأزهر موظفين لاعلماء دين ، ومرة يزعمون أن غايتها في الإصلاح تخرج بالأزهر عن وضعه القديم . وأغرب من هذا كله أن بعضهم عرض على الحكومة أن تجرب ماتراه من الإصلاح في كلية دينية تنشئها في الجامعة المصرية ، فإن نجحت تجربتها في هذه الكلية أصلح الأزهر على شكلها ، ولا يمكن أحداً أن يوقع الأزهر في ضرر أشد من هذا ، لأن الحكومة إذا أنشأت كلية دينية في الجامعة المصرية فستستغني بها عن الأزهر ، ولا يهمها بعد هذا إصلاحه ، بل تهمله وتعني بكليتها ، كما تتركه الآن وتعني بمدرسة دار العلوم ، ولا يمكن أن يصاب الأزهر بأشد من هذا الذي يريده له أحد أبنائه ، ولكن الصديق الجاهل يضر أكثر مما يضر العدو العاقل .

وبعد فإن الأزهر الآن مستعد للإصلاح ، وهو لاء الناس نفر قليل لا يعبا بهم في الأزهر ، فلتسر اللجنة في عملها ، وإن الطريق لمعبّد أمامها ، والأمل في النجاح عظيم بإذن الله تعالى ^(١) .

معارضة الإصلاح

- ١ -

أما والله لو كان هناك إنصاف لما تحرك قلم أزهري للحط من أعظم عهد مرَّ على الأزهر ، وهو عهد شيخه المراغي ، فأى عهد مضى كانت مصلحة الأزهرين تراعى فيه داخل الأزهر وخارجه كما تراعى الآن ؟ وأى عهد مضى كانت الجرائد تعلق من شأن الأزهر كما تعلق من شأنه الآن ؟ ولقد حصل هذا كله بفضل همة الشيخ المراغي ، وما حباه الله به من العزم والحزم ، وما أراد من النهوض بالأزهر والمعاهد الدينية ، وهى مطمح آمال المسلمين ، ومبعث رجائهم فى عصرنا .

ولكن هذا لم يرض أعداء الإصلاح فى الأزهر ، فقاموا وقعدوا لما يريد به الشيخ المراغي من القضاء على كل أثر للجمود فى النظام الحديث ، وتجديد الأزهر تجديدًا يقضى على ما بقى من آثار العهد القديم ، وهم فى الحقيقة لا يكرهون الإصلاح عن عقيدة و يقين ، وإنما يرون فيه خطراً عليهم ، فيعملون لدفع هذا الخطر عن نفوسهم ، وإن كان فى ذلك ضرر الأزهر ، لأنهم لا يهمهم أمره بقدر ما يهمهم أمر نفوسهم .

وها هو ذا صوت جديد يرتفع بمعارضة الإصلاح ، وهو صوت الشيخ عبد الرحمن عُلَيْش ، وقد كان الشيخ عُلَيْش الكبير من معارضى جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، فليكن الشيخ عُلَيْش الصغير من معارضى الشيخ المراغي .

فماذا يريد أنصار القديم من معارضة الإصلاح ؟ هل يريدون أن نرجع إلى عهدهم القديم ودون هذا خَرَطُ القتاد ؟ أو يريدون أن نقف فى نصف الطريق حتى لا نصل إلى الإصلاح المطلوب ، ونمكث على ما نحن عليه الآن

من الاضطراب بين القديم والحديث ، فنكون محل سخط أنصار القديم ،
ومحل سخرية أنصار الحديث .

وهل نسي أنصار القديم تلك الثورات العنيفة التي قام بها طلاب الأزهر
في سبيل الإصلاح ؟ وقد علموا أنه الوسيلة الوحيدة لإعلاء شأنهم ،
واعتراف أولياء الأمور بقيمة علمهم ، حتى لا يحول حائل بينهم وبين
ما يرغبون من الحصول على حقوقهم في وطنهم ، ومساواتهم بخريجي مدرسة
دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي ، وقد كان الواحد منهم يذهب إلى وزارة
المعارف في طلب وظيفة من وظائف التدريس فلا يجد إلا سخيرية وإعراضاً ،
وكان حملة العالمية النظامية لا يصلون إلى وظيفة مدرس بالمدارس الأولية
إلا بشق النفس ، فالتحق بعضهم بوظائف التدريس بها بعد شفاعات
ووساطات ، ولكن أولياء الأمور في وزارة المعارف عادوا فأخرجوا
كثيراً منهم ، ولم يسأل عنهم أحد من رؤساء الأزهر في العهد الماضي ، وقد
أرادت وزارة المعارف أن تخرج الباقي منهم في عهد الشيخ المراغي ، فخال
بهمته بينها وبين ما تريد من إخراجهم ، وأحيا لنا بهذا سنة علمائنا الأولين
في قوة النفوذ عند الحكام ، وحسن الدفاع عن المصلحة العامة ، لأنهم كانوا
لا يخشون في الحق إلا الله تعالى .

وهل نسي أنصار القديم أن الإقبال على المعاهد الدينية يزداد كلما قوى
الأمل في الإصلاح ؟ وينقص كلما ضعف الأمل فيه ، حتى إنه لما أعيدت ،
في السنة الماضية مدرسة القضاء الشرعي وتجهيزية دار العلوم انقطع الأمل
في إصلاح الأزهر ، فنقص عدد المنتسبين إلى المعاهد الدينية نقصاً ظاهراً ،
فلو عدنا بالأزهر إلى عهده القديم لتفاقم الخطب ، ولم يقبل على الانتساب
إليه أحد ، وحينئذ لا يجد أنصار القديم من يدرسون العلم لهم ، ويندمون
ولات ساعة مندم .

وماذا كان في قديم الأزهر حتى نعود إليه ؟ لقد كان أهله في عزلة عن

الأمّة ، وانقطاع عن الدنيا ، يعيشون عيشة الزهد ، ويظهرون بشعار التصوف ، حتى آثروا العبادة على العلم ، وحلقات الذكر على حلقات الدرس ، فتركهم الحكومة في عزلتهم ، ويئست من إصلاحهم ، فأنشأت مدرسة دار العلوم لدراسة العلوم العربية ، ثم أنشأت مدرسة القضاء الشرعي لدراسة العلوم الشرعية ، وترك الأزهري يتقل من سيء إلى أسوأ ، حتى انكمش العلم فيه ، وصار قشوراً لا قيمة لها ، وقد شهد بهذا عظيم من عظمائه ، وهو الشيخ عبد الكريم سلمان ، فقال : قد يشتهر الشيء بما ليس فيه كالأزهر الآن ، مشهور بالعلوم العربية وليس فيه منها شيء ، ومعروف بالعلوم الدينية وهو خلو منها إلا بعض القشور .

وبعد فإن الإصلاح آت لا شك فيه ، وسيحفظ التاريخ لكل من جاهد فيه ذكرًا حسنًا ، ولكل من عارض فيه ذكرًا قبيحًا ، فليرحم الشيخ عليش نفسه ، وليحذر أن يقترن اسمه بهذه الذكري القبيحة ، وليتظر ردنا على رده على مذكرة شيخ الأزهر (١) .

— ٢ —

يقول الشيخ عليش : إن الإسلام لا يطلب من أهله معرفة كل شيء في الحياة ، فيعطى بهذا أقوى حجة لأعداء الإسلام ، وأمضى سلاح يحاربونه به ، لأنه في دعوى الشيخ عليش لا يطلب من أهله معرفة العلوم التي لا غنى عنها في هذه الحياة .

فماذا يقول الشيخ عليش في الآيات التي وردت في القرآن الكريم ، وهي تحث على النظر في السماوات والأرض ؟ أفليس الحث على النظر فيها يقصد به معرفة أسرارها ؟ وهل تكون معرفة أسرارها إلا بالعلوم التي وضعت فيها ، من علم النفلك إلى علم الجغرافيا إلى علم الجيولوجيا إلى غير هذا من العلوم الكونية .

وهل يخفى على الشيخ عlish الأثر المشهور : من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ، ومن أرادهما معاً فعليه بالعلم ، وفي هذا الأثر تنطوى كل العلوم الدنيوية والآخروية ، فكيف مع هذا يقول : إن الاسلام لا يطلب من أهله معرفة كل شيء في الحياة .

وإنه لغريب أن يطالبنا الشيخ عlish ببيان من درس الفلسفة من السلف الصالح ، فهل يجهل أن ابن رشد من كبار علماء المالكية كان يدرس علوم الفلسفة ، وأن له فضلاً كبيراً بسببها على أوروبا في نهضتها الحاضرة ؟ وهل يجهل أن الغزالي درس هذه العلوم قبل ابن رشد ، وأنه أمكنه بهذا أن ينقدها بكتابه تهافت الفلاسفة ؟ وهل يجهل أن علم الكلام الذي يدرس في الأزهر قد اختلط بكثير من مسائل هذه العلوم ، فهي تدرس في الأزهر مع علم الكلام ؟ فهذه العلوم قد اشتغل بدراستها سلفنا ، وإن اختلفوا في غرضهم من دراستها ، فبعضهم كان يدرسها للرد عليها ، وبعضهم كان يدرسها للتوفيق بينها وبين شريعتنا .

والشيخ عlish يظن أن تقسيم التعليم إلى مرحلة ثقافة يطلب فيها معرفة ما لا يصح جهله من العلوم الدينية والعربية والكونية ، ومرحلة تخصص في هذه العلوم ، بدعة أوربية لا يصح تقليد أوربا فيها ، وهو مخطيء في هذا الظن ، لأن الإمام الغزالي قد سبق إلى تقسيم التعليم إلى هاتين المرحلتين ، كما نقله عنه الشيخ طنطاوى جوهرى في كتابه نهضة الأمة وحياتها ، ونقلته عنه أيضاً في كتابي نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف .

وقد ادعى الشيخ عlish أنه لو كان ديننا يطلب منا معرفة كل شيء في الحياة لدخل في هذا علم السحر ، كأنه يظن أنه لا يطلب منا معرفة هذا العلم ، مع أن القرآن قد نص في سورة البقرة على أن الله تعالى بعث هاروت وماروت ليعلمنا الناس حقيقته ، حتى لا يخدعهم أصحابه بما فيه من تدجيل وشعوذة ، ولهذا ذهب الفقهاء إلى جواز تعلمه لهذا الغرض ، وقد كان

يدرس قديماً في الأزهر ، حين كان الأزهر يعنى بمعرفة كل علم ، ولا يظن أهله كما يظن الشيخ عليش أن ديننا لا يطلب منا معرفة كل شيء في الحياة ، فقد ذكر الشيخ أحمد الدمهورى الذى كان شيخاً للأزهر من سنة ١١٧٢ هـ إلى سنة ١١٩٢ هـ ، أنه درس على الشيخ محمد السحيمى كتاب روضة العلوم وبهجة المنطوق والمفهوم لمحمد بن صاعد الأندلسى ، وكان يشتمل على سبعة وسبعين علماً . أولها علم الحرف ، وآخرها علم الطلاسم ، وهما من علوم السحر ، وفى هذا أكبر رد على الشيخ عليش فيما يظنه فى تعلم السحر ، وفيما يدعيه من أن ديننا لا يطلب منا معرفة كل شيء فى الحياة ، لأنه ليس بعد سبعة وسبعين علماً زيادة لمستزيد ، ولو أدرك الشيخ عليش هذا العهد لما ادعى تلك الدعوى ، ولسكنه أدرك الأزهر القديم فى آخر عهده ، وقد تدهور العلم فيه ، ونقص عدد علومه إلى قليل من العلوم الدينية والعربية .

ولقد كان من هذه العلوم التى ذكرها الشيخ الدمهورى علم الحساب ، وعلم الجبر والمقابلة ، وعلم الميقات ، وعلم الفلك ، وعلم الهندسة ، وعلم الطب ، وعلم التاريخ الطبيعى ، وما إلى هذا من العلوم التى يدعى الشيخ عليش أن ديننا لا يطلب منا معرفتها ، وهو لا يدرك أن سلفه كان يدرسها ، وأن تعلمها من فرض الكفاية كعلم الفقه ونحوه ، لأنه لا فرق فى الإسلام بين علم وعلم .

وكان الأزهر يدرس هذه العلوم فى كتبها الخاصة بها ، مثل قانون ابن سينا فى الطب ، ورسالة ابن الشاطر فى علم الأسطرلاب ، ورسالة قسطنطين لوقا فى العلم بالكسرة وبيان طريقة أخذ الوقت منها ، إلى غير هذا من الكتب النفيسة التى كانت تدرس بالأزهر ، ولم يرها الشيخ عليش ولم يسمع بها ، لتضاؤل علم الأزهر فى عهده .

وكان فى الأزهر على ذلك العهد علماء بارعون فى علم الحساب ، كالشيخ على الزعترى ، وعلماء بارعون فى الطب ، كالشيخ أحمد القرافى ، وعلماء

بارعون في الفلسفة ، كحسام الدين الهندي ، وعلماء بارعون في النفسانيات كالشيخ عبد الفتاح الديماطي .
وإنه لا يصح بعد هذا كله أن يدعى أن الإسلام لا يطالبنا بمعرفة هذه العلوم ، وأنه لم يشغل بها أحد من السالف الصالح ، كما ادعى هذا كله الشيخ عليش^(١) .

- ٣ -

ياخذ الشيخ عليش على مذكرة الشيخ المراغي أنه يفتح فيها باب الاجتهاد ، ويدعى أن في هذا أكبر خطر على الدين ، لأنه لو فتح باب الاجتهاد لادعاء كل جاهل لا يعرف شيئاً من أصول الدين ، ولا يحفظ القرآن ولا يفهم الحديث ، ولأنه لا يوجد الآن شخص تتوفر فيه شروط الاجتهاد ، ولأن المذاهب الفقهية الأربعة قد تقررت واستوفت كل ما يمكن أن يظهر من الحوادث ، لا شتمال قواعدها على أحكام جميع ما يمكن أن يتصوره العقل .

ومثل هذا لا يصح أن يحول دون فتح باب الاجتهاد ، لأن الناس لم يكونوا كلهم علماء أيام كان الاجتهاد مفتوحاً ، فلو حال دونه خوف ادعاء الجاهل له لحال دونه في ذلك الزمان أيضاً ، اللهم إلا أن يدعى الشيخ عليش أن الناس في عهد أبي حنيفة وغيره من المجتهدين كانوا كلهم علماء ، وكذلك لا تصح دعوى أنه لا يوجد في عصرنا شخص تتوفر فيه شروط الاجتهاد ، لأنه لا يبعد على قدرة الله تعالى أن يخلق فينا مثل أبي حنيفة وغيره من المجتهدين ، وقد وصل العلم عند الأمم الناهضة في عصرنا إلى ما لم يصل إليه سلفنا ، وأما دعوى أن المذاهب الأربعة قد تقررت علينا فهي دعوى لا يمكن إثباتها ، لأن المسلمين لم يعقدوا مؤتمراً لتقرير هذه المذاهب وإبطال ماعداها ، ولا تزال هناك مذاهب فقهية يعمل بها في عصرنا ، كذهب الزيدية في اليمن ومذهب الجعفرية في بلاد القسرس ، والتاريخ يحدثنا بأنه كان هناك مذاهب

فقهية يعمل بها مع المذاهب الأربعة ، ومنها مذهب ابن جرير الطبري ، وقد كان كثير من العلماء يأخذ به بعده ، ومنها مذهب داود الظاهري ، وقد أخذت دولة بني عبد المؤمن به في بلاد المغرب ، وكانت دولة عظيمة حكمت المغرب مدة طويلة ، ومنها مذهب الزيلعي ، وكان مذهب أهل الشام ، ولم يصرفهم عنه إلا أبو زرعة القاضي الشافعي في أواخر القرن الثالث الهجري .

والحق أن السياسة ووظائف القضاء هي التي كان لها الأثر في نشر المذاهب الفقهية ، فقد تأثر بها بعض العلماء سعيًا وراء الدنيا والجاه والسلطان ، فعملوا على نشر بعض المذاهب التي أراد ملوك زمانهم نشرها ، لأغراض سياسية دعتهم إلى تأييدها ، وبهذا انتشر مذهب مالك في الأندلس ، فقد عمل ملوك بني أمية في الأندلس على نشره حين بلغهم عن مالك أنه لا يؤمن بالبيعة العباسية ، وأنه قد أودى بسبب هذا من جعفر بن سليمان عم أبي جعفر المنصور ، وكذلك انتشر غيره من المذاهب الفقهية ، حتى قال ابن حزم : مذهبان انتشرا في مبدأ أمرهما بالرياسة والسلطان : مذهب أبي حنيفة ، فإنه كما نال القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله من أقصى المشرق إلى أقصى عمل أفريقية ، فكان لا يولي إلا أصحابه والمنتمين لمذهبه . ومذهب مالك بالأندلس ، فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان ، مقبول القول في القضاء ، وكان لا يولي قاض في الأندلس إلا بمشورته واختياره ، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه ، والناس سراع إلى الدنيا ، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به .

فهذا أيها الشيخ كان السبب في انتشار المذاهب الأربعة دون غيرها من المذاهب الفقهية ، وهي يرجع إلى حب الدنيا والظهور فيه ، ومثل هذا لا يمكن أن تقوم به حجة في الدين ، ولا يصح أن يؤخذ به في تقرير المذاهب الأربعة علينا .

على أني لا أذهب بك بعيداً في إثبات ما كان للسياسة ووظائف القضاء

من أثر في انتشار هذه المذاهب، فهذه مصر كان القضاء فيها للمذاهب الأربعة، وكان جمهور أهلها يأخذون بمذهب الشافعي ومالك، وكان ينسدر فيها من يأخذ بمذهب أبي حنيفة وابن حنبل، فلما انحصر قضاؤها في مذهب أبي حنيفة أقبل طلاب العلم عليه، حتى زاد عددهم على عدد طلاب المذاهب الأخرى، وقد كان الشافعية يدعون أن قضاء مصر لهم وحدهم، حتى ذكر السبكي في طبقات الشافعية أنه متى ولي القضاء غير الشافعية في بلاد مصر فسد أمرها وخربت.

فلا تخف أيها الشيخ من فتح باب الاجتهاد، فإننا لا نفتحه إلا لمعالجة به مشاكل فقهية كثيرة جدت في عصرنا، ولا يمكن علاجها إلا بفتح باب الاجتهاد، ولا نفتحه إلا لاندخل المذاهب الفقهية التي عاديتموها من غير حق، لننتفع بها في علاج هذه المشاكل، فاختلف المذاهب رحمة، وكلها اتسع الخلاف اتسعت هذه الرحمة^(١).

- ٤ -

يأخذ الشيخ عlish على الشيخ المراغي وصفه العلماء في مذكرته بالعكوف على كتب لا يوجد فيها روح العلم، ويرد عليه بأنهم يعكفون على القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، على أنه لا يوجد من يتوهم أن الشيخ المراغي يدخلهما في تلك الكتب، وإنما هو التجني والافتراء من الشيخ عlish على الشيخ المراغي، ليشكك في عقيدته العامة وأشبه العامة. فهل بلغ من أمر الشيخ عlish أن يحجل ما يريده الشيخ المراغي من تلك الكتب التي لا يوجد فيها روح العلم؟ إنه يريد تلك الكتب ذات المتون والشروح والحواشي والتقارير، وهي كتب وضعها المتأخرون من العلماء، ولم يعرفها المتقدمون من سلفنا الصالح، وهذه الكتب لا يعني فيها بالعلم بقدر ما يعني فيها بحمل تعقيد تلك المتون، وقد صدق الشيخ المراغي في وصفها

بأنه لا يوجد فيها روح العلم ، وإذا أراد الشيخ عlish أن يزداد علماً بأمر هذه الكتب فعليه بكتاني — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — وهو كتاب ألفته منذ خمس سنين ، فثار على بسببه أمثال الشيخ عlish من أنصار القديم ، ولم تهدأ ثورتهم إلا بعد أن عوقبت عليه بما لا أعلم له وجهاً إلى يومنا ، اللهم إلا تهدة تلك الثورة .

ولو كان الشيخ عlish يعلم تاريخ الأزهر لعلم أن الشيخ المراغى لم يكن أول من ذم تلك الكتب ، فقد ذمها قبله الشيخ حسن العطار ، وقد كان شيخاً للأزهر في عهد محمد على باشا ، ولا يمكن أن يبلغ أمر الشيخ عlish أن يطعن في الشيخ العطار كما طعن في الشيخ المراغى .

وقد ذكر الشيخ المراغى في مذكرته أن العلماء ابتعدوا عن الناس ، وجعلوا طرق التفكير الحديثة وطرق البحث الحديث ، فأخذ يسأل الشيخ المراغى عن طرق التفكير الحديثة وطرق البحث الحديث ، ويقم الدليل بهذا على صدق الشيخ المراغى في وصفهم بجملها ، وفي لومهم على تقصيرهم في معرفتها ، لأنها معروفة الآن لكل الناس إلا أهل الأزهر ، وقد ألفت فيها كتب كثيرة لا تحصى ولا تعد ، فليرجع إليها الشيخ عlish ليعرفها منها ، ولا يستمر على جهله بها ، لأن الجهل بها عيب لا يليق بمثله .

لقد كان جهلكم أيها الشيخ بالطرق الحديثة في التربية والتعليم هو الذى يجعلكم تأخذون الطالب فى أول يوم يدرس فيه النحو بإعراب البسملة ، وما فيه من وجوه كثيرة ، مع أن الإعراب تطبيق وتمرين ، فلا بد أن تسبقه معرفة القواعد ، وهذا من باب الوضوح بمكان ، ولكنكم كنتم فى جمود خفيت عليكم فيه البديهيات ، ودقّت عليكم فيه الضروريات ، حتى فسد التعليم فى الأزهر بعده عن الطرق الصحيحة ، وصار علماً لا ثمرة له يجعل أهله بهذه الطرق .

وكان جهلكم أيها الشيخ بطرق البحث الحديث سبباً فى تهيئكم الدخول

مع الباحثين في ميدانه ، ولو كان في موضوع ديني يتطلب منكم مشاركة الباحثين فيه ، حتى خلا منكم ميدان البحث العلمي الحديث ، وصرتكم كصفر على اليسار بين العلماء في هذا العصر ، وقریباً قام الأستاذ طه حسين بإنكار قصة إبراهيم وإسماعيل الواردة في القرآن الكريم في كتابه (في الشعر الجاهلي) وكنت أول من تنبه إلى أنه سرق إنكار هذه القصة من كتاب — مقالة في الإسلام — لبعض المبشرين ، وعلمت أن هذه هي الطغنة التي يجب أن توجه إلى صاحب هذا الكتاب ، فكتبته كلية أخذه فيها بهذه السرقة ، وأردت نشرها في الجرائد ليعلم الناس أمرها ، فأخذ بعضكم يثبطني ويهول في أمر الأستاذ طه حسين ، وأخذ بعضكم يرى أن نشر هذا ينه الناس إلى كتاب مقالة في الإسلام ، فلم أتأثر بشيء من هذا ، وأرسلت كليتي إلى الجرائد ، فأعطتها ما تستحق من التقدير ، وقامت بنشرها مع أن الحكومة كانت قد منعتها من نشر شيء يتعلق بهذا الكتاب ، لأن الكلمة كانت تحوى بحثاً علمياً بريئاً ، ولم تكن ضجة فارغة من الفائدة العلمية ، وأخيراً رفعتم شكوى في صاحب الكتاب إلى النيابة المصرية ، فلما جاء وقت التحقيق سرتهم معه في مسألة القراءات ، وفتحتم له باب الرد عليكم ، ولم تعرفوا أن تأخذوه بما يظهر عجزه أمامكم ، ولم بأتكم هذا إلا من جهلكم بطرق البحث الحديث ، وقد أنقذكم وكيل النيابة بسؤاله في تلك السرقة التي نسبتها إليه ، فظهر عجزه فيها واضحاً .

وكذلك يأخذ الشيخ عليش على الشيخ المراغي ما يراه في مذكرته من دراسة المذاهب والأديان ومقابلتها بالإسلام ، ويدعى أن هذا يثير التعصب فينا على أهل الأديان ، وبحملنا على خاصمتها ومحاربتها ، فهل يجمل الشيخ عليش أن أهل هذه الأديان قد هاجمونا بالمبشرين بأديانهم في عقر دارنا ؟ فطعنوا في ديننا واعترضوا على كثير من مسائله ، واستعملوا كل وسيلة لصرفنا عنه ، فهل هذا الهجوم منهم لا يشتر حرباً بيننا وبينهم ؟ وهل

قيامنا بدفع هذا الهجوم هو الذى يثير الحرب فقط ؟ بأيها الشيخ عlish ،
لقد أباح الإسلام لنا الجدل مع أهل الأديان ، وهذا لا يمكن إلا بدراسة
أديانهم ومقابلتها بالإسلام ، وهو جدال على برىء لا يثير شيئاً من التعصب ،
وإنما يراد منه الوصول إلى الحق ، وقد تعرض القرآن لهذا الجدل ، حتى
رأى الشيخ على السيسى فيما سبق أن يكتفى به عن دراسة علم مقارنة
الأديان ، فهل تمنع أيها الشيخ دراسة هذا فى القرآن لئلا يثير فينا تعصباً على
غيرنا ؟ الحق أيها الشيخ أنك قد جنيت على نفسك فى معارضتك للإصلاح ،
وكشفت عن أمور فيها ما كان يصح لك أن تكشفها ، وكان الأجدر بك
أن تسكت كما سكت غيرك ، لأنه يعرف عجزه عن معارضة الإصلاح ، فيكتفى
بإنكاره فى نفسه ، ولا يكشف من أمره ما كشفت من أمرك ^(١).

— ٥ —

إذا كان يسوءنا ما يقوم به أنصار القديم من معارضة الإصلاح ، فإنه
يسوءنا أن يستولى على كثير من العلماء المدرسين بالمعاهد الدينية خوف
من الإصلاح على مستقبلهم ، لأنهم يظنون أنه سيمهل فى أمرهم ، أو يستغنى
فيه عنهم ، مع أن كثير آ منهم أهل كفاية فى التدريس ، ولا تنقص كفاياتهم
عمن يؤتى بهم من غير الأزهر بين لتدريس الأدب والعلوم الرياضية ، بل إن
كثير آ منهم يجيد دراسة هذه العلوم مثلهم أو أكثر منهم .
ومما يثير فيهم هذا الظن أنهم ينظرون فيجدون أنهم قد جرموا من
دراسة فن الإنشاء فى الأقسام الثانوية ، وحل محلهم فيها معلمون من خريجي
مدرسة دار العلوم ، مع أن منهم من يمكنه أن يقوم بتعليم هذا الفن مثلهم
أو أكثر منهم ، والامر فى هذا ليس أمر شهادات ، لأن الشهادات لا يمكنها
أن تبدل كثير آ من حال الشخص فى الفهم والاستعداد ، وكثير من الطلاب
كانوا معنا فى دروسنا ، وكانوا دوننا فيها فهماً واستعداداً ، ثم تركونا إلى

مدرسة دار العلوم وغيرها ، ومهما كانت هذه المدرسة فإنها لا يمكن أن
تغير من فهمهم واستعدادهم .

ولقد أردت أن أنظر مايقوم به أولئك المعلمون في تدريس فن الإنشاء ،
فأخذت كراسة طالب وأخذت أنظر في تصحيح موضوعاتها ، فوجدت
غلطات كثيرة أهمل تصحيحها ، ووجدت تصحيحاً وضع خطأ ، فأخذت
الكراسة إلى شيخ المعهد وأطلعته على ما فيها ، ليخبره على مفتش العلوم
الحديثة ، فأخبرني بأن أولئك المعلمين يحملون شهادات فنية من مدارس
عالية ، ولا يمكن أحداً أن يطعن في كفاياتهم ، فسلمت الكراسة لصاحبها ،
وفي نفسى ما فيها من الآلم لإهمال الكفايات والاعتداد بالشهادات .

ولكننى مع هذا لا أشارك إخوانى فى الخوف من الإصلاح ، وسأجاهد
فى سبيله ولو أهملت مصلحتى فيه ، لأنه يجب على كل شخص أن يعمل
للمصلحة العامة ، ولا يهتم معها بمصلحته الخاصة ، على أن عهد الشيخ المراعى
ليس بالعهد الذى تهمل فيه الكفايات ، وتؤثر عليها الشهادات ، وقد كان
كثير من حملة العالمية فى وزارة المعارف ومجالس المديريات يناهضون من الغبن
ما يناهضون ، فعمل على إنصافهم وتقدير شهاداتهم ، فلا يمكن أن يعمل على
تقدير الشهادات الأزهرية فى وزارة المعارف ومجالس المديريات ، ثم ينحسرها
فى المعاهد الدينية .

فيجب علينا أن نضع الرءاء محل ذلك الخوف ، وأن نحسن الظن
بالإصلاح ، ونعمل على إعداد نفوسنا له ، فمن يجد ما نقصاً فى علمه يسعى
فى تكميله ، ومن يجهل طرق التعليم الحديثة يسعى فى العلم بها ، حتى يأتى
الإصلاح فيجدنا على أحسن استعداد له .

ولا يفوتنى مع هذا أن أنبه إلى أمرين أهمهما مشروع الإصلاح :
أولهما أنه جعل غايته النهوض بالتعليم والنشر الحديث ، فأهمل أمر
العلماء المحدثين الذين للقيام بهذه الغاية ، فيجب أن يعمل على إحداث

نهضة فيهم أيضاً ، ليتمكن القيام بالغاية المطلوبة منهم ، ومن وسائل النهوض
إنشاء أندية لهم تلقى فيها محاضرات حديثة عليهم ، إلى غير هذا مما يهيمهم
لتأدية رسالة الإصلاح ، ويجعلهم قادرين على القيام بما يطلب منهم .
وثانيهما أنه أجل إصلاح الأقسام العالية إلى سنة ١٩٣٠ م ، وإنى أرى
أنه تجب المبادرة بتنفيذ الإصلاح في هذه الأقسام ، وليكن هذا بقدر
ما يمكن فيها ، فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، ولا يصح أن يصرفنا عن هذا
انتظار ما سيكون من الصلة بين هذه الأقسام ومدرسة دار العلوم ، لأن
هذا الانتظار قد يطول ، فلنعمل شيئاً من الإصلاح في هذه الأقسام إلى
أن يتم إصلاحها على الوجه المطلوب ، وإن مانعنا الآن من الإصلاح فيها
يهيئها لذلك الإصلاح ، ويجعله فيها سهل التنفيذ^(١) .

وأما ما ذكرناه من أن إصلاح الأقسام العالية إلى سنة ١٩٣٠ م ، وإنى أرى
أنه تجب المبادرة بتنفيذ الإصلاح في هذه الأقسام ، وليكن هذا بقدر
ما يمكن فيها ، فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، ولا يصح أن يصرفنا عن هذا
انتظار ما سيكون من الصلة بين هذه الأقسام ومدرسة دار العلوم ، لأن
هذا الانتظار قد يطول ، فلنعمل شيئاً من الإصلاح في هذه الأقسام إلى
أن يتم إصلاحها على الوجه المطلوب ، وإن مانعنا الآن من الإصلاح فيها
يهيئها لذلك الإصلاح ، ويجعله فيها سهل التنفيذ^(١) .

والأخبار ١٦/٤/١٣٤٧ هـ

إصلاح الأزهر وأستاذ جامعي كبير

يأتُرَى ماذا جرى حتى تغير حال ذلك الأستاذ الجامعي الكبير؟ وهو الذي لا يقف عند حد في الثورة على القديم^(١). فقد فرأت له مقالا في مجلة الرابطة الشرقية وجدته فيه يصير إلى رجعية في الدين يصل فيها إلى درجة الغلو، ويعارض فيها الإصلاح مع المعارضين من الرجعيين، ويدعي أن النظام الحديث الذي وصل إليه الأزهر منذ ثلاثين سنة، وجاهد فيه المصلحون من أمثال الشيخ محمد عبده، قد شوه الأزهر وأفسد ما كان باقيا من جماله القديم، وضيع جلال تلك القرون التي أنفقها مسيطرا على الحياة العلمية الدينية في الشرق.

والأستاذ الكبير ينسى في هذا أنه كان ضحية من ضحايا ذلك العهد الذي يمدحه الآن، إذ أنفق فيه ما أنفق من عمره، ثم خرج منه ناقما عليه، وأرسلها غضبة شديدة على رجال ذلك العهد في مقال معروف له، ولم تظهر مواهبه كما نراها الآن إلا بعد أن صار إلى حياة أخرى، لأن ذلك العهد كان قبرا للدواهب، ولحدا للعبقريات.

والحقيقة أن الأستاذ الكبير لم يتبدل حاله، ولم يتغير أمره، وإنما هو مكر قد يخفى على الضعاف من الناس، ولا يخفى على من لا يأخذ الأمور بظواهرها منهم، فالأستاذ الكبير لا يطيق أن يرى الأزهر وقد أخذ بالإصلاح مكانه اللائق به في عصرنا، لأنه جنى عليه تلك الجناية في أول أمره، فله عنده ثأر قديم لا ينساه، وهو الذي يحمله على محاربتة حيناً بالصرامة، وحيناً بمثل هذا المسكر والاحتفال، ولا سيما أن له غايات

(١) هذا لا يمتنع الآن من تقدير ذلك الأستاذ الكبير، لأنه الآن فيه في الماضي، وإن كنت لا أزال أخالف في أمور لا داعي هنا إلى ذكرها، وإنما أنهي هذا الآن قضاء لحقي التاريخ، وليعلم قارئ كتابي كل حركة في إصلاح الأزهر.

يمكنه أن يصل إليها في غفلة الأزهر ، ولا يمكنه أن يصل إليها إذا صحا من غفلته بالإصلاح ، لأنه يعرف كيف يردّه عن تلك الغايات ، ويعرف كيف يقود هو الأمة إلى الغايات التي تحتفظ فيها بماضيها ، ولا تنسى فيما تريده من الإصلاح ذلك الماضي المجيد .

فكيف يطبق الأستاذ الكبير أن يكون للأزهر بعد الأقسام الأولية والثانوية كلية يدرس فيها علم الكلام وما إليه من العلوم الدينية أرقى دراسة ملائمة لعصرنا ، كما تدرس فيها علوم النفس والاجتماع وفلسفة التاريخ والمسل والنحل ، وما إلى هذا من العلوم اللازمة للدعوة إلى الاسلام بالسائل الحديثة الملائمة لهذا العصر .

وكيف يطبق الأستاذ الكبير أن يكون للأزهر بعد الأقسام الأولية والثانوية كلية يدرس فيها علم الفقه وعلم أصول الفقه أرقى دراسة ملائمة لعصرنا ، كما يدرس فيها علم مقارنة المذاهب الفقهية من المذاهب الأربعة وغيرها ، وعلم مقارنة التشريع الاسلامي والتشريع القديم والحديث ، وما إلى هذا من العلوم التي تصل بالأزهر إلى مرتبة الاجتهاد ، فيعيد للإسلام عصور الاجتهاد الزاهرة .

وكيف يطبق الأستاذ الكبير أن يكون للأزهر بعد الأقسام الأولية والثانوية كلية تدرس فيها علوم اللغة العربية وآدابها وتاريخها ، كما يدرس فيها القرآن والحديث من الناحية البلاغية ، فيعد طلابها للشروع في هذه العلوم ، حتى يجددوا فيها ما بلى بالجمود في عهد الأزهر القديم .

وبهذا كله يمكن الاستغناء بخير يجي هذه الكليات عن خريجي مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي ، ويعود للأزهر ما أضاعه عليه العهد القديم من السيطرة على الحياة العلمية الدينية في الشرق ، وبهذا أيضاً يتبين أن الأستاذ الكبير لا يظهر الغيرة على عهد الأزهر القديم لتعود له تلك السيطرة كما يظهر لنا ، بل ليستمر على حرمانه منها ، ولا يزاحم الجامعة المصرية التي يريد

الاستاذ أن تكون تلك السيطرة لها ، وقد حارب الاستاذ من أجل هذه الغاية مدرسة دار العلوم ، لأنه لا يرى معنى لبقائها مع وجود كلية الآداب بالجامعة المصرية ، وحارب أيضاً مدرسة القضاء الشرعى ، لأنه لا يرى معنى لبقائها مع وجود كلية الحقوق ، فكيف يسكت على ذلك الإصلاح وهو يرى أحلامه تتبدد ، ويجد الأزهر يقوم به مقام مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى ، وإذا قام الأزهر مقامهما لم تكن قناته لحربه كما كانتا تلينان له ، لأن الأزهر لا تليّن له قناة ، وله من مجده القديم ما يجعل مركزه فى مصر أثبت من مركز الجامعة المصرية .

فماذا يفعل الاستاذ فى المحافظة على أحلامه ؟ وهو من الذكاء بحيث لا تعجزه الحيلة ، لا سميل له إلا أن يستغل فرصة قيام الرجعيين على ذلك الإصلاح ، ومحاربتهم مذكرة الشيخ المراغى بشتى الوسائل ، فينضم إليهم فى معارضة ذلك الإصلاح ، ويلبس فى هذا ثوباً من الرياء والخداع ، ولا يمنعه من معارضة الإصلاح ما يدعيه له أنصاره من أنه زعيم المجددين فى مصر ، لأن الغاية تسوغ الوسيلة فى عُرف هذا العصر .

وقد اجتهد فى ذلك الرياء والخداع ليخفى غرضه الحقيقى ، فأظهر ما لم نعهده فيه من الغيرة على الدعوة إلى الاسلام ، والقيام بوظيفة الإرشاد ، حتى لم يطق أن ينصرف الأزهريون عنهما إلى إعداد أنفسهم لوظائف التدريس بالمدارس الأميرية ، ووظائف القضاء بالحاكم الشرعية ، لأن هذه الوظائف من أمور الدنيا التى لا يليق بأهل الأزهر أن يشتغلوا بها ، فيجب أن يقتصر الأزهر على تخرج دُعاة إلى دين الله ، وذادة عنه ، وحُماة له ، وأن يدع الدنيا وأغراضها للذين تعينهم أغراض هذه الدنيا .

فمرحى مرحى أيها الاستاذ الزاهد ، والله ما كنا نعرف أنك وصلت فى مقام الزهد إلى هذا الحد ، فليت شعرى ماذا تطلب بعد مركز الذى

وصلت إليه في الجامعة المصرية بفضل الزهد ؟ لعلك تطمع أن تكون رئيس خانقاه ، أو رئيس طريقة صوفية .

فيأياها الأستاذ الزاهد ، إن كنت تريد لنفسك الزهد في الحياة ، أو كنت توهمنابه لتنطلي علينا حيلتك ، فإن الأزهرين ليسوا في حاجة إلى درسك هذا في الزهد ، وهم أعلم بالزهد الذي يطلبه دينهم منك ، فهو لا يصل إلى حد الرهبانية التي تريدها لهم ، وهم إذا قصدوا الدنيا فإنما يقصدونها كما قصدوها أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وليكونوا في مراكز تساعد على القيام بوظيفتهم الدينية في عصرنا ، ويعملوا على نشر دين الله والدعوة إليه في المدارس التي تزهدهم فيها ، ويرثوها جيلا جديدا يعرف دين الله ، ويأتمر بأوامره ويحتمل نواهييه ، وليحكموا أيضا بدين الله في المحاكم الشرعية ، لأنهم أقدر على هذا من خريجي كلية الحقوق ، ولا شيء من هذا ينافي الزهد الذي طلبه الاسلام ، وتريد أن تعرفه لأهل الأزهر في آخر الزمان .

ثم يبلغ الأمر بك أيها الأستاذ أن تدعى أنه لا يليق بالأزهر الاشتغال بالعلوم الرياضية والطبيعية ، لأنها علوم مدنية ، والأزهر يجب أن يكون مدرسة دينية لا غير ، فهنيئاً للرجعيين من أهل الأزهر بانضمامك إليهم في محاربة هذه العلوم ، وإن اختلفت غايتك وغايتهم ، لأنهم يحاربونها كراهة فيها ، وأنت تحاربها لئلا تقرّب الأزهرين من الوظائف التي تريد أن تستأثر بها للجامعة المصرية ، وإنك لتجهل في هذا أو تتجاهل أنه ليس في ديننا علوم دينية وعلوم مدنية ، لأن العلوم كلها سواء في نظر الإسلام ، وكلها مطلوبة فيه على سبيل فرض الكفاية ، فلا فرق فيه بين علم الفقه وعلم النحو وعلم الحساب وغيرها من العلوم ، لأنها لازمة لأهله ، ولا غنى لهم عنها في دنياهم ، وقد شعر الأستاذ بضعف رأيه في هذا فاقترح أن يدرس الأزهريون هذه العلوم في مدارسها المدنية ، كما يدرسها القسّيس والرهبان في أوروبا ، مع أنه لا فرق بين دراستهم لها في هذه المدارس وفي المعاهد

الدينية ، وليس من الواجب أن نقلد أوروبا في كل شيء ، على أن دراسة هذه العلوم في المعاهد الدينية أظهر في الدلالة على عدم المنافاة بين الدين والعلم .

وبعد فإن الأزهر في الإصلاح الجديد سيكون فيه قسم للدعوة والإرشاد ، فلم يكن هناك معنى للحملة التي حملها الأستاذ الكبير على هذا الإصلاح في مجلة الرابطة الشرقية ، ولكنه الغرض الذي ذكرناه هو الذي يحمله على القيام بهذه الحملة ، وسيجد من الأزهر ما لم يجده من رجال مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي ، وقد طلب الأزهريون هذا الإصلاح وسيصلون إليه بإذن الله تعالى ، ويقتحمون تلك العقبات التي بقيمها الأستاذ وغيره في سبيلهم ، وستكون محاربة هذا الإصلاح صفحة أمار في تاريخ من قاموا بها ، فليحذر الأستاذ الكبير حكم التاريخ في مناوأة هذا الإصلاح ، وليعلم أن أمره في مناوأة أقبح من أمر الرجعيين ، لأنه يعتقد صواب الإصلاح ، ولكنه يحاربه للغرض الذي يخفيه عن الناس ، ولا يخفي على طلاب الإصلاح ، أما الرجعيون فهم يحاربون الإصلاح لأنهم يعتقدون فساد ، فحكم التاريخ عليهم أخف من حكمه على ذلك الأستاذ الكبير^(١) .

هذا ما يراد بالأزهر

— ١ —

قرأت في جريدة البلاغ المقال الثانى مما يكتب تحت عنوان — ماذا يراد بالأزهر فى غيبة البرلمان — لى كاتب رمز لنفسه باسم المنذر ، فرأيت فيه دسيسة للإصلاح من دسائس الرجعيين الذين نكب الدستور بهم ، وهم يريدون اليوم أن يدسّوا للإصلاح وللشيخ المراغى ، وهو حسنة من حسنات عهد الدستور ، وقد اختير فى عهده لينفذ هذا الإصلاح الذى يعارضه الرجعيون بكل وسيلة ، وقد استبشرت الأمة بهذا الإصلاح ماعدا أولئك الرجعيين ، والبرلمان لم ينشأ إلا لينفذ إرادة الأمة .

فالآن بعد أن نكب الدستور من أولئك الرجعيين بما نكب به يتحكمون به ، ويشفقون أن يوضع للأزهر إصلاح فى غيبة مجلسيه ، ولا ذنب للأزهر فى غيبة هذين المجلسين حتى يعوّق إصلاحه بسببها ، وقد ابتعد به الشيخ المراغى عن السياسة الحزبية ، فبال هذا رضا كل الأحزاب ، لأنه ابتعد به عن الاشتغال بما بين الأحزاب من الخلافات ، ولم يتذبذب بينها كما كان يتذبذب قبل ذلك .

فأما الذى يراد بالأزهر فى غيبة البرلمان فهو أن يجرى التعليم فيه على النظام الذى يجرى الآن فى كل معاهد العلم الحديثة ، ليصلح حاله كما صلحت حالها ، ويلائم حال العصر الذى يعيش فيه ، ولا يمكنه أن يستمر على تجاهله ، وذلك بأن يقسم التعليم فيه إلى مرحلتين :

١ — مرحلة ثقافة عامة تشمل أقسامه الأولية والثانوية ، ويدرس فيها كل ما يلزم لهذه الثقافة من العلوم الدينية واللغوية والطبيعية والرياضية ، ويستوى فيها من يتخصص بعدها للعلوم الدينية أو اللغوية أو الطبيعية أو الرياضية أو لفرع من فروع هذه العلوم ، كالطب أو الهندسة أو نحوهما .

٢ - مرحلة تخصص ، وهي التي تتخصص فيها كل طائفة من الطلاب للعلوم التي تريد التخصص فيها .
وبهذا يخرج الأزهر رجالاً لا ينقصهم شيء من الثقافة اللازمة لكل متعلم في عصره ، ولا تقف معلوماتهم عند حد الإلمام من كل علم بطرف ، بل يكون منهم الفقيه المتخصص في الفقه ووسائله ، والنحوي المتخصص في النحو ووسائله ، والأديب المتخصص في الأدب ووسائله ، فيعود لنا عهد العلماء المجتهدين في العلوم ، المطلعين على كل ما يلزمهم الاطلاع عليه من معارف عصرهم ، حتى لا يأتي سائح من أوروبا أو غيرها وقد بلغه صيت الأزهر ، فإذا دخل على شيخه وجده لا يعرف أوروبا ولا غيرها من القارات الخمس ، فتذهب من نفسه روعة الأزهر ، وتنحطُّ عنده منزلته .
وبهذا أيضاً يخرج الأزهر رجالاً يعرفون ما وصلت إليه الأمم الحديثة من الرقي بفضل الحكم الدستوري ، فيؤمنون بالحكم الدستوري في مصر ، ولا يحاربونه باسم الدين أو غيره مما يحاربونه به ، ولا يرون في إباحته حرية الأفكار والعقائد شيئاً يهدد الدين ، فيسيثون إلى الحكم الدستوري ، ويؤلبون علينا الأمم الحديثة التي تؤمن بحرية الأفكار والعقائد .
فهذا كله هو ما يراد بالأزهر في غيبة البرلمان ، وهو شيء لا يضر الحياة الدستورية بشيء ، بل يهيئ النفوس الرجعية للإيمان بها ، ويبعث الطمأنينة فيها من جهة (١) .

- ٣ -

رد الأستاذ المنذر عليّ في مقاله الثالث بأن مشروع قانون الأزهر الجديد يغير القانون البرلماني لتنظيم سلطة جلالة ملك مصر على الأزهر والمعاهد الدينية ، ويعود بها إلى الخروج عن رقابة البرلمان والحكومة كما كانت قبل ذلك القانون ، وهذا لا يصح أن يحدث في غيبة البرلمان ، ثم ادعى أني لا أجتريء على الرد عليه في ذلك .

وهأنذا أبطل دعواه وأقول بأعلى صوتي إن خروج الأزهر من رقابة البرلمان والحكومة قد يضر به ، فالأحسن أن يكون تحت رقابتهما ، حتى لا يتولى أمره من يرجع به القهقري من أعداء الإصلاح ، ولكن مسألة السلطة في الأزهر ليست بذات بال في أمر إصلاحه ، لأنه لا يخشى عليه من ناحيتها ، وإنما يخشى عليه من ناحية أنصار القديم ، لأنهم الذين إذا تولوا أمره رجعوا به القهقري ، وقضوا على ما وصل إليه في الإصلاح ، فإذا قضى على نفوذهم في الأزهر كان وجوده تحت رقابة البرلمان والحكومة كوجوده تحت رقابة غيرهما .

وقد كان الأزهر منذ نحو عشرين سنة تحت رقابة الخديو عباس باشا ، فعمل على إدخال النظام الحديث فيه ، وكان أنصار القديم فيهم هم الذين يعارضون في هذا النظام ، وها هو ذا الملك فؤاد قد زار في السنة الماضية كلية اللاهوت بلندن ، فلما رأى حسن نظامها أظهر رغبته لرئيس وزرائه عبد الخالق ثروت باشا في أن يكون للأزهر مثل هذه الكلية ، وها هو ذا الشيخ المراغي ينفذ هذه الرغبة الملكية ، ولا يعارضه فيها إلا أنصار القديم في الأزهر .

فخلالة الملك والبرلمان والحكومة يرغبون في إصلاح الأزهر ، وما داموا متحدين في هذه الرغبة فلا تهم مسألة تلك السلطة ، لأنها لا تقدم ولا تؤخر في إصلاح الأزهر ، ولا يصح أن نتخذ منها وسيلة لتعويق الإصلاح فيه ، لأن الإصلاح قد تأخر كثيرًا عن الوقت الذي كان الواجب أن يظهر فيه ويعمل به ، وإنه ليخشى أن يفوت وقته ، فيلفظ المريض أنفاسه الأخيرة ، ويأتي الطبيب بعد هذا فلا يجد من يعالجه ، فالبدار البدار قبل أن يفوت الوقت ، وإيكن هذا في غيبة البرلمان أو حضوره ، لأن الضرورات تبيح المحظورات ، والإصلاح ليس من المحظورات ، فالضرورات تبيحه من باب أولى ^(١) .

الاشتغال بغير الأهم في إصلاح الأزهر

نجح معارضو الإصلاح في إبعاد الشيخ المراغي عن الأزهر ، ولكنهم لم يصلوا إلى ما يتمنونه في نفوسهم من تولية شيخ على الأزهر لا يؤمن بهذا الإصلاح ، ليعمل على الرجوع بالأزهر إلى قديمه الذي يحشون إليه ، فقد تولى على الأزهر الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى بعد الشيخ المراغي ، وهو من أنصار الإصلاح أيضاً ، وله فيه جهاد قديم في كتابه - العلم والعلماء ونظام التعليم .

وقد كنت كبير الأمل في نجاح الشيخ المراغي في إصلاحه ، فلما نجح أعداء الإصلاح في إبعاده عن الأزهر كان لهذا أثر كبير في نفسى ، فسكت هذه المدة لأرى ماذا يكون أمر الأزهر بعد الشيخ المراغي ، ولا سيما أن الشيخ الأحمدى الذى تولى بعده كان من أساتذتى ، فرأيت أن أتأمل لأرى ماذا يكون من أمره في إصلاح الأزهر ، وقد نشر أكثر من مرة على صفحات الجرائد أنه ينظر في هذا الإصلاح ، وأنه سيظهر قريباً عمله فيه ، فأثرت أن أتركه يعمل في هدوء ، حتى إذا ظهر عمله في الإصلاح كان لى رأى فيه ، على أن رأى في الإصلاح معروف ، وقد دعوت إليه قبل الشيخ المراغي فى كتابى - نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف - وقد مضى على تأليفه نحو ست سنين ، ولم يكن الكلام فى الإصلاح قبله حديث الناس كما هو اليوم .

ولكن الذى دعانى الآن إلى الكتابة فى الإصلاح ما يدور على صفحات بعض الجرائد من الجدال فى تعليم اللغات الأجنبية فى الأزهر ، وفى إرسال بعثات أزهرية إلى أوروبا ، وفى التوسع فى درس العلوم الرياضية فى الأزهر ، وقد رأى بعضهم أن هذا ينافى صبغة الأزهر الدينية ، ويجنى على المقصود الأهم منه ، وهو دراسة العلوم الدينية والعربية ، وهذا عندى من الاشتغال بالمهم عن الأهم فى إصلاح الأزهر .

ولا أنكر أنى دعوت فى كتابى — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — إلى تعليم اللغات الأجنبية فى الأزهر ، وإلى إرسال بعثات أزهرية إلى أوروبا ، وإلى دراسة العلوم الرياضية فى الأقسام الأولية والثانوية كما تدرس فى المدارس الابتدائية والثانوية ، ولكن هذا ليس هو الأمر الأهم فى إصلاح الأزهر ، لأننا لو فعلنا هذا وتركنا الأزهر على قديمه فى دراسة العلوم الدينية والعربية لبقى على جموده القديم ، ولم يغير هذا شيئاً من ذلك الجمود ، على أنه لو أثر شيئاً فسيكون تأثيره فى إظهار فريقين متطاحنين فى الأزهر ، فريق يحمى على القديم ويحارب التجديد ، وفريق يدعو إلى التجديد ويحارب الجمود ، وليس هذا من مصلحة الأزهر فى شيء .

فصيبة الأزهر والمعاهد الدينية إنما هى فى اعتمادها فى دراسة العلوم الدينية والعربية على كتب ليس فيها شيء من روح العلوم ، وإنما هى مباحكات لفظية تافهة فى عبارات المتون والشروح ، ومادام الأزهر معتمداً على هذه الكتب فسيمكث على جموده فى العلم ، ولا ينهض من كبوته التى تردى فيها بسبب ذلك الجمود ، وسيملك أهله غير صالحين لشيء فى حياتنا الحديثة ، وهنا تأتى مشكلة الطلاب فى الأزهر والمعاهد الدينية ، لأنهم يريدون مشاركة الناس فى هذه الحياة الحديثة خارج الأزهر ، وهؤلاء الناس لا يريدون أن يشاركهم فى هذه الحياة وهم باقون على ذلك الجمود ، وهنا يشور الطلاب فى سبيل ذلك المطلب ، وتضطرب الحياة العلمية فى الأزهر بسبب ثورتهم ، وإنه ليهون فى نظرى أن نبتعد عن دراسة اللغات الأجنبية فى الأزهر ، وعن إرسال بعثات أزهرية إلى أوروبا ، وعن التوسع فى دراسة العلوم الرياضية فى الأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية ، إنه ليهون فى نظرى هذا إذا وصلنا إلى القضاء على ذلك الجمود العلمى ، فصارت لنا كتب دراسية

حديثه تسرى فيها روح الحياة ، وصارت لنا علوم حية تظهر فيها روح
الاجتهاد ، لأن هذا هو المطلوب الأسمى في إصلاح الأزهر ، وهو الغرض
الأهم لطلاب الإصلاح ، وإنه يوم يتم هذا تهتز نفوسنا طرباً ، وتمتلئ
سروراً وفرحاً .

نعم يوم يتم لنا هذا يكون لنا أزهر حديث كأرقى الجامعات الحديثة ،
ينظر الناس إلى جهوده العلمية الحديثة نظرة إجلال وإكبار ، ويملاؤها
الدنيا بآرائهم الحديثة في العلم والدين والاجتماع ، فيرحل الناس إلى تلقى
العلم عليهم من سائر أنحاء الدنيا ، لا من العالم الشرقي وحده .

فمتى يكون ذلك اليوم ؟ متى يكون ؟ (١) .

في هذا المعيار نفساً منه في حيزه في تلك الأوقات التي
فيها لا يكون إلا للناس في زمانه في إرادة قلبه في هذا المعيار
في هذا المعيار في هذا المعيار في هذا المعيار في هذا المعيار
في هذا المعيار في هذا المعيار في هذا المعيار في هذا المعيار

في هذا المعيار في هذا المعيار في هذا المعيار في هذا المعيار
في هذا المعيار في هذا المعيار في هذا المعيار في هذا المعيار

ماذا نعمل لنجاح قانون الإصلاح ؟

ذكرت بعض الجرائد أن شيخ الجامع الأزهر يواصل دراسة قانون إصلاح الأزهر ، ليتمكن من تقديمه إلى مجلس الوزراء في النصف الأخير من شهر مارس المقبل ، ويتمكن مجلس الوزراء من تقديمه إلى مجلس النواب والشيوخ في هذه السنة ، فعلبت أن يوم الإصلاح قريب ، وأنى كنت مهالغاً في يأسى حين قلت في مقالى السابق — فمتى يكون ذلك اليوم ؟ متى يكون ؟ — وهذا هو الذى يلتظر من الشيخ الأحمدي ، وقد كان له فى طلب الإصلاح مقام محمود فى كتابه — العلم والعلماء ونظام التعليم .

ولكنى أرى أن يبادر شيخ الأزهر بتقديم ذلك القانون قبل ذلك الوقت ، لأن الوزارة ستشتغل قريباً بالمعاهدة المصرية الإنجليزية ، وهنا لا يكون عندها وقت للاشتغال بذلك القانون ، والأزهر فى حاجة شديدة إلى الإصلاح ، لأن اضطراب الحياة فيه قد أضعف التعليم فيه إلى حد بعيد ، وقد ظهر أثره فى امتحان السنة الماضية ، إذ وصلت نسبة النجاح فى بعض المعاهد الدينية إلى ٥ ٪ ، ووصلت فى بعضها إلى أزيد قليلاً من هذه النسبة ، ومثل هذا لا يصح التباطؤ فى علاجه .

على أنى إذا قدرت أن ذلك القانون سيتم فى هذه السنة ، ليعمل به فى السنة الدراسية المقبلة ، فهل إذا تم هذا نكون قد وصلنا إلى إصلاح الأزهر ؟ اللهم لا ، لأن الإصلاح لا يتم بالقوانين وحدها ، بل لابد أن يهيأ لها من الوسائل ما يلزم لنجاحها .

فأين الكتب الجديدة التى تحل محل الكتب القديمة ؟ وأين التجديد فى العلوم الدينية والعربية ؟ وأين غير هذا من كل ما يلزم لنجاح قانون الإصلاح ؟ ويجعله إصلاحاً حقيقياً للأزهر ، لا إصلاحاً صورياً كتلك الإصلاحات

صفحة من أعمالى

ينشر كاتب فى جريدة البلاغ يختار لنفسه وصف - عليم - مقالات فى الشؤون المالية لموظفى المعاهد الدينية ، ولا يعنيه بشىء أمر الإصلاح فى الأزهر ، ولعله لا يعجبه الكلام فى الإصلاح ، ولا يرضيه ما أقوم به من الجهاد فيه ، ولهذا نظر إلى ما أقوم به من الجهاد فى الإصلاح بعين السخط ، ورماني بأنى قَوَّال لافْعَال ، وقد ادعى مع هذا أنه من أصدقائى ، ولا يمكن أن يطعن فىَّ عدو بأشد من هذا الطعن .

يا صديق عليم ، سأنشر لك صفحة من أعمالى على كره منى ، لترى أنى فعال لا قوال ، لقد نلت شهادة العالمية سنة ١٣٥٧ هـ (١٩١٨ م) وأنا فى الرابعة والعشرين من عمرى ، واشتغلت بالتدريس فى معهد طنطا ، فدرست فى أول ما درست متن الآجرؤومية فى النحو ، وقد مررت عليه قرون لا يأخذ أحد عندنا عليه شيئاً ، فلما قمت بتدريسه وجدت فيه كثيراً من الأخطاء ، ورأيت أنه مع هذا لا يصلح لتعليم المبتدئين ، فوضعت بدله كتابى - الأجرؤومية العصرية - على أساس الطريقة الاستنتاجية ، وهى الطريقة التى جرى الأستاذ الجارم عليها بعدى فى كتاب - النحو الواضح - فلقى فيه من تشجيع وزارة المعارف ما لقي ، أما أنا فكان بعض إخوانى من مراقبى معهد طنطا يمنع الطلاب من إظهار كتابى فى دروسهم .

ثم أظهرت كتابى - زبد العقائد النسفية مع شرحها وحواشيه - وهو كتاب فى فلسفة التوحيد ، ألقته وأنا طالب بالقسم الثانوى ، ثم أدخلت فيه قليلاً من التهذيب ، وأظهرته بعد كتاب الأجرؤومية العصرية .

ثم ألفت بعد هذا كتاب - الميراث فى الإسلام والرد على الفيلسوف بفتام - وهو يشتمل على تفصيل أحكام الميراث فى الشريعة الإسلامية

وفي كثير من الشرائع القديمة والحديثة ، وعلى موازنات بين أحكامه في الشريعة الإسلامية وأحكامه في هذه الشرائع (١) .

ثم أظهرت كتابي — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — وهو أول كتاب ظهر في نقد هذا النظام ، وقد ابتدأت به الجهاد في استكمال إصلاح الأزهر ، فنثار على بسببه علماء معهد طنطا ، وأرادوا أن يفصلوني من وظيفتي ، ولكن أولياء الأمور الذين يقدرّون الأمور أكثر منهم ، اكتفوا بقطع خمسة عشر يوماً من راتبي ليقطعوا فتنهم ، وقد حدثت تغييرات في نظام التعليم في الأزهر بعد ظهور هذا الكتاب ، وفيها كثير مما دعوت إليه فيه من وجوه الإصلاح .

ثم ألقت بعد هذا كتاب — روائع النظم والنثر — وهو يشتمل على أروع ما ورد في الأدب العربي من المنظوم والمنثور .

ثم ألقت بعد هذا كتاب — الأقوال الحسان في حسن نظم القرآن — وقد اشتمل على بيان الغرض المقصود من كل سورة من سور القرآن ، وعلى بيان وجه ترتيب كل سورة في الغرض المقصود منها ، حتى تظهر كل سورة متسقة المعاني ، منتظمة المبادئ ، وقد دعاني إلى تأليفه ما يدعيه بعض علماء أوربا من سوء النظم في ترتيب آيات السور ، فجاء خدمة عظيمة للقرآن في هذا العصر (٢) .

ثم ألقت بعد هذا كتاب — نقد كتاب في الشعر الجاهلي — وقد أقام الأستاذ طه حسين المسلمين وأقعدهم بهذا الكتاب ، فطعنته بكتابي أقوى طعنة ، وأظهرت أن ما أنكره من قصة إبراهيم وإسماعيل الواردة في القرآن مسروق من كتاب — مقالة في الإسلام — لبعض المبشرين المسيحيين .

(١) قد سميت هذا الكتاب في الطبعة الثانية — الميراث في الشريعة الإسلامية والشرائع السابوية والوضعية — والوجود الآن منه الطبعة الرابعة .

(٢) قد ظهر هذا الكتاب في الطبعة الثانية باسم — النظم الفني في القرآن .

ثم ألفت بعد هذا كتاب - تاريخ الجماعة الأولى للشبان المسلمين برياسة
النبي صلى الله عليه وسلم - وهو يبين سبق الشبان إلى دعوة الاسلام ،
ويشرح ما قام بينهم وبين الشيوخ الجامدين على الشرك إلى أن تم لهم النصر
عليهم ، وهذا موضوع جديد لم يسبقني أحد إلى التأليف فيه ^(١) .

ثم ألفت بعد هذا كتاب — الفقه المصور في أحكام العبادات في فقه الشافعي — ليدرس لطلاب السنة الأولى من القسم الأوّل ، وقدمته إلى الشيخ المراغي ، ليكون أول كتاب من المكتب المطلوبة في الإصلاح ، وأضرب به مثالا في التأليف الأزهرى المناسب لهذا العصر .

وهذا إلى ما قمت به من مشروع المجلة الأزهرية ، وقد ظهر أول عدد منها فقام له أنصار الجود وقعدوا ، وحالوا دون ظهور عدد بعده .

فهذه صفحة من أعمالي يا صديق عليم ، وأنا لا أزال في عهد الشباب ،
 فإذا مد الله في عمري فسيري من أعمالي ما يشتهله أنى فعال لا قول ، ولعله
 يعذرني بعد هذا فيما يأخذه عليّ من تسرّب اليأس إلى نفسي ، لأنى لا أجد
 من حولى إلا معارضة وتشبيطاً ، ولا أرى إلا من يتربص بى الشر ، ويعمل
 على تشويه مقاصدى ، وما أنا إلا بشر أصيب وأخطئ ، والمصيب فى شرعنا
 مأجور ، والمخطئ فيه معذور ، وقد صرنا فى زمن محمد فيه رذيلة الجود ،
 فإذا تحرك شخص للعمل نظر إليه بعين البغض ، فإن أصاب لم يجد مادحاً ،
 وإن أخطأ لم يجد عاذراً ، حتى ساء حال الراغب فى العمل بيننا ، واستولى
 عليه اليأس من إصلاح أحوالنا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم (١) .

(١) قد ظهر هذا الكتاب في الطبعة الثانية باسم - شباب قریش في العهد السري الاعمال

(٢) البلاغ - ١٥/١٠/١٣٨١ - ١٦/٣/١٩٣٠ م.

مباني الجامعة الأزهرية

كان الكلام في إصلاح الأزهر حديث الجرائد ، فكان اشتغالها به يبعث في النفس الأمل فيه ، فلما سكنت الجرائد أخيرا عن الكلام فيه دخل النفس بعض اليأس ، واستولى عليها كثير من الحزن ، فسكت عن الكلام فيه لهذا اليأس ، وغلب الخوف على الرجاء في هذا الإصلاح الذي اضطرب أمرنا فيه ، فلا تمتلئ النفس منه أملا ورجاء ، إلا لئمتلئ به بعدهما يأسا وقنوطا .

وقد عاد شيء من الأمل إلى النفس حين رأينا أمس وزارتنا الشعبية تقف في مجلس النواب موقفا شريفا عند النظر في مباني الجامعة الأزهرية الجديدة ، فانتعشت نفوس أهل الأزهر بهذا الموقف الشريف ، وعاد إليها الأمل بعد اليأس ، فقد أنكر وزراؤنا أشد إنكار على بعض النواب الذين عارضوا في هذه المباني ، وألحوا إلحاحا شديدا على مجلس النواب أن يوافق على الأموال اللازمة لهذه المباني ، حتى يمكن رئيس الوزراء أن يشرع في إصلاح الأزهر بعد أن يعود من أوروبا ، وينتهي من أمر المعاهدة المصرية الإنجليزية .

وهذا موقف يجب على كل مصري أن يؤيد فيه وزارتنا الشعبية ، وخصوصا نوابنا الذين يجب عليهم قبل غيرهم أن يؤيدوا وزارتهم فيما تريده من إصلاح الأزهر ، لأن الوزارات السابقة كانت تعمل على إرضاء الأزهريين ، وتجتهد في كسب تأييدهم لها ، فلا يصح أن تكون وزارتنا الشعبية أقل من غيرها في العمل على إرضائهم ، لتقطع الطريق على من يحاول إفسادهم عليها .

فيانوابنا الكرام ، إن أبناء الأزهر والمعاهد الدينية هم أبناء السواد الأعظم من شعبكم ، وهم الذين أعطوكم ثقتهم ، وآثروكم على غيركم ، وإن

نفوسهم لتتطلع إلى ماسيكون منكم في جلسة يوم الاثنين المقبل ، ولا تنتظر
منكم إلا أن تؤيدوا وزارتنا الشعبية بالموافقة على الأموال اللازمة لمباني
الجامعة الأزهرية الجديدة ، ليقوم عليها إصلاح الأزهر ، وتكون لمصر
أرقى جامعة إسلامية في هذا العصر ، وتحوز بهذا قصب السبق على جميع
البلاد الإسلامية ، فتتجه إليها أنظارها في شرق الأرض وغربها ، وتصير
كعبة طلاب العلوم الدينية والعربية فيها ، ويكون هذا صفحة فخار لمجلس
النواب المصري ، وتاج فخار للوزارة الشعبية المحبوبة ، ولمثل هذا فليعمل
العاملون ، ولمثل هذا فليتنافس المتنافسون ، والله لا يضيع أجر من
أحسن عملاً (١) .

حاجة الإسلام إلى مصلح نادر

كتبت جريدة السياسة الأسبوعية في العدد السابع من السنة السادسة (٢٧ / ٢ / ١٩٣٧ م) مقالا عن الشيخ المراغي شيخ الأزهر ، وازنت فيه بينه وبين أستاذه الشيخ محمد عبده ، فذكرت عن الشيخ محمد عبده أنه كان رجلا عصيياً ، يريد أن يخرج التفكير الإسلامي من جهوده عن طريق الثورة على هذا الجمود ، فقام بهذه الثورة بنفسه ، وعاونه فيها كثير من أتباعه ، وتألفت حوله مدرسة أخذت عنه وفكّرت تفكيره ، أما الشيخ المراغي فرجل ذكي النظرة ، يتمّ جبينه المصقول عن هدوء وحكمة يحولان دون تفجّر هذا الذكاء في ثورة ذاكية الضرام ، وصوته الرزين المطمئن يضيئ على منطقة المتزن من وقار الحكمة ما يخضع لسلطانة أشدّ النفوس ميلا إلى العنف والشدّة ، ولعل طريقة الشيخ المراغي أبطأ أراً ، لسكنها من غير شك أكثر ثباتاً ، وأفسح مدى ، لأن هذا الهدوء الذي يأخذ به أبعد غاية في آثاره من الثورة الجاحمة .

وإنى أوافق كاتب هذا المقال فيما ذكره من الفرق بين الشيخ محمد عبده والشيخ المراغي ، وأخالفه في ترجيح طريقة الثاني في الإصلاح على طريقة الأول ، لأن الإصلاح لا يتم إلا بالثورة التي توقظ النفوس من غفلتها ، ويشعر بعنفها العامّة والخاصّة ، أما ذلك الهدوء فإنه لا يحرك ساكناً ، ولا يوقظ نائماً ، وإذا قدمنا خطوة إلى الأمام ، فإن ثورة الرجعيين عليها تؤخرنا خطوات إلى الوراء ، أو تقف بنا عند تلك الخطوة على الأقل .

وها هو ذا الشيخ المراغي قد عاد إلى منصبه في سنة ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) فأثر هذه المرة طريقة الهدوء على طريقة الثورة ، وها هو ذا الأزهر في سنة ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) لا يزال على حاله الذي كان عليه في سنة ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) فلم يتقدم خطوة إلى الأمام بذلك الهدوء الذي أراد الشيخ المراغي

أن يأخذ الإصلاح به ، بل تتزايد فيه الصعوبات كل يوم في طريق الإصلاح ، وتدبر المؤامرات له من هنا ومن هناك ، ويتكاثر عدد المناوئين له ، حتى خرج على الشيخ المراغى أقرب أنصاره إليه ، وأشدهم لصوقاً به .
والتاريخ أصدق شاهد على أن الإصلاح لا يتم إلا بالثورة ، ولا ينال حظّه من النجاح إلا على يد المصلحين الشائرين ، وعلى أنه إذا أخذ بالهدوء والحيلة فإنه لا يلبث أن يصيبه الإخفاق ، فينهار بنيانه ، وتسقط أركانه ، لأن المناهضين للإصلاح لا يلبثون أن يتنبهوا له ، ويأخذوه بالثورة دون الهدوء ، فيتراجع على عقبه ، ولا يكون عنده من القوة ما يجعله يثبت أمام الشائرين عليه ، لأن أنصاره لا يؤمنون بالثورة ، ولا يرون الاستعانة في الإصلاح بغير الهدوء والحيلة .

وأقرب شاهد على ذلك من التاريخ حركة الإصلاح التي قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بلاد العرب ، وحركة الإصلاح التي قام بها محمد علي باشا في مصر ، فقد قامتاً معاً في عصر واحد ، وقد اصطدمت كل منهما بالأخرى ، لأنهما كانتا مختلفتين في الإصلاح ، فالأولى كانت إصلاحاً دينياً لا مدنياً ، وكانت تأخذ الإصلاح بالثورة والقوة الملائمة لطبيعة بلاد العرب ، والثانية كانت إصلاحاً مدنياً لا دينياً ، وكانت تأخذ الإصلاح بالهدوء والحيلة ، وتوجه إليه في غفلة الشعب حتى لا يشعر به فيثور عليه ، وقد نام عنها الشعب لما في طبعه من اللين والهدوء .

فأما حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فقد صمدت لنضال المناهضين لها ، وقابلت العنف بالعنف ، لأنها تؤمن بالثورة والنضال ، وكانت تنصرف على المناضلين لها حيناً ، وتتهزم أمامهم حيناً ، فلا تؤثر فيها الهزيمة ، ولا تضعف من إيمان أصحابها بها ، حتى تم لها الآن النصر على جزيرة العرب ، وبسطت سلطانها على نجد والحجاز وتهامة وغيرها من البلاد العربية ، واستولت على العاصمةين الدينتين للإسلام وهما مكة والمدينة ، وهي الآن

حل تقدير كثير من أصحاب الثقافة الحديثة من المسلمين، ولا ينظر إليها بعين
البغض إلا العامة وأشباه العامة، ممن طبع الجمود الديني على قلبه وبصره
وسمعه، فيرى النور ظلاماً، والهدى ضلالاً، والحسن قبحاً.

وأما حركة محمد علي باشا فإنها لم تلبث أن انهارت بعده، لأنها تمت في
غفلة الشعب المصري، ولم تكن نتيجة ثورة توقظه من غفلته، وتنبه من
نومه، فتغزو قلبه، وتصير عقيدة عنده، فتثبت فيه على الزمن، وتزداد
قوة على مرّ الأيام والسنين.

ولكن هل يجرى الشيخ المراغي فيما آثره من الهدوء على طبعه كما يرى
كاتب ذلك المقال السابق؟ أو هو تطبّع قد يغلبه الطبع في يوم ما؟

لقد أخذ الشيخ المراغي عن أستاذه الشيخ محمد عبده رأيه في الإصلاح،
ثم ترك الأزهر إلى وظيفة القضاء الشرعي، فعرف الحياة أيضاً خارج الأزهر،
واشتغل بالقضاء مدة طويلة في السودان، فعرف الحياة أيضاً خارج مصر،
وكانت وظيفته في السودان تجعله يختلط بالإنجليز فيه، فعرف بهذا أيضاً
حياتهم وكثيراً من عاداتهم، وأخذ يدرس لغتهم حتى أدرك منها ما لا بأس
به، وهو في هذا كله يشبه أستاذه في ظروف حياته إلى حدٍّ ما، وقد كان
له أثره في نفسه حين أخذ في الثورة على جمود القضاء الشرعي، وشرع
يخطّم بعض القيود التي تربطه بمذهب أبي حنيفة، فدخل فيه الأحكام التي
تدعو إليها ظروف عصرنا من المذاهب الثلاثة التي لا يتحرج جمهور المسلمين
منها مثله، بل يجاوزها إلى المذاهب الأخرى التي يتحرجون منها.

ثم يصير شيخاً للأزهر في عهده الأول، فيسير في طريق الثورة التي
استنّها أستاذه الشيخ محمد عبده، وينادي بين جمود الأزهر بفتح باب
الاجتهاد، ويطعن كتب الأزهر بأنها ليس فيها روح العلم، ويعلن بين
جدران الأزهر أنه لا بد من خطوة جريئة في الإصلاح يقصد بها وجه
الله تعالى، ولا يبالي بما تحدثه من ضجة وصرخ، فقد قرنت كل الإصلاحات

العظيمة في العالم بمثل هذه الضجة ، وهذه هي الثورة بعينها ، وقد بلغ فيها الشيخ المراغي ما لم يبلغه أستاذه الشيخ محمد عبده ، لأنه حين أخذ في إصلاح الأزهر أراد أن يخطو هذه الخطوة الجريئة التي ذكرها الشيخ المراغي ، ولكنه نصح بأخذ الإصلاح بالتدرُّج فنضع لهذه النصيحة .

وقد مضى الشيخ المراغي في ثورته ، وهدى خصومه من أعداء الإصلاح في ثورتهم عليه ، إلى أن ضحى في رأيه بمنصبه ، واعتزل الأزهر إلى أن عاد إليه ، وظهر بذلك المظهر الذي يظنه كاتب المقال السابق طبعاً فيه ، وأراه أنا تطبعاً لا طبعاً ، ولعل الشيخ المراغي يتحين الفرص ليعيد لنا عهد المصلح النائر الذي لا بُدَّ منه لهضة المسلمين ، ولا غنى عنه في استعادة مجد الاسلام .

وإنه لعجيب جيد عجيب ألاَّ يقوم بين المسلمين في هذه الأيام مصلح نائر ، وقد علت كلمة الإصلاح الآن بينهم ، ولهجت بحديثه ألسنتهم ، وصار الآن كثير من شبانهم وشيوخهم يتشرفون بالانتساب إليه ، ويفتخرون بالتملذ للمصلحين الثائرين على الجمود في زمانهما ، وهما الشيخ محمد عبده ، وأستاذه جمال الدين الأفغانى .

فكيف لا يقوم الآن مصلح نائر جرىم كهذين المصلحين الثائرين الجريئين ؟ ليرفع علم الثورة على الجمود ، ويهز أركان هذا المجتمع الذى يغطُّ في نومه ، ويواصل الجهاد الذى قام به هذان الإمامان قبله ، حتى يندك صرح الجمود دكا ، وتمحى آثار الجهل محوآ ، فالمصلح كالطبيب يجب أن يوجه عنايته لعلاج الفساد ، حتى تصح الأجسام وتشقى من أمراضها . وتهذب النفوس وتشقى من جهالاتها .

ولكننا ننظر الآن بيننا فلا نجد إلا أذعياء في الإصلاح ، لا يعرفون وظائف المصلحين في الأمم ، بل يغفلون عن الأمراض والمفاسد التى تفتك بالامة ، ويرتلون بيننا أناشيد حفظوها ، وكلمات منمّقة يتغنّون كل يوم بها ، حتى سمئنا سماعها ، ومللنا تكرارها ، فهم يرددون بيننا كل يوم أمثال

هذه العبارات - الاسلام دين الإصلاح . الاسلام دين صالح لكل زمان
ومكان . الاسلام دين يجمع بين مطالب الروح والجسد . الاسلام دين
يكفل سعادة الدنيا والآخرة - إلى غير هذا من العبارات التي ألف الناس
سماعها من دعاة الإصلاح في هذه الأيام ، وصار الجود عليها شراً من الجود
الديني الذي يطلب الإصلاح من أجله ، لأن مثل هذه العبارات ليس فيها
شيء من وصف أمر ارض المسلمين ، وإنما هي تمجيد وتنويه بالاسلام ، ولكن
المسلمين اليوم في واد والاسلام في واد آخر ، وما فائدة تمجيد الاسلام إذا
كان هذا شأن المسلمين منه ؟ أما إن المفيد هو محاربة ذلك الجود الذي
وقع فيه المسلمون ، وبيان ما هم فيه من سوء الحال ، ليصحوا من غفلتهم ،
ويتنبهوا من رقتهم ، أما تريد تلك العبارات كل يوم فإنه لا يفيدهم بشيء ،
بل ربما يبعث فيهم شيئاً من الغرور ، فيستمرون في غفلتهم ، ويمضون
في جمودهم .

لقد ظهر جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في زمن كانت دعوة
الإصلاح فيه تعد لحاداً ، وكانت مجهولة إلا من أفراد يعدون على الأصابع ،
فكان كل شيء أمامهما يدعو إلى اليأس من الإصلاح ، ويقطع الرجاء من
تنبيه المسلمين من هذا الجود الشامل ، والتميق من هذه الغفلة العامة ، ولكنهما
لم ييأسا ولم يقطعا الرجاء ، بل قاما بها ثورة إصلاحية من أعنف الثورات
الإصلاحية ، ودخلا بها في صميم الإصلاح من غير تحفظ ولا مواربة ،
فكانت غايتهم محاربة الفساد والجود ، وشن الغارة على الجامدين والرجعيين ،
وقد ثابرا على الجهاد إلى آخر حياتهما ، حتى أقاما أساس هذه النهضة
الإصلاحية ، وعبداً طريق الإصلاح لمن يأتي بعدهما ، حتى صار الآن
كلمة محبوبة في النفوس ، وأغنية جميلة لدى الأسماع .

فعلى من يدعى الإصلاح بعدهما أن يسير في طريقهما ، ويسلك فيه
مسلكهما ، ويجعلها ثورة تسكتسح الجود اكتساحاً ، حتى تقضى على ما بقي

من آثاره ، وتوأس الجامدين من ظهور أمرهم ، فيسلموا بالهزيمة ، ويقلعوا عما يدبرونه من المؤامرات والفتن .

نعم على من يدعى الإصلاح بعدهما أن يكون صريحاً فيه مثلهما ، وأن يترك دعوى أخذ الإصلاح بالحكمة والهدوء ، فإنما يفعل هذا من يؤثر الوظيفة ومغانمها على الإصلاح ومغارمه ، ويؤثر السلامة في مداراة الرجعيين على الخطر في منابذتهم ، ومثل هذا التردد لا يتم به إصلاح ، ولا يقضى به على الجود ، وإنما هي الثورة ، ولا شيء غير الثورة .

ولا يقتصر أمر الانحراف في دعوة الإصلاح الآن على هذا التردد ، بل يتجاوز به إلى صميم الدعوة الإصلاحية ، فقد كانت عامة شاملة على عهد جلال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، أما الآن فقد تفرق دعاة الإصلاح فيما يدعون إليه ، وصار لكل واحد منهم غاية من الإصلاح يتجه إليها وحدها ، ويرى أنها هي الإصلاح لا غيرها ، وقد يحمله التعصب لها أن يعادى من يدعو إلى غيرها من وجوه الإصلاح ، وتقوم بهذا حرب بين أولئك المصلحين ، وقد تسكون أشد مما تقوم بينهم وبين الجامدين .

وقد نشأ هذا من فقد المصلح الثائر الذى يجمع الإصلاح كله في ثورته ، ويضم أنصاره كلهم تحت لوائه ، فلا يسمع لغيره كلمة في الإصلاح ، وإنما تكون هناك زعامة واحدة لذلك المصلح الثائر ، تنظم الصفوف وراعه ، وتجمع الكلمة حوله ، كالذى كان في عهد جلال الدين الأفغانى ، وفي عهد الشيخ محمد عبده .

أما الآن فكل واحد من دعاة الإصلاح يدعى أنه هو رجل الإصلاح لا غيره ، لأن الإصلاح صار مطلباً سهلاً ، لا تعب فيه ولا جهاد ، ولا تضحية فيه ولا حرمان ، وإنما هو تسبيح بمجد الإسلام ، والإسلام لا يريد منا هذا التسبيح بمجده ، وإنما يريد أن نخلصه من ذلك الجود الذى وقع فيه .

ولا بُدَّ بعد هذا من أن أبين كيف انتهت ثورة جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده موتهما ، فلم يوجد بعدهما من يحمل علم الثورة فى الإصلاح ، ويثابر عليها كما ثابرا عليها ، ولا يبالى مثلهما بما يقيمه الجامدون فى سبيله من العقبات ، ولا ترهبه القوة التى تساعدهم فى محاربة الإصلاح ، وتبسط بأنصاره من غير رحمة ولا شفقة .

وبيان هذا أن كل دعوة جديدة فى الدين والإصلاح لا بد لنجاحها من قوة تحميها ، وتبذل فى سبيل نجاحها ما تملك من نفس ومال ، وتدافع عنها قوة الجود إذا لجأت إلى محاربتها ، وعمدت إلى اضطهاد أنصارها ، فقابلون القوة بالقوة ، وتكون حرب تبتث القوة فى نفوس أنصار الإصلاح ، وتجعلهم يأخذون جميعا بالثورة ، فإذا مات صاحب الدعوة وجد منهم من يرفع بعده علم الثورة ، ولا يلين فى الدعوة إلى الإصلاح ، ولا يلجأ إلى التوصل إليه بالهدوء والحكمة إلى حد الخضوع للرجعية .

ولا تخرج عن هذا أية دعوة ولو كانت سماوية ، فلا تستغنى بوحى السماء عن قوة الأرض ، وتلك سنة الله فى كل دعوة ، وهو الذى يصرف أمر الأرض والسماء ، ولا تمتاز الدعوة السماوية عن غيرها إلا بطابعها السماوى ، فهى فى حاجة إلى ما تحتاج إليه كل دعوة من الجهاد بالنفس والمال ، وإلى أنصار يلتفون حول الرسول الذى يدعو إليها ، ليؤيدوه فيها ، ويدفعوا عنه أعداءها وأعداءه .

ولهذا تبنى لوط عليه السلام أن يكون له قوة من قومه ، ليدفعوا عنه أعداءه منهم ، ويحموه من أذاهم ، كما قال تعالى فى الآية — ٨٠ — من سورة هود حكاية عنه (قَالَ لَوْ أَنِّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) .

ولهذا أيضاً امتنَّ الله تعالى بذلك على النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال تعالى فى الآيات — ٦ ، ٧ ، ٨ — من سورة الضحى (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً

فأَوَى ، ووجدك ضالاً فهدى ، ووجدك عائلاً فأغنى) وقد هيساً له بهذا أمره قبل الرسالة وبعدها ، فجعل له من مال زوجه خديجة ما يسد حاجته من جهة المال ، وجعل له من كفالة عمه أبي طالب له ما يسد حاجته من جهة القوة ، فلما قام بدعوته وجد من المال ما يسد حاجته فيها ، ووجد من القوة ما حماه من أعدائه ، وقد نال منهم أذى كثيراً ، ولسكنهم كانوا يراعون في ذلك مكانة عمه أبي طالب فيهم ، فلا يبلغون من أذاه ما يريدون ، وقد كانوا يريدون قتله ليتخلصوا من دعوته ، ولم يكن يمنعهم من هذا إلا خوفهم من عمه .

وهذه هي الدعوة الوهابية في عصرنا ، فإنها لما وجدت قوة تحميها من آل سعود أمراء نجد ، لم ينته أمرها بموت صاحبها محمد بن عبد الوهاب ، بل بقيت بعده في رعاية أولئك الأمراء ، لأنهم جعلوها شعار دولتهم ، وأقاموا على أساسها ملكهم ، فثبتت بهذا أركانها في بلاد نجد ، وامتدت منها إلى كثير من بلاد العرب . ولسكنها لا تكاد تجاوز هذه البلاد ، لأنها تتمسك في إصلاحها بأذيال التقليد ، وتتأثر بالبيئة البدوية التي نشأت فيها ، فلا تنفي بحاجات المسلمين في عصرنا ، ولا تصلح لإقامة مدنية حضرية تنهض بهم في دنياهم ، والفرق كبير بينها وبين الدعوة التي قام بها جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده .

ولكن الدعوة التي قام بها هذان الإمامان لم ترزق من الحماية ما رزقته الدعوة الوهابية ، ولم يلتف حولها من الأمراء مثل من التف حول هذه الدعوة ، بل كان الملوك والأمراء ينضمون إلى صفوف المناهضين لها ، أو يقومون بتأييدها في خفية وحذر ، فإذا جدد الجدد نفضوا أيديهم منها ، وانضموا إلى صفوف المناهضين لها ، لأنهم كانوا يرون بنظرهم الضعيف أن في نجاحها خطراً على ملكهم ، وفي ظهورها تقويضاً لسلطانهم ، فلم ينظروا إليها على أنها ثورة إصلاحية ، بل نظروا إليها على أنها ثورة عليهم ، فحاربوها بهذا النظر الخاطيء ، وساعدوا خصومها وهم يحولون حقيقتها ، وقد

كان من خيرهم وخير بلادهم مساعدتها على خصومها، لتنهض بهم وببلادهم، وتنجيهم من الخطر الأجنبي المصدق بهم.

وقد كان من الطبيعي بعد هذا أن تعيش تلك الدعوة ماعاش جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده، وأن تقتصر الثورة من أجله عليهما، فإذا ماتا لم يوجد من يرفع علم الثورة بعدهما، بل لا يوجد إلا من يريد أن يأخذ فى الإصلاح بالهدوء والحكمة، ويخالف بهذا سنة هذين الإمامين فى الدعوة إليه، فيسدارى الرجعيين فى دعوته، ويمالئهم أحياناً على بعض أنصاره، ومثل هذا لا تنجح به دعوة إصلاح، وإنما تنجح بتلك الوسيلة التى كان لها فضلها فى وضع الأساس، وفى تهية النفوس للإصلاح، حتى صارت لا تنظر إليه إليه كما تنظر إلى الإلحاد، بل تراه السبيل إلى نهضتها، وتنتظر المصلح الثائر الذى يقودها إليها.

ولا أعنى بالمصلح الثائر إلا المصلح الذى لا يخشى ما يصيبه فى الإصلاح، فلا يكون فى دعوته إليه شىء من الضعف، ولا أعنى بالقوة التى يحتاج إليها فى نجاح دعوته إلا القوة التى تدفع عنه الأذى، وتساعد به المال، فإذا كانت دولة ساعدته بما يسوغ لكل دولة من المساعدة^(١)

(١) نشر هذا البحث فى أربعة أعداد من السياسة الأسبوعية.

موقف الشيخ المراغى فى الإصلاح

- ١ -

نشر الأستاذ الجليل أحمد الزيات صاحب مجلة الرسالة كلمة عن موقف الشيخ المراغى فى إصلاح الأزهر ، ابتدأها بهذا البيت :

إذا كنت ذا رأى فكن ذا عزيمة فإنَّ فساد رأى أن تترددَا
فأخذ على الشيخ المراغى أنه يرى الإصلاح ولا ينفذه ، وطلب من الكتاب أن يبينوا الموانع التى تحول بينه وبين تنفيذه .

وهأنذا أبين له تلك الموانع ، فالشيخ المراغى حين أتى شيخاً للأزهر فى المرة الأولى كان يظن الإصلاح أمراً لا يتطلب توضيحاً ، فسار فى طلبه بعزم صادق ، ونادى بفتح باب الاجتهاد ، وطعن فى كتب الأزهر بأنه ليس فيها روح العلم ، فثار عليه أنصار الجود فى الأزهر ، وقد أمكنهم فى النهاية أن يتغلبوا عليه ، ويحملوه على اعتزال منصبه .

فلما عاد إلى منصبه فى الأزهر أثر هذه المرة أن يدارى أنصار الجود فى الأزهر ، لأنهم كثرة لا يستهان بها ، وفى إمكانها أن تأتمر به كما ائتمرت فى المرة الأولى ، وبهذا تغاضى عن تنفيذ الإصلاح الذى يراه ، حتى تواتيه الفرص وتتهياً له الأسباب ، فانصرفت النفوس عن الإصلاح تبعاً له ، وصارت تعتنى بأمور الوظائف وما إليها ، حتى استفحل الداء ، واستعصى العلاج ، ولا يدرى إلا الله متى تواتى تلك الفرص ، وتتهياً تلك الأسباب ؟

- ٢ -

وقد نشرت هذه الإجابة بالعدد - ٤١٤ - من مجلة الرسالة ، فظهر ردان عليها بالعدد - ٤١٥ - أولها للشيخ عبد الآخر أبى زيد ، وثانيهما للشيخ محمد المدنى ، فنشرت ردا عليهما فى العدد - ٤١٦ - من مجلة الرسالة :

فأما الشيخ عبد الآخر فذكر في رده على أن الشيخ المراغي نفذ الإصلاح الذي وضعه ، وذلك بتنقية السكتب الأزهرية وتهذيبها ، وتحسين طريقة تدريسها ، والحقيقة أن السكتب الأزهرية لا تزال على حالها ، فلم يدخلها تهذيب ولا تحسين ، وأن طريقة التدريس لا تزال على حالها ، وستدوم على حالها ما دامت هذه السكتب ، لأن فسادها من فسادها ، وقد أنكر الشيخ عبد الآخر ما ذكرته من انصرافنا إلى الوظائف وما إليها ، وكيف ينكر هذا وهو أدرى بأمره مني . وقد كان له يد في أمر العرائض التي يراد منها التخلص من الشيخ المراغي ، ليحل شيخ آخر مكانه يريد أصحاب هذه العرائض ، ولم يكن يحمل على هذا كله إلا أمر الوظائف .

وأما الشيخ المدني فإنه يوافقني فيما رأيته كل الموافقة ، ولكنه يهون من أمر الرجعيين المعارضين للإصلاح في الأزهر ، ولا أدرى كيف يهون من أمرهم ولهم في كل يوم ثورات عنيفة على كل من يحاول تجديدا ، أو يريد إصلاحا ، أو يعمل على فتح ما أغلقوه من باب الاجتهاد ، والويل كل الويل لطالب الإصلاح الذي يبتلى بهم ، إنه يقف وحده من غير معين ولا نصير ، ويصاب منهم في دينه وعرضه وماله ، فلا يجروء شخص أن يدافع عنه ، وقد رأى الشيخ المدني هذا كله ، فكيف يهون بعد هذا من أمره ؟

وقد نشر الشيخ المراغي بعد هذا مقالا في العدد — ٤٢٠ — من مجلة الرسالة ، قال فيه عن الشيخ محمد عبده : وتعلم القواعد في مختصرات رضية ذلك العصر المظلم ، لا تفهم إلا بشروح وحواش وصناعة خاصة . فنشرت ما يأتي تعقيبا عليه في العدد — ٤٢١ — من مجلة الرسالة :

إلى فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي

قرأت مقالك العظيم بالعدد — ٤٢٠ — من مجلة الرسالة ، فلأني أملا بعد يأس ، وأفعمني رجاء بعد قنوط ، حتى خلت أن يوم الإصلاح آت

بعد أيام تعد على الأصابع ، فقلت في نفسي : يارب ، هذا القائد فاين الجند ؟ وهذا رسول الإصلاح فاين الأصحاب والحواريون ؟ وهذا الداعي إلى النهوض فاين المجيبون ؟

بنى المعاهد هبوا طال نومكم قد هيباً الله هذا المصلح البطلا (١)
ولكني وقفت عند قولك عن الشيخ محمد عبده : وتعلم القواعد في مختصرات رضيها ذلك العصر المظلم ، لا تفهم إلا بشروح وحواش وصناعة خاصة . فكذت أنكر أنا لا نزال في ذلك العصر المظلم ، ولكني عدت فرأيت أنا لا نزال نتعلم القواعد في تلك المختصرات .

فكيف ترضى أن تبقى المختصرات في عهدك وهذا رأيك فيها ؟ إنك الآن شيخ الأزهر ، وفي إمكانك أن تقضى على هذه المختصرات ، وأن تنفذ ما تريده من الإصلاح ، فهيباً بنا إلى العمل ؟

كيف بدأ الإصلاح في الأزهر

وكيف نصل الآن إليه ؟

كلما صرفت نفسي عن الكلام في إصلاح الأزهر عاودها الحنين إليه ، لأنه عقيدة لا يمكن أن أنساها ، وقد أشربت حبها من عهد الطالب ، ومضى على جهادى فيها أكثر من عشرين سنة ، ولقيت فيها مالقيت من العسنت ، وبذلت فيها ما بذلت من التضحية ، ولم يكن ذلك لغرض مما يقصده من يتظاهر بحب الإصلاح ، فإن رأى فيه مغنما رضى ، وإن لم ير فيه مغنما سخط ، بل كان جهاداً خالصاً لوجه الله تعالى ، لا أبتغى به عوضاً ، ولا أقصد به مغنماً .

وقد دعانى إلى معاودة الكتابة في الإصلاح أنى قرأت ما كتبه الشيخ محمد المدنى تعليقاً على محاضرة الشيخ محمود شلتوت ، فوجدتهما يرجعان بقاء الجود في الأزهر إلى بقاء الكتب القديمة فيه ، وهذا هو رأى الذى نشرته فى كتابى — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — منذ نحو عشرين سنة ، وخالفت فيه الشيخ المراغى حين عاد هذه المرة وقد تغير نظره إلى هذه الكتب ، فكان هذه سبباً فى غضب كثير من أنصاره علىّ ، وفى حرمانى من بعض حقوقى فى كليتى ، وقد قبلت هذا راضياً ، لأن من ينصب نفسه للجهاد لا يؤلمه مثل هذا الحرمان ، ولا يؤلمه أكثر منه فى سبيل رأيه ، ولو أنى وجدت مساعدة من المقربين للشيخ المراغى فى ذلك الوقت ، لما لقي رأى فى هذه الكتب مالمقى من الإهمال إلى وقتنا ، ولوجد من الشيخ المراغى عناية به ، واهتماماً بأمره ، لأنه يدين بالإصلاح من صميم قلبه ، ولكنه لا يجد من يساعده عليه من أهل الأزهر ، وإذا وجد مساعداً وجده يساعده لغرض من الأغراض ، ومثل هذا يكون من أهل التقلب ، ولا يثبت على رأى واحد .

وسيعجز الشيخ المراغى عن تنفيذ ما يريده من الإصلاح إذا انتظر أن يجد له مؤيدين من أهل الأزهر ، ومضى فى طريق التأنى والتردد ، وقد مضى على الشروع فى إصلاح الأزهر نصف قرن أو أكثر ، وهو لا يقرب إلا ليبعد ، ولا يسهل أمره إلا ليتعسر ، وهانحن أولام الآن لانزال كما كنا قبل الشروع فى الإصلاح ، تألف الجمود ونعصُّ عليه بالنواجذ ، ونقف من الإصلاح المطلوب موقف المعارض المعاند ، ولا يزال الذين يؤمنون بهذا الإصلاح من أهل الأزهر يعدون على الأصابع ، وليس عندهم من القوة ما يمكنهم أن يقضوا به على ذلك التعصب للجمود ، وقد بذلوا ما بذلوا من التضحية فى الإصلاح ، ولكن التضحية لانفيذ وحدها فى القضاء على التعصب للجمود ، وإنما يفيد فى القضاء عليه القوة الغالبة ، والسلطان القاهر ، كما حصل هذا عند الشروع فى إصلاح الأزهر .

فإن أول خطوة فى إصلاح الأزهر لم تنجح إلا بهذه القوة ، ولم تثبت أركانها فى الأزهر إلا بمساعدة الحكومة ، وكان هذا بعد أن أقنعها المصلحون من أهل الأزهر بفائدة الإصلاح ، ولولا مساعدتها لهم لقضى على إصلاحهم فى مهده ، ولما خطا الأزهر فى الإصلاح خطوته الأولى وما بعدها من الخطى .

وكان الشيخ محمد عبده هو الذى تولى إقناع الحكومة بفائدة إصلاح الأزهر ، فانتهاز فرصة تقريب الخديو عباس باشا له ، وحمله على تأييده فى ذلك الإصلاح ، وكان قد شكأ إليه استئثار الانجليز بالحكم دونه ، فذكر له أنهم تركوا له الأزهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، لأنها ذات اتصال بالدين ، ولا يؤمن تطلعهم إليها فى المستقبل ، ثم ذكر له أن إصلاحها يؤدى إلى إصلاح الشعب ، وإصلاح الشعب يصل به إلى التخلص من هذا الحكم الأجنبى ، فاقنع الخديو برأيه ، وساعده بالقوة والمال فى إصلاح الأزهر ، فمكث عشر سنين يعمل فيما أمكنه إدخاله من هذا الإصلاح ، ولم يكن فيها شيئاً للأزهر ولا وكيلا له ، وإنما كان عضواً فى مجلس إدارته ، ولكن

تأييد الخديو له جعل كلمته هي المسموعة في الأزهر ، وأسكت كل من تحدّثه
نفسه بمعارضته ، وبهذا نجح في وضع أساس الإصلاح في الأزهر ، وهو
في هذا صاحب الفضل الأول ، ولم يحدث بعده في الإصلاح عمل يذكر .
وقد مكث القائمون بأمر الأزهر والمعاهد الدينية لا يُعْمَلُونَ بإتمام
ما بدأه الشيخ محمد عبده في الإصلاح ، إلى أن أتى الشيخ المراغي في عهده
الأول ، فأراد أن يتم ذلك النقص ، ويخطو خطوة جريئة تقضى على ما بقي
في الأزهر من جمود ، ولكنه لم يسلك طريق الشيخ محمد عبده في إقناع
وليّ الأمر بما يريد ، ليساعده على من يعارضه فيه من أهل الأزهر ، لأن
علاقته بولي الأمر لم تكن كعلاقة الشيخ محمد عبده بالخديو عباس في وقته ،
فلم يمكنه أن يخطو تلك الخطوة الجريئة ، وانتهى به الأمر إلى اعتزال منصبه
في الأزهر .

وهاهو ذا الآن يتمتع في منصبه برضا وليّ الأمر ، فعليه أن يستغل
فرصة رضاه في تلك الخطوة الجريئة التي أرادها في عهده الأول ، كما استغل
مثلها أستاذه الشيخ محمد عبده ، ليتم ما بدأه ، ويخلد ذكره مثله ^(١) .

اللجنة التي يحتاج إليها الأزهر

وأخيراً رأى الشيخ المراغى أن ينظر في إصلاح الأزهر ، وأن يعالج الفساد الذى أدى إلى ضعف نتائج الامتحانات في الكليات الأزهرية ، وفي الأقسام الأولية والثانوية بالمعاهد الدينية .

فذكرت مجلة الرسالة في العدد — ٥٢٧ — من السنة الحادية عشرة أن شيخ الجامع الأزهر أصدر قراراً بتأليف لجنة لدرس حال الكليات والمعاهد الأزهرية ، وجعل مهمتها بحث الأسباب التي أدت إلى ضعف نتائج الامتحانات في هذه الكليات والمعاهد .

ولكن هذه اللجنة ليست هي اللجنة التي يحتاج إليها الأزهر ، لأن أسباب ضعف نتائج الامتحانات في الكليات والمعاهد الأزهرية من الظهور بحيث لا تحتاج إلى لجنة تقضى شهوراً في بحثها ، ثم يكون أمرها كأمر غيرها من اللجان التي تذهب في علاج ذلك الضعف مذهباً لا يصل إلى أسبابه ، ولا يحاول أن يتجه نحوها ، لأن أعضاءها لا يرون أن هذه الأسباب هي التي أدت إلى ذلك الضعف ، ويخالفون في نسبته إليها مع ظهورها ، وقد يرى بعضهم أنه يرجع إليها ، ولكنه يتهيب أن يصرح بذلك ، لأنه لا يجد من يساعده عليه .

إن ضعف نتائج الامتحانات في الكليات والمعاهد الأزهرية يرجع إلى كتب الدراسة في هذه الكليات والمعاهد ، فهي لا تزال السكتب التي وصفها الشيخ المراغى في مذكرته المعروفة بأنها لا توجد فيها روح العلم ، وإذا كانت كتب الدراسة في هذه الكليات والمعاهد لا تزال كما وصفها الشيخ المراغى ، فإن كل فساد في هذه الكليات والمعاهد يجب أن يرجع إليها ، لأنه لا يمكن أن يقوم بناء صالح على أساس فاسد ، وهذه السكتب بمنزلة الأساس للتعليم

في كليتنا ومعاهدنا ، وفسادها يؤدي إلى فساد التعليم ، وفساد التعليم يؤدي إلى الضعف في نتائج الامتحانات ، وهذا أمر ظاهر لا يحتاج إلى بحث ، ولا يحتاج إلى لجنة تضيع زمنها في البحث من غير فائدة .

وإنما يحتاج الأزهر إلى لجنة تكون مهمتها وضع الكتب التي تصلح للدراسة ، وهي الكتب التي توجد فيها روح العلم ، وتفتح في علومنا باب الاجتهاد ، وتبث فيها روح التجديد ، فيقبل الطلاب على دراستها برغبة ، وينتفعون بدراستها ومطالعتها ، وبهذه لا تحسن نتائج الامتحانات فقط ، بل يعود إلى الأزهر مجده العلمي ، فيسترد ما كان له من مكانة في العالم الإسلامي . نعم هذه هي اللجنة التي نحتاج إليها الآن ، ويجب أن نبادر بتأليفها ، لتقوم بذلك العمل العظيم ، فقد مضى وقت الكلام ، وقد ملّ الناس منا سماع نداء الإصلاح ، فيجب أن نشرع في العمل ، وأن نأخذ في الإصلاح بالفعل ، ليعمل فيه جند الإصلاح ، وهم لا يرجون من عملهم فيه إلا وجه الله تعالى (١) .

اضطراب التعليم في الأزهر

بين القديم والحديث

كان لي رأى في اللجنة التي ألفها الشيخ المراغي لبحث أسباب ضعف نتائج الامتحانات في الكليات والمعاهد الأزهرية ، وقد أيدت الأيام رأيي فيها ، فإنها لم تسكد تجتمع حتى اختلف أعضاؤها في هذه الأسباب أشد اختلاف ، ولم يمكنهم مع هذا الخلاف الشديد في الرأى أن يصلوا إلى علاج ذلك الضعف ، ونتيجة هذا أن الكليات والمعاهد الأزهرية ستستمر على هذا الحال السيئ ، ولا يعلم إلا الله ما ينتهى إليه استمرارها على هذا الحال .

وإنما انقسم أعضاء اللجنة هذا الانقسام لأن النظام الحديث الذى قضى فيه الأزهر ما يقرب من نصف قرن لم يعمل شيئاً فى توحيد آرائه فى الإصلاح ، وتسكوين الانسجام اللازم بين أهل البيت الواحد ، بل تركنا كما كنا قبله كثرة ترى الجود على القديم فرضاً ، وقلة تمقت القديم وتسكره الجود ، وترى أن آثاره الباقية فى الأزهر هى السبب فى فساد التعليم فيه .

وبهذا تزعزع الإيمان بين الطلاب بصلاح التعليم فى الأزهر ، حتى تملكبتهم الحيرة ، واستولى عليهم اليأس ، لأنهم لا يزلون يرون القديم أخذاً بخناقهم ، ولا تزال أساليبه فى التعليم مفروضة عليهم ، ولا بُدَّ لهم من الأخذ بها فى دروسهم وامتحاناتهم ، فإذا لم يأخذ الطالب بها لم يمكنه أن يستمر فى التعليم ، ولا يلبث أن يسقط فى الامتحان ويطرد من الأزهر وفروعه .

ولكن الطلاب مع هذا يسمعون كل يوم نقد هذه الأساليب القديمة ، إذ يلقيه عليهم أنصار الإصلاح فى دروسهم ، ويقرءونه فى بعض الكتب الحديثة

التي تدرس لهم ، ويطالعونه في بعض السكتب والمجلات والجرائد ، ويسمعونه في بعض المحاضرات التي تلقى في الأندية العلمية ، فتأثروا بهذا كله ، حتى صاروا لا يؤمنون بفائدة هذه الأساليب القديمة ، ولا تستسيغها أذواقهم بعد أن تأثرت بما يطالعون من الأساليب الحديثة ، لأنها تختلف كل الاختلاف عن الأساليب القديمة ، فمن يتذوق الأساليب الأولى لا يمكنه أن يتذوق الأساليب الثانية ، ولا شك أن النجاح في شيء من الأشياء إنما يقوم على أساس الإيمان به ، فإذا فقد الإيمان به لم يمكن النجاح فيه ، وكان المضي فيه عبثاً لا ثمرة له .

وقد كان طلاب الأزهر قبل النظام الحديث يؤمنون بالقديم كل الإيمان ، لأنهم كانوا منعزلين في أزهرهم ، لا يسمعون شيئاً من النقد في قديمهم ، ولا يصل الكلام في الإصلاح إلى أسماعهم ، ولا يطالعون غير كتبهم الأزهرية ، ولا يختلطون بغيرهم من الذين أخذوا بالتربية الحديثة في ناد أو محفل ، فكانوا لا يعرفون إلا أساليبهم القديمة في التعليم ، ولا يدرسون إلا العلوم القديمة وكتبها ، فآلفوا أساليبها وألفتهم ، وامتزج حبها بنفوسهم ودمائهم ، وآمنوا بفائدتها إيماناً لا يشوبه شك ، لأنهم لم يعرفوا من آثار الحديث ما يزعزع عقيدتهم في القديم ، أو يؤثر على استساغته في أذواقهم .

وكان لإيمانهم بالقديم على فسادته ثمرة فيما أخرجوا لنا من كتب تدل على براعتهم فيه ، وأنهم كانوا يتقنونه كل الإتقان ، ويجيدونه كل الإجابة ، وقد تركوا لنا من تلك السكتب ما لا يحصى العدد ، من مختصرات بلغوا الغاية في اختصارها إلى حد التعقيد الذي كانوا يعشقونه ، ويتنافسون في طلب فهمه وحل ألغازه ، ومن مبسوطات بذلوا فيها مابذلوا في التعليق على تلك المختصرات ، وقد بلغ من اهتمامهم بذلك أنهم كانوا لا يكتفون بشرح واحد على مختصر من مختصراتهم ، بل كانوا يضعون على كل مختصر ما لا يحصى من الشروح ، وعلى كل شرح ما لا يحصى من الحواشي ، وعلى كل حاشية

مالايحصى من التقارير ، حتى صارت كتبهم هي التي تعمّر دور كتبنا ، وتزدحم أماكنها بها على سعتها .

أما طلاب النظام الحديث فقد أثر ذلك الاضطراب في قدرتهم ، وجعلهم عاجزين عن الإنتاج في حديثهم ، حتى أعطوا بعجزهم سلاحاً لأعداء النظام الحديث يطعنونه به ، ويتخذونه وسيلة لتفضيل قديمهم عليه ، ولا ذنب في ذلك على الإصلاح ، وإنما الذنب على الاضطراب فيه بين القديم والحديث ، وعلى أن النظام الحديث لم يتخلص من كل آثار القديم ، ومن الظلم أن نوازن في هذا بينه وبين القديم وهو لا يزال طاغياً عليه ، ولا يفتأ آخذاً بخناقه في كل مراحل التعليم .

وقد نشأ من هذا الاضطراب والنقص في النظام الحديث أن غلبت النزعة المادية على طلابنا ، حتى صاروا ليس لهم غاية روحية تحمّلهم على النبوغ في العلم ، وتجعلهم يقصدونه لذاته أكثر مما يقصدونه للمادة ، وقد بلغ من أمرهم في هذه النزعة المادية أن هان عليهم أمر الأزهر ، ونسوا ماله من ماض مجيد ، وماله من مكانة في العالم الإسلامي ، فشرعوا يطلبون في هذه النزعة المادية ما يجعله في المستقبل بمنزلة مدرسة ثانوية ، وحينئذ لا يكون الأزهر هو الجامعة الكبرى للمسلمين ، بل يكون بمنزلة مدرسة ثانوية تعد الطلاب لمعاهد التربية التي لاصلة لها بالأزهر ، ولا يليق بمكانة الأزهر أن يكون بمنزلة مدرسة ثانوية لها

وإأرى أن ينشأ في الأزهر معاهد تربية تلحق بالكليات الأزهرية ، وتكون على نظام معاهد التربية التي يطلب طلابنا فتح أبوابها لهم بعد الانتهاء من الكليات ، لتبقى نسبتهم إلى الأزهر من أول مراحل التعليم إلى آخرها ، وعلى الحكومة أن تفتح أبواب وظائفها هؤلاء الطلاب ، وأن تترك ما تعتمد إليه من التفريق بين أبناء الوطن ، وعلمنا أن ندع التشبث بأذيال القديم ، حتى لا يكون لأحد سبيل إلى هذا التفريق ، وحتى يتفرغ طلابنا للدرس

والتحصيل ، ويأمنوا على مستقبلهم في هذه الحياة . فلا يشغلهم أمره في مراحل التعليم ، ولا يصرفهم الاشتغال به عن الاشتغال بالعلم .

فيأقومنا ، إذا كنتم تريدون الوصول إلى سبب فساد التعليم في الأزهر فهذا هو السبب ، هو الاضطراب فيه بين القديم والحديث ، هو عدم إيمان الطلاب بأساليب التعليم ، وإذا كنتم تريدون الإصلاح فاعملوا على وضع نظام حديث بكل ماتحمله هذه الكلمة من معنى ، ليؤمن به طلابنا إيماناً خالصاً ، ويؤمن به من بيده مستقبل هؤلاء الطلاب ، وليوفق بين آرائنا المضطربة ، ويقرب بين أذواقنا المختلفة ، ويجعلنا نؤمن جميعاً بالإصلاح والتجديد ، ونتفق جميعاً على بغض الرجعية والجمود .

ياقومنا ، إذا كنتم تريدون الإصلاح فدعونا من التوقيع بين القديم والحديث ، لأن الناس إنما يألفون أن يكون الثوب قديماً خالصاً ، أو جديداً خالصاً ، أما الثوب المرقع من القديم والجديد فإنه لا يألفه أحد ، ومن يلبسه يكون سخرية الساخرين ، وأضحكة الضاحكين ، وقد كنا ولنا قديم خالص عرفنا به ، واعتزلنا الناس فيه ، فكانوا في راحة منا ، وكنا في راحة منهم ، وقد أردنا الآن أن نتصل بالناس في جديدهم ، فلنأخذ بهذا الجديد كله بينهم ، كما أخذنا بقديمنا كله حين اعتزلناهم ، لنألفهم ويألفونا في جديدينا ، ولا يكون لهم أى مأخذ علينا .

ياقومنا ، لقد بلغ بنا التوقيع بين القديم والحديث إلى حد الوقوع في التناقض بينهما ، فندرس في القديم ما يناقض الحديث ، وندرس في الحديث ما يناقض القديم ، كما ندرس في تاريخ الفلسفة على الأسلوب الحديث أن الفلاسفة كانوا رجالاً من أصحاب الفكر الحر ، ونعده هذا مفخرة لهم ، فإذا تركنا تاريخ الفلسفة إلى علم التوحيد من علومنا القديمة درسنا فيه أن الفلاسفة كفار ، وحررنا الاشتغال بفلسفتهم ، وكما ندرس في تاريخ الأدب العربي على

الأسلوب الحديث أن كتابة التصنيف ابتدأت في الانحطاط من أوائل الحكم
العثماني التركي ، فاخترع تأليف الحواشي والتقارير ، وضعفت عباراتها
وازدادت تعقيداً وغموضاً ، حتى صار هذا مما يتنافس فيه ، ويظن في صاحبه
العلم والدقة ، فإذا تركنا تاريخ الأدب العربي إلى علومنا القديمة وجدناها
لاتزال تدرس في هذه الكتب الغامضة المعقّدة ، ولا يمكن أن يوجد في
الدنيا تعليم أسوأ من تعليم يناقض بعضه بعضاً ، وقد آن لنا أن نتخلص
من هذا الفساد ، ليزول هذا الاضطراب ، ويحل محله النظام والاستقرار^(١).

إلى الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرزاق

لما تولى الشيخ مصطفى عبد الرزاق منصب شيخ الأزهر سنة ١٣٦٤ هـ
١٩٤٤ م كتبت إليه ما يأتي :

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر
السلام عليكم ورحمة الله -- وبعد -- فأكتب هذا إلى فضيلتكم لوجه
الله تعالى ، وما أريد به إلا الإصلاح ، وقد مضى على اشتغالي بالتدريس
أكثر من ثمان وعشرين سنة ، عرفت فيها كيف أضحى في سبيل ما أراه من
الإصلاح ، ولم أعرف أن أتخذ رأي فيه وسيلة لغرض من الأغراض .
يا صاحب الفضيلة -- كان رأي الأستاذ الإمام محمد عبده حين بدأ في
إصلاح الأزهر أن يقضى على كل نقص فيه ، فيستبدل بكتبه القديمة كتباً
جديدة تسرى فيها روح العلم ، ويفتح في علومه باب الاجتهاد ، ويدخل فيه
العلوم الحديثة ، ولكن أولياء الأمور لم يوافقوه على هذا الإصلاح الكامل ،
ورأوا أن يأخذوا الإصلاح بالتدرج ، فاكتمفوا بإدخال بعض العلوم الحديثة
في الأزهر ، وتركوا الكتب القديمة والعلوم القديمة على حالها ، وهي أصل
الدم ، وعلة الفساد ، ولم يكن بعد هذا إلا أن وقف الإصلاح عند ذلك
الحد ، ولم يمض في سبيل التدرج ، وقد أراد الشيخ المراغي في عهده الأول
أن يصل بالإصلاح إلى الغاية التي أرادها الشيخ محمد عبده ، فحالت بعض
الظروف دون وصوله إليها ، ولو نجح في الوصول إليها لسجل له التاريخ
أعظم صفحة في تاريخ الإصلاح .

وقد أراد الله تعالى أن تكون شيخاً للأزهر بعده ، ولك من ثقافتك
الحديثة ما يؤهلك للوصول إلى هذه الغاية ، لننقل الأزهر إلى التجديد الصحيح ،
وتجعله الجامعة العلمية الصالحة لقيادة المسلمين في هذا العصر .

عبد المتعال الضعيفي المدرس بكلية اللغة العربية

فلما وصله هذا طلبني إليه ، فكلمني في شأن هذا الإصلاح ، وأخبرني بأن
ما ذكرته عنه في كتابي إليه يحمل يحتاج إلى تفصيل ، فعدت وكتبت إليه
ما يأتي :

إن العلوم التي نسميها الآن علوماً حديثة كانت علوماً قديمة تدرس في
الأزهر وغيره ، وإنما سميت علوماً حديثة لأنها جددت في عصرنا ، وأصلحت
حتى صارت إلى شكل حديث يخالف شكلها القديم إلى حد كبير ، وكان على
الأزهر حين قبل هذه العلوم بشكلها الحديث أن ينظر فيما بقي من علومه
القديمة ، ليجددها بشكل يلائم هذه العلوم الحديثة ، ويكون هناك انسجام
بين جميع العلوم التي تدرس فيه ، ويصير إلى نهضة تامة شاملة ، يكون لها
أثرها في أهله ، وتقضى على جمود المسلمين في عصرنا ، وتجعلهم يفهمون دينهم
فهماً صحيحاً ، فينض بهم كما نهض بأسلافهم .

ولكن الأزهر أبي إلا أن يبقى على قديمه فيما عدا العلوم الحديثة ، فالتوى
فيه الإصلاح ، ولم يؤدّ إلى الغاية المقصودة ، وهي النهوض بالمسلمين في
دينهم وديناهم ، بل صار الأزهر بهذا الإصلاح الملتوى إلى أسوأ مما كان
فيه ، لأنه كان فيه شيء من الروحية على عهده القديم ، وإن كانت روحية
تناسب حاله فيه ، أما الآن فإنه لا شيء فيه من الروحية ، لأنه نسي رسالته
في العالم الإسلامي ، وتعلق بما تعلقت به المدارس التي جعلها الإنجليز آلة
للووظائف ، وبهذا صار الأزهر كهذه المدارس لا يقصد إلى غاية دينية أو وطنية ،
وإنما يقصد الوظائف وما يكفي في الوصول إليها من التعليم والتشقيف .

فلا بُدّ من تقويم هذا الإصلاح ليقضى أولاً على ما بقي في الأزهر من
آثار الجمود ، ثم يوجه الأزهر إلى رسالته في العالم الإسلامي أولاً وبالذات ،
فلا تكون الوظائف هي الغاية المقصودة منه ، بل تأتي إليه بنفسها من غير
أن يسعى هو إليها ، وهذا يكون بإصلاح الكتب القديمة التي تدرس فيه ،
وبإصلاح علومه القديمة ، وبإصلاح المعلمين .

فأما إصلاح الكتب فيكون بأن نستبدل بكتبه ذات المتون والشروح والحواشي والتقارير كتباً أخرى لا تُعنى بدراسة الألفاظ ، وإنما تعنى بدراسة العلوم ، ويكون أسلوبها مماثلاً للأسلوب العلمى الحديث ، ليألف الطلاب دراستها ، وتربهم على هذا الأسلوب الذى يؤهلهم للحياة العلمية فى عصرنا ، ويمكن هذا بأن تؤلف لجنة فى الأزهر من العلماء المسلمين بالأسلوب العلمى الحديث ، ليقوم أعضاؤها بوضع كتب جديدة تدرس فى الأزهر والمعاهد الدينية ، ويستغنى بها عن تلك الكتب القديمة .

وأما إصلاح العلوم فيكون بفتح باب الاجتهاد والتجديد فيها ، وكل علومنا فى حاجة إلى فتح باب الاجتهاد والتجديد ، ولا فرق فيها بين العلوم الدينية والعربية والعقلية ، وهذا علم التوحيد قد يرى أنه لا مجال فيه للاجتهاد والتجديد ، لأنه يتعلق بمسائل الاعتقاد ، والشائع بيننا أن هذه المسائل لا تقبل الاجتهاد ، ولكن هذا العلم أشد علومنا حاجة إلى الإصلاح ، ليقضى على هذا الذى شاع فيه بالباطل ، وتقوم دراسته على أساس أن مسائله الخلافية بين الفرق الاسلامية مما يقبل الاجتهاد ، فيكون المصيب فيها مأجوراً ، ويكون المخطئ فيها معذوراً ، ولا يكون آثماً ولا فاسقاً كما تذهب إليه دراسته القديمة ، وهذه الدراسة الجديدة فى علم التوحيد تجعل منه أداة وفاق بين المسلمين ، ولا تجعل منه أداة شقاق بينهم ، كما هو حاله فى دراسته القديمة ، لأنها دراسة جامدة متعصبة ، ترمى فيها الفرق الاسلامية بألفاظ التكفير والتفسيق ، وترى أن العقائد لا مجال فيها للاجتهاد ، مع أن الحديث الذى ورد بأجر المجتهد أصاب أو أخطأ مطلق لا تقييد فيه ، فهو يشمل العقائد كما يشمل الأحكام الفقهية ، وقد اختلف أهل السنة فى العقائد بين سلف وخلف ، واختلف الخلف فيها بين أشعرية وماتريدية ، فلم يؤثر هذا الخلاف شيئاً فيما بينهم ، والخلاف إنما يكون عن اجتهاد ، وحينئذ لا يمكنهم أن يمنعوا الاجتهاد فى العقائد ، لأنهم أجازوه فيما بينهم ،

ولا يصح أن يجزوه فيما بينهم ويمنعوا منه غيرهم ، وليس معنى هذا أن كل مسائل العقائد تقبل الاجتهاد ، لأنها منها ما لا يقبل الاجتهاد كالاعتقاد في وجود الله تعالى ، كما أن من الأحكام الفقهية ما لا يقبل الاجتهاد كوجوب الصلاة ونحوه .

وإما إصلاح المعلمين فيكون بنشر فكرة التجديد بينهم ، لأن جمهورهم لا يزال يؤمن ببقاء كتبنا وعلومنا القديمة على حالها ، وينفر من دعوى التجديد فيها ، ويرى أنه لا علم إلا ما في هذه الكتب ، ولا فهم إلا ما يكون في بحث ألفاظها ، ولكن جمهورهم الآن من خريجي النظام الحديث ، ومن السهل إقناعهم بحاجتنا إلى التجديد في كتبنا وعلومنا ، ومن السهل أخذهم بوسائل التجديد فيها ، لأنهم مع هذا عندهم استعداد للأخذ بهذه الوسائل ، وليسوا كشيوخنا القدامى في تعذر أخذهم بها ، لطول إلفهم للأساليب القديمة ، ومن يطول إلفه شيء يصعب أن يتركه إلى غيره ، وهذا إلى أنهم قضوا أكثر عمرهم في عزلة عن الناس ، ومجافاة للحياة العلمية الحديثة ، بخلاف خريجي النظام الحديث ، لأنهم لم يعيشوا في مثل هذه العزلة ، ولم يحافوا الحياة العلمية الحديثة ، فهم لهذا ألين طبعاً ، وأقرب إلى الاقتناع بحاجتنا إلى التجديد ، فإذا وجدوا المجدد الحازم استجابوا له ، وساروا في طريق الإصلاح إلى نهايته .

ابن خلدون والطريقة الأزهرية في التعليم

لا يزال كثير بيننا يعتز بطريقةنا الأزهرية في التعليم ، ولقد سمعت في العام الماضي من بعض رؤسائنا وقد جرى ذكر كلية اللغة العربية وكلية دار العلوم أن وظيفة الأولى هي المحافظة على الصبغة الأزهرية ، بأن تستمر الدراسة فيها على الطريقة الأزهرية في العناية أولاً بتحليل عبارات الكتب ، ليربي ملكة الفهم في الطلاب ، ولقد ذكرت فيما مضى رأى الشيخ محمد عبده وغيره في هذه الطريقة على ما انتهت إليه من الفساد في عصرنا ، والآن سأذكر رأى المؤرخ الفيلسوف عبد الرحمن بن خلدون في هذه الطريقة لأول ظهورها ، وكانت لم تصل إلى ما وصلت إليه من الفساد في أيامنا .

دخل القرن التاسع الهجري على الشرق الإسلامى وقد انتهت فيه الفلسفة الإسلامية بعد الإمام الغزالى ، وكانت حرة طليقة تبحث في كتاب الكون^(١) وتسير في طريق التقدم والنهوض ، فأراد القاضى عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجى أن يلخصها في كتاب له سماه المواقف ، ليقيد بها فيه تقييدا ، ويجعله متنا تدرس فيه الفلسفة على طريقة درس المتن ، بعد أن كانت تدرس في كتاب الكون ، فانصرف بهذا علماء الشرق الإسلامى عن البحث الفلسفى المفيد فى العلم ، إلى البحث الفلسفى فى عبارات الكتب ، لتكون فلسفتنا فلسفة الناظر لا تخفى ولا تسمن من جوع ، ولا تقدم بل تؤخر .

وقد أخذ السعد التفتازانى والسيد الجرجانى تلك الطريقة عن شيخهما عضد الدين ، وتوسّعاً فيها توسعاً كبيراً ، ووضعاً على أساسها ما لا يحصى من الشروح والحواشى والتقارير ، وكان للسعد والسيد مكانة فى دولة تيمورلنك ،

(١) هذا البحث هو الوارد فى قوله تعالى (قل انظروا ماذا فى السماوات والأرض) .

وكانت أقوى دولة إسلامية في ذلك العهد ، فذاع صيتهما بذلك ، وانتشرت
طريقتيهما في التعليم والتأليف ، حتى جاء في كتاب — الشقائق النعمانية في علماء
الدولة العثمانية — أن طلبية العلم في دولة آل عثمان كانوا يعطلون يوم الجمعة
والثلاثاء إلى زمن شمس الدين محمد بن حمزة الفناري ، فزادهم يوم الاثنين إلى
هذين اليومين ، ليشغّلوا فيه بنسخ كتب السعد التفتازاني ، لأنها اشتهرت
في زمانه ، ورغب الطلاب في قراءتها ، وكانت لا توجد بالشراف لعدم انتشار
نسخها ، فاحتاجوا إلى الاشتغال بكتابتها .

وقد انتقل إلى مصر بعض تلاميذ السعد والسيد ، فأخذوا يجتهدون في
نشر طريقة أستاذيهما فيها ، وكان أشهرهم محي الدين محمد بن سليمان
الكافيجي ، وقد لقب بهذا لكثرته تدريسه كتاب الكافية في النحو ، وكانت
الدولة في مصر في ذلك العهد لسلطين المماليك ، وكانوا يبالغون في إكرام
من يرحل إليهم من أولئك العلماء ، ويقدمونهم على علماء مصر وغيرها من
البلاد العربية ، لما كان بينهم وبين أولئك العلماء من صلة النسب ، فلما رحل
الكافيجي إلى مصر قرّبه سلاطينها إليهم ، وجعلوا له نفوذاً عظيماً في دولتهم ،
فخضعت له في مصر الرجال ، وذلت له فيها الأعناق ، وطار له فيها صيت
عظيم ، وكانوا يتزاحمون عنده من كل فن ومذهب ، لأنه كان يجمع بين
المعقول والمنقول ، وقد تقدم طلابه في حياته حتى صاروا أعيان وقته ،
لما كان له من النفوذ العظيم في دولة المماليك .

ولم تكن ميزة الكافيجي على علماء مصر وغيرها من البلاد العربية إلا
براعته في تحليل الألفاظ على طريقة أستاذه السعد والسيد ، واستعمال
الأساليب الفلسفية استعمالاً عقيماً لا ثمرة له ، ولا سيما في العلوم الثقلية ،
وقد ذكر السخاوي في كتابه — الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع —
أنه كان يسلك في فتاواه الدينية البسط والإسهاب والتوسع في المعقول ،
بحيث لا يحصل الغرض منها إلا بتكلف ، وربما لا يحصل ، وقد تصادم

المنقول وتخالفه . وجاء في كتاب الشقائق النعمانية أن جلال الدين السيوطي ذكر أنه قال له يوماً : ما إعراب زيد قائم ؟ فقال : قد صرنا في مقام الصغار ، نسأل عن هذا ! فقال له الكافيجي وكان من شيوخه : في — زيد قائم — مائة وثلاثون بحثاً . فقال له السيوطي : لا أقوم من هذا المجلس حتى أستفيدها . فأخرج الكافيجي له تذكرتها فنقاهما منه .

وقد تنبه الفيلسوف المؤرخ ابن خلدون إلى خطر مثل هذا على العلم لأول ظهوره ، فذكر صاحب كتاب الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع أنه كان يتبع طريقة القدماء في التعليم ، كالغزالي وغيره من العلماء المتقدمين ، وأنه كان يحطّ من الطريقة التي أحدثها طلبة العجم في التوغل في المشاهدة اللفظية ، وقد نسب هذه الطريقة إلى القاضي عضد الدين وتلاميذه .

وكان ابن خلدون من بقايا الفلاسفة الذين يرون أن مجال البحث الفلسفي هو كتاب الـكون ، لا عبارات الكتب والمتون ، فلم يرض عن تلك الطريقة التي تجعل في — زيد قائم — مائة وثلاثين بحثاً ، فلا شك أن هذه البحوث في مثل هذا لا قيمة لها ، وإنما هو إفلاس في العلم أخذ يوجهه هذه الوجهة الخاطئة ، ليكون علمنا هزلاً لا جدّاً ، وطبلاً أجوف لا يحوي شيئاً . ولكن ابن خلدون لم يجد من يسمع له في عصره ، لنسير في تلك الطريقة العقيمة فيما توالى من القرون بعد ذلك القرن ، وتسير أوروبا في البحث الفلسفي في كتاب الـكون ، فنصل إلى ذلك التأخر الذي وصلنا إليه ، وتصل أوروبا إلى تلك العظمة التي وصلت إليها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

بين أخوين في كليتين

عادت المياه إلى مجاريها في كلية دار العلوم بعد أن عادت تستمدُّ طلابها من أبناء الأزهر ، فلم يبق هناك شيء بين أبنائها وأبناء كلية اللغة العربية ، لأن أساتذتها من أبناء الأزهر الذين التحقوا بها قديماً ، وطلابها اليوم من أبناء الأزهر الذين زاملوا إخوانهم به تسع سنين أو أكثر ، يدرس بعضهم بجوار بعض علوماً تأمر بالتواصل ، وتبحث على التراحم ، والعلم رَحِمَ بين أهله ، فإذا لم يكن هناك تواصل بين أهله كان في هذا دليل على أنه علم فاسد ، لا يسمو بالروح ، ولا يرقى بالخلق ، ومثل هذا العلم عدمه خير من وجوده ، لأنه يضر بالدين والوطن ، ويبعث على الفرقة والانقسام .

لقد نهضت مدرسة دار العلوم في نشأتها بفضل نوابغ من علماء الأزهر مثل الشيخ محمد عبده والشيخ حسن الطويل ، وبفضل نوابغ من طلابه آثروا الالتحاق بها ، مثل الشيخ عبد العزيز جاويز وحفي ناصف بك ، فلا يصح أبداً أن تنسى هذا الماضي المجيد ، ولا أن تجهل أن أبناء الأزهر أقدر من غيرهم على تأدية رسالتهم ، كما حصل منها في عهد ذهب إلى غير رجعة . وقد أنشئت كلية اللغة العربية فلم تجد شيئاً في أن تضم إلى أساتذتها من علماء الأزهر بعض أساتذة دار العلوم ، بل نظرت إليهم كما ينظر الأخ إلى أخيه ، لأنهم في الأصل أبناء بيت واحد ، ولا يصح أن يفرق بينهم اختلاف اتجاههم في آخر حياتهم ، وقديماً قال أبو تمام :

كَمْ مَنْزِلٍ فِي الْأَرْضِ يَأْلِفُهُ الْفَقِي وَحَنِينُهُ أَبَدًا لِأَوَّلِ مَنْزِلِ
نَقَلَ فُؤَادَكَ مَا اسْتَطَعَتْ مِنَ الْهَوَى مَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ

وقد نهضت كلية اللغة العربية إلى المستوى الذي وصلت إليه دار العلوم بفضل أولئك الأساتذة جميعاً ، ولا يمكن أن تنكر فضل من نهض بها من الفريقين .

فليس بين أبناء الكليتين بعد هذا إلا ما يوجب تعاونهما على خدمة اللغة العربية ، والنهوض بعلومها نهضة تليق بهما ككليتين من الكليات الحديثة التي تطفر إلى الأمام بخطى واسعة ، ليكون بينهما جهاد مشترك في تلك الغاية النبيلة ، يطلع كل منا على ما عند الآخر فيه ، ولا يرضى عليه بشيء مما عنده .

وقد ذهب كل ما يوجب الفرقة بين الكليتين ، لأن المدارس الابتدائية والثانوية قد صارت من السكرة بحيث لا تكفي الكليتان لحاجتها من المدرسين ، ولم يبق من أسباب هذه الفرقة إلا ما يحصل كل سنة عند انتساب الطلاب إلى الكليتين ، إذ تتبع في هذا طريقا يوجب الفرقة ، ويعطل المنتسبين عن الاشتغال بالتدريس في الكليتين زمنا قد يمتد إلى شهرين ، وفي هذا ما فيه من الضرر على العلم .

وإنى أرى أن تجعل السنة الخامسة بالأقسام الثانوية بالمعاهد الدينية سنة توجيهية ، كالسنة التوجيهية التي توجد في المدارس الثانوية ، فيوزع فيها الطلاب إلى شعب ثلاث : شعبة العلوم العربية ، وشعبة العلوم الفقهية ، وشعبة العلوم الكلامية . وتقتصر الشعبة الأولى على كلية اللغة العربية وكلية دار العلوم ، وتقتصر الشعبة الثانية على كلية الشريعة ، وتقتصر الشعبة الثالثة على كلية أصول الدين ^(١) .

ويقسم طلاب الشعبة الأولى مناصفة بين كلية اللغة العربية وكلية دار العلوم ، بحيث لا تقبل كلية منهما إلا النصف فقط عند تقديم أوراق الانتساب إليها ، فإذا تقدم إليها بعده طالب لم تقبل منه أوراق انتسابه ، ولا شك أن هذا أفضل مما نفعله الآن ، إذ يؤدي بنا إلى منازعات لا فائدة فيها ، بل قد تصرّف بنا في المستقبل ، لأن الأمة لا يمكن أن يتسع صدرها طويلا لهذه المنازعات بين أبنائها ، وهي تسعى كل السعى في جعل وحدتها كاملة .

(١) قد ناديت بهذا الاقتراح في دروسى وغيرها من سنة ، وقد نادى به الطلاب الآن .

الدراسات العليا

كان تحويل مدرسة دار العلوم إلى كلية تسمى كلية دار العلوم خيراً وبركة على الكليات الأزهرية عموماً ، وعلى كلية اللغة العربية خصوصاً ، بل كان الخير والبركة في إعادة فتح أبواب مدرسة دار العلوم أو كلية دار العلوم لحملة الشهادة الثانوية الأزهرية ، فقد صار طلبة الكليات الأزهرية يتطلعون إلى إخوانهم بكلية دار العلوم ، ولا يرضون أن يسبقوهم في دراسة من الدراسات ، ولا سيما بعد اتصافهم بهم في المدارس الابتدائية والثانوية .

فلما أنشئت الدراسات العليا في كلية دار العلوم لنيل ما يسمونه من الشهادات بالمجستير والدكتوراه ، رأى طلبة الكليات الأزهرية أنهم سيكونون دون إخوانهم خريجي كلية دار العلوم في هاتين الشهادات ، فقاموا يطلبون فتح باب هذه الدراسات العليا في كليتهم ، ليحصلوا بها على شهادة أرقى من الشهادة العالية وشهادة إجازة التدريس ، وتكون بعد الحصول على الشهادة العالية ، ولأصحاب الدرجات العالية في هذه الشهادة ، لأن هذه الدراسات يقصد منها تربية ملكة البحث الحديث في النابغين من الطلاب ، وقوة الابتكار في العلوم ، ومثل هذا لا يتسنى لكل طالب ، بل لا يقوى عليه إلا من هو فوق المتوسط من الطلاب ، ويكفي من دونهم الحصول على إجازة التدريس بعد الشهادة العالية .

وإنه لمن أحسن المصادفات أن يكون طلب الدراسات العليا بشكها الحديث في عهد شيخ الأزهر الحاضر ، لأنه قد نادى من أول يوم تولى فيه منصبه بأنه يريد التخلص من الطريقة الأزهرية القديمة ، لتصبح الدراسة في الأزهر والمعاهد الدينية دراسة حديثة مناسبة لعصرنا الحديث ، وقد نادى الشيخ المراغي رحمه الله قبله بمثل ماينادى به الآن ، فلم يستجب أحد لندائه ،

لأنه لم يجد من ظروف الطلاب ما يجده الآن شيخ الأزهر الحاضر، فلينتهزها فرصة لم تُسَوِّتْ غيره قبله، وليعمل عاجلاً على فتح باب هذه الدراسات العليا، لينشئ الأزهر الحديث الذي يريده.

والطلاب يريدون من هذه الدراسات العليا أن تكون دراسة حديثة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، فلا يرضون أن تكون الدراسة العليا للنحو في كتاب كشرح الكافية، ولا أن تكون الدراسة العليا لعلوم البلاغة في كتاب كالمطوّل أو الأطول، فهذا عهد قد مضى زمنه، وإنما يريدونها محاضرات حديثة في العلوم، يكون فيها للأساتذة الذين يلقونها آراؤهم الحديثة، وبحوثهم المبتكرة، ليفتحوا عقول الطلاب للبحث الحديث، ويهيئوهم للابتكار والتجديد، ومثل هذا لا يمكن في دراستنا القديمة التي يراد منها تفهيم السكتب للطلاب، لأنه لا يمكن الوصول من هذه الدراسة إلى جديد، وغاية ما يمكن أن نصل إليه منها أن نزيد من الطلاب الذين نفهمهم هذه السكتب نسخاً ناطقة منها، فلا يمتازون إلا بأنهم نسخ ناطقة من السكتب، ومثل هذا لا يشرفهم بشيء، وإنما يشرفهم أن يكونوا علماء لهم رأى جديد في العلم.

وإنى أرى أن يكون لنا في هذه الدراسات العليا شهادتان: أولاهما شهادة العالمية بدرجة أستاذ، وتكون بعد ثلاث سنين تقضى في هذه الدراسة، والثانية شهادة العالمية بدرجة بحاث أو عيّنم، وتكون بعد سنتين زائدتين على الثلاث السابقة.

وبهذا يمكننا أن نصل إلى علماء متبحرين في العلوم، يصلون فيها إلى درجة الاجتهاد كما كان سلفنا الصالح، مثل الغزالي وابن رشد وغيرهما من فطاحل السلف، ويسمّون بكلياتنا إلى ما وصلت إليه الكليات الأوبية، في عصرنا، فيجمع بين مجد الماضي والحاضر جامعا، ونون عربكيين يكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

صفحة بيضاء جديدة في تاريخ الأزهر

تولى الأستاذ طه حسين وزارة المعارف المصرية في الوزارة الشعبية الحاضرة ، فكان أول وزير أزهرى تولى هذه الوزارة ، وأول وزير نجاح في إدارتها أعظم نجاح ، فقد أراد قُبَّيل السنة الدراسية الحاضرة أن يفتح أبواب التعليم الابتدائى والثانوى لكل من يريده من الطبقتين المتوسطة والفقيرة ، من غير أن يأخذ من أبنائهما أجر آ عليه ، فتطلعت إليه العيون كيف يمكنه تنفيذ هذا العمل العظيم في ذلك الوقت القصير ، وهو يحتاج إلى ما يحتاج إليه من المباني ، ويحتاج إلى ما يحتاج إليه من المدرسين ، ولما لم يمكنه بالعزم الأزهرى أن يصل إلى كل ما أراده ، فأُنشئت له كل المباني ، وتيسر له الحصول على المدرسين ، ودخل أبناء الشعب المدارس الابتدائية والثانوية في سهولة ويسر ، بعد أن كانوا في كل سنة يلاقون من الصعوبة ما يلاقون في دخول هذه المدارس ، لأن القائمين على وزارة المعارف لم يكن عندهم رغبة في نشر التعليم بين أبناء الشعب ، ولا في تيسيره لكل من يريده من أبنائه ، مع أنه يوجد من العوامل الداخلية والخارجية ما ينادى بالتسوية بين أبناء الشعب في التعليم ، ليشعروا جميعاً بأنهم سواء فيه ، وليجد الفقير باب النهوض مفتوحاً أمامه كما يجده الغنى ، فلا يعترضه بأس ولا قنوط ، ولا يقوم بنفسه حقد أو كراهية لدولته ، فيخلص لها كل الإخلاص ، ولا يسمع لمن يريد أن يفسده عليها ، ويحمله على التماس العدل من غيرها .

وهذه صفحة بيضاء جديدة في تاريخ الأزهر ، لأن الأستاذ طه حسين إنما اكتسب هذه القوة من جمعه بين الثقافة القديمة والحديثة ، فإن جمعه بين الثقافتين جعله لا يشعر بنقص في نفسه ، كما يشعر غيره ممن يقتصر على الثقافة القديمة وحدها ، أو يقتصر على الثقافة الحديثة وحدها ، وقد اكتسب الأستاذ طه حسين ثقافته القديمة من الأزهر ، وعلى أساسها قامت ثقافته الحديثة ، والفضل كل الفضل في البناء لأساسه ، لأنه إذا لم يكن قوياً متيناً

كان البناء ضعيفاً ، ولا يلبث أن يظهر ضعفه وينهار ، ويكفى في عظمة الأستاذ طه حسين أن شهدت وزيرة إنجليزية زارت مصر في هذه الأيام بأنه أعظم وزير معارف رأته .

ولا شك أنه بمقدار ما وصل إليه الأستاذ طه حسين الآن يعظم دين الأزهر عليه ، ولا يصح له أن ينسى هذا الدين ، ولا أن يترك الوفاء به فيما وصل إليه من القدرة على أدائه ، ولا سيما إذا كان ما يريده الأزهر في الوفاء بهذا الدين نتيجة لما قام به الأستاذ طه حسين من نشر التعليم الابتدائي والثانوي بغير أجر .

فقد كانت ميزة الأزهر والمعاهد الدينية على المدارس المدنية أنه يعلم الطلاب بغير أجر ، ويساعدهم بما يعطيه لهم من الأوقاف التي حبسها عليهم أمرؤنا وأغنيأؤنا السالفون ، فلما قام الأستاذ طه حسين بما قام به جعل المدارس المدنية أكثر امتيازاً في هذا من الأزهر والمعاهد الدينية ، فقلَّ الإقبال عليها في هذه السنة ، ونحن لانزال في أول هذه المرحلة ، ولا يعلم إلا الله ما يكون عليه حال الأزهر والمعاهد الدينية إذا وصلنا إلى نهايتها ، فعلى الأستاذ طه حسين أن يداوى ما ترتب على عمله في معهده الأول ، بأن يحمل الوزارة التي يشترك فيها على أن تسوى بين أبنائه وأبناء المدارس المدنية في كل شيء ، حتى لا يشعر أبنأؤه بنقص مادّيٍّ أو أدبي عن غيرهم ، ولا يرى واحد منهم أنه ينظر إليه على أنه أقلُّ منزلة من غيره .

وعليّنا معشر الأزهريين أن نراعي هذه الظروف الجديدة في حياتنا ، فنفتح أبوابنا أيضاً على مصرعيها لأبناء المدارس الأولية ، ونسكتفي منهم بالقدر الذي يحفظونه من القرآن وإن كان قليلاً ، على أن نقوم بتحفيظهم ما بقي منه في معاهدنا ، ولا يصح أن نكلف الحكومة بإنشاء مدارس تحضيرية لمعاهدنا ، لأنها قد تحتاج بأن مصلحة البلاد في توحيد التعليم في هذه المرحلة ، فلنكن ميسرين لامعسرين ، ليستقيم الأمر بيننا وبين الحكومة ، ويستقر نظام التعليم في بلادنا .

أمل الأزهر في الفاروق

هذا هو تاريخ الإصلاح في الأزهر ، وقد أراد الله تعالى أن يبقى فيه للفاروق حفظه الله أمل أي أمل ، أمل الأزهر الحديث الذي ينتظر منه تحقيقه ، ليكمل به فضل الأسرة العلوية السكرية على مصر الحديثة ، فهي التي جاهدت في إصلاحها حتى وصلت بها إلى هذه الغاية ، وانتقلت بها من ظلمة القرون الوسطى إلى النور الذي أضاء ربوعها ، ونشر معالم القرون الحديثة في أنحائها ، فسبقت غيرها من الأقطار الشرقية بأكثر من مائة سنة ، حتى صارت الآن قبلة هذه الأقطار ، وأصبحت قدوتها في الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة .

وكان الواجب أن يكون لنا الآن أزهر حديث كمصر الحديثة ، لتنسجم مصر المدنية ومصر الدينية ، ولا تعوق إحداها الأخرى في طريق النهوض ، نعم كان من الواجب أن يكون لنا الآن أزهر حديث له قدرة على حل المشكلات الدينية الحديثة ، فلا يتركها تقف حجرة عثرة في سبيل نهوض مصر ، بل في سبيل نهوض العالم الإسلامي كله ، كما يتركها الأزهر الآن من غير حل ، لأنه لم يصل إلى الإصلاح الذي يعطيه القدرة على حلها ، وبهبه العلم الصحيح الذي يفتح عيون أهله لترى هذه المشكلات ، وتسعى لها في حل صحيح يرفع هذا الحرج الذي يملأ صدور المسلمين ضيقاً في عصرنا ، ويجعلهم في حيرة من أمر دينهم ودنياهم ، ويوقعهم في يأس من صلاح حالهم ، وهذا اليأس من شر ما تبلى به الأمم في حياتها ، لأنه إذا استمر فيها كان نذير موتها وفنائها .

والأزهر الحديث لا يتحقق إلا في اليوم الذي يقضى فيه على السكتب القديمة التي لاتزال الدراسة الأزهرية تقوم على أساسها ، وتعتمد عليها من

بدايتها إلى نهايتها ، وهى الكتب التى أنكر الشيخ حسن العطار من شيوخ الأزهر اعتمادنا عليها ، وذكر الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية أنه مكث عشر سنين يكمنس من دماغه معلق فيه من آثارها ، ومع هذا لم يبلغ ما يريد له من النظافة ، وذكر الشيخ الأحمدي الظواهري من شيوخ الأزهر أنها لا تختار من جيد ما ألفه السلف ، وإنما تختار من الردى القليل الفائدة ، وذكر الشيخ المراغى من شيوخ الأزهر أنها لا توجد فيها روح العلم ، ويشاركهم فى هذا رأى الآن الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر^(١) وكثير من أفاضل العلماء ، مثل الشيخ محمود أبى العيون^(٢) والشيخ محمود شلتوت ، والشيخ محمد المدنى^(٣)

وهذا هو أمل الأزهر فى الفاروق حفظه الله ، لتضاف إلى مآثره الغراء مآثرة إنشاء الأزهر الحديث ، وستكون فى تاريخه الكريم مآثرة المآثر ، وفى ملكه العظيم مفخرة المفاخر ، وإنا لنأمل أن تتم بهذا وزارتنا الشعبية ، لتضيف به إلى مآثرها أعظم مآثرة ، لأنه لا يمكن نهوض البلاد إلا بنهوض عامة الشعب ، ولا يمكن نهوض عامة الشعب إلا بنهوض الأزهر ، لأنه هو الذى يوجه عقيدتهم التوجيه الصالح .

١٣٧٠/٤/٣ — ١٩٥١/١/١١

(١) أنظر ص ١٣٨ ، ١٣٩ من الكتاب .

(٢) أنظر ص ٥ من كتابه الجامع الأزهر .

(٣) أنظر ص ٢٣١ من الكتاب .

ملحق أول^(١)

نظرات في متن الآجرومية

رب إني أريد الإصلاح ما استطعت ، وما توفيق إلابك وعليك توكلت ،
وسأمضي في هذا السبيل مع هذا الجود الذي يوجب اليأس ، ويبعث في
النفس الأسى ، ولسكنها عشر سنين أو أقل لا تمضي حتى يدركنا الله بنصر
من عنده ، وهنالك يقضى الله ما يقضى على كل من يقف حجر عثرة في سبيل
الإصلاح ، فليرحم أنفسهم المناوئون والجامدون ، فكل آت قريب .

وبعد فإننا لا نزال ندرس متن الآجرومية للمبتدئين في علم النحو ، في
حين أن غيرنا من رجال التعليم في مصر وغيرها قد هجروه من عشرات من
السنين ، فإن هذا المتن في كثير من أبوابه مجمل إجمالاً يضيع معه الغرض
المقصود من حفظه ، إذ لا يمكن المبتدئ استنباط المراد تفصيلاً منه ، أو
ناقص نقصاً يجعل المذكور في الباب قليل الفائدة ، كما في باب النعت و باب
(لا) هذا إلى ما في تعليم المبتدئين بطريقة شرح المتن من تصعيب التعليم
عليهم ، وصرف المدرس عن اختيار أسهل الطرق لفهم مسائل العلوم ، إلى
اختيار أسهلها لفهم عبارات المتن ، ومن تقييده بعبارات المتن في تأدية
الدرس ، فلا يمكنه أن يتركها إلى عبارات يراها أسهل في الفهم ، وهذا
ما أراه إجمالاً في هذا المتن ، وإليك التفصيل :

باب الكلام :

لأأس أن أذكر بالتفصيل أول درس يأخذه المبتدئ في هذا المتن .
يقول ابن آجرثوم (الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع) فيشرح
الاستاذ ذلك لهؤلاء المبتدئين بما يأتي :

(١) نشر هذا بأول عدد من مجلة لي سميتها — المجلة الأزهرية — ظهر في غرة شعبان

الكلام لغة كل ما أفاد من إشارة أو عقد أو نصب أو غيرهما ، أو مأخوذ من السكلم وهو الجرح . واصطلاحاً اللفظ المركب المفيد بالوضع ، واللفظ لغة الطرح والرمي ، وفي اصطلاح النحاة الصوت المشتتمل على بعض الحروف الهجائية ، وهذا قيد في التعريف خرج به مثل صوت الحمار ، والمركب عند النحويين ما تركب من كلمتين فأكثر ، وهذا قيد خرج به اللفظ المفرد ، والمفيد عندهم ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها من المتكلم ، وهذا قيد خرج به المركب الذي لم يفد ، والوضع في اللغة الإيقاط ، وفي الاصطلاح جعل اللفظ دليلاً على المعنى ، ولا بد أن يقيد الوضع بالعربي ، ليخرج الموضوع بالوضع التركي ونحوه ، ويدخل الموضوع بالوضع العربي فهذا تعريف منطقي نكلف به المبتدئ في أول درس ، ليفهم مواقع قيوده إدخالا وإخراجاً ، ومعنى ألفاظه لغة واصطلاحاً الخ الخ ، فيالله من هذا التعسف ، ويارجال التربية تعالوا فانظروا ماذا نصنع ؟

وكل الدروس التي تأتي بعد هذا الدرس مثله ، وأصعب منه ، يوقعنا فيها هذا المتن ، فهل ليس في الإمكان أحسن منه لتعليم المبتدئين ؟ لا أظن أحداً ولو بلغ تعصبه ما بلغ يجرأ أن يقول ذلك ، ولكن متن الآجرومية مبارك ، ولهم في إثبات ذلك قصة مشهورة ، وهذا كل ما يقولون ، ولكني لا أدري ما للتعليم والبركة ؟ إن البركة تطلب في غير التعليم ، أما التعليم فلا يطلب فيه إلا أحسن الطرق لتقريبه من المتعلمين

وأعود فأقول : أما كان المبتدئ في غنى عن تعريف الكلام وهو يعرف معناه إجمالاً ، ولا يضره فيما يدرسه من هذا الفن جهله بهذا التعريف ، ولا بما جسر إليه من تلك التعريفات المنطقية اللغوية والاصطلاحية

لغة واصطلاحاً : هل يقوى المبتدئ على فهم تينك الكلمتين ؟ وهل هو في حاجة إليهما ؟ فلا نترك له أي لفظ من هذا المتن إلا ونبين له معناه لغة واصطلاحاً ، ألا قاتل الله التقليد ، وحب القديم لأنه قديم

باب الإعراب :

كان الأفيد للطالب بعد معرفة أقسام الكلام أن يعرف أن منها ما هو مغرب ، ومنها ما هو مبني ، وأن يعرف معنى المغرب والمبني ، فيستفيد من ذلك فائدة عظيمة لا يستفيدها من معرفة معنى الإعراب ، فليجهل الطالب هذا فإنه غير مهم ، وإنما المهم معرفة هذا التقسيم المتقدم ، وقد ذكر الكلام على الإعراب دون البناء ، مع أن معرفته ضرورية للطالب كالإعراب ، وقد ترك الكلام على ما يبني من أقسام الكلام في أثناء السكتاب ، حتى إن القليل الذي ذكره منها لم يشأ أن يصرح بأن حكمه البناء ، اللهم إلا في باب المنادى ، ولا أراه بهذا إلا قد حجب نصف الفن عن الطالب ، ولا يقال إنما ترك ذلك اعتماداً على المعلم ، فإن هذا ومثل قوهم — لا يعترض بمتأخر على متقدم — هو الذي أضر بنا ، وفتح باب التساهل لمؤلفينا ، حتى انتهوا في التأليف إلى درجة لا يحمدون عليها

باب معرفة علامات الإعراب

لم يكن من المناسب أن يعجل للطالب بهذا الباب ، وهو طويل الذيل كثير الفروع ، فيقع منه الطالب وهو في بدم أمره في صعاب لا يمكنه اجتيازها ، ولا أنسب له من ذكره في الموضع الذي اخترته له في كتاب — الآجرومية العصرية — بعد أن وزعت كثيراً من مباحثه على مواضع تليق بها ، وقصرت البحث على ما هو المقصود منه أولاً وبالذات ، فأصبح لا يقل سهولة عن غيره من أبواب هذا السكتاب — ثم إنه سمي فيه المثنى بالتثنية ، فيضطر المعلم إلى تأويله بأنه أطلق التثنية وأراد بها المثنى ، والمبتدئ في غنى عن هذا التأويل . وقال — في تثنية الأسماء — ولا حاجة إلى هذه الإضافة ، لأن التثنية لا تكون إلا في الأسماء كالجمع ، ولذا لم يحتج إليها فيه ، وكذلك أطلق الجمع مريداً به جمع المذكر السالم ، مع أنه تقدمه جموع ثلاثة ، والتصریح بهذا دفعاً للبس أحسن وأصوب ، ومثل هذا إجماله في الحذف الذي جعله

علامة واحدة للجزم في موضعين ، ولم يبين نوع الحذف في كل منهما ، وكان الواجب أن يجعل علامات الجزم ثلاثاً ، لأن حذف حرف العلة غير حذف النون ، فلا يصح أن يجعلهما شيئاً واحداً ، بل يجعل الحذف علامتين ، ويوزع عليهما الموضعين ، فلا يفوته من الاختصار شيء . وبعد هذا ألاحظ عليه عدم تقييده المضارع بما قيده به في بيان علامات الرفع والنصب ، مع أنه مقيد به هنا حتماً

فصل المعربات قسمان

لا شيء في هذا الفصل إلا أنه عد الفعل المضارع المعتل الآخر في حال جزمه من القسم الذي يعرب بالحركات ، مع أنه يجزم بحذف حرف العلة ، ولا أكاد أفهم السر في عد ما يجزم بحذف النون من القسم الذي يعرب بالحروف دون هذا ، والواجب عد الاثنين من هذا القسم ، وفيه أيضاً أنه عبر بالأفعال الخمسة هنا وفي الباب السابق مریداً بها ما ذكره أو لا من الفعل المضارع المتصل به ضمير تثنية النح ، وهذا يشبه أن يكون إحالة على غير المذكور ، وفيه تعمية على الطالب ، فكان الواجب أن يسلك سبيلاً واحداً لا يعدل عنه ، وقد حصرها في فعلان النح وهي لا تنحصر فيها

باب الأفعال

هذا منه شروع في ذكر أحكام أقسام الكلام ، وكان الواجب ألا يهمل بيان حكم الحرف ، لأن معرفة الطالب بأنه من أقسام الكلام مع عدم معرفة حكمه قليلة الفائدة ، نعم قد يقال إنه أشار إلى أن حكمه البناء في باب الإعراب ، إذ وزع أقسامه على الاسم والفعل وترك الحرف ، وهذه إشارة إن سلمت فبعيدة لا يكتفي بها في تعليم المبتدئين . ثم إنه لما ذكر حكم الماضي قال فيه — إنه مفتوح الآخر أبداً — وكان الواجب أن يقول إنه مبني على الفتح لما هو ظاهر ، ولأنه هو الذي يقوله الطالب في تطبيق أمثله ، فيقول إنه مبني على الفتح ، ويكون غلطاً إذا قال إنه مفتوح ، وفي الأمر قال — إنه مجزوم

أبداً — فوقع في أدهى مما تقدم ، وعبر بالجزم الذي هو من أنواع الإعراب في مقام البناء ، وقد قالوا في الجواب عن هذا إن المراد أنه يعامل معاملة الفعل المضارع المجزوم ، ولو سلمنا لهم صحة هذا فهل ليس لإفادة المبتدىء حكم الأمر إلا هذه العبارة التي تحتاج إلى القيل والقال ، وفي عد النواصب قال — والجواب بالفاء والواو — والذي من النواصب الفاء والواو الواقعتان في الجواب والجزاء ، وحمل عبارته على هذا لا يخلو من تسكف لسنا في حاجة إليه في تعليم المبتدئين ، وفي عد الجوازم قال — إنها ثمانية عشر — مع أنه عدها واحداً وعشرين بمقتضى حرف العطف المفيد للمغايرة ، ولا يخفى ما يلزم هذا من الوقوع في الارتباك مع الطالب ، حتى يصحح الكلام له ، ثم لا يكون بعد الضم والاختصار فيها إلا أن تكون تسعة عشر ، ولكن الواجب أن يحفظ أنها ثمانية عشر ، فقد قالها ابن آجروم ، ومن يقدر الغلط ويحافظ عليه غيرنا

باب مرفوعات الأسماء

كان الواجب قبل هذا أن يذكر باباً يبين فيه معرب الأسماء ومبنيها ، كما صنع في الأفعال ، حتى يعرف الطالب كيف تكون تاء المخاطب في مثل — كتبتَ — فاعلا ومن مرفوعات الأسماء مع أنه لا رفع ظاهر فيها ، وكيف تكون كاف المخاطبة في مثل — أكرمك — مفعولا به ومن منصوبات الأسماء مع أنه لا نصب ظاهر فيها ، وكل هذا تعرض له في المتن فيما بعد ، ثم إنه عد التوابع مرة من مرفوعات الأسماء ، ومرة من منصوباتها ، ومرة من مخفوضاتها ، فكرر الكلام عليها ثلاث مرات في متنه ، ولو قسم الأسماء إلى ما يكون مرفوعاً دائماً ، وإلى ما يكون منصوباً دائماً ، وإلى ما يكون مخفوضاً دائماً ، وإلى ما يكون مرفوعاً ومرة منصوباً ومرة مخفوضاً تابعا لغيره في رفعه ونصبه وخفضه ، لكان صنيعاً حسناً ، وكان عن هذا التكرار في غنى

باب الفاعل :

لا معنى لذكره قيد المرفوع في تعريف الفاعل وغيره من مرفوعات
الاسماء ، فإن هذا يغنى عنه عدّها في الباب السابق من مرفوعات الاسماء ،
وهذا إلى ما هو معروف من أن الأحكام لا تؤخذ في التعريفات ،
وأما الأمثلة التي أكثر من ذكرها هنا فيشير بها إلى بعض أحكام الفاعل ،
ولا معنى لسلوك طريق الإشارة في تعليم المبتدئين ، ولا لترك التصريح
الواضح إلى الإيحاء الخفي عليهم ، وكذلك لا معنى لتقسيمه الفاعل إلى ظاهر
وإلى مضمّر ، فإنه قد يكون اسم إشارة ، وقد يكون اسم موصول ، وهما
لا يندرجان تحت هذين القسمين ، بل يندرجان تحت قسم آخر مقابل لهما
يسمى مبهماً ، فكان الواجب تقسيمه إلى ثلاثة أقسام ، وأن يكثر من أمثلة
الفاعل إذا كان اسم إشارة أو اسم موصول ، كما أكثر من أمثله إذا كان
ظاهر أو مضمّر ، ومثل هذا يقال في كل ما قسمه إلى ظاهر ومضمّر من
مرفوعات الاسماء ومنصوباتها ، ثم إننا نعجب لعدم تقسيمه المضمّر هنا إلى متصل
ومنفصل ، وتقسيمه إليهما في باب المفعول به ، فإن ذلك يوهّم الطالب أن
الفاعل لا يكون ضميراً منفصلاً ، ومثل هذا يقال في نظيره من باب
المفعول الذي لم يسمّ قاعله .

باب المبتدأ والخبر :

قد عرّف المبتدأ بأنه الاسم العارى عن العوامل اللفظية ، وهو
تعريف بالأخفى وبخاصة غريبة فيه ، وعرّف الخبر بأنه الاسم المسند إليه ،
وهذا لا يكاد المبتدئ يفهم منه شيئاً ، وتعريفه بما عرفه به ابن مالك في
الألفية أولى من تعريفه بهذا ، ثم إنه أشار بالأمثلة التي ذكرها لها إلى
بعض أحكامهما ، وقد عرفت أن الإشارة في تعليم المبتدئين لا تغنى عن
التصريح ، وقد حصر الخبر إذا لم يكن مفرداً في الأربعة التي ذكرها ، مع
أنه قد يكون فعلاً ونائب فاعل ، وقد يكون مركباً من كان واسمها وخبرها

وكذا أخواتها ، وقد يكون مركباً من بعض أخوات إن واسمها وخبرها ، وقد كان من الواجب أن يقول في عدها الجار مع الجرور كما قال الفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره ، لئلا يؤهم المبتدئ أن الجار واحد منها والجرور واحد آخر ، كما هو ظاهر العطف في قوله الجار والجرور ، وكان الواجب أن يقسم الخبر إلى مركب وغير مركب بدل مفرد وغير مفرد ، لأن هذا يؤدي إلى تكثير إطلاقات المفرد في المتن ، ووقوع الطالب في صعوبات لأجل دفع اشتباها عليه ، وبيان ما بينها من فروق في مختلف أبوابها ، وهذا إلى أنه ليس واضحاً في المعنى المراد مثل مركب وغير مركب .

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر :

كان المناسب لسابق الكلام ولاحقه أن يقول باب اسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها ، حتى لا يؤهم المبتدئ أنه خرج عما هو بصدد من تفصيل القول في مرفوعات الأسماء السابقة ، ثم يسوق الكلام على ما يوافق هذا العنوان المناسب ، وكان الواجب أن يقول بدل — ظننت وأخواتها : ظن وأخواتها ، لأن العامل ظن لا ظننت ، ومثلها في هذا أخواتها ، على أنه لم يكن ثممة داع إلى الاستطراد لذكر ظن وأخواتها هنا ، والحكم بأن كلا من المبتدأ والخبر بعد دخولها يكون مفعولاً به لها قبل أن يعرف الطالب ما هو المفعول به ، فذكر هذا في باب المفعول به أصوب ، ولا بأس أن نذكر هناك أن مفعولها لا بد أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر ، كما صنعت في كتاب — الأجرومية العصرية — وصنع غيري من قبلي ، ثم إن قوله — ومعنى إن وأن للتوكيد إلخ — فيه نظر ظاهر ، والواجب حذف — لفظ معنى — ليستقيم الكلام ، لأن اللام في (للتوكيد وما بعدها) لام الوضع ، والوضع للألفاظ لتدل على المعاني ، لا الدعاني لتدل على نفسها ، كما يفيد ظاهر العبارة .

باب النعت :

لم يكن النعت ولا غيره من التوابع أوضح مما ذكره من أصناف مرفوعات الأسماء ومنصوباتها حتى لا يترك واحداً منها من غير تعريفه للطالب ، ويهمل تعريف النعت وأخواته له ، ولعله كان منصفاً هنا في ترك تعريف النعت ، لأنه لو عرفه لعرّفه بأنه التابع المشتق الخ ، فينقل الطالب من خفاء إلى أخفى منه ، ويشغله بفهم تلك المسألة الصرفية التي لا يقوى ذهنه على فهمها ، ثم إن ذكره التوابع هنا وفيما سيأتي ألباه إلى أن يتكلم هنا عليها في حال رفعها ونصبها وخفضها ، فيتكلم على الحالين الآخرين قبل أن يعرف الطالب شيئاً من المنصوبات والمخفضات التي تكون تابعة لها ، ويلزم معرفتها قبلها ، حتى يعرف الطالب لماذا نصب المتبوع أو خفض قبل أن يعرف ذلك في التابع ، وكان الواجب أن يشرح للطالب المعرفة والنكرة قبل باب النعت ، حتى إذا قال له — النعت تابع للمنعوت في تعريفه وتذكيره — فهم ذلك مما سبق له بسهولة ، ومن غير أن يربكه بخلاط مباحث النعت بمباحث المعرفة والنكرة اللتين استوفى الكلام فيهما وفي أقسامهما ، وأهمل بغير حق الكلام على قسمي النعت وأحكامهما مع أن الباسب له دونهما ، وقد عد أقسام المعرفة خمسة وهي ستة ، لأنه لا حق له في درج اسم الإشارة واسم الموصول تحت الاسم المبهم ، فتفصيل الكلام للطالب أولى من الإجمال ، ولينه لما جعل الاسم المبهم شاملاً للنوعين مثلاً بأمثله منهما ، ولم يقتصر على التمثيل من اسم الإشارة ، حتى يفهم الطالب كلها كره أنه شامل لها ، على أني أنازعه في التعبير بالاسم المبهم ، لأن المبتدئ بعد أن يعرف أن المعرفة مادلت على معين يشق عليه أن يفهم أن الاسم المبهم قسم منها ، بل إن اسم الإشارة والموصول كالضمير لا إبهام فيهما بعد الإشارة والصلة ، وكل من الثلاثة لا يدل على معين إلا بواسطة

باب العطف

لقد أنصف المتن في تركه الكلام على عطف البيان، وإن كان من التوابع، لأن الفرق بينه وبين النعت أو بدل الكل من الكل ليس مما يسهل على المبتدئ. ولكن الشراح يستترهم الله لا يلاحظون ذلك، ويحاولون أن يعرفوا المبتدئ في ذلك العلم كل شيء فيه

وقد ذكر عطف الفعل على الفعل — وهو مما نوزع فيه — فلم يوفق في المثال الذي ذكره له، وهو (زيد لم يقم ولم يقعد) فإن — يقعد — مجزومة بلم التي قبلها لا بعطفها على — يقم — وإنما أثر العطف هنا في جملة — لم يقعد — بجعلها في محل رفع على الخبرية كاجملة التي عطفت عليها، ولا يعقل أن العطف يؤثر مع هذا في جزم — يقعد — لأن العطف يقتضى التشريك في وجه واحد من وجوه الإعراب بين المعطوف والمعطوف عليه، لا في وجهين أو أكثر، وإنما المثال الصحيح لذلك قوله تعالى: إن تصبروا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم،

باب التوكيد

يرى المتن أن التوكيد يتبع المؤكّد في تعريفه، مع أن وجوب إضافة النفس للضمير في مثل — حضر الأمير نفسه — ليربطها بمتبوعها كما في بدل البعض والاشتغال، لا لتكون مثله في تعريفه، ولو كان الواجب تطابقهما في التعريف لسكني تعريف التوكيد بأي شكل كان، وما لا يحتاج للرباط من ألفاظ التوكيد مثل — أجمع وأكتع وأبتع وأبصح — لا يجب إضافته إلى الضمير، وما أبعد القول بأن تلك الألفاظ معارف بذية الإضافة، فإنه إذا صح ذلك فيها وهي مفردة لم يصح وهي مجموعة، إذ لا تجتمع الإضافة والنون، ومثل هذا ما قيل إنها معرفة بالعلية، فإنها لو كانت أعلاماً لما صح إضافتها في مثل — جاء القوم بأجمعهم — فهي إذن تكرات مثل كل وجميع، مع أن متبوعها قد يكون معرفة، ولا حاجة إلى تكلف القولين السابقين،

وبالإجمال فالتوكيد لا يتبع المؤكد في التعريف ولا التأكيد ، ولذلك قال الشاعر :

يأليتَ عِدَّةَ حَوْلِ كَلِمَةٍ رَجَبًا

فالمؤكد منكر وهو (حول) والتوكيد معرفة وهو (كله) وهذا وحده كاف في الدلالة على أن التوكيد لا يتبع المؤكد في التعريف أيضاً ، لأنه لو وجب أن يتبعه في التعريف لوجب أن يتبعه في التأكيد ، إذ لا فرق بينهما ، ثم إنه لم يتكلم على التوكيد اللفظي ، فجاء كلامه في هذا الباب ناقصاً ، وإذا أمكننا أن نعذره في عدم الكلام على عطف البيان فإنه لا يمكننا أن نعذره في هذا أبداً ، وقد ذكر في التوكيد المعنوي أنه يكون بألفاظ معلومة ، ثم قال : وهي النفس والعين الخ ، وهي عبارة تفيد الحصر ، مع أنها لا تنحصر فيما ذكره منها

باب البديل

لقد وفَّى المتن الكلام على البديل ، فذكر أنه يأتي في الأسماء والأفعال ، وذكر أقسامه الأربعة ، مع أنه فيما سبق ضمنّ بذكر قسمي النعت وقسمي العطف وقسمي التوكيد ، ولكن فاته أن يذكر مثالا واحداً لبديل الفعل من الفعل بجانب الأمثلة الكثيرة التي ذكرها لبديل الاسم من الاسم

باب منصوبات الأسماء

ذكر المتن أنها خمسة عشر ، ثم عدها سبعة عشر بمقتضى حرف العطف المفيد للخيار ، أو ستة عشر إذا قطعنا النظر عما يفيد ظاهر عبارته من أن ظرف الزمان واحد منها وظرف المكان واحد آخر ، ويزعم البعض أنها خمسة عشر بجعل خبر كان مع اسم إن واحداً ، وهذا خلاف صريح عبارة المتن ، بل إذا جعلهما المتن نفسه واحداً لم يكن هذا مسلماً له ، لأنهما اثنان بالضرورة ، فلا يمكن أن يكونا واحداً أبداً ، ثم إننا لا نفهم سرا العدة التوابع في مرفوعات الأسماء واحداً صارت به سبعة لا عشرة ، وعدها هنا

أربعة صارت بهام منصوبات الأسماء عنده خمسة عشر لا أحد عشر، وكذلك لا نفهم سرا لعدة اسم — لا — من منصوبات الأسماء وعدم عده خبرها من مرفوعات الأسماء، وكان الواجب أن يعد — لا — من أخوات إن كما هي الحقيقة التي يوهم كلامه خلافها، ولا بأس أن يذنبه على الفرق بين عملها وعمل باقي أخواتها في فصل يضعه لذلك، وإذن لا يكون اسم — لا — واحدا مستقلا من منصوبات الأسماء غير مندرج في اسم إن وأخواتها، كما كان يجب أن يذكر المفعول من أجله والمفعول معه مع المفاعيل الثلاثة في أول المنصوبات، لتكون المفاعيل الخمسة هنا وفيما سيأتي بعضها بجانب بعض، ليسهل على المبتدئ إدراك الفرق بينها، وتمييز بعضها عن بعض، فلا شك أن ذلك يفوت على الطالب بطول الفصل بينها

باب المفعول به

عرفت مما سبق في باب الفاعل أنه لا حاجة إلى ذكر قيد المنصوب في تعريف المفعول به، ولا في تعريف غيره من منصوبات الأسماء، ثم إنا ننتقد عليه قصره التقسيم إلى المظهر والمضمر على هذا الباب والأبواب السابقة، كأن اسم كان وأخواتها لا ينقسم إلى مظهر ومضمر، وكذلك اسم إن وأخواتها وغيره من أصناف كثيرة من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها ومخفوضاتها، وكان الواجب ألا يبعثر الكلام على الضمائر في هذه الأبواب بل يتكلم عليها في باب مستقل، يبين فيه ضمائر الرفع وضمائر النصب والخفض، ولا يقيد بها بصنف من مرفوعات الأسماء أو منصوباتها أو مخفوضاتها، بل يعني في هذه الأبواب بذكر بعض أحكامها الخاصة، كأحكام المفعول به التي ذكرتها في هذا الباب من كتاب — الأجرومية العصرية — وإنك لو أسقطت الكلام على الضمائر في هذا الباب من هذا المتن لم تجده أتى فيه شيء يذكر

باب المصدر

هذه النسمية صرفية ، وكان الأولى أن يسميه بالمفعول المطلق ، لأنه هو الذى يدل تماماً على هذا النوع ، فإن المصدر مصدر ولو لم يكن مفعولاً مطلقاً ، مثل — إن ضربك شديد — كما أن قوله تعالى «ولا تميلوا كل الميل» المنصوب فيه مفعول مطلق وليس بمصدر ، نعم هو مضاف إلى المصدر ، ولكن هذا لا يبيح لنا أن نسميه مصدراً ، ولا أن نقوله فى إعرابه إنه مصدر ، وكذلك التعريف الذى ذكره له صرفي ، مع أن له تعاريف غيره لا تحوج الطالب إلى الاشتغال بمسائل فن الصرف ، وليس لمثله أن يشتغل به ، وهذا إلى أنه تعريف له بخاصة غريبة لا يكاد المبتدئ يفهم منها معناه ، على أن كثيراً من المصادر لأفعل له ، وكثير من الأفعال له ماض ولا مضارع له ، وكثير له مضارع ولا ماضى له ، فالمصدر لا يكون ثالثاً فى التعريف دائماً والتعريف لا بد أن يكون جامعاً مانعاً ، وليت شعري ما الذى يدعو إلى أن يحى المصدر ثالثاً فى التعريف ولا يحى ثانياً أو رابعاً أو خامساً ، فيقال — ضرب ضرباً ، أو ضرب يضرب ضارب ضرباً

باب ظرف الزمان وظرف المكان

كان الأولى أن يسميه هنا وفيما سبق بالمفعول فيه أو الظرف ، حتى يسهل على المبتدئ أن يفهم أنه صنف واحد ، ويترك هذه العبارة فى الموضعين لأنها توهم أنهما صنفان ، ثم يعرفه بالتعريف الذى يجمع قسميه ، فإن هذا أسهل من ذكر تعريفين فيه ، وكان يجب ألا يكثر من هذه الأمثلة التى ذكرها لقسميه ، فيلجئ الطالب إلى الاشتغال بمباحثها اللغوية ، والانتقال به من علم إلى علم آخر ، وهذا غير جائز ، وأن يذكر ما يصح نصبه على الظرفية من أسماء الزمان والمكان ، وما لا يصح ، فإن هذا أفيد للطالب ، وأنسب بالفن الذى يتعلمه ، بخلاف تلك الأمثلة التى أطال فيها

باب الحال

اشتراط صاحب المتن في الحال أن يكون بعد تمام الكلام ، أى بعد أن يستوفى الفعل فاعله والمبتدأ خبره ، مع أن ابن هشام يقول عن الحال في كتابه — أوضح المسالك — إن الأصل فيه جواز التقديم والتأخير ، فتقول — جاء زيد ضاحكاً ، وضاحكاً جاء زيد — فقد وقع الحال في هذا قبل تمام الكلام ، بل قبل الفعل وفاعله ، ولا شيء فيه إلا أنه على خلاف الأصل والغالب ، ولو كان هذا الشرط صحيحاً ما صح ذلك . نعم إن عامل الحال إذا كان مضمناً معنى الفعل لا حروفه كتلك وليت لا يجوز تقديم الحال عليه ، ولكن فرق بين هذا وكونه لا يقع إلا بعد تمام الكلام

باب التمييز

ذكر المتن له تعريفاً لا يشمل إلا تمييز الذات ، مع أن أوائل الأمثلة التي ذكرها له من تمييز النسبة ، فهو يريد من التمييز المعروف ما يشمل قسميه قطعاً ، فكان يجب عليه أن يلاحظ ذلك في تعريفه ، كما يجب علينا أن نزيد في آخره (أو النسب) إذا أردنا إلا أن نستمر على دراسته للطلاب ، وإيجاب حفظه عليهم ، فإن مراعاة تصحيح الكلام لهم ليحفظوه صحيحاً خير من مراعاة أن المتن أثر يجب أن يترك على الصورة التي وضعه عليها صاحبه ، فإن هذا لا يصل إلى تحريم التبديل فيه والتغيير ، لأن مثل هذا لم يثبت إلا لكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد

وقد اشتراط في التمييز أن يكون بعد تمام الكلام بمعناه السابق ، مع أن الذي يمتنع في التمييز أن يتقدم على عامله ، فلا يجوز — نفسا طاب محمد — ويجوز — طاب نفسا محمد — ولو كان هذا الشرط صحيحاً لم يجوز ، لأن التمييز أتى فيه قبل تمام الكلام

باب الاستثناء

هو هنا في مقام تفصيل ما أجمله أولاً في باب منصوبات الأسماء ، فكان واجبا عليه أن يقول (باب المستثنى) وبعد أن يعنون بهذا مراعاة لسابق الكلام ولا حقه لا يعجزه أن يرتب الكلام عليه بما يوافقته ، فيقول مثلاً : المستثنى هو الاسم المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء الثمانية ، وهى إلا وغير الخ ، فبذلك يمكن الطالب أن يعرف المستثنى الذى هو من منصوبات الأسماء ، ولا يضره مع هذا أن يجهل ما هو الاستثناء ، ثم إنه ما كان له أن يقول — وحروف الاستثناء ثمانية — مع أن معظمها أسماء وأفعال ، ولا ينفع أن يقال إنه أراد — بحروف — أدوات ، لأن المبتدئ لا يعرف من الحروف إلا معناها السابق فى أقسام الكلام ، وإذا كان هذا هو المراد فالتعبير عنه بلفظه هو الواجب دفعا للإيهام ، وتطويل الكلام بما لا فائدة فيه للطالب ، وكذلك كان يجب أن يعبر فى تقسيم الكلام مع المستثنى بإلا بمثبت وغير مثبت ، لأن هذا اللفظ أوضح من لفظ موجب ، ولأن التعبير بالنفى لا يشمل الاستفهام والنهى

باب لا

فى هذا العنوان من المخالفة للسياق ما سبق فى باب الإستثناء ، وفى قوله — تنصب النكرات بغير تنوين — نظر من وجوه :

أولها أنه فى هذه الحال تكون النكرة معها مبنية على الفتح ، فلا يصح التعبير فيها بالنصب ، لأنه يقال فى المعربات لا المبنيات ، إذالنصب من أنواع الإعراب والفتح من أنواع البناء ، نعم يمكن أن يكون مراده أنها تنصبها محلا ، لكنه بعيد ، ودعك من قولهم المراد يدفع الإيراد ، فمالنا والكلام الذى يحوج للإيراد والجواب ، أليس أولى منه أن يقال إن اسم — لا — يبنى على الفتح فى محل نصب إذا كان نكرة ، أليس هذا يفيدنا أمرين لا بد منهما :

أن النكرة تبنى مع — لا — على الفتح ، وأنها تكون مع هذا في محل نصب ، بخلاف كلامه إذا كان مراداً منه ما سبق ، إذ لا يفيد إلا أن النكرة تكون مع لا منصوبة محلاً ، ولا يفيد أنها تبنى على الفتح أو غيره .
ثانيها أن التقييد بغير تنوين غير صحيح ، لأن — لا — قد تنصب النكرات مع التنوين ، مثل — لا قبيحاً فعله محمود — اللهم إلا أن يريد قصر الكلام بغير حق ولا غرض صحيح من اختصار أو نحوه على اسم — لا — إذا كان مفرداً ، بل الاختصار في حذف هذا القيد ، وترك الكلام شاملاً له إذا كان مفرداً وإذا كان غير مفرد .

ثالثها أنه وقد جعل عنوان الباب ما سبق ولم يقل باب اسم — لا — كان واجباً عليه أن يوفي الكلام فيما عمله — لا — فيذكر أنها ترفع الخبر كما ذكر أنها تنصب الاسم ، فإن في ذكر عملها في الاسم دون عملها في الخبر تفريقاً بين متلازمين ، فهل كان يصح أن يتكلم على المبتدأ فيما سبق ويترك الخبر ؟ اللهم لا ، واسم — لا — مع خبرها كذلك ولا فرق أصلاً .

باب المنادى

لم يعرف المنادى للمبتدئ كما عرف غيره من منصوبات الأسماء ، ففوت عليه مع هذا معرفة أدوات النداء ، وكان من الواجب ذكرها له . كما ذكر أدوات الجر والنصب وغيرها من الأدوات ، ولا معنى لزيادته لفظ المفرد في قوله المفرد العلم ، لأنه إن أراد به ألا يكون مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فالعلم لا يتوهم فيه أن يكون كذلك حتى يشترط فيه عدمه ، وقد كانت النكرة المقصودة أولى بأن يصرح فيها بذلك ، لأنه ربما يتوهم فيها ، وإن أريد به ألا يكون مثني ولا جمعاً فهو باطل قطعاً ، ثم إن التقسيم إلى المفرد وغير المفرد بمعنى ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف لا محل له إلا باب — لا — وإلحاق باب المنادى به أمر شاع على لسان الكاتبين بغير تبصر فيه ، فإن اسم — لا — يتغير حكمه بالإفراد وعدمه ، بخلاف المنادى ، فإن النكرة غير المقصودة

حكمها في النداء كالمضاف والشبيه به وهي مفردة ، فليس لهذا التقسيم في هذا الباب فائدة

باب المفعول من أجله

كان عليه وقد ذكره في باب وحده أن يذكر مع تعريفه شيئاً من أحكامه وشروطه التي ذكروها له ، فإن ذكره لشروط الحال والتمييز وغيرهما وعدم ذكره ذلك هنا لا وجه له ، ولا معنى لاقتصاره على ذلك التعريف وهو لا يعطى الطالب شيئاً يعتد به في هذا الباب

باب المفعول معه

قد فعل المتن هنا مثل ما فعل في الباب السابق ، نعم إنهم قالوا إنه أشار بالمشالين اللذين ذكرهما إلى أن المفعول معه قد يكون واجب النصب كما في المثال الأول ، وقد يكون جائز النصب كما في المثال الثاني ، لكنك قد عرفت أن الرمز والإشارة لا يليقان بتعليم المبتدئين

باب مخفوضات الأسماء

ذكر المتن هنا حروف الجر بعد أن ذكرها في باب الكلام ، والتكرار معيب إلا للحاجة ، ثم إن الإضافة هي التي تنقسم إلى إضافة على معنى من الخ لا المضاف إليه كما فعل ، ولا يخفى أن الأقسام ثلاثة لا اثنان كما ذكر ، وقد قسم مخفوضات الأسماء إلى ثلاثة ، ونسى أن يتكلم على القسم الثالث كما تسكلم على القسمين الأولين ، ولعله سمى تكرار الكلام في التوابع ، وما كان أغناه عن هذا التكرار

فهذه أيها القارئ آجرو ميتنا ، ولعلك تظن أن بهامن الصفحات ما يغتفر معه هذه المؤخرات الكثيرة؟ إنها يا صاح لا تبلغ إلا خمس صفحات أو أقل ، وليتعسف المتعسفون في رد ما أملاه على إخلاصى وحى لمصلحة معاهدنا من هذا النقد الحر ، فلسنا في حاجة إلى تعسفاتهم ، وليست الآجرومية منزلة من السماء على أنى قدأ كون مخطئاً فتعالوا أيها الإخوان نتناظر ونتباحث ونؤلف ونؤلف ، لافى هذا وحده ، بل فى كل ما عندنا . فلنعنا نصل إلى الإصلاح المنشود ، وندفع عننا نرمى به من الجود ، وقد بلغت اللهم فاشهد

ملحق ثان

كيف تفهم النصوص الأدبية في الحواشي الأزرية؟

كتب يزيد بن الوليد حين بويع بالملك إلى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متردد في البيعة له . فقال :

أما بعد . فإني أراك في بيعتنا تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت ، والسلام .

وقد ذكر متن التلخيص في علوم البلاغة للخطيب القزويني هذا الكتاب في أمثلة المجاز المركب ، فتناول شروحه وحواشيه وتقاريرها هذا الكتاب بالتعليق ، ووقع أصحابها منه في حيرة وارتباك ، وسودوا فيه صفحات كثيرة أظلم من سواد الليل ، مع أنه من الواضح بمكان ، ولا يمكن أن يتحير فيه أو يرتبك من له ذوق عربي صحيح . ولكن أصحاب هذه الشروح والحواشي والتقارير لم يكن عندهم ذوق عربي ، بل كانت السليقة الأعجمية تغلب عليهم أكثر من السليقة العربية ، وكانوا قد بعدوا عن أسلوب عبد القاهر في البلاغة وتأثروا بأسلوب السكاكي والسعد والسيد ، فأفسد فيهم السليقة العربية ، حتى صاروا لا يفهمون أسلوبها الواضح ، كما يفهمون الأسلوب الأعجمي المعقد ، لأنهم ألفوه في شروحهم وحواشيهم وتقاريرهم ، والناس أميل إلى ما ألفوا ، وأبعد عن غير ما ألفوا

ومن يك ذا فم مَرَّ مريض يجد مرأ به الماء الزُّلالا

ولا أنكر أني كنت وأنا طالب أجيد فهم ذلك الأسلوب المعقد ، وكان أستاذي الشيخ محمد الشافعي الظواهري الكبير من أقدر علماء الأزهر على ذلك الأسلوب . فكنت أطالع درسي قبل حضوره عليه مطالعة أزرية تقف عند كل كلمة ، بل عند كل حرف ، ثم آتي إلى درسه فتدور بيني وبينه مناقشات طويلة دقيقة ، وكنت أدوّن هذه المناقشات في هواش كتبي ،

كأنى كنت أريد أن أكون صاحب شروح وحواش أزهرية ، ولم أكن أدرى أنى سأصير فى يوم ما من ألد أعدائها ، ومن أشد المنكرين عليها وقد أراد الله أن أعود إلى ذلك العهد ، إذ طلب إلى بعض إخوانى أن أطالع لقرىب له تعييننا فى علم البيان لامتحان العالمية ، فلم تسعنى مخالفته لأنه كان عزيزا علىّ ، مع أنى قد دعيت عقب تخرّجى من أستاذى الشيخ الأحمدي لمطالعة تعيينات ذلك الامتحان لطلاب العالمية من معهد طنطا وكان شيخا له ، فاعتذرت له من ذلك بأنى لا أرغب فيه بعد أن وصلت إلى غايى منه ، وكنت قد قمت فى امتحانى للعالمية بمطالعة تعييناتى بنفسى ، بل طالعتهأىضا لبعض إخوانى ، وأخذ الله بيدي ويده . ثم أخذت بعدها أظهر عقيدتى فى تلك الطريقة الأزهرية ، وأحاربها بكل ما أملى من قوة

وكان موضوع ذلك التعيين تعريف الحجاز المركب ، وقد مثّل له الخطيب القزوينى بذلك الكتاب السابق ، لأن فى قوله تقدم رجلا وتؤخر أخرى — استعارة تمثيلية لتردده فى بيعته ، والعبارة معناها ظاهر كل الظهور ، لأنه يريد تشبيهه وهو يتردد فى بيعته ، هل يقدم عليها أولا يقدم ، بمن يتردد فى المشى إلى أمر من الأمور ، فيقدم رجلا إلى الأمام ، ويؤخر الأخرى عنها فلا يقدمها مثلها ، بل يبقيا فى مكانها ، فلا يقدمها إلى الأمام ، ولا يؤخرها إلى الوراء

ولكن كيف يصل إلى هذا المعنى القريب من أفسد ذوقهم العربى أسلوب السعد والسيد وأمثالهما من الأعاجم المتأخرين ، لأنهم لم يتربّوا بين أحضان العرب كما تربى الأعاجم المتقدمون ، مثل سيبويه وغيره بمن كان له ذوق فى العربية مثل ذوق أهلها ، ولم يفسد ذوقهم العربى كما فسد ذوق من أتى بعدهم ، فكانت طريقتهم فى التعليم والتأليف نكبة على العربية وأهلها ، بل نكبة على الاسلام والمسلمين

فكان الظاهر فى زعمهم من قوله — تقدم رجلا وتؤخر أخرى — أنه

يقدم رجلا إلى الإمام ، ويؤخر الرجل الأخرى إلى الوراء ، فتكون إحدى رجله ممتدة إلى الإمام ، والأخرى ممتدة إلى الخلف ، ومثل هذا لا يفعله المتردد في المشى ، لأنه يصير به إلى حالة صعبة لا يفعلها عاقل ولا جاهل ، وإنما يذهب المتردد في المشى برجله إلى الإمام ، ثم يعود فيؤخرها إلى موضعها الذي كانت عليه قبل أن يقدمها ، ورجله الأخرى ثابتة في الحالين وبعد هذا يرتكبون من التعسفات في صرف تلك العبارة عن ظاهرها في زعمهم ، فبعضهم يرى أن أصلها — إنى أراك تقدم رجلا مرة وتؤخرها أى تلك الرجل مرة أخرى — فالمقدم والمؤخر رجل واحدة لا رجلان كما هو ظاهر العبارة ، ولكن هذه الزيادات في العبارة لا يقبلها ذوق عربى ، وكذلك حذفها لا يقبله ذلك الذوق ، فهي بعيدة عن العبارة كل البعد ، وحذفها لا يجرى على القواعد التى يجرى عليها الحذف فى الأسلوب العربى .

وذهب بعضهم إلى أن أصل العبارة — إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى أى تلك الرجل التى تقدمها — وإنما جعلها أخرى مع أنها هى الأولى لأنها بالنظر إلى تأخيرها تغاير نفسها بالنظر إلى تقديمها ، وهذا تعسف ظاهر .

وذهب بعضهم إلى أن المراد بالرجل فى العبارة الخطوة . أى أراك تخطو خطوة إلى الإمام ، وتخطو خطوة أخرى إلى الخلف ، وقد رُدَّ عليه بأن المتردد لا يفعل هذا ، وإنما يخطو إلى الإمام ثم يعود إلى موضعه . فلا يخطو إلى الخلف ، على أن فى إرادة الخطوة من الرجل تكلفاً ظاهراً

وذهب آخرون فى ذلك مذاهب أخرى أكثر بعداً من هذه المذاهب ، وكل منهم يتشبث برأيه على فساد ، ويذهب فى تكلف تأييده كل مذهب من التكلف ، وقد طال عهد الأزهر بهذا الفساد ، وشيخه الآن هو الشيخ الأحمدي صاحب كتاب — العلم والعلماء ونظام التعليم — فتى يقضى على هذا الفساد الذى عابه فى كتابه ؟ ومتى يريح منه الاسلام والمسلمين ؟

ملحق ثالث^(١)

مراسلات بشأن كتاب نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف

— ١ —

أيها الأخ الأستاذ - عليك سلام الله ورحمته

(وبعد) فقد تقبلت هديتك بقبول حسن، وسأعطيها من عناية الإطلاع ما يليق بمكانها من روح الإصلاح، هذا ولا تنس ما كان يلاقيه رجال الإصلاح في كل أمة، وكانوا يقابلون الشدائد بقلوب ملؤها الثبات، فلم تكن تنهيمهم عن عزمهم شيئاً، فلك أسوة.

واعلم أنك لاشك ظافر ما دمت على الحق، صابراً في الدفاع عنه، واعرض رأيك على المحققين من أولى الرأي، فإذا ظهر لديهم أنك محق في رأيك فهم حسبك اليوم، حتى يقوى جند الحق، وحتى تصول به على دولة الباطل والأوهام، فتقضى عليهما، وليس من الحكمة في شيء أن يهجم الشجاع وحده في مثل هذا الميدان مخاطراً، فتلك نصيحتي.

وهذه هديتي إليك تكون سعيدة إذا شرفتها بنظرك إياها نظر الناقد البصير الناصح، فإن المؤمن مرآة أخيه يرى نفسه فيه، فيكن لأخيك هذه المرأة، وإذا رأيت فيه غير حسن فأرشدني لأصلح ما أفسدته مني يد الغفلة، ولك من الله الأجر، ومنى جزيل الشكر.

على محفوظ

٢٠ رجب سنة ١٣٤٢

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ عبد المتعال الصعیدی
السلام علیکم ورحمة الله :

(وبعد) فقد تشرفت بخطابکم ، وفيه عدة وصولات للاشتراك في کتابک
الجديد ، وکنت أود أن تكون لی يد في نشر أفكارک الطيبة ، وانتقاداتک
العادلة ، ولکن أبی الله إلا أن يكون الظرف الحاضر عندنا غير صالح لتوزيع
ذلك الکتاب ، وليس ذلك لأن نقد نماذج التعليم غریب في بابہ ، فإنک تراهم
یشارکونک في الألم ، ویننون معک لنقص التعليم ، بل لأنهم لا يريدون أن
تسمع الأمة بنقصهم ، أو یلفت الرأى العام لموضع الضعف فیهم
وأرجو أن يتقبل الأستاذ عذری ، لأنه يعرف مقدار إخلاصی له ،
فإن الظروف عصیة علی غیری . . (١) فلا نزیدها إشکالا ، ولی أمل بمساعدة
الأستاذ بعد تمام طبع الکتاب في توزيع شیء من نسخته ، والسلام علیکم ورحمة الله
محمد أحمد العدوی المدرس بمعهد أسیوط

فضيلة الأستاذ الجلیل الشيخ عبد المتعال الصعیدی
أشکرك علی نهضتک وقد نام الناس ، وشجاعتک وقد جبن الناس ،
وستكون فاتحة خیر إن شاء الله .
أما أنا فساقرأ الکتاب کله ، وأفعل ما أقدر علیه .
والسلام علیکم ورحمة الله
یوسف الدجوى

(١) یعنی أستاذنا الشیخ الأحمدی ، وكان قد نقل مضمونا علیه شیخنا لمحمد أسیوط ، ورأى
أن توزيع هذه الاشتراکات یزید فی الغضب علیه .

ملحق رابع^{١١}

جمعية الترقى لطلبة المعاهد الدينية

فضيلة أستاذنا الجليل : الشيخ عبد المتعال الصعيدي
نحمد الله سبحانه وتعالى على ما هدانا إليه ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا
الله ، ونصلي ونسلم على رسوله المصلح الأمين ، الراقى بأمتيه إلى درج العز
والسيادة ، وبعد فقد قمنا بعون الله وكوّننا جمعية من طلبة المعهد الديني بطنطا
بأفراد رضيت عنهم جميع الطلاب .

وما تريد هذه الجمعية إلا الإصلاح من حال طلبة المعاهد الدينية مادياً
وأدياً ، والمطالبة بجعل الدراسة على طريقة عصرية تفيد الطلاب ، والسعي
على تنفيذ ما أهمل من القوانين النافعة لها ، وإلغاء ما يعتبر مقيداً لرقبها ، وعلى
الإجمال قد أخذت هذه الجمعية على عاتقها أن تسعى وراء ما يعود على طلاب
المعاهد الدينية بالمصلحة العامة ، حتى ترقى إلى مستوى قويم يحفظ كيان
متخرجيها ، باذلة في ذلك كل مجهود من قواها المادية والعملية ، والله المستعان
وقد أسمينا هذه الجمعية (جمعية الترقى لطلبة المعاهد الدينية) وإننا نتشرف
بالتقدم إلى فضيلتكم وثوقاً بإخلاصكم ، وما جبلتم عليه من حب الإصلاح
والتقويم ، وكلنا آمال وثيقة أن تشرفوا هذه الجمعية بالرئاسة الشرفية ، فلكم
من ثاقب الآراء وسديد الأفكار ما يجعلنا نتقدم بهذا اليكم ، ولنا أمل وطيد
في تكمركم بإجابة طلبنا . والسلام عليكم ورحمة الله

تحريراً في أول رجب سنة ١٣٤٢ هـ و ٦ فبراير سنة ١٩٢٤ م

الرئيس	الوكيل	السكرتير	أمين الصندوق
علي محسن	محمد نافع	محمد حامد حبيب	أبو القاسم إبراهيم

كلية لا بد منها

حينما أظهرت كتابي — نقد نظام التعليم الحديث للأزهر الشريف — كان أخف ما قبل به إشفاق بعض الأزهريين من إظهار عيوبنا للناس ، وخوفهم من أن يؤثر في مستقبل الأزهر والمعاهد الدينية ، وقد تبين أن هذا الإشفاق والخوف كان في غير محله ، لأن الأزهر وصل بارتفاع صوت الإصلاح إلى ما لم يكن ليصل إليه لو لم يرتفع هذا الصوت ، وسيؤسس بعض الأزهريين بمثل ذلك إذا ظهر كتابي — تاريخ الإصلاح في الأزهر وصفحات من الجهاد في الإصلاح — وستظهر الأيام خطأهم في هذا أيضاً يا قوم — إنني أكتب هذا وأماي كلمة لبعض طلابنا في العدد (٩١٩) من مجلة الرسالة — ٤ / ٥ / ١٣٧٠ هـ ، ١٢ / ٢ / ١٩٥١ م ، يرجو فيها وزير المعارف أن يفتح لهم باب الالتحاق بالدراسات العليا في كلية الآداب بجامعة فؤاد ، ليحاطوا في آفاقها الرحبية ، حيث البحث المنتج ، وحرية التفكير ، والنقد على وجه الاستقلال ، لأن هذا هو أساس التعليم الجامعي ، لا الحفظ والتصديق لكل ما يقال . فبقاؤنا بعد هذا على مانحن عليه هو الذي يخاف منه على مستقبل الأزهر ، لا الإصلاح الذي يجد فيه طلابنا مثل هذه الدراسات العليا ، فلا يتطلعون بعده إلى غير الأزهر ، بل يكون به الأزهر مطمح الأنظار لهم ولغيرهم ، وكعبة طلاب الثقافة العالية في أنحاء العالم .

وبعد فإن على طلاب الأزهر أن يعرفوا أنه كان أمام أوروبا في عصرنا عقبتان في سبيل مآربها فينا :

أولاهما : الدولة العلية العثمانية ، وقد تمكنت من القضاء عليها بيد أناس منا جنوا على دينهم وبلادهم ، ومكثنوا للإنجليز واليهود أن يحلثوا في بلاد العرب محل تلك الدولة .

والثانية : الأزهر والمعاهد الدينية ، لأنها الأمل الباقي للمسلمين بعد ذهاب الدولة العلية ، فلا يصح لهم أن يقضوا عليها بأيديهم ، ولا أن يتطلعوا إلى غيرها مما تشرئبُ إليه أعناقهم ، بل عليهم أن يطالبوا بإصلاحها ، وأن يثابروا على طلب إنشاء الدراسات العليا الحديثة فيها ، لتظل قائمة للإسلام والمسلمين ، ويرتفع ذكرها في الخافقين .

وإنه لا يمكن أن نصل إلى هذا إلا إذا أنكر كل واحد منا نفسه ، من رئيس ومرموس ، ومن أستاذ وطالب ، فيضع كل منا نصب عينيه رفعة الأزهر والمعاهد الدينية ، ومجد الدين والوطن ، ويدع كل ما يثير النفوس ويولد الأحقاد من المصالح الشخصية ، فقد عظم الخطب ، واستفحل الخطر ، ولا ينجينا منه إلا تطهير الروح ، والاستعانة على قوة العدو بقوة النفس ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا

ولا يفوتني أن أشير في آخر الكتاب إلى أن مطالب الإصلاح كاد ينسى بما حصل بين الأزهر والحكومة من جفوة بشأن غيره من المطالب ، وإنى أدعو الله أن يرزقنا نفوسا طاهرة تزيل هذه الجفوة ، لنصل إلى الإصلاح المنشود ، والله الموفق

محتويات الكتاب

صفحة

خطبة الكتاب	٣
القسم الأول - تاريخ الإصلاح في الأزهر	٥
تمهيد	٦

٦ - نهوض مصر بعد سقوط بغداد ، ٧ - ضعف الحركة العلمية في مصر بعد سقوط دولة المماليك ، ٨ - ذبوع صيت الأزهر في العالم الإسلامي

الأزهر في القرن الثاني عشر الهجري ٩

٩ - انحطاط الأزهر في عهد الدولة العثمانية التركية ، أحمد باشا كور وعلماء الأزهر ، ١٠ - انتقاد أحمد باشا كور إهمال الأزهر العلوم الرياضية ، ١١ - اعتذار الشيخ الشبراوي في إهمال العلوم الرياضية ، ١٣ - نقد أحمد باشا كور والشيخ الشبراوي

الأزهر من سنة ١٢١٣ هـ إلى سنة ١٢٦٦ ١٥

١٥ - إهمال الأزهر الاعتبار بالحملة الفرنسية ، ١٦ - إهمال الأزهر الاعتبار بنهضة محمد علي باشا ، ١٧ - نقد إنجليزي للأزهر في عهد محمد علي باشا ، ١٨ - سبب إهمال الأزهر هذه العبر ، تنبيه الشيخ حسن العطار لإهمال الأزهر ، ١٩ - نقده إهمال الأزهر كتب المتقدمين ، ٢٠ - نقده إهمال العلوم الحديثة ، ٢١ - اتساع أفق الإصلاح عند الشيخ العطار عن أحمد باشا كور ، ٢٢ - موازنة بين الشيخ العطار ومحمد علي باشا

الأزهر من سنة ١٢٦٦ هـ إلى سنة ١٢٩٦ ٢٥

٢٥ - إهمال الأزهر الاعتبار بإصلاحات إسماعيل باشا ، ٢٦ - رفاة بك وإصلاح الأزهر ، ٢٢ - نقد رأي رفاة بك في إصلاح الأزهر ، جمال الدين الأفغاني وإصلاح الأزهر - ٣٤ - وضع امتحان لشهادة العالمية في الأزهر - ٣٦ - نقد طريقة هذا الامتحان - ٣٧ - سبب ترك محمد علي باشا وإسماعيل باشا إصلاح الأزهر

الأزهر من سنة ١٢٩٦ هـ إلى سنة ١٣١٤ ٣٨

٣٨ - الخلاف بين توفيق باشا وتلامذة جمال الدين الأفغاني ،

- سعى توفيق باشا في إصلاح الأزهر بعد الاحتلال الإنجليزي
- ٣٩ — فتوى الشيخ الإنباني في العلوم الرياضية والفلسفية
- ٤٢ — تهريب الشيخ الإنباني في فتواه من مقصود المستفتي
- التدرج في إصلاح الأزهر ٤٤
- ٤٤ — إقناع الشيخ محمد عبده عباس باشا بإصلاح الأزهر
- ٤٦ — أخذ الحكومة في إصلاح الأزهر — ٤٧ — أعمال
- مجلس إدارة الأزهر في الإصلاح — ٤٨ — التدرج في الإصلاح
- على خلاف رأى الشيخ محمد عبده
- نظام سنة ١٣١٤ هـ ٤٩
- ٤٩ — قوانين الأزهر من سنة ١٢٨٨ هـ إلى سنة ١٣١٤ — ٦٥ —
- علوم الدراسة وكتبها قبل سنة ١٣١٤ — ٥٥ — الشك في دراسة
- كل هذه العلوم والكتب — ٥٦ — طريقة الدراسة قبل سنة ١٣١٤
- ٥٨ — قانون سنة ١٣١٤ — ٥٩ — علوم الدراسة في قانون
- سنة ١٣١٤ وطريقة دراستها — ٦٠ — كتب الدراسة وتوزيعها
- على السنين الدراسية — ٦٤ — نقد نظام سنة ١٣١٤
- الأزهر من سنة ١٣١٤ هـ إلى سنة ١٣٢٧ هـ ٦٦
- ٦٦ — أثر النظام الحديث في الأزهر — ٦٧ — تعطيل الشيخ
- سليم البشرى لأعمال الإصلاح — ٦٨ — استقالة الشيخ محمد عبده
- من مجلس الأزهر ، انقلاب أهل الأزهر على النظام الحديث
- ٧١ — خطوة أخرى في النظام الحديث
- نظام سنة ١٣٢٦ هـ ٧٣
- ٧٣ — قانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ م — ٧٤ — العلوم الدراسية
- وتوزيعها على الأقسام الدراسية — ٧٥ — الكتب الدراسية
- وتوزيعها على السنين الدراسية
- الثورة على النظام الحديث ٧٩
- ٧٩ — سبب الثورة على النظام الحديث ، ثبات الأزهر وحده
- على الثورة — ٨٠ — تنفيذ النظام الحديث في الأزهر بالتدرج

منحة

٨٣ شيوخ الأزهر من سنة ١٣٢٤ هـ إلى سنة ١٣٤٦ هـ

٨٣ - الشيخ حسونة النواوى والشيخ سليم البشرى - ١٠٩ -
الشكوى من النظام الحديث - ٨٤ - إجابة الشكوى بقانون
سنة ١٣٢٩ هـ - ٨٥ - الشيخ أبو الفضل الجيزاوى ، العود إلى
الشكوى من النظام الحديث ، شكوى خريجي النظام الحديث
- ٨٦ - النزاع بين الأزهر ومدرستى دار العلوم والقضاء
الشرعى ، قانون سنة ١٣٤٢ هـ - ٨٧ - أقسام التخصص ومحاولتها
إعادة القديم - ٨٨ - إنشاء قسم للتخصص فى القضاء بدل
مدرسة القضاء الشرعى - ٨٩ - موازنة بين التخصص فى
القضاء والتخصص فى الأقسام الأخرى

٩٠ نقد النظام الحديث ✓

٩٠ - سبق المؤلف إلى نقد النظام الحديث ، تاريخ المؤلف
- ٩٤ - كتاب المؤلف ، نقد نظام التعليم الحديث للأزهر
الشريف ، - ١٢٧ - عقاب المؤلف على كتاب نقد نظام التعليم
الحديث للأزهر - ٩٨ - تأييد بعض علماء الأزهر للمؤلف

١٠٠ المطالبة بإصلاح النظام الحديث ✓

١٠٠ - مطالبة الطلاب بإصلاح النظام الحديث ، التباس
الأمر على الطلاب فى الإصلاح - ١٠١ - توقف وزارة سعد
زغول باشا فى إصلاح الأزهر ورأيه فيه

١٠٣ نظام سنة ١٣٤٣ هـ

١٠٣ - التباس أمر الإصلاح على واضع هذا النظام -
إلحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستى دار العلوم والقضاء
الشرعى بالأزهر - ١٠٥ - مناهج الدراسة فى الأقسام الأولية
والثانوية والتخصص - ١٠٧ - محاسن هذا النظام وعيوبه

١١٠ إلغاء نظام سنة ١٣٤٣ هـ

١١٠ - أثر السياسة فى إلغاء هذا النظام

١١٢ الأزهر من سنة ١٣٤٦ هـ إلى سنة ١٣٤٩ هـ

صفحة

- ١١٢ — تعيين الشيخ المراغى شيخنا للأزهر بعد وفاة الشيخ
أبى الفضل — ١١٣ — عزم الشيخ المراغى على تجديد الأزهر ،
تأييد المؤلف للشيخ المراغى فى تجديد الأزهر — ١١٤ — مخالفة
الشيخ المراغى للمؤلف فى التعجيل بالتجديد — ١١٥ — مذكرة
الشيخ المراغى فى الإصلاح — ١١٨ — تشريع نظام على أساس
مذكرة الشيخ المراغى — ١١٩ — استقالة الشيخ المراغى وتعيين
الشيخ الأحمدي — كتاب العلم والعلماء ونظام التعليم للشيخ
الأحمدي — ١٢١ — حذف الشيخ الأحمدي ما أسخط الرجعيين
من إصلاح الشيخ المراغى
- نظام سنة ١٣٤٩ هـ ١٢٢
— ١٢٢ — قانون سنة ١٣٤٩ هـ — ١٢٤ — قانون سنة ١٣٥٢ هـ
(قانون التخصص) ، ١٢٦ — نقد نظام سنة ١٣٤٩ هـ
- الأزهر من سنة ١٣٤٩ هـ إلى سنة ١٣٥٥ هـ ١٢٨
— ١٢٨ — ثورة الأزهريين على الشيخ الأحمدي ، ١٢٩ — ابتعاد
المؤلف عن الاشتراك فى هذه الثورة — ١٣٠ — عود الشيخ
المراغى — ١٣١ — إيثار الشيخ المراغى مسالمة الرجعيين فى الأزهر
- نظام سنة ١٣٥٥ هـ ١٢٢
— ١٣٢ — مذكرة الشيخ المراغى فى التمهيد لنظام سنة ١٣٥٥ هـ
— ١٣٣ — قانون سنة ١٣٥٥ هـ ، نقد هذا القانون ومذكرته
- الأزهر من سنة ١٣٥٥ هـ إلى سنة ١٣٦٩ هـ ١٣٥
— ١٣٥ — مؤامرات الأزهريين على الشيخ المراغى — تعيين الشيخ
مصطفى عبد الرازق شيخنا للأزهر ، تعيين الشيخ الشناوى شيخنا للأزهر
- شيخ الأزهر الحاضر ١٣٨
القسم الثانى : صفحات من الجهات فى الإصلاح ١٤١
محاولة رجعية فى إصلاح الأزهر ١٤٢
مأساة المعاهد الدينية ١٤٥
إلام تنتظر المعاهد الدينية ؟ ١٤٨

صفحة

١٥٠	إلى أين نحن صائرون في عهد الدستور ؟
١٥٣	هل في الأزهر جمود ؟
١٥٥	صفحات بيضاء في تاريخ الأزهر

— ١٥٥ — بين الشيخ العدوى والسلطان عبد العزيز — ١٥٧ —

بعثات أوربية إلى الأزهر لتعلم العلوم الرياضية — ١٦٠ — قيام

الأزهر بأول ثورة للحرية في الشرق — ١٦٤ — الأزهر والثورة

العربية — ١٦٦ — الأزهر والثورة الوطنية على الإنجليز

١٦٨	أقرب طريق إلى إصلاح الأزهر
١٧٨	انبلج صبح الإصلاح
١٨٠	حول إصلاح الأزهر
١٨٥	حاجة الأزهر إلى العلوم الرياضية
١٨٨	معارضة الإصلاح
٢٠٠	إصلاح الأزهر وأستاذ جامعي كبير
٢٠٥	هذا ما يراود بالأزهر
٢٠٩	الاشتغال بغير الأهم في إصلاح الأزهر
٢١٢	ماذا نعمل لنجاح قانون الإصلاح
٢١٤	صفحة من أعمال
٢١٧	مباني الجامعة الأزهرية
٢١٩	حاجة الإسلام إلى مصلح ثائر
٢٢٨	موقف الشيخ المراغي من الإصلاح
٢٣١	كيف بدأ الإصلاح في الأزهر وكيف نصل الآن إليه
٢٣٤	اللجنة التي يحتاج إليها الأزهر
٢٣٦	اضطراب التعليم في الأزهر بين القديم والحديث
٢٤١	إلى الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرزاق
٢٤٥	ابن خلدون والطريقة الأزهرية في التعليم
٢٤٨	بين أخوين في كليتين
٢٥٠	الدراسات العليا

صفحة

٢٥٢		صفحة بيضاء جديدة في تاريخ الأزهر
٢٥٤		أمل الأزهر في الفاروق
٢٥٦		ملحق أول - نظرات في متن الأجرومية
٢٧٢		ملحق ثان - كيف تفهم النصوص الأدبية في الحواشي الأزهرية
		ملحق ثالث - مراسلات بشأن كتاب نقد نظام التعليم الحديث
٢٧٥		للأزهر الشريف
٢٧٧		ملحق رابع - جمعية الترقى لطلبة المعاهد الدينية
٢٧٨		كلية لا بد منها

١١٩	١٤	على أن يستقبل	٢٠١	٢٢	أخالفه
١٢٣	٢١	العالية	٢٢٥	٨	فقط
١٢٣	٢٢	التي	٢٥١	٢٢	الأردنية
١٢٤	١	بكرتون	٢٥١	٢٢	ونكون علماء ياصين
١٣٥	١٥	راحة	٢٥٤	٧	في أنظارها
١٣٩	٢٣	تشرنوب	٢٦٧	١١	في التصريف
١٤٤	١٤	لومان	٢٧١	٢١	للمواخذات

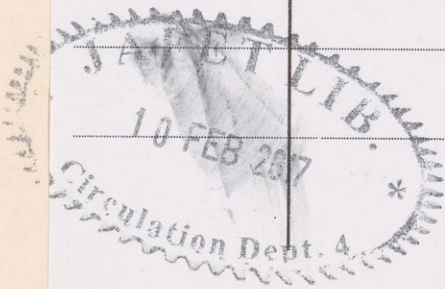
تصحیحات

صفحة	سطر	صواب	صفحة	سطر	صواب
٣٠	٥	الأوافق	١٥٠	٢٢	ولا يتمتعوا
٣١	٦	الأوفر	١٧٤	٨	القراءة
٣٦	١٨	على كل حال أحسن	١٧٨	١	انبلاج صبح الإصلاح
٨٧	١٧	المشهود	١٨٠	٦	المذكرة
١١١	١	قبل هذا النظام	١٨٠	١٠	لأننا
١١٩	١٤	على أن يستعمل	٢٠١	٢٢	أخالفه
١٢٣	٢١	العالية	٢٢٥	٨	فيقالون
١٢٣	٢٢	الشهادة	٢٥١	٢٢	الأوربيه
١٢٤	٤	يكونون	٢٥١	٢٣	ونكون علماء جامعيين
١٣٥	١٥	راحة	٢٥٤	٧	في أنحائها
١٣٩	٢٣	تشرئب	٢٦٧	١١	في التصريف
١٤٤	١٤	لزمان	٢٧١	٢١	المؤاخذات

من مطبوعات المؤلف

- ١ - بغية الإيضاح للمختص المفتاح ٤ أجزاء ، مكتبة الآداب ، ٨٠
- ٢ - السكيت بن زيد شاعر العصر المرواني ، دار الفكر العربي ، ٢٠
- ٣ - تجديد علم المنطق في شرح الخببص على التهذيب ، مكتبة الآداب ، ٢٠
- ٤ - شباب قریش فی العهد السرى للإسلام ، دار الفكر العربي ، ١٨
- ٥ - الميراث في الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية والوضعية ، ١٢
- ٦ - لماذا أنا مسلم ، مكتبة الآداب ، ٢٠
- ٧ - النحو الجديد ، دار الفكر العربي ، ٢٠
- ٨ - القضايا الكبرى في الإسلام ، مكتبة الآداب ، ٤٠
- ٩ - السياسة الإسلامية في عهد النبوة ، دار الفكر العربي ، ٢٠
- ١٠ - النظم الفنى فى القرآن ، مكتبة الآداب ، ٤٠
- ١١ - فى ميدان الاجتهاد ، دار الفكر العربي ، ٦
- ١٢ - الوسيط فى تاريخ الفلسفة الإسلامية ، دار الفكر العربي ، ٢٠
- ١٣ - المنطق المنظم فى شرح الملوى على السلم ، صليح ، ١٠
- ١٤ - تعليقات على شرح السراجية فى الميراث ، صليح ، ١٠
- ١٥ - دراسات إسلامية ، دار الفكر العربي ، ٢٠

10 FEB 25 1967



378.62:Sa13tA:c.1

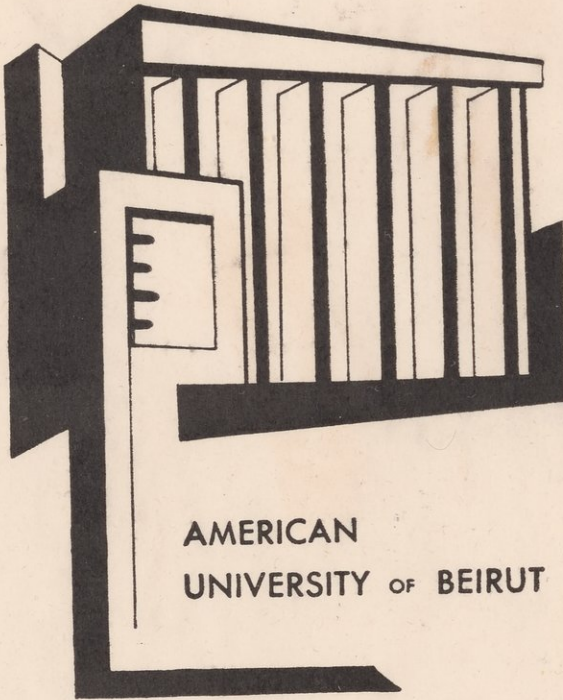
القاهرة، الجامع الأزهر

تاريخ الإصلاح في الأزهر وصفحات من

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01023550



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

